

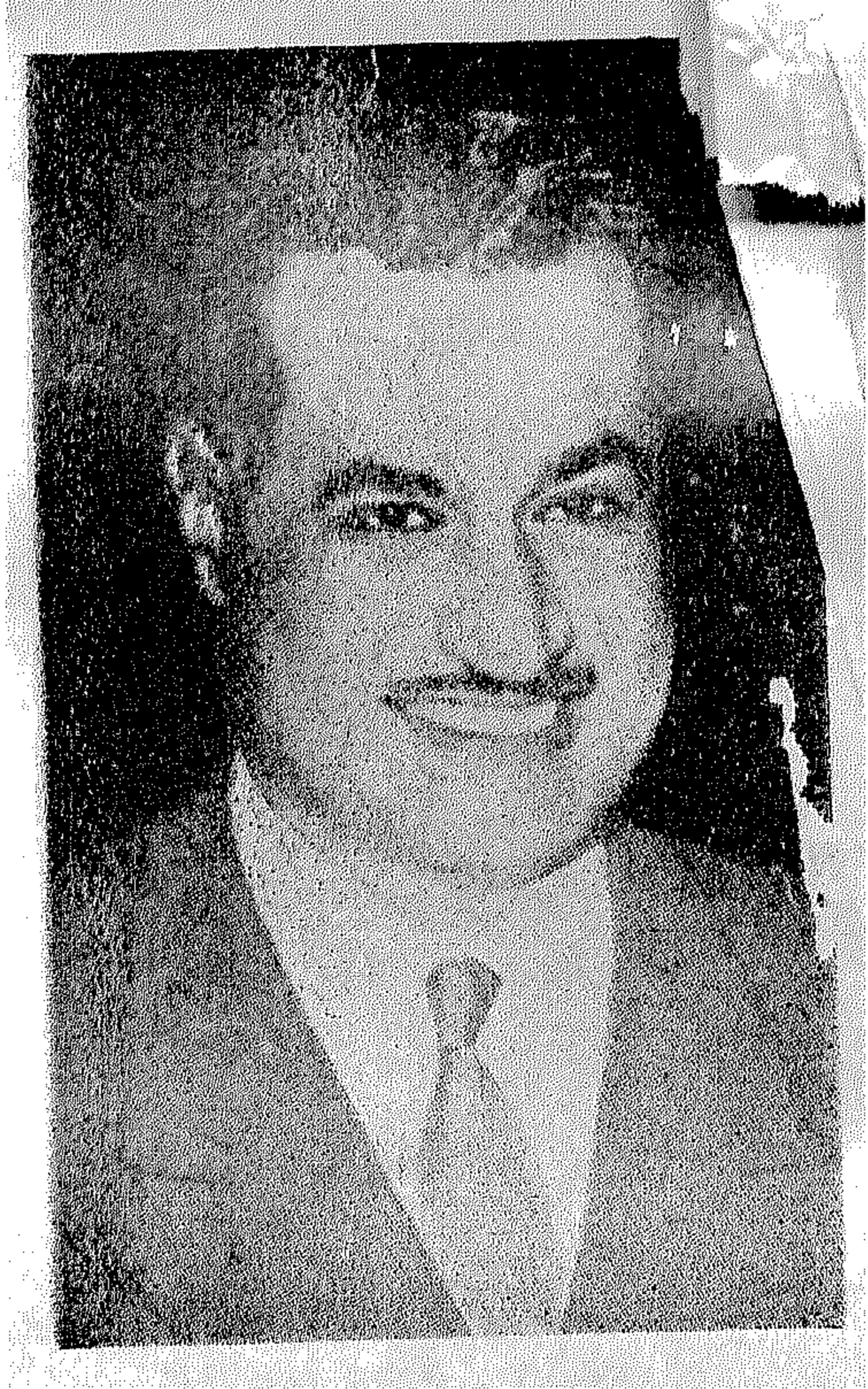
الكتاب الاسود

والاستعمار البريطاني في مصر



تأليف
شحاته عيسى إبراهيم

الكتاب الأسود
سلاح استعمار البريطانيين في مصر



الشيخ / الرئيس جمال عبد الناصر

« ان الشعوب التي تساوّم المستعمر على حريتها ،
توقع في الوقت نفسه وثيقة عبوديتها • لذلك فان أول
أهدافنا هو الجلاء بدون قيد ولا شرط •
اننا نعلنها عالية منوية ، يجب أن يحمل الاحتلال
عصاه على كاهله ويرحل ، أو يقاتل حتى الموت ، دفاعا
عن وجوده » •

من حقيبته
للرئيس جمال عبد الناصر
في المرفقة

الإهداء

الى البطل الذى آمن بربه ، ووثق فى شعبه ،
وكرس حياته لاسعاد وطنه ، والقضاء على
الاستعمار ، ورفع لواء الحرية والاستقلال،
فنصره الله نصرا عزيزا .

الى جمال عبد الناصر

مقدمة

لم اقصد وأنا أكتب هذه الصفحات ، أن أقدم للقارىء تاريخاً مفصلاً مسهباً ، بالمعنى المعروف ، للاحتلال البريطانى لمصر ، وانما قصدت أن أقدم للشباب ، والجيل الحاضر ، قائمة بالمؤامرات والدسائس التى حاكها الانجليز لمصر منذ أول القرن التاسع عشر ، تلك المؤامرات التى انتهت باحتلالهم لها فى يوليو عام ١٨٨٢ ، ثم طردهم منها فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، ثم عودتهم للاعتداء عليها مرة ثانية فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، ثم طردهم طرداً نهائياً فى ديسمبر من تلك السنة ، يقرعونها ويستخرجون منها عبرة وعظة ، فى حاضرهم ومستقبلهم .

وقد اقتضى تسجيل تلك المؤامرات أن اسنعرض استعراضاً سريعاً ملبساتها التاريخية ، وما احاط بها من ظروف سياسية ، ولطالب الاستزادة أن يرجع الى المراجع المطولة ، التى عالجت تاريخ مصر الحديث والاحتلال البريطانى للشرق العربى بافاضة ، ليرى غلته ويطفىء ظمأه .

ولا يفرون الشباب أن الاستعمار قد انقشع ظله من بلادنا ، فهو انما يخرج من الباب ، ليعود ادراجه من الشيباك ، دأبه المداورة ، والمراوغة ، وديدنه الختل والمكر والخداع . لذلك وجبت ملاحظة تحركاته ومخططاته بكل عناية وحذر ، ومراقبة دسائسه ومؤامراته فى يقظة وانتباه . فهو كالأفعى التى لا يؤمن لها جانب ، ما لم يقطع ذيلها ويحطم رأسها فى الوقت نفسه .

لهذا عندما أجبر على الجلاء عن منطقة الشرق العربى ، ولم يجد من ذلك بدا ، لم يرضخ ويمثل ، الا بعد أن وضع الخطط الحبيثة لعودته واستعادة نفوذه :

فقد غرس فى قلب الوطن العربى اسفيناً ، هو عصابات اسرائيل ،

لتكون له منطقة ارتكاز ، ومكنا يربض فيه ، وينفذ منه الى الدول العربية ، ووكرا يدبر فيه خطته ومؤامراته ، لتهديد أمنها وسلامتها واشاعة الفتنة والفرقة بين شعوبها .

وهو الذى أنشأ حلف بغداد ، وأغرى بعض الدول فى المنطقة بالانضمام اليه ، والانطواء تحت لوائه ، ليربطها بعجلته ، ويجرها فى ذيله، ولتكون له تكأة يرتكز عليها ، وقلعة يكمن فيها . وهذا ما حدا بانطونى ايدن رئيس وزراء انجلترا الأسبق أن يصرح فى البرلمان الانجليزى عقب تأليف الحلف بقوله : (الآن قد أصبحت لنا كلمة مسموعة فى منطقة الشرق الاوسط) .

وهو الذى طوق المنطقة بقواعد عسكرية : فى قبرص ، وليبيا والعراق ، وعدن ، وشرقى افريقية ، حشد فيها جيوشه ، وعتاده الحربى ، وأدوات الخراب والدمار ، لينقض منها على فريسته ، اذا ملاحته له فرصة مواتية .

وهذا ماحدث بالضبط فى حملة السويس والاعتداء الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، ولذا أوضح الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه التاريخى فى عيد الوحدة يوم ٢٢ من فبراير عام ١٩٦٤ خطورة هذه القواعد على استقلال الدول العربية وأمنها ، وطالب بضرورة ازالتها .

فعلى الشباب الواعى ، فى مصر وفى كل البلاد العربية ، الا يثقوا فى وعود المستعمر وموثيقه ، وألا يطمئنوا الى اقواله وتصريحاته ، فهو لايقول الا كذبا ، ولايضممر سوى السوء والشر ، وعليهم أن يتيقنوا أن لاطمأنينة ولا استقرار للشعوب العربية ، الا اذا زال الاستعمار نهائيا من الشرق العربى ، والمناطق المحيطة به . ولن يتم ذلك الا اذا محيت اسرائيل من الوجود ، وأزيلت القواعد العسكرية الاستعمارية الأخرى ، التى تطوق بها المنطقة .

وان مصر لتفخر بأنها دقت أول مسمار فى نعش الاستعمار ، وما تزال تدق مسمارا تلو مسمار فى نعشه ، الى أن يلفظ ان شاء الله آخر أنفاسه . وقد نفثت من روحها فى كثير من شعوب العالم ، فسرت فيها الحرية ، سريان النار فى الهشيم ، وصرخت فى وجهه الكريه الصرخة المدوية المشهورة : أن احمل عصاك وارحل ، والا فالويل لك والشبور وعظائم الامور ، فرضخ وأذعن ، تفاديا من غضب تلك الشعوب ، وانبقلمها .

وها قد أخذت أعلام الحرية ترفرف على كثير من شعوب افريقية وآسيا ، حتى لم يبق منها اليوم الا القليل الذى يستमित مجاهداً في سبيل الظفر بالحرية والاستقلال ، ولن يمضى القرن العشرون ، الا وتكون أعلام الحرية قد أظلت جميع شعوب العالم ، مما يستحق معه القرن العشرون أن يطلق عليه بحق ، قرن الحرية والاستقلال وزوال الاستعمار .

ولقد عاصر كاتب هذه الصفحات الاستعمار البريطانى فى مصر ، أكثر أيامه ، ووقف على أساليبه الفادرة ، وحيله المنكرة ، وشب على مقتته ، وشاب على كرهه ، وزادته دراسة تاريخ الاستعمار كرها له ومقتاً ، ونفت هذا الكره فى نفوس تلاميذه ، صغار الامس ورجال اليوم ، فى كتبه التى كانوا يدرسون فيها تاريخ مصر . وكانت أمنيته الكبرى أن يرى كابوس الاستعمار وقد زال عن أنفاس المصريين ، وشمسه وقد غربت الى غير رجعة . وقد تحققت هذه الامنية ، بفضل الله وتوفيقه ، فوجد لزاماً عليه أن يسجل هذه الصفحات ، ليقف شباب الامة العربية على أساليب الاستعمار ومؤامراته ، ويحذروا أحابيله ومناوراته . فهو مافتىء يتربص بالشرق العربى الدوائر ، غير مؤمن بالوعى القومى ، والقومية العربية ، التى جرفت الشعوب العربية من المحيط الى الخليج .

ولست أجد للتدليل على هذا القول خيراً من تصريح السير دوجلاس هيوم - رئيس وزراء بريطانيا السابق ، عند زيارته لكندا فى فبراير عام ١٩٦٤ ، حيث عتب فيه على الولايات المتحدة لوقوفها فى وجه انجلترا ، عند محاولتها غزو مصر عام ١٩٥٦ ، وعدم تمكينها من اتمام هذا الغزو الغادر ، فان دل هذا التصريح على شيء ، فانما يدل على العقلية الاستعمارية التى لا تزال تسيطر على عقول الساسة الانجليز ، والتى لم تهذبها الهزائم المتوالية التى يلقاها الاستعمار فى كل مكان . فهى لا تزال تبكى وتتوجع للامبراطورية المرنّة ، التى تحطمت على صخرة مقاومة الشعوب ، وتتمنى لو أن الأسد البريطانى المتهاك المتفانى ، يعود يوماً الى سابق قوته وغابر جبروته ، ليستعيد ملكه الزائل من جديد ، ونفوذه الغارب ، ويرجع عجلة التاريخ الى الوراء . ولكن هيهات ، فعجلة التاريخ سائرة قدماً ، وقد انقشع الظلام ، وانجلي الليل الطويل ، وأشرقت شمس الحرية ، وعم ضياؤها كل مكان ، وقديماً قيل :

مطار طير وارتفع :: الا كما طيار وقع

فعلى شباب العرب ، تقع اليوم مسئولية أكبر ، هى عدم تمكين الاستعمار من استعادة الاراضى التى طرد منها ، والمواقع التى خسرناها والوقوف له بالمرصاد ، والسهر على سلامة اراضينا وبلادنا ، والاستماتة فى الدود عن حياضنا ، حتى آخر قطرة من دمائنا .

(وان تنصروا الله ينصركم ، ويثبت أقدامكم) .

والله ولى التوفيق .

شحاته عيسى ابراهيم

أول مارس عام ١٩٦٥.

(١)

الاستعمار

مدلوله ومفهومه ، وسائله وغاياته

ان المرء ليعجب ايما عجب للاختلاف الشاسع بين مفهوم لفظ الاستعمار ، وبين مدلوله المألوف : فلفظ الاستعمار من أصل اشتقاقها كلمة عمر الخراب ، فهو عامر ، أى معمور . ولكن الاستعمار كما عرفناه وعرفه الناس جميعا ، اذا ماتسلل الى بلد ، فقد حل به الخراب ، ونزل به الدمار . فهو ينتجع موارد لمصلحته الخاصة ، ويستنزف دماء أهله ، ويشيع الفقر والمرض بينهم ، ويضرب عليهم ستارا كثيفا من الجهل ، يحجب أبصارهم عن نور العلم والمعرفة ، ويهدر كرامتهم ، ويقضى على كيانهم ، ويسوقهم سوق الانعام . فأحر به والحالة هذه أن يطلق عليه الاستخراب أو الاستغلال أو الاستدلال ، أو الاستنزاف .

والمستعمرون كاذبون ومضللون ، عندما يدعون أنهم مصلحون ، يريدون بأهل المستعمرات الخير والبركات ، وأن الله سخرهم لاصلاح مافسد من أمر العباد ، فهم فى الواقع دعاة شر مفسدون ، يعملون وفق سياسة منكرة ، هى سياسة فرق تسد ، لا يقر لهم قرار الا اذا أشاعوا الفرقة والانقسام بين الناس ، وأغروا بعضهم ببعض ، وقربوا اليهم فريقا ، وأقصوا عنهم فريقا ، يختصون الاول بقليل من عرض الدنيا الزائل ، ويحرمون الآخر ، بل وينكلون به ، وبهذا يقوم الحقد والبغضاء بين أهل البلد الواحد ، وينشب بينهم التناوب والتشاحن ، ويتسابقون الى ارضاء المستعمر ، والفوز بالدمى التى يلقى بها فى ساحة الاحزاب يلهيهم بها عن الغرض الاسمى ، وهو اجلاء الغاصب ، وطرد المستعمر من أرض الوطن . بل انهم بهذا التناوب وذلك التشاحن يمكنون لهذا المستعمر الغاصب ، فتزداد قدمه رسوخا ، ويزداد مركزه قوة وثباتا .

والمستعمرون لا يعملون الا في الخفاء والظلام ، ولا يستريحون الى النور والضياء ، يرهبهم اتحاد الناس وتضامنهم ، ويفزعهم تعاونهم وتجمعهم ، وسيلتهم الجاسوسية والسرية ، وأسلوبهم الكذب والنفاق والتضليل ، وأدواتهم الختل والمكر والمراوغة . فهم أعداء البشرية والانسانية ، مثلهم كمثل جرائم الامراض الفتاكة ، والحشرات المؤذية والذئاب المسعورة والحيوانات الضارية ، مافى هذا من مبالغة أو تهويل فقد اكتوينا بنار الاستعمار أربعة وسبعين عاما ، وابتليننا بحكمه الفاشم ، وجبروته الغادر . ظل يجول ويصول ، في طول البلاد وعرضها منتجعا خيراتها ، مستحوذا على غلاتها ، لا يعمل لخيرها بقدر ما يعمل لتثبيت أقدامه فيها . وقد انتهى به جسعه ونهمه ، أن نصب أحابيله ، وحاك مؤامراته ، لضم مصر الى امبراطوريته المرنّة ، التى كان يدعى أن الشمس لا تغيب عنها ، لولا يقظة المصريين ، ووقوف المجنّاهدين لهذا العدو الغادر بالمرصاد واحباطهم خططه الماكرة .

والاستعمار في حقيقته ماهو الا ضرب من ضروب القرصنة . والمستعمرون ماهم في الواقع الا قراصنة ماكرون ، فالكثرة الغالبة منهم من الدول الغربية ، المطلة على المحيط الاطلسي ، كإنجلترا ، وفرنسا ، وهولندا ، وبلجيكا ، واسبانيا ، والبرتغال ، دول بحرية ، عاشت طوال حياتها على القرصنة البحرية . فليس غريبا أن تمتد قرصنتها الى الامم النازلة بشواطئ البحار ، والواقعة على حوافها ، والتي أوقعها سوء حظها في متناول سفن هؤلاء القراصنة .

ولم يكن غريبا أيضا أن تستخدم في احتلال هذه الاقطار أبشع أساليب الغزو والقهر ، واحط جرائم السطو والنهب ، شأنها في ذلك شأن اللصوص وقطاع الطرق .

واستعمار إنجلترا للهند ، واسبانيا للمكسيك ، وهولندا لجزر الهند الشرقية (اندونيسيا حاليا) ، وفرنسا للجزائر وجنوب شرقى آسيا والبلجيك للكونغو ، والبرتغال لآتجولا ، خير دليل على ما نقول .

وليس غريبا أيضا أن يكون أول هم المستعمرين ، انشاء القلاع والحصون ليحتموا وراءها من هجوم أهل البلاد المفتوحة ، وأن يقوم هؤلاء بالهجوم المتواصل على معاقله ومراكزه الحصينة ، وأن تظل الحرب سجلا بين الطرفين ، الى أن يكتب الله النصر لعباده المظلومين ، والخزى والخذلان ، للمغتصبين والباغين .

والاستعمار واحد في كل مكان وزمان . وأساليبه ووسائله

متشابهة لافرق بين مستعمر ومستعمر . فالجميع قدوا من صخرة واحدة ، لافرق بين أحدهم والآخر ، الا كالفرق بين السوء والشر ، والخراب والدمار ، والسواد والظلام . وتاريخه صفحة سوداء في سجل الانسانية ، ووصمة عار في تاريخ البشرية ، مهد له تقدم الاوربيين في علوم البحار ، والتعصب الأعمى الذى مازال ينخر قلوب الغرب .

والغريب فى أمر هؤلاء القوم ، أنهم كلما اصابوا تقدما فى العلوم والفنون ، لا يوجهونه لخير البشرية ونفعها ، وانما يسخرونه لادراك مآربهم الاستعمارية ، وأغراضهم التوسعية ، غير عابئين بما يصيب الأمم والشعوب الاخرى من خراب وفناء . وهذا هو السبب فى الهلع والخوف اللذين يسيطران على الشعوب ، من وراء التسابق فى التسليح بالاسلحة النووية ولايزال العالم يتأرجح على حافة الهاوية ، ولا يدري المخر : (أشر أريد بمن فى الارض ، أم أراد بهم ربهم رشدا) .

(٢)

أولى مؤامرات الانجليز لاحتلال مصر حملة فريزر الفاشلة سنة ١٨٠٧ م

منذ أن رحلت الحملة الفرنسية من مصر سنة ١٨٠١ م ، والانجليز لا يفتنون يتحينون الفرص للوثوب عليها ، واحتلالها . فهم لم يعاونوا السلطان في اجلاء الفرنسيين عن مصر ، حبا في سواد عينيه ، كما يقولون ، أو انتصارا للفضيلة ، أو دفاعا عن الحق والمثل العليا ، وانما توطئة للقيام بالعدوان نفسه من جانبهم ، واحتلال البلاد التي على منتصف الطريق ، بين جزيرتهم وبين الهند ، الدرة اليتيمة في تاج امبراطوريتهم ، وتفاديا من المأزق الحرج الذي أوقعهم فيه نابليون بونابارت عام ١٧٩٨ م عندما احتل مصر ، كي يقطع الطريق عليهم الى الهند ، ومستعمراتهم في الشرق الأقصى .

ظلوا يتحينون الفرص ست سنوات كاملة ، منذ مغادرة الحملة للاراضي المصرية ، ويدبرون المؤامرات ، ويحوكون الدسائس ، مستعينين بأحد زعماء المماليك ، المدعو (محمد بك الالفى) الذى اتخذوا منه عميلا لهم في مصر وهذا كان سبب تلكتهم في مغادرة الاراضي المصرية ، عقب مغادرة الفرنسيين لها ، وأخيرا رحلوا عنها سنة ١٨٠٣ م . ومعهم عميلهم الالفى ، وفي انجلترا ، أغدقوا عليه الهدايا والاموال ، حتى اذا ماعد الى مصر نفذ مخططهم ، وعمل على تثبيت قدمهم ، ولكن سياستهم باءت بالفشل اذ لقي الالفى حتفه على يد منافسيه من المماليك ، كما فشلوا في الضغط على السلطان لابعاد محمد على وجنوده عن مصر ، وعندئذ كشف الانجليز عن نياتهم ، فشرعوا يستخدمون القوة في ادراك مآربهم ، وانفذوا حملة مسلحة لاحتلال مصر سنة ١٨٠٧ م ، هي التي عرفت بحملة فريزر ، احتلت الاسكندرية في مارس ١٨٠٧ م ثم احتلت رشيد .

غير أن الشعب المصري ، الذي دوخ الفرنسيين بثوراته المتلاحقة ضدهم ، هب لصد المعتدين الانجليز ، ووقف أهل رشيد وقفة وجل واحد وهزموهم هزيمة منكرة ، وكانت قد نمت اليهم أخبار أهل القاهرة واستعدادهم لحمل السلاح ، والتوجه الى الاسكندرية ورشيد ، للقضاء على فريزر وحملته . لذلك لم ير الانجليز بدا من الانسحاب ، وأبرموا صلحا مع المصريين ، أجلوا بمقتضاه فى سبتمبر سنة ١٨٠٧ م ، راضين من الغنيمة بالاياب .

رحلوا ، ولكنهم لم يئسوا . ومن دأب الاستعمار أنه لايعرف اليأس . فانه يرضخ للظروف القاهرة ، ويتقبل الهزيمة ، ولكنه لايسسلم لليأس ، ويتذرع بالصبر ورباطة الجأش ، مؤمنا أن الزمن سيواتيه يوما ما بالنصر ، وتحقيق أهدافه الخبيثة .

أخذ الانجليز يعملون بهمة لاتعرف الملل ، يحوكون المؤامرات ، ويرتبون الخطط والمناورات ، أربعة وسبعين عاما ، الى أن تهيأت لهم الفرصة ، لتحقيق حلمهم الملح ، وادراك أمنيتهم الغالية ، فاحتلوا مصر سنة ١٨٨٢ م .

(٣)

مؤامرات انجلترا ضد مصر في عهد محمد علي

وضعت انجلترا في رأس أهدافها الكبرى ، احتلالها مصر ، وكانت ترى لادراك هذا الهدف ، أن تظل مصر ضعيفة ، واهنة القوة ، لا تبدي مقاومة ، اذا ما حان الحين لغزوها ، واحتلال أراضيها ، لذلك حرصت كل الحرص على ألا تقوم فيها حكومة قوية ، يكون لها جيش قوى ، وقوة ضاربة مدافعة . ومن أجل ذلك ، كانت ترقب تقدم مصر في عهد محمد علي بكثير من القلق والخوف ، وتترقب الفرصة للقضاء عليه ، وتقويض قوته الصاعدة النامية .

اغراق انجلترا الأسطول المصري في اليونان :

فلما استعان السلطان بمحمد علي ، لتأديب اليونان الثائرين ضده ، في ١٦ يناير عام ١٨٢٤ ، وأرسل هذا ابنه ابراهيم علي رأس جيش كبير الى شبه جزيرة المورة ، على ظهر أسطول مصري ، وأحرز ابراهيم انتصارات باهرة كادت تطفئ الثورة في اليونان ، وتعيدها الى حظيرة السلطان ، لما تم كل هذا ، شمرت انجلترا عن ساعد المؤامرات ، وألبت أوروبا ضد السلطان ، بدعوى حق اليونانيين في الحرية والاستقلال ، لأنهم ورثة الاغريق القدماء ، أصحاب الحضارة التي نبعت منها الحضارة الأوروبية الحديثة . وذهبت الى المورة في أسطول بحري متحد ، بقيادة الأدميرال كودرنجتون ، فاجأ الأسطول المصري في ميناء نفارينو . . . أو (نوارين) ، وانقض عليه ، وأغرق الجزء الأكبر منه ، في ٢٠ من أكتوبر عام ١٨٢٧ . فلم يجد محمد علي بدا من سحب جيوشه من بلاد المورة ، بعد الخسارة الفادحة التي أصابت قوته البحرية ، التي استنفدت في بنائها جهدا ومالا كبيرين .

ولم يكن الأمر كما يبدو في ظاهره مساعدة شعب اليونان ، كما ادعت انجلترا ، وتظاهرت بالعطف عليه ، وانما كان مجرد مؤامرة لتكسب موافقة الدول الأوربية للانقضاء على الأسطول المصرى ، والقضاء على قوة مصر البحرية والبرية ، قبل أن يستفحل أمرها ، ويعظم شأنها ، ويصبح من العسير القضاء عليها .

طرد الجيش المصرى من الشام ، ومعاهدة لندن عام ١٨٤٠ م :

وتظهر انجلترا مرة أخرى على مسرح الدسائس والمؤامرات ، فى حروب محمد على ضد الدولة العثمانية ، التى كانت قد وصلت الى درجة بالغة من الضعف ، حتى أخذت الدول الأوربية الاستعمارية تطلق عليها اسم الرجل المريض ، وتتربص بها الدوائر ، للانقضاء عليها ، واقتسام ممتلكاتها فى آسيا وافريقية ، بعد أن شجعت جميع ممتلكاتها فى أوربا على الانفصال عنها .

وقد اشتبك محمد على مع السلطان فى حروب انتصرت فيها الجيوش المصرية انتصارات حاسمة فى قونية ، فى ٢١ من نوفمبر عام ١٨٣٢ ، وفى نصيبين (أونزيب) فى ٢٤ يونيه عام ١٨٣٩ . وقد عقدت بين الطرفين عقب الحرب الأولى معاهدة كوتاهية عام ١٨٣٣ م ، وبمقتضاها أضيفت لمحمد على ولاية سورية واطنة ، بالإضافة الى حكم مصر . وقد كانت المفاوضات جارية لحسم الخلاف بين الطرفين عقب موقعة نصيبين ، التى انتهت بها الحرب الثانية ، على تقدير ان هذا الخلاف مسألة داخلية ، بين السلطان وأحد ولاته ، لا شأن للدول الأوربية - وعلى رأسها انجلترا - به .

ولكن انجلترا كانت ترى فى هذا الخلاف شيئاً آخر ، يهمها لدرجة كبيرة ، لا يمكن أن تغفل عنه : فقد أقلقت انتصارات محمد على بالها ، فهى لا تطيق أن ترى مصر وقد قامت فيها حكومة قوية ، قادرة على رد أى اعتداء عنها ، أو تعطل مصالحها فيها ، أو تكون عقبة كأداء على طريقها الى الهند ، خصوصاً ان (محمد على) قد أصبح قابضاً على طريق الفرات بعد استيلائه على سورية ، بالإضافة الى طريق السويس . وقد رأينا ان انجلترا حاولت قبل الآن الضغط على السلطان لطرد محمد على من ولاية مصر ، عندما أنست فيه القوة ، ولكنها فشلت فى محاولتها .

لهذا جن جنون بالمرستون ، وزير خارجية انجلترا ، عندما علم بسحق الجيوش المصرية ، للجيوش العثمانية في موقعة نصيبين ، والتجاء الأسطول العثماني الى ميناء الاسكندرية ، ليكون تحت حماية محمد علي . وعول على القضاء على قوة محمد علي ، بالرغم من انتصاره انتصارا عظيما في ميادين القتال ، وتزعّم بالمرستون عصابة الدول الأوربية الاستعمارية ، التي كانت هي الأخرى تخشى استيلاء محمد علي ، على القسطنطينية ، وبعث الحياة من جديد ، في الدولة العثمانية ، ووقوفه في وجه تلك الدول ، والقضاء على أطماعها في اقتسام تركة الرجل المريض .

ولو أن (محمد علي) ، بعد انتصاره في موقعة نصيبين ، تابع تقدمه نحو القسطنطينية ، لاستولى عليها بسهولة ، ووضع الدول الاستعمارية ، وعلى رأسها انجلترا ، أمام الأمر الواقع ، ولدب بينها الخلاف ، ولانتهى الأمر بينها بالرضا والتسليم ، ولتغير وجه التاريخ الحديث ، وخصوصا بالنسبة لمصر ، ولكن مراعاته لبعض تلك الدول ، وخصوصا فرنسا ، والعمل على نيل رضاها ، جعلها تتجمع ضده ، وتحول دون جنيته ثمار انتصاراته في ميادين القتال .

ومع أن الباب العالي كان قد شرع فعلا في اجراء مفاوضات مع محمد علي تمهيدا لعقد الصلح بينهما ، فان الدول الأوربية ، بزعامة بالمرستون ، تقدمت بمذكرة الى السلطان ، في يولية عام ١٨٣٩ ، تشير عليه فيها بألا يعقد صلحا مع محمد علي ، ما لم توافق عليه تلك الدول ، وادعت أنها بذلك تحصل له على شروط أفضل ، وتحفظ له حقوقه قبل واليه المتورد عليه . وبذل بالمرستون قصارى جهده ، في ألا يتم صلح بين محمد علي والسلطان والا أفلتت فرصة التدخل من يديه . ولذلك أسرع بعقد اتفاق في ١٥ من يولية سنة ١٨٤٠ (١) بين انجلترا والروسيا وبروسيا والنمسا من جهة ، وبين السلطان من جهة أخرى ، ل تهدئة الحالة في الشرق ، تعهدت الدول الأربع فيه بمساعدة السلطان في اخضاع محمد علي ، وأغفلت فرنسا من الاشتراك في هذه المذكرة ، لوقوفها بجانب محمد علي في صراعه ضد السلطان ، ومعارضتها في استعمال القوة مع محمد علي .

ونتيجة لهذا الاتفاق ، عرض الحلفاء على محمد علي حكومة مصر . وراثية في أبنائه ، مع تبعيتها للدولة العثمانية ، واستقلالها داخليا بقيود

(١) : تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة للأستاذ محمد رفعت ج ١ ص ٢٤٠ .

معينة ، ومنحه ولاية عكا طوال حياته فقط . فاذا لم يقبل هذه الشروط في غضون عشرة أيام ، حرم ولاية عكا . فاذا انقضت عشرة أيام أخرى ولم يقبل ، فللسلطان الحق في اتخاذ أى طريق تشير به عليه مصالحه الخاصة ، ونصائح حلفائه .

وطبعا رفض محمد علي ، وهو المنتصر في ميادين القتال ، تلك الشروط المهيمنة ، لوثوقه من قوته ، وتفوقه ، وإدراكه النصر اذا ما اشتبك من جديد ، في قتال مع السلطان وحلفائه ، واعتمادا على تعاضيد فرنسا له . ولكن مؤامرات انجلترا ودسائسها ، كانت له بالمرصاد : وبوساطة سفيرها في القسطنطينية « بنسبى » أوغرت صدر السلطان ، وأثارت حقه وغضبه على محمد علي ، فأصدر قرارا بعزله من ولاية مصر ، وبوساطة موظفى سفارتها في سورية ، بذرت بذور الفتنة بين الأهالى ليقيموا بالثورة ضد الحكم المصرى فى الشام ، وأمدتهم بأسلحة وذخائر بلغت قيمها - ٤١٩٢٨ جنيها (١) . طالبت تركيا بتسديد ثمنها فيما بعد ، فكانت ثورة عارمة فى الداخل .

أما فى الخارج ، فقد حشدت أسطولا اشتركت فيه حليفاتها تحت قيادة أمير البحر الانجليزى استيفورد لفرض الحصار من جهة البحر . ولم يمض قليل حتى سقطت بيروت ثم حيفا وصيدا .

وفى ١٣ من نوفمبر عام ١٨٤٠ سقط حصن عكا المنيع ، عقب انفجار هائل من الداخل ، لم يعرف سببه . وكان لسقوطه تأثير كبير فى حالة محمد على المعنوية ، وانهيار أمله فى المقاومة ، فلم ير بدا والحالة هذه من أن يأمر ابنه ابراهيم بالانسحاب بجيوشه من الشام ، والتمهقر للعودة الى مصر .

وأخيرا ، وبعد مفاوضات فى شروط الصلح ، بين الدول المتحالفة وبين السلطان ، أصدر الأخير فرمانا فى يونيه عام ١٨٤١ بمنح محمد على حكم مصر بالوراثة فى أفراد أسرته من بعده . وقنع محمد على بهذه النهاية التى كان فى الواقع يهدف اليها من قديم ، وان كان قد أخفق فى مد رقعة بلاده الى خارج حدودها ، وحرم ثمرة انتصاراته الحربية ، ويرجع الفضل فى ذلك الى مؤامرات انجلترا ودسائسها ، وأطماعها الاستعمارية نحو مصر ، ونحو الشرق العربى ، تلك الأطماع التى أصبحت نقطة الارتكاز فى سياستها ، ومحور تفكيرها .

(١) : تاريخ مصر السياسى للأستاذ محمد رفعت ج ١ ص ٢٤٦ .

وقبل أن أختتم هذا الفصل ، لا بد من إيضاح حقيقة هامة ، وهي أن الضربة التي وجهت الى محمد علي ، كانت ضربة في الصميم ، أصابت نهضة مصر جميعها ، في هذا العهد ، لأن خفض جيش مصر ، الذي بلغ أكثر من ١/٤ مليون محارب في حروب الشام ، الى ١٨ ألف جندي بمقتضى فرمان سنة ١٨٤١ م ، قضى على النهضة الصناعية ، والعلمية في مصر من أساسها ، اذ ان تلك النهضة كانت قائمة ، في الواقع ، على انشاء جيش قوى ، وامداده بالضباط والقادة ، المدربين تدريباً علمياً حديثاً ، وتجهيز ما يحتاج اليه الجيش والأسطول من عدد وأسلحة وأدوات ، ومعدات وذخائر ، في مصانع امتلأت بها القاهرة والاسكندرية وكثير غيرها من مدن مصر ، هذا عدا المعاهد والمدارس الحربية والهندسية ، التي انتشرت في أرجاء القاهرة وضواحيها . وقد أغلقت أغلب هذه المصانع والمعاهد في عهد عباس الأول ، اذ انتهت الحاجة اليها بعد تخفيض عدد الجيش .

وهذا ما كانت تهدف اليه انجلترا من وراء مؤامراتها ، كما سبق أن أوضحنا : كانت تهدف الى اضعاف قوة مصر ، وعدم تمكينها من صد أى غزو تمنى به فى المستقبل القريب أو البعيد ، ولن يكون هذا الغزو موجها اليها من غير انجلترا نفسها ، وقد أيدت الأيام والسنون المقبلة صدق ذلك .

(٤)

المؤامرات الانجليزية فى عهد خلفاء محمد على من ١٨٤٩ م الى ١٨٩٢ م

توالى على حكم مصر ، فى هذه الحقبة ، أربعة حكام من أسرة محمد على ، هم : عباس الأول (من ١٨٤٩ م الى ١٨٥٤ م) ، وسعيد (من ١٨٥٤ م الى ١٨٦٣ م) واسماعيل (من ١٨٦٣ م الى ١٨٧٩ م) ، وتوفيق (من ١٨٧٩ م الى ١٨٩٢ م) .

لم يتميز واحد من هؤلاء الخديويين ببعد نظر ، أو صدق فراسة ، أو حكيم سياسة ، أو سداد تفكير . بل كانوا جميعا يرون فى العرش وسيلة لاشباع ميولهم ، وادراك مآربهم الشخصية ، وبلوغ قمة العظمة والسيطرة وذيوع الشهرة ، وامتداد السلطان والجبروت ، لا يحسبون حسابا لما تجره هذه السياسة على البلاد من خراب ودمار . ولا يأبهون لما ينصب حولهم من شركاء ، وما يدبر من مؤامرات ، للتدخل الأجنبى ، والاستعمار الأوربى . وتكفى كلمة مدح واطراء (لأفندينا) لينال أفاك من الأفاكين الأوربيين امتيازا يدر عليه أرباحا طائلة ، ويجعله نديم أفندينا ، ومن أقرب الأقربين اليه ، وصاحب كلمة مسموعة فى طول البلاد وعرضها .

الخديو محمد سعيد وامتياز حفر قناة السويس :

لم يعرف بين حكام مصر — قديما وحديثا — حاكم مفرط فى حقوق بلاده ، اتسم بالبله والضعف ، مثل الخديو محمد سعيد ، فقد حصل المرابون والسماسرة والأفاكون الأوربيون فى عهده على امتيازات ، لم يحصلوا عليها فى أى وقت مضى ، منتهزين فرصة ضعفه ، وخور عزيمته .

وليس أدل على ذلك من امتياز حفر قناة السويس ، الذى فاز به منه الأفاك العالمى ، فردناند دى لسبس ، صديق محمد سعيد الحميم : ونظرة واحدة فى عقد هذا الامتياز ، ترينا بوضوح مقدار الغفلة والبله ، بل قل العته الذى اتصف به هذا الرجل ، عندما فرط فى حقوق الشعب فى صك الاستعباد الذى حصل عليه المحتال دى لسبس . وليت الأمر وقف عند هذا الحد ، بل انه تحت اغراء صديقه دى لسبس ، مد يده للاستدانة فاقترض أربعة ملايين من الجنيهات ، لتغطية نصف أسهم الشركة ، التى بقيت فى الأسواق العالمية دون أن يقبل أحد على شرائها . وبذلك أنقذ الشركة من الافلاس والانهياء ، على حين أوقع مصر فى شرك الديون والتدخل الأجنبى .

فالخديو محمد سعيد يعد أول حاكم مهد للتدخل الأوروبى ، كى يجد طريقه الى البلاد . والتدخل الأوروبى هو الباب الخلفى ، الذى ينفذ منه الاستعمار لاحتلال البلاد والتهامها .

الخديو اسماعيل وتزايد التدخل الأوروبى فى عهده :

وأعقبه الخديو اسماعيل ، ولم يكن أقل غفلة وبلها من سلفه . كانت الشهرة وحب الظهور تأخذ عليه مجمع تفكيره ، وتستولى على نشاطه وجهده ، لا يدخر مالا ، وان كان لا يملك منه شيئا ، ليظهر أمام ملوك أوربا وملكاتهما بمظهر الأبهة والعظمة ، ولكى يذيع صيته ، وتطبق الآفاق شهرته ، غير حاسب أى حساب لما يجره بذخه ، وسوء تدبيره على البلاد من خراب ودمار .

ومن أمثلة سفهه وتبذيره ، شراؤه لقب خديو ، وحصره وراثته العرش فى أبنائه ، بمبلغ مليونين ونصف المليون من الجنيهات ، صرفها فى تقديم الهدايا للسلطان ، ورشوة حاشيته ورجال حكومته . ثم صرفه مليوناً من الجنيهات فى حفل افتتاح قناة السويس ، وتهيئة الإقامة المريحة والعيش الرغد ، والحفاوة البالغة بملوك أوربا وملكاتهما ، وانشاء الملاهى للترفيه عنهم ، وتعبيد الطرق لتنقلاتهم وتحركاتهم فى طول البلاد وعرضها .

ومن أصرخ الأمثلة على غفلته وسوء تدبيره أيضا ، دفعه مبلغ ثلاثة ملايين ونصف المليون من الجنيهات لشركة قناة السويس ، تعويضا لها عما لحقها من الخسائر ! . لنزولها عن بعض الامتيازات ، التى نص عليها عقد الامتياز ، وكان فيها اجحاف صارخ بحقوق مصر ومقوماتها ، كما

هضى بذلك نابليون الثالث ، الذى حكمه فى الخلاف بين مصر وشركة القناة ، وليس هناك دليل أقوى على قصر نظره ، وفتور همته ، وضعف وطنيته ، من احتكامه فى الخلاف بينه وبين شركة القناة الى نابليون الثالث ، الذى لم يكن هناك أدنى شك فى أنه لن يلتزم جانب الحق والعدل فى حكمه ، وأنه لن يرعى لمصر شيئا من حقوقها ، وأنه لا بد أن يحاوى دى لسبس وشركة القناة لسبب بسيط يدركه أقل الناس ذكاء وتفكيراً ، ذلك لأن نابليون الثالث كفرنناند دى لسبس فرنسى ، يهمله أن ينجح مشروع حفر القناة على حساب مصر ، وبدماء المصريين وأموالهم ، ولما كان يربطه بدى لسبس من أواصر القربى والعلاقات الشخصية ، غير أن حب الظهور قد أخفى كل هذه الحقائق عن بصيرة الخديو اسماعيل ، الذى اتخذ من المال مطية لذيوع صيته ، وامتداد شهرته ، وحرصه على انمام مشروع حفر القناة ، التى ستقترن باسمه ، والتى أوهمه دى لسبس أنها ستكسبه شهرة يتجاوبها أربعة أركان المعمورة .

ولكن هل كان اسماعيل يملك خزائن المال التى تمكنه من الانفاق بهذا السخاء ، وذلك التبذير ؟ لا ، لم يكن لديه شيء منه . ولذا اضطر الى الاستدانة من المرابين ، وبيوتات المال الأوربية ، ومن ورائها الدول الاستعمارية تساندها وتؤازرها ، اذ أنها تعد البيوتات المالية طلائع زحفها ، لادراك مآربها الاستعمارية . وفى مقدمة هذه الدول طبعاً انجلترا التى كانت ترقب اسماعيل وهو يتردى فى هاوية الاستدانة وتنصب له الشباك ، لتقويض نفوذه ، والقضاء عليه قضاء مبرماً .

وبعبارة أخرى كان من مقتضى المؤامرة الكبرى التى دبرتها لاحتلال مصر بعد فشلها فى حملة عام ١٨٠٧ م أن تغزو مصر عن طريق التدخل على شئوننا السياسية . وقد وجدت فى غفلة حكمها ، وقصر نظرهم ومد اسماعيل يده للاستدانة ، فرصة ذهبية ، تقربها من هدفها الأسمى ، وهو احتلال مصر احتلالاً عسكرياً .

انجلترا تشتري حصة مصر فى أسهم قناة السويس :

وثمة مؤامرة خطيرة أخرى ، تمكنت بها انجلترا من التسلل الى مصر واحراز مركز حصين للوثوب منه عليها ، والتدخل المباشر فى شئونها :

فالمعروف ان انجلترا عارضت بكل قوتها ، مشروع حفر قناة السويس ، أول الأمر ، لحصول فرنسى على امتيازها . ولكنها وقد

رأت المشروع يتخذ خطوات سريعة نحو اتمامه ، كانت ترقب هذا الحدث بقلق كبير ، وتعض أصابع الندم ، ان فاتها الفرصة في الاسهام فيه بأية صورة ، ولذلك ما أن لاحت لها بارقة أمل للاشتراك فيه ، وجنى ثماره ، الا سارعت لاقتناص الفرصة .

فما أن علمت أن اسماعيل قد عرض ما تملكه مصر من أسهم للبيع ، بعد أن خوت خزائنه من المال ، وأعرضت البيوتات المالية عن مده به ، وكان عددها ٤٥٠ ألف سهم ، حتى سارع دزرائيلي وزير خارجية انجلترا الى شرائها ، بثمن بخس ، قدره أربعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات .

والغريب انه لم يدع البرلمان الانجليزى للحصول على موافقته على هذه الصفقة ، لأن الأمر لم يكن يحتمل أى تريث أو ابطاء . وقد كانت فرصة يتيمة ، خشى أن تفلت من يد انجلترا كما أفلتت فرصة الاشتراك فى المشروع منذ أول الأمر ، ولأنه قدر ما ستحرزه انجلترا من فوز ، من وراء اتمامها .

وفعلا قد صار لانجلترا فى ادارة القناة ، بعد الاستحواذ على هذه الأسهم ، المركز الممتاز ، بل انها كانت أنجح طريق فى اتمام احتلالها مصر عام ١٨٨٢ م . وبعدئذ صارت تستخدمها فى تدبير المؤامرات ، للتدخل فى شئونها ، والعبث بكرامتها وقوانينها .

هذا هو اسماعيل الذى ساعد انجلترا على أن تخطو خطوات حثيثة نحو ادراك غرضها الوحيد ، وهو احتلال مصر ، ومهد للانجليز أن يدركوا ، بغيتهم ، بغفلته وسوء تدبيره .

ديون اسماعيل وتمادى الانجليز فى التدخل فى شئون مصر :

ولم يكن اسماعيل ، وقد تراكت عليه الديون ، يملك من الوسائل لتسديد أقساطها ، أو دفع أرباحها الفاحشة ، فوقف عاجزا وحائرا . وهنا نشطت الدول الاستعمارية ، وعلى رأسها انجلترا ، للعمل :

بدأت فى التدخل الجدى فى شئون مصر ، باسم ديون رعاياها ، ولم يكن اسماعيل قادرا على الوقوف فى وجهها . بل انه سمح لها بالتدخل على أوسع مدى ، فسمح لانجلترا بارسال بعثة تفحص مالية مصر ، وهى التى عرفت ببعثة (كيف) .

ثم رضى بعد ذلك بإنشاء صندوق الدين ، لتسليم أقساط الديون وأرباحها ، وتمثل هيئته من أعضاء من جميع الدول الدائنة ، وطبعا في مقدمتها إنجلترا وفرنسا .

وبلغ التدخل أقصاه بقبول (المراقبة الثنائية) ونزوله عن حقه الشرعى عام ١٨٧٨ م الى وزارة مسئولة ، عينت برئاسة نوبار ، وعضوية وزيرين أجنبيين هما : ريفرس ويلسن الانجليزى للمالية ودى بلنير الفرنسى للأشغال ، مما لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر ، أو فى تاريخ العلاقات بين الدول بعضها وبعض .

تمادت إنجلترا وفرنسا فى تدخلهما فى شئون مصر ، وهيمن الوزيران الانجليزى والفرنسى على شئون البلاد ، وتحكما فى ميزانية الدولة ، وعظلا جميع الاصلاحات التى تتطلبها البلاد ، بل توقفوا عن صرف رواتب الموظفين ورجال الجيش ، وسلبا الحديو ، وهو حاكم البلاد الشرعى كل نفوذ ، مما أثار حنق الشعب ، وحفيظة الحديو نفسه . فلما أراد أن يستعيد حريته فى العمل ، ونفوذه وسلطانه ، وقفت له إنجلترا وفرنسا بالمرصاد ، وحاولتا التخلص منه ، فسعتا لدى السلطان فى خلعه ، فتم لهما ما أرادتا ، وعزله السلطان فى ٢٦ من يونية عام ١٨٧٩ .

(٥)

الثورة العراقية ، ودسائس الانجليز ومؤامراتهم

ولاية توفيق العرش :

عزل اسماعيل ، وخلفه ابنه توفيق ، وكان أجدر الحديويين بأن يقع الاحتلال البريطاني في عهده المشئوم لضعفه ، وتردده ، وارتماؤه في أحضان النفوذ الأجنبي ، وعدائه للشعب ، وتباعده عنه ، وتعاليه عليه ونظرته اليه كما لو كان من سقط المتاع ، الذي انحدرت اليه ملكيته له عن آبائه وأجداده !

الثورة العراقية :

وأول الحوادث الخطيرة التي حدثت في عهد توفيق هي الثورة العراقية دون شك . وكما ذكرنا سابقا ، لا يتصدى هذا الكتاب لدراسة هذه الحقبة من تاريخ مصر دراسة مفصلة ، وإنما يتناول من الحوادث ما يمس موضوعه الرئيسى ، ويجلى جوانبه ، بقدر ما يسمح به مقتضى الحال .

ولذلك فهو لن يتناول شرح أسباب الثورة ، ولا الأدوار التي مرت بها ولا ذكر ملابساتها والظروف التي أحاطت بها . وإنما يتناول جانبا واحدا منها ، كانت له صلة مباشرة في اشعال هذه الثورة . ذلك هو التدخل الأجنبى والدسائس الانجليزية ، التي عملت على تشويهاها ، وافساد منهجها ، والقضاء عليها .

كان التدخل الأجنبى مثار سخط الشعب ، وسببا من أسباب غليانه . ولقد ازداد هذا التدخل في عهد توفيق الى درجة كبيرة . وتضاعف عدد الموظفين الأجانب في المصالح الحكومية ، وكانت الرواتب

الضخمة التي يستولون عليها سببا في ضغط الميزانية ، وإهمال المشروعات الإصلاحية ، وانقاص عدد جنود الجيش ، والاستغناء عن عدد كبير من ضباطه (١) .

وهذه الثورة كغيرها من الثورات ، التي قامت وتقوم دوما في بلاد العالم ، ثورة داخلية ، تخص الدولة التي تنشب فيها ، ولا يحق لأية دولة أخرى أن تتدخل بسببها ، في شئون الدولة صاحبة الشأن ، فهي تسوى أمورها ، وتصفى حسابها مع الثوار ، وينتهي الأمر في النهاية لصالح الشعب الثائر ، الذي يعرف مصلحته دون سواء ، ويقدر مستقبله .

ولكن إنجلترا كانت لهذه الثورة بالمرصاد ، لأن الثورة كانت تنادى بالإصلاحات التي تراها ضرورية ولازمة لانهاض البلاد ، ومسايرتها لركب الحضارة ، وفي مقدمتها الحد من التدخل الأجنبي في شئون البلاد ، وترك أمورها لأبنائها ، يديرونها وفق المصلحة العليا ، والصالح العام . وهذه الإصلاحات ، خصوصا الحد من النفوذ الأجنبي ، لا يمكن أن يروق في عيني إنجلترا ، لأنها تعوق أهدافها المنكرة ، وتحول دون بلوغها غايتها المرجوة ، وتعرقل خططها المرسومة .

ولذلك كانت إنجلترا توقع بين العربيين وبين الخديو ، الذي كما قدمنا كان يكره الشعب ، ولا يقبل النزول عن شيء من سلطته المطلقة ، ولا يحلو له إلا أن يحكمه حكما أوتوقراطيا مستبدا . ثم هو كما قدمنا ضعيف قصير النظر ، متردد ، لا يستطيع أن يقطع في أمر بمفرده ، وليته كان يلتمس النصيحة من مستشارين مصريين ، يخلصون له النصيح ، ولكنه كان يلجأ إلى قناصل الدول الأجنبية ، ولا سيما قنصل إنجلترا ، الذي لا يعمل إلا لصالح الاستعمار الانجليزي ، ولا يتصرف إلا طبقا للسياسة التي ترسمها له حكومته ، التي من مقتضاها توسيع الهوة بين الخديو والمصريين ، ليوجد لدولته منفذا تتدخل من خلاله في شئون مصر ، وتدرك مآربها .

ولقد سارت الثورة العربية في أول أمرها سيرا عاديا ، وأجاب الخديو مطالب العربيين التي تقدم بها أحمد عرابي ، في مظاهرة عابدين الأولى ، في فبراير عام ١٨٨١ ، لعدالتها ووجاهتها ، فهدأت الأحوال ، وحمد

(١) : الزعيم أحمد عرابي للأستاذ عبد الرحمن الرافعي ص ٢٨ .

العرابيون له صنيعة ، وكانت الأحوال تؤذن بعهد جديد ، يسوده الود والمحبة ، ويبشر بتقدم البلاد ورفاهيتها ٠٠ (١)

ولكن سرعان ما قلب الخديو للعرابيين ظهر المجن ، بتأثير دسائس القنصل الانجليزى ، فعزل محمود سامى البارودى من وزارة الحربية ، وعين بدله صهره داود يكن باشا ، وأخذ ينكل بكبار الضباط ، ويفرق شملهم ويرصد العيون والجواسيس لمراقبة حركاتهم وسكناتهم ، مما أثار شكوك العرابيين ، ودعاهم لأخذ الحيطة لأنفسهم ، والاستعداد لمعاودة المقاومة واستئناف الكفاح .

مظاهرة عرابى الثانية والدسائس الانجليزية :

لهذا جمع عرابى آلايات الجيش العسكرية فى القاهرة ، وقام بمظاهرة ثانية ، فى ساحة عابدين ، فى ٩ من سبتمبر عام ١٨٨١ لمطالبة الخديو باستقالت وزارة رياض ، ومنح البلاد مجلسا نيابيا وانجاز المطالب التى تقاعس فى تنفيذها .

تجلت فى هذه المظاهرة الدسائس الانجليزية بأجلى مظهر . فالانجليز يحيطون بالخديو احاطة السوار بالمعصم ، ويرافقه مستر (كوكسن) قنصل انجلترا فى الاسكندرية ، وجنرال جولد سمث (مراقب الدائرة السنية) فى أثناء نزوله الى ساحة عابدين ، حيث كان الجيش مجتمعاً ، ويحضران المناقشة التى دارت بين الخديو توفيق وأحمد عرابى وهى : -

الخديو : ما أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟

عرابى : جئنا يامولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة ، وكلها طالبات عادلة .

الخديو : وما هذه الطلبات ؟

عرابى : هى استقالت الوزارة المستبدة ، وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبى ، وإبلاغ الجيش العدد المعين فى فرمانات السلطانية ، والتصديق على القواعد العسكرية التى أمرتم بوضعها .

(١) : راجع خطب محمود سامى البارودى ، ورياض باشا ، وأحمد عرابى ، فى المأدبة التى أقامها الأول ، عقب اعداد القوانين العسكرية . كتاب أحمد عرابى ، للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ص ٤٣ - ٤٦ .

الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي ، وما أنتم الا عبيد احساناتنا .

عرابي : لقد خلقنا الله أحرارا واننا لن نستعبد بعد اليوم (١) .

فأشار كوكسن على توفيق بالعودة الى السراي ، وناب عن توفيق في استكمال المناقشة مع عرابي ، يصحبه كلفن المراقب المالي .

ومما يثير الدهشة حقا ، اغراء كوكسن للخديو باغتيال عرابي ، عندما ترجل عن جواده لعرض مطالب الشعب عليه (٢) . . . ولاشك أن كوكسن كان يهدف الى اشعال نار الفتنة ، من وراء هذه المؤامرة الحبيثة ، لولا أن الخديو قدر عواقبها الوخيمة ، ورأى أن الجيش جميعه من وراء عرابي ، على حين لا يساند الخديو سوى الانجليز .

اقالة وزارة رياض وتولى شريف الوزارة :

ومع ذلك فقد انتهت الأزمة بسلام ، وقدم رياض باشا استقالته من الوزارة في ١١ من سبتمبر عام ١٨٨١ ، وكلف شريف باشا تأليف وزارة جديدة ، واشترك فيها محمود سامي البارودي ، وزيرا للجهادية (للحربية) ، وعين عرابي بعد قليل وكيلا لها ، وسارت الأحوال مرة ثانية في مجراها الطبيعي ، ونفذت القوانين التي توقفت وزارة رياض عن اصدارها ، وأجريت الانتخابات ، وافتتح البرلمان في ٢٦ من ديسمبر عام ١٨٨١ ، ووضعت وزارة شريف القانون الأساسي أو الدستور بلغة العصر الحاضر .

وقرر شريف في هذا الدستور ألا يكون من اختصاص المجلس البحث في جزية الباب العالي والدين العام ، وكل النفقات التي فرضها على الخزانة قانون التصفية ، وغيره من اتفاقات مصر الدولية . وأما ما بقي من أبواب الميزانية فكان للمجلس أن يبدى فيه رأيه . ولكنه لم يكن يملك اصدار قرار فيه ، ولم يكن للمجلس رأى الا في سن القوانين ، وفرض الضرائب . فلا ينفذ قانون جديد ، ولا تفرض ضريبة جديدة الا بعد موافقته (١) . .

(٢١) مذكرات أحمد عرابي طبعة الهلال ج ١ ص ٧٩ .

(٣١) تاريخ المسألة المصرية ، تأليف تيودور روثستين ، تعريب الاستاذين عبد الحميد العبادي ومحمد بدران ص ١٣٦ - ١٣٧ .

وظاهر أنه روعى فى وضع هذا الدستور تجنبىب البلاد تدخل الانجليز والفرنسيين ، وعدم اتاحة الفرصة أمامهم للاعتراض على الدستور ، أو عرقلة أعمال المجلس فى المستقبل ، وتركه يؤدى واجبه ، فى ترقية شئون البلاد وتقدمها .

وقد وافقت اللجنة البرلمانية ، التى عهد اليها مراجعة الدستور على جميع مواده بعد ادخال تعديل طفيف عليها ، وانصرفت الوزارة الى اجراء الاصلاحات التى تتطلبها البلاد ، لولا فتنة جديدة من معمل الفتن والدسائس الانجليزية ، التى لا تنقطع ، قد عكرت الصفو ، وكهربت الجو ، واضطرت « شريف » الى الاستقالة .

الفتنة الجديدة :

والفتنة الجديدة ، مبعثها خوف الانجليز من قيام الحياة النيابية فى مصر ، وتسلم المصريين حكم بلادهم ، اذ أن فى هذا خطرا على النفوذ الأجنبى ، وصدا للتدخل الانجليزى ، واحباطا للمؤامرات والدسائس الانجلو فرنسية . ولذلك لم تأل انجلترا وفرنسا جهدا فى السعى بالوقية لدى الخديو وشريف لعرقلة سير الحياة النيابية . وهو تدخل ممجوج مرذول يتسم بالصفاقة وسوء القصد ، لا يبيحه أى قانون أو عرف : فمصر كانت فى ذلك الوقت تابعة للسلطان العثمانى ، ولا يبيع القانون الدولى لدولة أن تتدخل فى الشئون الداخلية لبلد تابع لدولة أخرى ، وهذا ما أعرب عنه السلطان فى مذكرة احتجاج بعث بها الى الدول العظمى (١) .

كذلك لم يكن هناك أدنى مبرر لهذا التدخل الا انتحال الأسباب ، والمعاذير للتدخل العسكرى ، واحتلال البلاد بقوة السلاح ، الأمر الذى كانت فرنسا وانجلترا تتسابقان لاتيانه ، وان كانتا تتظاهران باتفاقهما فى العمل من أجل غرض واحد ، هو مساندة الخديو ، وتثبيت عرشه . والواقع أنه منذ افتتاح البرلمان فى ٢٦ من ديسمبر عام ١٨٨١ ، والانجليز والفرنسيون لا يفتئون يدبرون المؤامرات ، ويتحينون الفرص للتدخل وتعكير الجو ، فاتفق غميتا رئيس وزراء فرنسا ، واللورد جرنفل

(١) أيدت الدول السلطان فى احتجاجه على التدخل الانجليزى الفرنسى قائلة « انها ترى أن الحال الحاضرة فى مصر لا يمكن تعديلها الا باتفاق الدول العظمى والدولة صاحبة السيادة » (تاريخ المسألة المصرية ص ١٥٠) .

وزير خارجية إنجلترا ، على توجيه مذكرة مشتركة الى الخديو والوزارة ،
عن طريق ممثليهما في القاهرة المسيو سنكفكس والسير ادوارد مالت ،
جاء فيها :

« ان الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، تريان أن بقاء سمو الخديو
على العرش بالشروط التي قررتها الفرمانات السلطانية ، واعترفت بها
الحكومتان رسميا ، هو الضمانة الوحيدة في الحاضر والمستقبل لاستتباب
النظام في مصر ، واطراد رخائها ، وهما الأمران اللذان تهتم بهما فرنسا
وبريطانيا العظمى على السواء » .

ومضت المذكرة تقول : « ان الحكومتين اللتين اتفقتا اتفاقا تاما في
عزمهما على أن تمنعا كل أسباب الارتباكات الداخلية أو الخارجية ، التي
يمكن أن تهدد النظام القائم بمصر ، لا يداخلهما ريب في أن جهرهما بما
عزمتا عليه رسميا في هذا الأمر ، سيحول دون الأخطار التي قد تتعرض
لها حكومة الخديو ، والتي لا بد أن تقاومها فرنسا وإنجلترا معا » .

وجاء في ختامها « ان الحكومتين تثقان بأن سموه سيستمد من هذا
التأييد ما يحتاج اليه من الثقة والقوة لتدبير شئون بلده وشعبه » (١) .
ولا يخفى ما تنطوى عليه هذه المذكرة من خبث ولؤم ، ومكر وسوء قصد ،
ينحصر في سعي الدولتين الى بذر بذور الفتنة بين الخديو ورجال الثورة ،
وتحريض للخديو على قلب الحكومة ، وحل المجلس ، والعودة الى السلطة
الاستبدادية القديمة (كما قررتها الفرمانات السلطانية) (٢) .

واذا عرف أن فرنسا كانت في هذا الوقت مشغولة بحربها ضد
الشعب التونسي ، فمن السهل علينا أن نعلل سبب اتفاقها مع إنجلترا
على ارسال هذه المذكرة الآثمة الى الخديو . وقد كان السبب من غير شك
ايصاد الباب في وجه الشعب المصري اذا هو حاول مساعدة الشعب
التونسي في محنته ، التي أوقعه فيها الاستعمار الفرنسي ، وهو السبب
الذي من أجله حاولت فرنسا في عام ١٩٥٦ م ، بمساعدة إنجلترا
واسرائيل ، أن تعتدي الاعتداء المنكر على مصر ، ويتلخص في الفت في
عضد الجزائريين ، الذين كانوا يجاهدون بكل قوتهم الاستعمار الفرنسي ،
ويلقون من الشعب المصري كل مساعدة ونعصيد . فالاستعمار واحد ،

(١) تاريخ المسألة المصرية تأليف تيودور روثستين ، تعريب الاستاذين - عبد الحميد العبادي

ومحمد بدران ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٥٠ .

فى كل زمان ومكان ، لا تتغير أساليبه ، ولا تختلف وسائله ، ولا تتبدل أهدافه .

التدخل يبلغ أقصاه :

وفى ٢٠ من يناير عام ١٨٨٢ قدم القنصلان الانجليزى والفرنسى ، الى شريف باشا مذكرة ، بايعاز من المراقبين الماليين ، الانجليزى والفرنسى ، يطلبان فيها عدم تخويل البرلمان حق اقرار الميزانية ، جاء فيها : أن « المجلس لا يستطيع التصويت على الميزانية من غير أن يخل بالأوامر العالية التى انشئت بموجبها المراقبة » (١) .

ومعلوم أن نظر الميزانية هو أهم أعمال البرلمانات فى جميع دول العالم ، التى تتمتع بالنظام الدستورى ، ومع ذلك فقد أعطى البرلمان عند اجتماعه الموائيق باحترام التزامات الحكومة قبل جميع الدول ، يدخل ضمن ذلك التزاماتها بخصوص الديون وحقوق الدائنين . فلم يكن هناك ، والحالة هذه ، أى داع على الاطلاق . لأن يتقدم القنصلان بهذا الطلب ، بناء على رغبة دولتيهما ، اللهم الا للرغبة الملحة فى تعزيز الجو ، والعصف بالحياة النيابية ، وهى ماتزال فى أول عهدها .

وصل تدخل الدولتين ، انجلترا وفرنسا ، فى شئون مصر ، بعد تقديمهما المذكرة السابقة ، حدا لم يبلغه من قبل ، فهاجت الحواطر ، واكفهر الجو ، ورأت غالبية المجلس الاستمساك بحق مصر ، وعدم الخضوع الى مطلب الدولتين الباغيتين . ولكن شريف باشا ، وكان يؤثر التريث والتمهل ، كان يرى أن يؤجل المجلس بحث الميزانية الى سنة ١٨٨٣ ، حيث ان ميزانية ١٨٨٢ قد تم اعتمادها ، ولكن غالبية النواب كانت ترى عدم التراخى أمام هذا الاعتداء الصارخ ، لذلك ذهب وفد من النواب الى الخديو فى ٢ من فبراير ، يطلبون اليه اقالة الوزارة . فنزل الخديو على رأيهم ، وأوعز الى شريف بالاستقالة ، وعهد بها الى محمود سامى البارودى ، رغبة من الخديو فى لقاء مسئولية المشاكل السياسية على عاتق المجلس . فتسلم البارودى مقاليد الوزارة فى ٥ من فبراير عام ١٨٨٢ ، واشترك عرابى فيها وزيرا للجهادية (الحربية) ، وأصدر

(١): المصدر نفسه ص ١٥٤ .

الدستور حسب ما أراد أعضاء المجلس ، متضمنا النص على حق المجلس
فى اقرار الميزانية .

مؤامرة الضباط الشراكسة :

ولكن الانجليز الذين كانت لا تهدأ أحقادهم ، ولا يلبثون أن يتبعوا
الفتنة فتنة أخرى ، ولا يستريحون الا أن يصطادوا فى الماء العكر ، سنحت
لهم فرصة جديدة ، لتوسيع شقة الخلاف من جديد ، بين الخديو وزعماء
الثورة : ذلك أن نفرا من الضباط الشراكسة ، الحاقدين على البلاد ، لما
أصابته من بعض التقدم ، وعلى الشعب لما أحرزه من فوز ضد الظلم
والطغيان ، والباكين على ضياع السلطان من أيديهم ، وكان عدد هؤلاء
الضباط أربعين ضابطا ، على رأسهم عثمان رفقى ، وزير الجهادية (الدفاع)
السابق ، تأمروا جميعا على قتل عرابى ، وبقية زعماء الثورة ، فقبض
عليهم ، وسيقوا للمحاكمة ، وثبتت عليهم التهمة ، وقضى المجلس
العسكرى العالى فى ٣٠ من ابريل عام ١٨٨٢ بنفيهم الى السودان ،
وتجريدهم من رتبهم ونياشينهم .

فلما عرض الحكم على الخديو ، وجده قاسيا ، وأبى التصديق عليه
فانتهاز الانجليز الفرصة ، وأوعزوا الى الخديو بتخفيفه ، فقام الخلاف من
جديد بين الخديو والوزارة ، التى كانت ترى فى تعديل الحكم ، مجازاة
لرغبة الانجليز ، مساسا بكرامة الوزارة ، وموافقة على تدخل الانجليز
فى صميم شئون الحكم .

ولكن الخديو أصر على موقفه ، ولم يأبه لاعتراض الوزارة ، وأصدر
فى ٩ من مايو عام ١٨٨٢ أمرا عاليا بنفى الضباط الشراكسة الى خارج
البلاد ، الى حيث يريدون ، وليس الى السودان ، مع احتفاظهم برتبهم
ونياشينهم .

ومن عجب أن يوقع الخديو هذا الأمر بحضور القنصلين ، الانجليزى
والفرنسى ، مما يدل على أنهما أمليا ارادتهما عليه ، وبذلك نجحا فى
توسيع هوة الخلاف بين الخديو والوزارة .

والواقع أن الخلاف بينهما بلغ أشده ، حتى لقد نادى العرابيون
بعزل توفيق ، ولكنهم لم يجدوا استجابة من النواب ، للأخذ بهذا رأى ،

اذ أنهم كانوا يؤثرون الولاء للخديو وأسرته ، ابقاء على مصالحهم الذاتية ،
ومنافعهم الخاصة ، يتزعمهم محمد سلطان باشا رئيس النواب ، الذى
انضم الى جانب الخديو فى الأحداث المقبلة •

بهذا تهيأت الظروف للانجليز كى يتدخلوا تدخلًا عسكريًا ، ولم
يبق لهم الا أن يفتعلوا حدثًا ، يرتبون له الترتيبات المحكمة ، ويدبرون
الحيل الماكرة كى يدركوا غرضهم الآثم ، ويحققوا أغراضهم الشريرة
وهذا ما حدث فعلا وسيأتى لك نبؤه بعد قليل •

مقدمات الاحتلال الانجليزى لمصر

الاعداد للتدخل المسلح ، وانداز باقالة الوزارة :

بدأ التدخل المسلح بأن أرسلت كل من إنجلترا وفرنسا أسطولا حربيا الى ميناء الاسكندرية ، الاول بقيادة السيربوشمان سيمور ، والآخر بقيادة الاميرال كونراد ، وظلت البوراج الحربية تتجمع فى الاسكندرية حتى الاول من يونيو عام ١٨٨٢ . فلما تم تجمعها ، بدأ التدخل الفعلى : فقدم القنصلان الانجليزى والفرنسى الى محمود سامى البارودى رئيس الوزارة ، بلاغا من دولتيهما ، تطلبان فيه اقالة الوزارة ، ونفى عرابى من القطر المصرى ، بصفة مؤقتة ، مع احتفاظه بمرتباته ورتبه ونياشينه ، وتحديد اقامة عبد العال حلمى ، وعلى فهمى الديب ، من رؤساء الآليات ومن زعماء العرابيين ، فى الريف المصرى ، مع احتفاظهما بمرتباتهما ورتبهما ونياشينهما أيضا .

ومثل هذا الانذار أو البلاغ لا يصدر من دولة الى أخرى الا فى حالة نشوب حرب بينهما ، أو توقع نشوبها ، وهو ما لم يكن حادثا وقت تبليغ الانذار ، ولا يمكن أن يبرره عرف أو قانون ، اللهم الا قانون الاستعمار أو قانون الغابة ، الذى سدها ولحمته فتك القوى بالضعيف ، واستباحة دمه وماله وثرواته ، ما دام لا يستطيع الصمود أمام القوة والجبروت . وحتى التعلات والأعداز ، التى اعتاد الاستعمار أن يسوقها لادراك مآربه ، وفى مقدمتها حماية أرواح الأجانب وأموالهم ، لم يكن ما يبررها ، لأن الوزراء سبق لهم أن أكدوا لقناصل الدول فى اجتماع الوزارة يوم ١٠ من مايو عام ١٨٨٢ ، أنه لا خوف على رعاياهم ، فأرواحهم وأموالهم مصنونة من كل خطر .

والثورة كما قدمنا ، لم تكن سوى ثورة داخلية ، لا يمتد خطرها إلى دولة أخرى ، أو قطر آخر . والخلاف بين الخديو والوزارة لا يعنى انجلترا أو فرنسا فى كثير أو قليل ، وانذارهما باقالة الوزارة ، ونفى عرابى وتحديد إقامة زميليه - فضلا عن مجافاته للقانون الدولى ، لصدوره ممن لا يملك الحق فى إصداره ، وتدخل ممن لا يحق له أن يتدخل ، اهدار لكرامة مصر وشعبها ، وانتقاص من عزتها ، مما لا يمكن أن يقبله حر أبى .

ومن هنا كان لهذا الانذار على البلاد بصفة عامة ، وعلى الوزارة بصفة خاصة ، أسوأ وقع ، فقد كشف عما تضره انجلترا للبلاد من سوء النية ، والشر المبيت ، وكانت العزة والكرامة تقضيان برفضه بكل آباء ، وعدم الاذعان لهذا التدخل المعيب ، فى شئون البلاد الداخلية .

وليس مقبولا قول بعض المؤرخين ، ان الموقف كان يقتضى من عرابى وزملائه الرضوخ والاذعان ، لتجنب البلاد ويلات الاحتلال . فالاستعمار كان قد أحكم خطته لاحتلال البلاد ، سواء قبل عرابى وزملائه الانذار أو رفضوه . وهذا الانذار مجرد ذريعة من الذرائع التى يتعلل بها الاستعمار لادراك غايته ، وجعبته لا ينتضب معينها من هذه الذرائع ، التى تصورها قصة الذئب والحمل المشهورة ، وينسج المستعمرون على منوالها ذرائعهم وأحاييلهم ومؤمراتهم . ومغالبة المستعمر ومقاومته أشرف من الاستكانة اليه ، والهزيمة فى ميدان القتال أنبل من الرضا بالذل ، والتسليم بالعبودية ، مهما كانت قوة العدو الفادر وسطوته . فلا بد للحق أن ينتصر يوما ما ، ولا بقاء لمغتصب فى أرض يعرف أهلها كرامتهم ، ويؤمنون بحقوقهم فى الحرية والاستقلال .

هاجت الخواطر كما أسلفنا للانذار الانجليزى الفرنسى ، وتبلبلت الأفكار ، وتعددت الاجتماعات الشعبية والوزارية والخديوية ، وقررت الوزارة رفض مطالب الدولتين . ولكن الخديو ، بما جبل عليه من استكانة وخور عزيمة ، وضعف ، أسرع فأعلن قبولها ، فلم تجد الوزارة بدا ، والحالة هذه ، من الاستقالة ، احتجاجا على قبول الخديو للانذار ، وامثاله لأوامر المستعمرين . .

استقالت الوزارة فى ٢٦ من مايو عام ١٨٨٢ ، وطلب الخديو الى شريف باشا تأليف وزارة جديدة ، ولكنه رفض باصرار . وتحت ضغط النواب ، استبقى الخديو أحمد عرابى وزيرا للحربية ، محافظة على الأمن واقرارا للنظام ، الى أن ينجلي الموقف ، وتمر العاصفة .

تحين الفرصة لضرب الاسكندرية :

اخذت انجلترا بعد ذلك تحين الفرصة لضرب الاسكندرية ، وانزال جنودها الى البر ، لاحتلال البلاد ، وشرعت تدبر المؤامرات لتخلق لنفسها الذرائع ، وتلتمس الاعذار ، للعمل المنكر الذى ستقدم عليه ، لا تألو فى ذلك جهدا ، ولا ترعى ذمة ، والجرائم عندها مهما سفلت وسائل تبررها الغاية .

ويحسن بنا هنا أن نوضح : لماذا نسبنا ونسب الى انجلترا جميع المؤامرات والدسائس ، التى حيكت وستحاك فى هذه الفترة العصيبة من تاريخ مصر . فالواقع أن انجلترا كانت تلعب الدور الرئيسى فى هذه المؤامرات . والمتصفح لتاريخ انجلترا فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، يجد أنها تتخذ من بعض الدول مقلب قط لادراك مآربها ، وهى عندما تشركها معها فى حروبها ومؤامراتها انما تفعل ذلك حتى اذا ما نضجت الثمرة ، ولاحت تباشير النصر ، انفردت هى بالفنيمة ، واستحوذت على الأسلاب ! .

وهذا ما حدث بالفعل عند احتلالها مصر عام ١٨٨٢ م ، فلقد ظلت تمكر على فرنسا وتخادع ، وتسوقها أمامها سوق الانعام ، وتغمسها معها فى مؤامراتها ، حتى أغرتها أخيرا بارسال بوارجها الى الاسكندرية . فلما دنت ساعة العمل الجدى ، نحت فرنسا جانبا ، فانسحبت أساطيلها فى مساء ١٠ من يوليو عام ١٨٨٢ ، وقامت انجلترا بالاحتلال العسكرى بمفردها ، ولم تستطع فرنسا أن تحتج أو تعترض ، لأنها كانت مشتركة فى المظاهرة البحرية ، الى قبيل ضرب انجلترا للاسكندرية كل ذلك لتخلص مصر لانجلترا دون سواها ، ولكى تجنى وحدها ثمرة عدوانها ، ويسلم لها الطريق الى مستعمراتها فى الشرق من كل سوء ، وبذلك تتحقق أهدافها ، التى ظلت ترسم لها الخطط وتحوك لها المؤامرات ، ما يقرب من قرن من الزمان .

والذى يتتبع سياسة انجلترا وفرنسا فى هذه الفترة ، ويطلع على المراسلات المتبادلة بينهما ، بخصوص المسألة المصرية ، يرى كيف أن كلا منهما كانت تخادع الاخرى ، وتمكر بها . وكيف كانت انجلترا تتظاهر بعفة اليد ، وطهارة الذيل ، وتبرا من أية نية لاحتلال مصر أو انتقاص حقوق السلطان فيها ، فى الوقت الذى كانت تعمل فيه بكل قوتها ومؤامراتها لاحتلال مصر . وكل ما كانت تحرص عليه هو ألا تلقى

معارضة من دول أوربا ، أو استنكارا لهذا العمل ، عندما يحين الوقت لتنفيذه . لذلك كانت تضلل ، وتخدع تلك الدول ، وخصوصا فرنسا ، وتموه ، عليها ، حتى حصلت على شبه موافقة في مؤتمر الاستانة (يونيو عام ١٨٨٢) على العمل بمفردها في مصر ، اذا اقتضت الضرورة ذلك ، وقد افتعلت الضرورة ، وابتكرت الظرف المناسب للعمل بمفردها ، واحتلالها مصر .

مؤامرة منبجة الاسكندرية :

دبرت هذه المؤامرة في منزل القنصل الانجليزى بالاسكندرية ، وقام بتنفيذها أخو خادمه المالى ، الذى كان يعمل جنديا بالاسطول الانجليزى ، فاستأجر حمارا فى ١١ يونيه عام ١٨٨٢ ، طاف به بجميع أرجاء الاسكندرية يوما كاملا . فلما طالب المكارى (صاحب الحمار) بأجره في نهاية المطاف ، كان نصيبه خنجرا أغمده الجندى المالى في صدره ، فأرداه قتيلا ، وفر الى بيت بعض أصدقائه من الاجانب ، هربا من زملاء القتل الذين ثاروا للاعتداء الذى وقع على زميلهم ، وحاولوا الانتقام له . وهنا تصدى الاجانب برصاص أسلحتهم ، التى سلحهم بها الانجليز ، فقتل من الجانبين خلق كثير .

فاذا علم أن أخا هذا الجندى كان خادما عند قنصل انجلترا في الاسكندرية ، وأن هذا القنصل كان من غير شك على صلة تامة بأمر البحر الانجليزى سيمور ، يدبران معا المؤامرات لاحتلال مصر ، أمكن المرء اذن بكل سهولة أن يدرك أن الدور الذى لعبه القنصل في هذه المؤامرة كان بلا ريب دور المحرض والمدير ، لاحداث فتنة بين المصريين والاجانب ، يتذرع بها الاسطول الانجليزى لاحتلال المدينة ، بحجة المحافظة على ارواح الاجانب .

ولاستكمال المخطط العدواني ، وزع الانجليز الاسلحة على الاجانب ، بعد أن نقلوا النساء والاطفال الاجانب الى ظهر بوارج الاسطول ، ليكونوا تحت حمايته ، في مأمن من الفتنة .

هذه هى المؤامرة التى تمخض عنها ابتكار الاستعمار الانجليزى ، الذى ما قدم أسطوله الى الاسكندرية لغرض سوى التدخل المسلح فى شئون مصر ، كما سبق أن أعلن الانجليز ذلك ، فى انذاراتهم المتكررة للحكومة المصرية ، ثم احتلال مصر ، وهو هدفهم الاسمى .

فريّة ترميم الحصون !

لم يدرك الانجليز مآربهم من فتنة مذبحه الاسكندرية ، ولم يروا فيها ذريعة كافية لاحتلال المدينة ، لأن الوزارة القائمة ، وزارة اسماعيل باشا راغب (من يونيه عام ١٨٨٢) كانت قد شرعت في القضاء على الفتنة ، واتخاذ التدابير اللازمة لاعادة الحياة الى مجاريها في المدينة ، لذلك براهم - وقد ابتكروا فريّة جديدة ، تذرعوها بها لاحتلال المدينة - صاغوها في هيئة انذار وجهوه الى الحكومة المصرية ، يتهمون فيه السلطات المصرية بترميم بعض الطوابي (الحصون) القائمة على سواحل الاسكندرية ، وعدوا ذلك اجراء معاديا للاسطول ، وخطرا يهدده !

ومن عجب ان يعد ترميم هذه الحصون معاديا وخطرا بالنسبة للاسطول ، ولا يعد وجود هذا الاسطول خطرا على الاسكندرية ، وعلى البلاد جميعا ! ولكن أليس هذا منطق الاستعمار ! أليست هذه هي قصة الذئب والحمل بعينها ، يمثلها الانجليز تمثيلا واقعيا ، وبصورة مبتكرة ، على مسرح الاستعمار الغاشم ، والاعتداء المنكر !

وقد ردت الوزارة المصرية على هذا الاتهام الكاذب ، بان تلك الترميمات من الاعمال العادية ، التي تجرى باستمرار ، صيانة للحصون من السقوط والانهيـار . ومع أن هذه الترميمات ، حق من حقوق مصر ، لا يـنازعها فيه منازع ، لانها حصون مصرية ، وفي أرض مصرية ، فقد أصدرت الوزارة أوامرها بإيقاف هذه الترميمات ، لكي تبطل حجة قائد الاسطول ، وتفوت عليه الفرصة التي يريد خلقها ، ليتذرع بها للاعتداء على المدينة .

وقد اعترف سيمور ، قائد الاسطول البريطاني في ٦ من يوليو ١٨٨٢ بأن الترميمات قد أوقفت فعلا ، وظن الناس أن الامر قد انتهى عند هذا الحد ، وأصبح الاسطول آمنا على نفسه من الحصون المصرية ! ولم تعد هناك ذريعة ، يتذرع بها لانزال نـقمتـه على المدينة الـواـدة ، وعلى أهلها الآمنين : ولكن جعبة الانجليز المستعمرين لا تفرغ من الذرائع ومعمل مؤامراتهم ملء بالدسائس التي لا ينضب لها معين ، ولا حد لها ولا نهاية .

ذريعة جديدة :

فلما بظلت هذه الحجة ، وفات على الاميرال سيمور هذه الفريّة لضرب الاسكندرية ، اختلق ذريعة جديدة لتحقيق غرضه الشرير . ذلك

أنه أرسل للحكومة المصرية ، بتاريخ ١٠ من يوليو عام ١٨٨٢ ، انذاراً (١) يطلب فيه تسليم البطاريات المنصوبة في طوابى شبه جزيرة رأس التين ، وعلى شواطئ ميناء الاسكندرية الجنوبي ، وهدد بضربها يوم ١١ من يوليو ان هي لم تسلم له قبل شروق شمس ذلك اليوم .

ومعنى هذا الانذار تسليم هذه الحصون للاستطول ، وبعبارة أخرى ، تسليم أجزاء من الاراضى المصرية طواعية ، وبدون أدنى مقاومة ، والرضا باحتلالها ، تمهيدا لاحتلال المدينة ، بعد أن تكون قد فقدت حصونها ، وألقت سلاحها ، وهو أمر تأباه العزة والكرامة دون شك .

ويشبه هذا الانذار تماما ما جاء بالانذار البريطانى لمصر فى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، قبيل الاعتداء الثلاثى على مصر ، من ضرورة تسليم بورسعيد والاسماعيلية الى الاستطول الإنجليزى ، هذا الانذار الذى رفضته مصر بكل ابناء وشمم ، وعدته من الصفقات الانجليزية التى تستحق كل احتقار وازدراء وردت عليه ردا عمليا حاسما ، جلى رأسها هى وفرنسا واسرائيل بالعار ، وأضفى على الفرسان الثلاثة الخزى ، والشنار .

رفض الانذار الجديد :

وقد عقد الحديو (٢) مجلسا من الوزراء والوجهاء وذوى الحيثية للتشاور فى الأمر ، فقرر المجلس بالاجماع رفض الانذار ، فى رد مسيب ، بعث به الى الاميرال سيمور ، وحمله مسئولية عمله ، الذى ينافى حقوق الانسان ولا تقره قوانين الحرب . الا أن الاميرال الانجليزى الشهم ، قد نفذ انذاره فعلا ، وأصم أذنيه عن أصوات الواجب والضمير والانسانية ، وقوانين الحرب والعدالة ، أصم أذنيه عن كل ذلك وغير ذلك ، وصوب فوهات مدافع بوارجه نحو الاسكندرية ، فى ١١ من يوليو عام ١٨٨٢ ، وأمطرها وابلا من قنابله وحممه ، ودك كثيرا من أحيائها دكا .

(١) مذكرات أحمد عرابى ج ١ ص ٦٧ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٦٨ .

القتال بين الانجليز والمصريين ، واحتلال انجلترا لمصر

ضرب الاسكندرية في ١١ من يوليو سنة ١٨٨٢

ظل الاسطول الانجليزى يقذف الحمم والقنابل من مدافع بوارجه بوحشية لم يسبق لها مثيل ، ابتداء من الساعة السابعة من صباح الثلاثاء ١١ من يوليو سنة ١٨٨٢ حتى منتصف السادسة من مساء ذلك اليوم ، فدكت جميع حصون الاسكندرية ، واشتعلت النيران فى جميع أحيائها ، فأتت على كثير من مساكنها ، وانتشر الفرع والهلع بين الاهالى ، وقضى قرابة ألفين منهم نجبهم « وقد قتل كثير من النساء وهن حاملات أطفالهن فى أيديهن ، رمات الاطفال أيضا ، وحمل النساء والاطفال وهن على هذه الحالة » (١) ، وتشردت أسرات لأعد لها ، وهجر أفرادها المدينة ، يهيمنون على وجوههم فى العراء ، بعد أن فقدوا المأوى والمتاع ، وعز القوت والغذاء . « نحو من مائة وخمسين ألفا من السكان ، مجردين من كل شيء ، أخذوا فى الحركة بغير قصد ، ولا مأوى . الموت والفرع ملء نفوسهم ، على شواطئ المحمودية ، الى دمنهور ، وجسر السكة الحديدية من دمنهور الى القاهرة » (٢) .

« اما الهاربون (يقصد المهاجرين) فكانوا كالأعاصير ، أو كماء انكسر سده فاندلق ، يتصل بعضهم ببعض ، مزدحمين متراكمين ، وفى حالة عقلية أشبه بالجنون ، سائقين أمامهم ، أو حاملين على ظهورهم ،

(١) مذكرات الشيخ محمد عبده ، مطبوعات الهلال ص ١٩٣ ، وقد كان معاصرا للثورة العربية مؤيدا لاتجاهاتها الوطنية ، ولذا نفتته السلطات البريطانية مع من نفتهم من زعماء الثورة بعد أن استتب لها الامر فى مصر .

(٢) المصدر نفسه . ص ١٩٤ .

ما خف حمله من أمتعتهم : حيوان ، أثاث ضئيل ، ثياب رثة ، حتى بعض المفروشات التي لا قيمة لها ، (١) .

ولعل هذه أول مرة في العصر الحديث ، تحصد مدافع عدو مفر ، الارواح بغير حساب ، ولا تفرق بين الاهداف العسكرية وبيوت الاهلين والمستشفيات وتصيب نيرانها على الجنود ، وعلى المدنيين على حد سواء ، وبدون أدنى رحمة أو شفقة ، مما لا تفره قوانين الحرب ، ولا شجاعة الشجعان .

وبالرغم من « أن العلم الابيض ، وعليه الهلال الاحمر ، كان مرفوعا على الاسبتالية (أى المستشفى) فقد قذف بالقنابل في الساعة السابعة من صباح اليوم التالى (١٢ من يوليو) ، وهجرها كثير من المرضى والجرحى » (٢) .

موقف الخديو توفيق :

لا شك أن موقف الخديو توفيق ، من أحداث الاسكندرية ، كان لا يتسم بشيء من الكرامة الوطنية ، أو الشهامة المصرية ، وقد كان من غير شك ضالعا مع الانجليز ، منحازا اليهم ، لانه كان يشعر بمقت الشعب له ، وكرهه لفتور شخصيته واثماره بأمر الاجانب المستعمرين .

لذلك فانه لم ير ضيرا في أن يرتضى في أحضان الانجليز ، وأن يرضى عن اهدار كرامة البلاد ، واستباحة حرمانها ، نظير استعادة سلطانه الغابر ، وهيبته المتداعية ، والموافقة على دعوى الانجليز ، التي تذرعوها بها لاعتدائهم المنكر ، من أنهم لا يبغون شيئا من احتلالهم البلاد سوى المحافظة على عرش الخديو ، واعادة النظام الى ربوعها .

ولا أدل على اغتباط توفيق لاعتداء الانجليز ، واستباحتهم لحرمان الوطن ، من الحديث التالى الذى جرى بينه وبين أحد ياورانه ، منقولا عن مذكرات الشيخ محمد عبده الذى عاصر أحداث هذه الفترة العسيرة من تاريخ مصر ، (فى ١١ من يوليو ، قال أحد الميرالايات الذين فى معية الخديو لسموه ، « ما مصير الاسكندرية ، لو ضربها الانجليز ؟ » فأجاب الخديو « ستين سنة » وهز كتفيه ، فقال الضابط : « لكن السكان

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

سيحرقونها ، فأرجو أن تتوسط لدى الأميرال سيمور ، والوقت لم يزل يسمح بذلك ، استدع « ذو الفقار » وأمره أن يحافظ على المدينة ، فعنده من الرجال الكفاية » فأجاب الحديو « فلتحرق المدينة جميعها بحيث لا يبقى فيها طوبة على طوبة ، حرب بحرب ، كل ذلك يقع على رأس عرابي وعلى رؤوس أولاد الكلاب الفلاحين » (١) .

مقاومة الشعب لجيش الاحتلال البريطاني :

ولما خلا الجو للانجليز ، واطمأنوا الى القضاء على كل مقاومة من جانب الجيش المصري ، الذي انسحب من الاسكندرية ، وعسكر في كفر الدوار ، استعدادا للوقوف في وجه الانجليز عند زحفهم لاحتلال القاهرة وبقيّة البلاد ، أنزلوا بحارة الأسطول لاحتلال الاسكندرية ، واتصلوا بالخديو توفيق ، وأخذوا يسعون لديه بالمر والخديعة ، لاصدار أوامره الى عرابي بتسريح الجيش والقاء السلاح .

فبعث الى عرابي تلغرافا هذا هو ملخصه : (٢) « انك تعلم أن الاميرال الانجليزى لم يرد حرب مصر ! وانما أطلق المدافع على الطوابى بسبب ماكان جاريا من التجهيزات ، كما أئذربه ! وقد أعلننا انه يجب إعادة العلائق معنا ، وانه مستعد لتسليم الاسكندرية لجيش منظم مطيع ! فان لم يكن ، فالى جيش عثمانى ، وقد قرر مؤتمر الآستانة أن للسلطان وحده حق المداخلة بقوة السلاح فى المسألة المصرية ! فعليك أن تحضر مع رفاقك الى رأس التين للمداولة فى ذلك ، وآمرك بالكف عن التجهيزات التى لافائدة منها بعد الآن ! »

فرد عليه عرابي بالتلغراف الآتى : —

« مولاي »

« فى شريف علم مولاي المعظم ان المحاربة التى وقعت بيننا وبين الانجليز ، انما تسببت عن طلبات الاميرال الانجليزى ، وبلغت مسامع عظمتكم ، وعرضت على مجلس نظاركم ، المنعقد تحت رئاسة سموكم ، بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ، ودرويش باشا نائب الحضرة السلطانية ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرّة بالحكومة الخديوية،

(١) مذكرات الشيخ محمد عبده ص ١٩٣ .

(٢) انظر نص التلغراف بمذكرات عرابي ج ١ ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

ومخلة بشأن البلاد ، قر رأيهم على معارضة طلب الاميرال ، ولو أدى ذلك الى الحرب .

«وبناء على ذلك قرر المجلس المذكور لزوم زيادة ٢٥ ألف عسكى وصدرت الاوامر الى المديرىات بطلبهم ، وقرر المجلس أيضا ألا تطلق المدافع الا بعد اطلاق ٥ طلقات من السفن الانجليزية . ولما ابتدأت السفن باطلاق النار على مدينة الاسكندرية ، لم تقابله الا بعد ٢٠ طلقة . ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد لاستمرار الاوامر بعدم الاستعداد . ثم أعلن حضرة رئيس مجلس النظر ، وناظر خارجية حكومتكم ، الى جميع جهات الادارة أنه قد اشتبكت البلاد فى حرب مع الانجليز ، وأنها صارت تحت الاحكام العسكرية ، كما هو حكم القانون فى زمن الحرب .

« فلهذه الأسباب يامولاي تكون حكومتكم الخديوية المصرية ، محاربة لدولة الانجليز بوجه الحق والشرع . ولم يحصل من الحكومة ، ولا من عساكرها ، أدنى تحقير ، ولا ازدراء بالدونمة ، كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وانما كانت الحرب عدوانا من الانجليز على الحكومة ، التى لم يبد منها أدنى شىء يستوجب الحرب . فان كان الاميرال أظهر فى مخابرته مع سموكم أنه عدل عن المحاربة الى المسالمة ، فذلك بعد وقوع الحرب ، يعد طلبا للصلح ، وسعيا وراء تجديد العلاقات ، ولايجوز أن يكون انكارا للحرب وتبرؤا من العدوان ، بعد وقوعهما . ولاشك أنى أوافق على أفكار سموكم فى الميل الى الصلح ، مع حفظ شرف البلاد والحكومة . وان كان الاميرال ، يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الانجليزية ، هدمها وحرقا ، فهاهو ذا جيشها المنظم الذى لم يقع منه أدنى أمر يخل بالنظام ، مستعد لأن يتسلمها ، بعد أن تبرح المراكب مياه الاسكندرية ، ولو أنها ضربت المدينة بمدافع سفنها . وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ، ينبغى الاستمرار على الاستعدادات العسكرية ، كما يوافق ذلك رأى سموكم أولا ، حتى تفارق المراكب السواحل المصرية ، خوفا مما عساه أن يحدث من قبيل ماسبق . فقد صارت الحادثة الماضية برهانا جليا على أن المسالمة بالوعد ، من الانجليز ، لايمكن كمال الثقة به . وانما هو لأجل شغلنا عن الاستعدادات ، واقتراح مطالب تضر بمصالح البلاد . واننى كنت أتمنى أن أمثل بين يدى عظمتكم لبدء هذه الملاحظات ، لو كنتم فى عاصمة بلادكم ، ولكن من الاسف أن تحقق عندنا تحيز سموكم الى

العدو المحارب لبلادكم ، بدليل رفضكم العودة الى العاصمة ، وقت
ارسال القطار الخديوى لسموكم ، واختياركم الذهاب الى رأس التين،
ومعكم النظر وغيرهم من الذوات ، بعد علمكم بأن المدينة مشغولة
بمعسكر الانجليز ، اجابة لرأى المستر كلفن .

« فان كنت يامولاى حرا ، فيجب حضوركم الى عاصمة البلاد ،
وان كنت أسيرا لدى الانجليز ، أو متحيزا اليهم ، فلا يمكن التسليم
بقبول ما يكتبه العدو عن سموكم أو عن لسان رئيس النظر وزملائه .
والامر لمن له الامر » (١) . .

الامضاء

ناظر الجهادية

أحمد عرابى

والواقع أن (عرايى) قد فطن الى الشراك الذى كان ينصبه له
الخديو بتدبير الانجليز ، وبوحى من مكرهم وخداعهم ، وليس غريبا
أن يتنكر توفيق فى يوم وليلة للكرامة الوطنية ، ويصبح سندا للعدو
الفادر ، ومطية للاستعمار يمهد له السبيل لقهر البلاد واذلالها ، ويبذل
له العون لاستباحة حرماها ومقدراتها . ولقد قال الفرد بلنت فى كتابه
التاريخ السرى لاحتلال الانجليز مصر مانصه : «ان أعمال توفيق
العمومية كانت على الدوام لاتدل على اخلاصه ، والأرجح انه هو
وسلطان باشا كانا قد اتفقا قبلا ، على أن يتظاهرا بالوطنية ، حتى
يحتميا بالرأى العام ، اذا ثبتت الحصون ، ولم تهزم امام الاسطول
الانجليزى ، ثم يجب ألا ننسى أن مبعوثى السلطان ، كانا حاضرين فى
المجلس . وكانت خطة الحكومة الانجليزية فى ذلك الوقت ، وهى الخطة
التي كانت تعلنها على الملأ ، أنها لاترغب الا فى أن يتدخل السلطان فى
النزاع ، وكان توفيق كعادته يلعب دورا مزدوجا ، وغايته أن ينضم الى
الفريق المنتصر » (٢) .

وليس عجيبا اذن أن يترك حاكم البلاد الشرعى شعبه وجهها
لوجه مع العدو المغير ، ويهرب طالبا النجاة لنفسه ، ويعتصم بقصره فى
الرمل انتظارا لنتيجة المعركة ، بفارغ الصبر ، فلما اطمأن الى انتصار

(١) مذكرات عرابى ج ١ ص ١٨٦ - ١٨٨ .

(٢) التاريخ السرى لاحتلال الانجليز مصر . تأليف ألفرد بلنت ، وتعريب عبد القادر حمزة

الانجليز ، ودكهم جميع الحصون ، عاد الى قصر رأس التين ، حيث التقى بقواد الاسطول وقناصل الدول ، الذين هنئوه بسلامته ، وليس بسلامة وطنه ، الذي غلب على أمره .

أخذ الانجليز بعد ذلك يملون على الخديو ارادتهم ، وفي مقدمة ذلك تحطيم المقاومة الشعبية ، وتمهيدا لذلك حاكوا المؤامرة الخسيسة باستدعاء عرابي الى الاسكندرية ، للقضاء عليه ، كما سبق القول ، وقلنا : ان عرابي فطن للمؤامرة الدنيئة ، ورد على الخديو رده السابق . فما كان من الخديو الا أن أصدر أمرا بعزل عرابي ، ووصفه بالعصيان وحض على كراهيته ونبذه ، في منشورات (١) أخذ الخائن محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب السابق في توزيعها سرا ، في طول البلاد وعرضها . ولكن كل ذلك لم يثن عرابي ورفاقه عن حمل لواء المقاومة . ومناهضة غزو البلاد ، واحتلال أراضيها ، يؤيده الشعب ، الذي سارع بتقديم مختلف المساعدات (٢) للجيش المدافع ، من مال وحبوب وحيوان وأقمشة ، حتى أحطاب القطن ، فضلا عن تقدم آلاف المتطوعين للانخراط في جيش التحرير .

ولسنا كما ذكرنا في مقدمة هذا الكتاب ، بصدد كتابة تاريخ مفصل ولكننا التزمنا فقط فضح مؤامرات الانجليز ومناوراتهم ، وأساليب الغدر والخداع التي اتسمت بها أعمالهم ، والتي هي ديدنهم وأساس سياستهم في كل زمان ومكان ، ليتذكر العرب عامة ، والمصريون خاصة ، سياسة الانجليز الاستعمارية وأساليبهم في استئلال الشعوب واستغلالها .

تحول الانجليز الى شرقي الدلتا :

لذلك نقول ان الانجليز لما وجدوا طريقهم الى القاهرة ، من غربي الدلتا ، محفوقا بالمخاطر ، لتجمع المحاربين المصريين في كفر الدوار ، وضخامة الاستحكامات التي قام بها عرابي ، ورئيس أركان حربه محمود فهمي باشا ، أخذوا يعدون العدة لغزوها من جهة الشرق ، بعد أن يعبروا قناة السويس . وقد وجدوا في فرديناند دى لسبس ، الماكر المخادع ، أداة طيعة لادراك بغيتهم . هذا بالرغم من تأكيده لعرابي بأن الانجليز لن يجروا على عبور القناة مطلقا ، وأنهم لو فعلوا فان فرنسا

(١) مذكرات عرابي ج ١ ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٠٢ .

ستقف لهم بالمرصاد . فاطمأن عرابي لهذا الخداع والمداورة من جانب
دى لسبس ، بسداجته وطيبة قلبه . ولو أنه أسرع الى القناة فردمها،
لتعذر على الانجليز الوصول الى أى مكان فى شرقى الدلتا ، ومن ثم
لاستحال عليهم احتلال مصر .

ولقد قال ولسلى ، قائد جيش الاحتلال ، فى أثناء مناقشة المسألة
المصرية فى البرلمان الانجليزى « لو أن (عرابي) سد القناة ، كما كان ينوى
ذلك ، لكنا الآن لانزال فى البحر ، نحاصر مصر ، فان تأخر عرابي ٢٤
ساعة نجانا» (١) .

ولقد كادت مأساة احتلال مصر أن تتكرر فى نوفمبر عام ١٩٥٦ ،
عندما قام الانجليز باعتدائهم الثلاثى عليها ، بالصورة التى حدثت عام
١٨٨٢ ، لولا أن سدت القناة فى وجوههم ، بما غرق فيها من سفن
وصنادل ، أغرقتها قنابلهم ومفرقعاتهم . فاستحال على بوارجهم
وسفنهم عبورها ، أو التقدم خطوة وراء بور سعيد . نقول لولا ذلك ،
لسهل عليهم عبور القناة ، واحتلال مدنها ، ولانهارت خطوط الدفاع
والاستحكامات الاولى ، التى رسمت لمقاومة المعتدين .

تحول الانجليز اذن الى شرقى الدلتا ، بعد أن تدفقت عليهم
الجيش الانجليزية من كل مكان ، وعبروا القناة ، وأسرع العرابيون
الى ملاقاتهم ، والتحموا معهم فى القصاصين ، والتل الكبير ، ولكن
النصر كان للانجليز ، ومن ثم زحفوا الى القاهرة ، وانتهى الأمر باحتلالها
وتحطيم المقاومة الشعبية بأدوات الفدر والخيانة ، وأساليب المكر
والدهاء ، وضروب الخسة والدناءة .

السلطان يصدر قرارا بعصيان عرابي :

قلنا ان الانجليز حاربوا المصريين بأدوات المكر والخديعة، وليس
بأسلوب الحرب الشريفة : فمنذ أن نجحوا فى دك الطوابى والحصون ،
القائمة على ساحل الاسكندرية ، سعوا جهدهم الى تحطيم المقاومة
الشعبية ، بالختل والمكر والخديعة ، فأغرى سيمور الخديو باستدعاء
عرابي ورفقائه من كفر الدوار الى الاسكندرية ، للقبض عليهم والفتك
بهم ، أو بعبارة أخرى لانتزاع زعماء الجيش وقواده ، وضرب المقاومة
الشعبية فى الصميم .

(١) التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر « تأليف الفرد بلنت ، تعريب عبد القادر حمزة
ص ٢٨٧ .

فلما لم يذعن عرابى لامر الخديو ، واستمر في الاستعداد للمقاومة ، ظل الانجليز يحاورون ويدأورون في الآستانة ، لاستصدار قرار من السلطان بوصفه خليفة للمسلمين ، بعصيان عرابى ، لانهم كانوا يعرفون قيمة هذا القرار ، وأثره في نفوس الضباط والجنود المصريين . وفعلا خدع السلطان ، وظفر منه الانجليز بقرار العصيان ، الذى نشر في جريدة الجوائب ، بالآستانة في ٦ من سبتمبر ١٨٨٢ ، فاشترى الانجليز ألؤفا من هذا العدد ، وأرسلت الى جميع أنحاء البلاد ، بعد موقعة القصاصين مباشرة ، التى كاد ينتصر فيها المصريون على الانجليز لما أظهروه من قوة بأس وشجاعة .

فكان لهذا القرار أثره في انفضاض الضباط والجنود من حول عرابى ، والقضاء على الروح المعنوية العالية ، التى جعلت الشعب يهب للدود عن حياضه ، اما بالانخراط في سلك الجيش ، واما بتقديم المساعدات المادية للمحاربين في ساحة القتال . وهذا بعض ماجاء في ذلك القرار : «بارادة سيدنا ومولانا ، السلطان المعظم ، أمير المؤمنين ، خليفتنا الاعظم ، اشعارا لجميع المسلمين ، بأن الافعال التى أجراها عرابى وأعوانه ورفقاؤه في مصر ، مخالفة لارادة الدولة العلية السلطانية ، ومجحفة لمصالحها ، ومضرة بمصر ، ومغايرة لصالح المسلمين ، وبناء على ذلك تقرر أن (عرابى) وأعوانه عصاة بفاة . وبهذه الصفة تجرى معاملتهم (١) ..

وما أن ذاع في البلاد قرار السلطان بعصيان عرابى ، حتى ظهر على المسرح الحونة ودعاة الهزيمة ، من أعوان الخديو ، وعلى رأسهم محمد سلطان ، يحرضون الضباط والجنود على الانفضاض من حول عرابى ، ويشعلون نار الفتنة بين المشايخ والعمد والاعيان وأفراد الشعب ، لكى يجبسوا معونتهم عن الجيش ، ويوقفوا مساعداتهم للشوار . ثم أخذوا يرسلون العيون والجواسيس ، الى معسكر التل الكبير ، لاستطلاع أخبار الجيش ، لنقلها الى الانجليز ، ويرشون بعض الضباط ، الضعاف الايمان بوطنهم وكرامتهم ، بالمال الزائف ، الذى به كمية كبيرة من الرصاص (٢) . كى يرتكبوا جريمة الخيانة ضد شرفهم العسكرى ، ويلقوا بأسلحتهم ، ويرضوا بالذلة والهوان . وأخذوا يدلون

(١) تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة تأليف الاستاذ محمد رفعت ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٢) التاريخ السرى لاحتلال الانجليز مصر ص ٣٠٥ .

الانجليز على مواطن الضعف في المعسكر المصرى ، ويرشدونهم الى أسهل المسالك الموصلة اليه .

موقعة التل الكبير :

فلما حصل الانجليز على كل ما يهمهم من معلومات : ساروا في جنج الظلام ، بعد منتصف ليلة ١٣ من سبتمبر عام ١٨٨٢ من معسكرهم في القصاصين ، مسترشدين بالاعراب الذين اشترى الانجليز ذممهم بالذهب الزائف ، والسندات المزورة ، فوصلوا الى المعسكر المصرى وقت الفجر ، وباغتوا الجيش ، وأخذوه على غرة ، فهب الجنود ليجدوا الانجليز مطبقين عليهم من كل صوب ، يعملون فيهم القتل والذبح ، بنادقهم وأسلحتهم الفتاكة ، فشاعت الفوضى وساد الاضطراب ، وركن كثير من الجنود الى الفرار طلبا للنجاة .

ومع ذلك ثبت في ميدان القتال رجال المدفعية ، بقيادة بعض الشبان الشجعان ، الذين ظلوا يقاومون العدو حتى نفدت ذخيرتهم ، وكلت جهودهم ، وبلغ عدد القتلى من المصريين ألفين وخمسمائة جندي ، وأسر مثل هذا العدد . ويقدر بلغت عدد القتلى والجرحى من المصريين بنحو عشرة آلاف (١) . .

فلما شاهد عرابى ماحل بمعسكره من فوضى واضطراب ، واطباق الانجليز على جيشه من كل ناحية ، نصح له بعض رجاله بالفرار ، لكيلا يقع في أيدي الانجليز ، فركب حصانه مسرعا حتى أدرك ، عند قريته انشاص ، قطارا مسافرا الى القاهرة ، فركبه ، ووصلها عصر ذلك اليوم .

وتابع الانجليز بعد موقعة التل الكبير ، زحفهم الى القاهرة ، فوصلوها في ١٥ من سبتمبر ١٨٨٢ ، واستولوا على القلعة ، وثكنة قصر النيل بدون مقاومة . وسلم عرابى وزملاؤه أنفسهم للسلطة الانجليزية ، كما سلمت الحاميات المصرية في مختلف البلاد . وامتلات السجون بالضباط ، وبكثير من الاعيان والتجار والموظفين ، الذين عرفوا بانتماهم الى العرابيين . وكان محمد سلطان يشير على الانجليز باعتقال من كانت تحوم حولهم الشبهات شبهات الوطنية والعزة القومية ، والتحرر من الذل والعبودية .

(١) التاريخ السرى تأليف ألفرد بلنت ص ٣٠٦ .

وحضر توفيق من الاسكندرية ، واستقبله قواد جيش الاحتلال وجنوده استقبالا حافلا ، وقام هو بدوره بالحفاوة بهم ، وأولم لهم الولائم ، وأقام لهم الحفلات الراقصة ، وخلع عليهم الرتب والنياشين ، كما لو كانوا ضباط جيش صديق وجنوده ، أضاف الى أراضى مصر أراضى جديدة ، وليسوا ضباطا وجنودا لدولة معتدية باغية ، اعتدت على كرامة البلاد ، واستباححت حرمتها ، وأودت بحريتها ، وقضت على استقلالها .

اتمام احتلال مصر :

وهكذا تم الانجليز احتلال مصر ، لقمة سائغة بالمر والخديعة ، دون أن تعتدى مصر على انجلترا ، أو يقوم من جانبها أدنى سبب أو مبرر لاعتداء انجلترا عليها ، واحتلال أراضيها .

والواقع أن احتلال الانجليز لمصر ، كان عملية من أعجب عمليات القرصنة التى تمت فى القرن التاسع عشر ، بل فى تاريخ العالم الحديث . والعجب أنهم بعد هذا الاعتداء المنكر على مصر ، ينشئون المجالس العسكرية لمحاكمة العربيين ، لدفاعهم عن بلادهم ، وهو حق مشروع لا تنكره القوانين ، أو تحرمه الشرائع ، وينصب الانجليز أنفسهم قضاة ، وهم الد الخصوم ، ولكن هذا هو منطق الاستعمار ، وقانونه المستمد من قانون الغابة ، وتقاليد القرصنة ، وقطاع الطرق !

وحوكم عرابى وزملاؤه الستة وهم : محمود باشا سامى البارودى ، ومحمود باشا فهمى ، ويعقوب سامى باشا ، وعبد العال حلمى باشا ، وعلى باشا فهمى الديب ، وطلبه باشا عصمت ، فحكم عليهم بالاعدام ، وعدل الحكم الى النفى المؤبد ، مع مصادرة أملاكهم وأموالهم ، وتجريدهم من جميع الرتب والالقباب ، واختارت الحكومة الانجليزية جزيرة سيلان منفى للزعماء السبعة ، فنقلوا اليها فى ٩ من يناير عام ١٨٨٣ . وفى ١١ من يونيو عام ١٩٠١ أصدر الخديو عباس حلمى الثانى عفوا عن عرابى ، فحضر الى مصر فى الاول من أكتوبر سنة ١٩٠١ ، وتوفى بها فى ٢١ من سبتمبر عام ١٩١١ .

ومن عجيب أن يعلن الانجليز عقب احتلالهم مصر ، أن هذا الاحتلال ضرورة مؤقتة ، لا يبغيون من ورائه غير إعادة النظام للبلاد وتثبيت عرش الخديو ، وأنهم لن يتوانوا فى الجلاء بعد أن يتم كل ذلك . وتبع هذا الوعد بالجلاء أكثر من ستين وعدا ، على لسان انجليز مسئولين . وظلوا يراوغون ، ويداورون خمسة وسبعين عاما .

(٨)

أعمال الانجليز في مصر بعد الاحتلال

هدف الانجليز من أعمالهم في مصر :

أوضحنا بجلاء ، كيف أن احتلال مصر ، كان أمنية الأمانى عند الانجليز ، وكيف أنهم عملوا لتحقيق هذه الأمنية بكل ما أوتوا من جهد ، وبكل ما وهب لهم من حذق ومهارة وخداع ، حتى تحقق هذا الحلم العظيم ، فى غفلة من شعوب العالم ودوله ، وفى ثقة كاملة من أنه لن تقف فى وجوههم أية قوة ، أو يرتفع أى صوت بالاحتجاج أو الاستنكار .

ولئن قال انطونى ايدن ، رئيس وزراء انجلترا ، غداة تأميم مصر لشركة قناة السويس ، ان عبد الناصر سرق القناة ، مع مافى هذا القول من مغالطة وتجن على الحقيقة ، فاننا نستطيع أن نقول : ان الانجليز قد سرقوا مصر ، وسطوا عليها فى وضوح النهار ، وعلى مرأى ومسمع من العالم كله ، وفى غير وجل أو حياء ، وهذا هو الحق الذى لا مرأى فيه .

ولقد كان واضحا أنهم كانوا ينوون نية لاشك فيها ، أن يكون احتلالهم لمصر أبديا ، بالرغم مما أذاعوه فى أول الأمر ، من أن هذا الاحتلال مؤقت ، وليس لهم مأرب سوى توطيد الأمن ، وتثبيت عرش الحديو .

ومبالغة منهم فى ستر غرضهم ، وإيهام العالم بصدق دعواهم ، دخلت الحكومة الانجليزية فى مفاوضات مع الحكومة التركية من أغسطس عام ١٨٨٥ الى يوليو عام ١٨٨٧ ، لتحديد موعد الجلاء ، وهى التى عرفت بمفاوضات درومندولف . ولكنها اشترطت لتنفيذ الجلاء ، شروطا عقيمة ، مجحفة بحق السلطان ، أثبتت بها سوء قصدها ، وعدم صدق نياتها . وبذلك انتهت تلك المفاوضات ، أو قل تلك المناورة ، كما

تنتهى جميع مفاوضاتها ، بالاخفاق والفشل ، كما كان متوقعا ، لان المفاوضات عند الانجليز ، ليست سوى محاورات ومداورات ، لاتهدف الى شىء سوى اضاعة الوقت وامهال الانجليز لادراك مآربهم الحسياسة ، وأطماعهم الاستعمارية . ولا يجدى معهم الا القوة القاهرة ، والبأس الشديد ، عندئذ يركعون على أقدامهم ، ويسلمون بحقوق الشعوب ، وأنوفهم راغمة فى التراب .

والواقع أن جميع الدلائل ، والوثائق الرسمية تقطع بأن الانجليز كانوا يضمرون فى قرارة نفوسهم ، أن يدوم احتلالهم لمصر الى الأبد ، وأن يكون هذا الاحتلال مقدمة لضمها الى مستعمراتهم فى أفريقية ، وبذلك يمتد جبل هذه المستعمرات من أقصى شمالى القارة الى أقصى جنوبها ، فضلا عن سيطرتهم على البحرين الابيض والاحمر ، لامتلاكهم مفاتيح هذين البحرين وهى : بوغاز جبل طارق ، وبورسعيد ، والسويس ، والقناة الموصلة بينهما ، وبوغاز باب المندب الذى جر الى احتلال عدن بعد ذلك .

لذلك اتسمت أعمالهم فيها بعد الاحتلال بسمة الاستقرار ، وطبعت بطابع البقاء والدوام ، وليس فى ذلك أدنى غرابة ، فقد عرفوا منذ غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨ الخطر الدائم الذى يهدد الهند ، اذا ما استولت على مصر دولة معادية لهم ، وتأكدت لهم أهمية موقع مصر الاستراتيجية بالنسبة لهم فى أية حرب يخوضون غمارها فى المستقبل ، مما ثبت فعلا فى الحربين الأوربيتين الكبيرتين (١٩١٤-١٩١٨ م) و (١٩٣٩ - ١٩٤٤ م) اذ أن وجود مصر فى قبضة انجلترا ، فى أثناء هاتين الحربين ، ساعدها بدون شك على ادراك النصر على اعدائها ، وكسب الحرب ، بما قدمت لها مصر من عون ومساعدات ، تضيق صفحات هذا الكتاب عن عددا وحصرها

كذلك أدركت أيضا الأهمية العظمى التى تجنيها من وضع يدها على مصر بوصفها الباب الأمامى لأفريقية ، المؤدى الى وسطها ، ومن ثم الى بابها الخلفى ، وهو جنوب أفريقية ، الذى هو فى حوزتها أيضا . وبذلك تصبح صاحبة الحول والطول فى القارة السوداء ، اذ بعد احتلالها مصر ، وضمها اليها ، وضم السودان أيضا الى مستعمراتها ، تصبح مستعمراتها فى أفريقية متراسة ، متصلا بعضها ببعض ، كجدار منيع ، يخطط القارة من أقصى شمالها الى أقصى جنوبها ، ويقف سدا منيعا فى وجه منافسى انجلترا من الدول الاستعمارية الاخرى فى هذه القارة .

ولم يغيب عن خيال انجلترا بلا شك ، المركز الاقتصادي الخطير الذى تجنيه من وراء احتلال مصر : فهي تستولى على غلات مصر وثرواتها ، وعلى رأسها القطن المصرى اللازم لمصانعها فى لنكشير ، وتحتل أسواقا تجارية هامة فى كل من آسيا وأفريقية ، لتصريف بضائعها ، وترويج مصنوعات .

ولا ننسى أخيرا أن انجلترا باحتلالها مصر ، قد سيطرت على قناة السويس سيطرة تامة ، ذلك الطريق المائى ، الذى كانت تعدده الشريان الحيوى الموصل الى مستعمراتها ، فهي قد أمنت مواصلاتها الى تلك المستعمرات ، وضمنت سيطرتها عليها .

فقل لى بربك : أبعد هذا يصدق مخلوق ، ما تظاهرت انجلترا بترديده فى أول الاحتلال ، وفى أثنائه ، بأنه احتلال مؤقت ، يزول بزوال الأسباب التى دعت اليه ، وهى اختلال الأمن فى مصر ، وتزعزع عرش الحديو توفيق ؟

الواقع أنها بمجرد أن استتب لها الأمر فى مصر ، وقضت على كل مقاومة أو سعى لإخراجها منها ، وأصبحت صاحبة الحول والطول فيها ، وليس من رقيب أو حسيب عليها ، ولا من منازع ينازعها السلطة فى إدارة شئونها ، شرعت تقوم بأعمالها التى كانت تهدف من ورائها الى تدعيم مركزها ، وتثبيت قدمها ، وتحويل مصر بالتدريج الى مستعمرة بريطانية ضمن الدائرة المرنة التى لا تغرب الشمس عنها .

لورد دوفرين يثبت قواعد الاحتلال :

ولقد عهدت انجلترا الى لورد دوفرين سفيرها فى القسطنطينية ، بدراسة حالة مصر وتقديم مقترحاته عن الاصلاحات التى يرى ادخالها فيها . وطبعا ليس المقصود بتلك الاصلاحات ما يعمل على تقدم مصر ورقبها ولكن المقصود تثبيت قدم الانجليز فيها ، ودوام سيطرتهم عليها ، وتحويلها بالتدريج الى مستعمرة بريطانية .

ولقد اختير لورد دوفرين ، دون غيره من سياسة الانجليز لهذه المهمة ، لمعرفته المسألة المصرية حق المعرفة ، ووقوفه على ضعف السلطان العثمانى ، وضعف حكومته من أن تمتد يدا لحماية مصر ، وإخراج الانجليز منها ، بوصفها جزءا هاما من ممتلكاته . وقد ساعده على اكتساب هذه الخبرة شغله وظيفه سفير انجلترا فى تركيا ، وسفيرها فى روسيا قبل

ذلك (هذا) بالإضافة الى دهائه ومكره ، واتقانه أساليب الخبت والخداع ، ولانه كان له ضلع كبير فى الخطط والأساليب الاستعمارية ، التى انتهت باحتلال الانجليز لمصر . وكان قد اشترك قبل ذلك فى مؤتمر الآستانة ، الذى نجح فيه فى غل أيدي الدول فى الميثاق الذى وقعته فى ٢٤ يونية سنة ١٨٨٢ ، عن أن تتدخل فى شئون مصر ، أو تحتل جزءا من أراضيها فضمن بهذا انفراد بلاده باحتلال مصر ، وهيا لها الظروف لادراك مأربها ، فى ثقة واطمئنان .

حضر لورد دوفرين الى مصر فى ٣٠ من اكتوبر عام ١٨٨٢ أى بعد اتمام الاحتلال بخمسة وأربعين يوما ، ومكث بها ستة أشهر ، يضع تقريره المشهور ، الذى أرسى فيه الأسس العامة ، والخطوط العريضة للحماية المقنعة ، والذى صار دستورا للاحتلال ، وقانونا أساسيا التزمه طوال بقائه فى مصر .

ولقد كانت الغاية التى هدف اليها ذلك التقرير هى اضعاف مصر ، وسحق الروح الوطنى فيها ، والقبض على ناصية الجيش والشرطة ، وبحو شخصيتها ومركزها الدولى ، بالتصرف فى شئونها الخارجية ، والسيطرة على شئونها الداخلية ، والعودة بها الى مجاهل العصور الوسطى ، بالغاء الدستور ، والقضاء على المجلس النيابى ، والتغلغل فى وزارات الحكومة ومصالحها ، واغلاق المدارس ومعاهد العلم ، والاكتفاء من التعليم بتخريج موظفين يعملون فى ادارات الحكومة ومصالحها .

وبعبارة مختصرة الرجوع بالبلاد القهقرى فى النواحي السياسية والاقتصادية والدفاعية والثقافية والفنية ، وضرب حجاب كثيف من الجهل والضعف على الشعب ، حتى لا تقوم له قائمة ، وسلبه جميع الحقوق والامتيازات التى جاهد فى الحصول عليها طوال الأزمنة السالفة ، وانكار حقه فى أن يعيش حياة حرة كريمة ، كما يعيش غيره من شعوب الارض . وما يدل على تعجيل انجلترا فى العمل ، أنه أخذ فى تنفيذ بعض اقتراحات اللورد دوفرين ، قبل مغادرته مصر ، وقبل رفعها الى وزارة الخارجية البريطانية ، وقد عاون الحديو توفيق على تنفيذ تلك الاقتراحات بكل أمانة واخلاص ، وكان وجود جيش الاحتلال ضمانا لسحق أية معارضة تقوم فى وجه تنفيذها .

تسريح الجيش المصرى :

وكان أول عمل بدى فى تنفيذه انما هو حل الجيش المصرى وتسريح جنوده وضباطه ، للقضاء على الروح الوطنى ، والمقاومة الشعبية ، لذلك

أصدر الخديو توفيق ، بإعاز من الانجليز ، مرسوما فى ١٩ من سبتمبر عام ١٨٨٢ بحل الجيش المصرى ، وتسريح جميع جنوده ، ومحاكمة كبار ضباطه ، واعادة تنظيمه ، بإشراف ضباط من جيش الاحتلال ، وانقاص عدد أفرادہ الى ستة آلاف جندى فقط ، وهو رقم لم يصل اليه الجيش المصرى فى أى عهد من العهود السابقة .

ولكن الانجليز كما قلنا أرادوا بانقاص الجيش الى هذا العدد ، أن يسحقوا الروح الوطنى ، الذى يتمثل فى الجيش ، والقضاء على كل خطر يأتى من ناحيته .

وفى ١٦ من يناير عام ١٨٨٣ أصدر الخديو توفيق مرسوما بتعيين السير افلن وود ، أحد ضباط الحملة الانجليزية ، سردارا للجيش المصرى ، ورئيسا لأركان حربہ ، مع الانعام عليه برتبة فريق ، ومنذ ذلك الوقت صارت رئاسة أركان حرب الجيش المصرى للانجليز ، وظل الأمر كذلك طوال مدة الاحتلال .

كذلك تولى ادارات الجيش ، وقيادة ألويته ضباط من الانجليز ، بلغ عددهم خمسة وسبعين ضابطا ، وبذلك أحكمت السيطرة على الجيش المصرى ، وأصبح الانجليز لا يجدون فيه أدنى خطر على وجودهم .

ولكى يضمنوا ولاء هذا الجيش وخضوعه لهم تماما ، تعمدوا أن يكون جميع أفرادہ من الفلاحين الفقراء ، لذلك اخترعوا فكرة نظام البدل العسكرى واعفاء كل من يستطيع تقديم بدل نقدى من شرف الخدمة العسكرية ، وبذلك لا ينخرط فى سلك الجيش الا الفقراء المعدمون الذين لا يملكون هذا البدل . ويحرم الجيش خدمات العناصر المتنورة ، القادرة ، التى تعرف للوطن حقه فى الدفاع عنه ، والذود عن كرامته . وظل البدل العسكرى معمولا به طوال مدة الاحتلال ، وهو نظام لم يكن معروفا فى أى بلد من بلاد العالم ، حتى ولا فى انجلترا نفسها .

فشرف الدفاع عن أراضى الوطن ، والذود عن حياضه ، واجب محتوم على كل فرد من أفرادہ ، لا يعفى منه الا المرضى والعاجزون .

وحرصت انجلترا فى معاهدة ١٩٣٦ التى أبرمتها مع مصر قبيل الحرب الاوربية الثانية على أن يكون لها حق الاشراف على الجيش المصرى ، ونصت تلك المعاهدة على أن يتولى تنظيم الجيش بعثة عسكرية انجليزية ، وأن تمد انجلترا الجيش بما يلزمه من عدد وأدوات وأسلحة حديثة . .

ولكن الغرض الدفين ، كان ولا يزال في هذه المعاهدة ، اضعاف الجيش
تمشيا مع السياسة الاستعمارية التقليدية .

وفعلا ظل الجيش على ضعفه ، وظلت عدده وأدواته وأسلحته هي
الأسلحة البالية القديمة ، الى أن هبت البلاد ، وقامت بثورتها في (٢٣
يوليو ١٩٥٢) ، وكان أحد أسباب هذه الثورة الغضب مما وصلت اليه
حال الجيش المصرى من الضعف والاستكانة ، وسوء التدريب ، وقلة
الاستعداد .

السيطرة على الشرطة :

كذلك لكى يضعوا أيديهم على الأمن الداخلى ، استولوا على قوة
الشرطة ، ووضعوا قيادتها فى يد ضباط من الانجليز لقمع أية حركة
مناهضة لهم . لهذا أصدر الخديو مرسوما فى ٨ من يناير عام ١٨٨٣
بتعيين السير فالنتين بيكر مفتشا عاما ، وقومندانا للبوليس ، فى جميع
أنحاء القطر ، وبهذا صار لانجلترا السيطرة التامة على قوتى الأمن الخارجية
والداخلية ، أى على الجيش والبوليس وبذلك أمنت على مركزها فى مصر
من أى عدوان خارجى ، أو أى تمرد داخلى ، ومن هنا شرعت فى القيام
بأعمالها فى مصر ، فى ثقة واطمئنان كاملين .

السيطرة على مالية البلاد :

ومعلوم أن الباب الذى دلفت منه انجلترا للتدخل فى شئون مصر ،
فى عهد اسماعيل ، والذى انتهى بها الى الاحتلال المشثوم ، هو الديون
المالية . فكان لزاما على انجلترا ، بعد أن انفردت بالأمر فيها ، أن تشل
يد الدول الاخرى عن التدخل بسبب تلك الديون ، وأن تنفرد هى وحدها
بحل تلك المشكلات سريعا ، بما يضمن لتلك الدول حقوقها ، فلا ترفع
عقيرتها مطالبة بحقوق شعوبها المالية .

فهى التى ألبت الدول ضد اسماعيل ، عندما عجز عن تسديد ديونه
فأرغمته على انشاء (صندوق الدين) لتحصيل أقساط الدين وفوائده ،
ولم تكتف بذلك بل تمادت فى تدخلها الى أن اضطر اسماعيل فى ١٨
من نوفمبر عام ١٨٧٦ الى اصدار مرسوم بانشاء المراقبة الثنائية ، وذلك
بتعيين مراقبين ، الاول انجليزى والآخر فرنسى ، الاول لمراقبة الدخل
والآخر لمراقبة المنصرف ، لضمان تسديد تلك الديون ، بصرف النظر عن

حاجة البلاد من الاعتمادات التي تتطلبها الإصلاحات الداخلية ، وتقديم حقوق الدائنين على أى شيء آخر .

ولم يقف التدخل فى شئون البلاد عند هذا الحد ، بل تعداه الى تعيين وريرين ، انجليزى وهو السير ريفرس ولسون للمالية ، وفرنسى وهو المسيو دى يلنيير للأشغال العمومية ، ضمن أعضاء وزارة نوبار الاولى عام ١٨٧٨ ، فى أواخر عهد اسماعيل . وبذلك بلغ التدخل الاجنبى فى شئون مصر ذروته ، الأمر الذى لم يحدث له مثيل فى أى بلد من بلاد العالم .

وفى العصر الحالى تدين الولايات المتحدة الامريكية كلا من انجلترا وفرنسا ، وغيرهما من الدول بمبالغ باهظة ، لاتقاس بها ديون مصر فى عهد اسماعيل ، وكثير منها قد عجز عن تسديد ديونه ، ومع ذلك فلم تحاول الولايات المتحدة أن تتدخل فى شئون تلك الدول ، من قريب أو من بعيد ، وهى متمتعة بحريتها ، مستكملة استقلالها ، بالرغم من عجزها المالى ، ولكن هى النيات الاستعمارية الحبيثة التى تتلمس أية ثغرة لتنفذ منها ، لتحقيق مآربها الدنيئة ، ونياتها الشريرة .

وفى عهد توفيق أعيدت المراقبة الثنائية ، وظلت باقية الى أوائل عهد الاحتلال ، فحرصت انجلترا على أن تنفرد بالسيطرة على مالية البلاد فأوعزت الى الحكومة المصرية بالغاء المراقبة الثنائية ، بالرغم من احتجاج حليفتها فرنسا على هذا العمل ، ثم أغرت الحكومة المصرية على تعيين مستشار انجليزى للمالية . فصدر بذلك مرسوم فى ٤ من فبراير عام ١٨٨٣ بتعيين السير أوكلن كلفن المراقب الانجليزى مستشارا ماليا ، على أن يكون له حق التدخل فى شئون مصر . وتقتصر وظيفته على الافادة من خبرته فى الشئون المالية ، وشئون مصر بوجه خاص .

ولكن الواقع أن تعيينه كان الغرض منه السيطرة التامة على شئون مصر المالية . ولقد أصبح المستشار الانجليزى فعلا صاحب التصرف فى الميزانية المصرية ، طوال عهد الاحتلال ، يصرفها على حسب أهواء الاحتلال وأغراضه ، لا على حسب مصلحة البلاد ومقتضيات حاجتها من التقدم والرقى .

ولقد اقترن عهد الاحتلال منذ بدايته بالكوارث المالية ، وعجز الميزانية ، فالحرب التى شنتها انجلترا على مصر ، ألحقت بها خسائر فادحة ، أصابت الممتلكات والمؤسسات والمباني عامة فى الاسكندرية ..

وأنت عليها الحرائق التي أشعلتها في المدينة قذائف البوارج الانجليزية وقنابلها . وقد كانت فرصة مواتية للاجانب ، ليثروا بنهب الخزانة المصرية مطالبين بتعويضات مبالغ فيها كل المبالغة ، عما لحقهم من خسائر ما دامت الحكومة المصرية المغلوبة على أمرها هي التي ستضطر الى دفعها ، وليس الانجليز الذين تسببوا في تلك الخسائر ، وكانوا هم السبب الرئيسي في حدوثها ، وقد بلغ ما فرض على الحكومة أن تدفعه لهذا الغرض أربعة ملايين من الجنيهات المصرية .

كذلك بلغت صفاقة الانجليز حدا لم يسبق له مثيل بمطالبتهم بأن تدفع الحكومة المصرية نفقات جيش الاحتلال (١) ، المعتدى على كرامة البلاد وحريتها . فمن عجب أن تجبر مصر على أن تدفع للمعتدى عليها ثمن اعتدائه وأجر عدوانه . ولكن أما وقد قبض الانجليز على الخزانة المصرية ، فقد صار لهم حق التصرف فيها ، بل قل : صار لهم الحق في أن يسرقوا وينهبوا ماشاءت لهم السرقة والاغتصاب .

وفي الوقت الحاضر ، تحتل اليابان جيوش أمريكية ، منذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية ، أي منذ عام ١٩٤٤ ، كما تحتل الجيوش الأمريكية أيضا ، مع الجيوش الانجليزية والفرنسية ، ألمانيا الغربية ، فهل تدفع اليابان أو ألمانيا الغربية نفقات جيوش الاحتلال هذه ؟ كلا . إنما الذي يقوم بالدفع هو أمريكا وحلفاؤها ، بل ان نفقات جيوش الاحتلال سببت انتعاشا اقتصاديا في كل من اليابان وألمانيا الغربية ، ووصل هذا الانتعاش الاقتصادي في ألمانيا الغربية حدا ، طلبت معه الولايات المتحدة عام ١٩٦١ عونا ماليا من الدولارات من ألمانيا الغربية ، لتغطية العجز المالي الذي أصاب ميزانية الولايات المتحدة في تلك السنة ، وللسبب نفسه لا تطالب اليابان الولايات المتحدة بسحب جيوشها من أراضيها .

ولكن مصر ، تطالب بقوة الحديد والنار ، بدفع نفقات جيش الاحتلال الانجليزي ، علما بأن اليابان وألمانيا قهرتا في الحرب الأوربية الثانية ، ولو أنهما طولبتا بدفع نفقات جيوش الاحتلال ، ما كان في هذا ما يدعو الى العجب ، والغالب دائما له الغنم ، والمغلوب هو الذي يقع عليه الغرم . ولكن مصر لم تدخل مع انجلترا في حرب ، ولم تعتد عليها في

(١) بلغت نفقات جيش الاحتلال عام ١٨٨٢ مبلغ ١٧٤٠٠٠ جنيه ، وفي عام ١٨٨٣ ٤٢٥٠٠٠ جنيه .

(راجع كتاب مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال للاستاذ عبد الرحيم الرفاعي ،

ص ٧١ .

عقر دارها ، وانما المعتدى هو انجلترا ، هي التي اعتدت على مصر بلا أدنى موجب أو مبرر . وهي لهذا السبب تدفع ثمن هذا الاعتداء ، رضىت أم لم ترض ، ولكن ليست فى هذا أية غرامة . فهذا هو منطق الاستعمار ، وهذه هي لغة السيف والمدفع .

فنفقات جيش الاحتلال ، والتعويضات ، ورواتب الموظفين الانجليز الذين تسللوا الى الوزارات والمصالح الحكومية ، والجيش ، والبوليس ، كل ذلك لم تكن لتتحمله ميزانية البلاد ، ولذلك ناءت به مالية مصر ، ونجم عنه عجز ملحوظ (١) . واول علاج بادر به الانجليز لسد هذا العجز ، أن أوعزوا الى مصر بالتوقف عن دفع أقساط الدين الى صندوق الدين .

ولو كانت انجلترا بعيدة عن مصر فى هذا الوقت ، وامتنعت مصر عن أداء أقساط الدين وفوائده ، لأقامت الدنيا وأقعدتها على مصر . ولكنها وقد صارت صاحبة الأمر والنهى فيها ، أصبح جائزا لها أن تفعل اليوم ما لم يكن جائزا فعله بالامس ولكن صندوق الدين لم يقابل هذه المؤامرة من انجلترا بالرضا والتسليم ، بل انه لجأ الى المحاكم المختلطة ، يطالب بأقساط الدين وفوائده ، فقضت له بما أراد .

وهنا ابتكرت انجلترا وسيلة لسد العجز ، وذلك بالعمل على عقد قرض جديد لحساب مصر ، مع مافى ذلك من مخالفة للاتفاقات بين مصر وتركيا . فدعت انجلترا تركيا والدول الاوربية لمؤتمر فى لندن بهذا الخصوص ، ولكن المؤتمر انفض دون أن تبلغ انجلترا مقصدها ، غير أنها لم تيأس كعادتها ، وعادت الكرة ، ودعت الى مؤتمر ثان فى لندن أيضا حضرته فرنسا والروسيا والنمسا وألمانيا وتركيا وايطاليا ، واستطاعت بحيلها الخبيثة ، أن تفوز من هذه الدول فى هذه المرة وفى مقدمتها تركيا بالموافقة فى ١٨ من مارس عام ١٨٨٥ على اتفاق بعقد قرض جديد ، للحكومة المصرية ، بضمان تلك الدول ، مقداره ٩ ملايين جنيه انجليزى بفائدة قدرها ٣ ١/٤ ٪ .

وقد كان هذا القرض نصرا للسياسة الانجليزية ، لأنه كان يتضمن موافقة ضمنية من تلك الدول على احتلال انجلترا لمصر ، وعدم اعتراضها عليه .

(١) بلغ العجز فى الميزانية فى السنوات ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ ، ١٨٨٤ على التوالى ٨٥٠.٠٠٠ ، ١.٦٣٥.٠٠٠ ، ٥١٢.٠٠٠ من الجنيهات

(راجع مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ٧١ - ٧٢) .

والغريب أنه فى أثناء المفاوضات لعقد هذا القرض ، لم يبد من هذه الدول ، حتى ولا من تركيا نفسها ، أى اعتراض على احتلال انجلترا لمصر ، ولا على مركزها غير الشرعى فيها . ولم تحاول احداها أن تطالب انجلترا بتحديد موعد جلائها عن مصر . بل كان كل هم تلك الدول ، مراعاة مصلحة رعاياها فى التعويضات . كما اهتمت انجلترا هى الأخرى بأن تفوز بسكوت تلك الدول عن احتلالها لمصر . وتحصل على نفقات جيش الاحتلال .

وبذلك ازدادت اطمئنانا على بقائها فى مصر . وأخذت تدير أمورها ، وتتصرف فى شئونها ، كما لو كانت إحدى مستعمراتها القديمة !

القضاء على الحياة النيابية :

لقد كان مجلس النواب ، قبل الاحتلال الانجليزى ، فى عهد الخديو توفيق ، شوكة فى حلق انجلترا ، لانه وقف حجر عثرة فى سبيل النفوذ الأجنبى ، الذى تفاقم الى أقصى حد فى ذلك الوقت . لذلك سعت انجلترا وحليفاتها فرنسا ، لدى الخديو توفيق فى أن يسحب من اختصاصاته حقه فى نظر الميزانية . وقلنا قبل الآن ان بحث الميزانية هو العمل الأساسى للمجالس النيابية ، فى جميع دول العالم الديمقراطية ، اذ عن طريق الميزانية ، تشرف الهيئة التشريعية الاشراف الكامل على أعمال الهيئة التنفيذية .

والآن وقد احتلت انجلترا مصر ، وسيطرت على حكومتها ، وأصبحت تتحكم فى مقدراتها ، فقد تهيأت لها الفرصة أن تقضى على الحياة النيابية فى مصر ، وتلغى الدستور ، وتمحو مجلس النواب من عالم الوجود ، بعد أن سرحت الجيش ، وقضت على البوليس ، وتغلغل الموظفون الانجليز فى جميع ادارات الحكومة ومصالحها .

وفى الواقع ، كان الغاء الحياة النيابية من أهم الموضوعات الأساسية التى تناولها تقرير اللورد دوفرين الاستعمارى الخطير . فبعد أن عدد مساوى الحياة النيابية ، اقترح الغاء البرلمان ، وأن يستبدل به هيئات استشارية ، يكون لها فقط حق ابداء الرأى ، فيما يعرض عليها من مشروعات وقوانين ، دون أن يكون رأيا ملزما للحكومة .

ولو كان هذا السياسى الاستعمارى صادق النية ، لأبقى على الحياة النيابية ، مع وصف العلاج لما بدا له فيها من مثالب . لا أن يقترح الغاءها

إلغاء تاما ، ويستبدل بها تلك الهيئات الاستشارية ، التي أثبتت أن وجودها عبث لا طائل تحته ، ولكن الأمر في حقيقته هو أن الانجليز لا يستطيعون تنفيذ سياستهم الجديدة في ظل برلمان شعبي ، يقف في وجوههم ، معارضا كل ما يضر بصالح البلاد ، ويحول دون تنفيذ خططهم في تحويلها الى مستعمرة بريطانية . وقد كان هذا من غير شك هدفهم الأسمى ، بعد أن تم لهم احتلالها ، والسيطرة عليها .

لذلك ، وقبل أن يغادر دوفرين مصر ، صدر القانون النظامي في الأول من مايو عام ١٨٨٣ بإنشاء (مجلس شورى القوانين) و (الجمعية العمومية) . ويؤلف الأول من ثلاثين عضوا ، نصفهم بالتعيين ، والنصف الآخر بالانتخاب . وتتركز سلطته في ابداء الرأي ، فيما يعرض عليه من مشروعات القوانين .

وتتألف الجمعية العمومية من ٤٦ عضوا ، ماعدا الوزراء ، وأعضاء مجلس شورى القوانين . ويكون اجتماعها كلما قضت ضرورة بذلك (للمداولة في المسائل المهمة التي ترتبط بالمصالح العامة) .

وقد بقي هذان المجلسان ثلاثين عاما . أى حتى عام ١٩١٣ : حيث ألغيا ، وحلت محلهما الجمعية التشريعية ، التي لم تعمر سوى عام واحد ، أى حتى عام ١٩١٤ ، حينما قامت الحرب الأوربية الأولى ، فأغلقت أبوابها نهائيا ، وانتهزت انجلترا فرصة نشوب الحرب ، فأسرعت الى فرض الحماية على مصر ، توطئة للخطوة التالية ، وهي ضمها نهائيا الى مستعمراتها ، بعد أن تحرز النصر على أعدائها ، وتصبح كلمتها في العالم هي العليا .

ولكن مع انتصارها في تلك الحرب ، تطورت الحوادث بما لم يدر في خلدتها ، اذ انتفض الشعب انتفاضته الكبرى عام ١٩١٩م ، مطالبا بحقه في الحرية والاستقلال ، وهدم كل ما بنته انجلترا في مصر من آمال . فللشعوب قوة كامنة ، تخمد بعض الوقت ، وقد يطول اختفاؤها ، ولكن اذا ما حان وقت ظهورها ، انفجرت كالبركان المدوى ، تلتهم بنيرانها كل ما يصادفها ، ولا تستطيع قوة مهما عظمت أن تعترض سبيلها . والنصر دائما في النهاية لها . والخذلان لقوى البغي والشر .

ولا يعجب الانسان للسرعة التي صدرت بها مراسيم انشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . ففيها التقت أهداف الاستعمار وأهداف الرجعية : أهداف الاستعمار في حكم البلاد حكما يسلب الشعب كل حقوقه ، ويضعه في مصاف سكان المستعمرات .

وأهداف الرجعية في أن تحكم البلاد حكما مستبدا ، لا معقب لحكمها ، ولا اعتراض من شعب الفلاحين ، عبيد احسان الخديو وأسرته ، هؤلاء الذين ليس لهم الا الطاعة والاستسلام ، وقبول الأمر الواقع ، والرضا به !

والحقيقة أن « توفيق » كان مثالا أعلى للرجعية الذميمة ، أعان المستعمر على اغتصاب البلاد ، وهو الآن يساعده على تثبيت قدمه فيها ، واذلال أهلها ، واغتصاب ثرواتها ، واستنزاف دمائها ، دون أن يدرك خطورة ما هو مقدم عليه ، أو يقدر للمستقبل والأجيال القادمة أى حساب . يبيع المستقبل بحاضر زائل ، ومنفعة وقتية ، وشهوة الحكم الذى مهما طال ، فهو لا بد الى زوال .

وقد بقى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ثلاثين عاما ، كما قدمنا ، يعمل أعضاؤهما كما لو كانوا موظفين فى احدى المصالح الحكومية ، يساندونها فى أعمالها ، ولا يرتفع لأحدهم صوت فى معارضتها ولا تعمل الحكومة لهم أى حساب . يرون تغلغل الانجليز فى وزارات الحكومة ومصالحها ، وسيطرتهم على موارد البلاد ومصادرها ، واضعافهم الجيش واذلاله ، وقضاءهم على التعليم ومعاهده ، واستبدادهم بكل صغيرة وكبيرة فى البلاد ، يرون كل ذلك ، ولا يرتفع لأحدهم صوت بالاحتجاج أو الاستنكار ، أو مطالبة المحتل بالجلء عن البلاد ، وتنفيذ وعوده المتعددة المتلاحقة ، التى قطعها على نفسه بالعودة أدراجه ، عندما يستتب الأمن فى البلاد . ولكن شيئا من هذا لم يكن ليحدث . لأن تكوين المجلسين . وظروف انشائهما ، كانت لا تؤدى الى غير هذه النتيجة المؤسفة !

القضاء على التعليم :

ولم تكن الضربة التى وجهها الانجليز الى التعليم أقل جساما ، وأبعد أثرا ، من تلك التى وجهوها الى الحياة النيابية فى مصر . فقد سبق أن قلنا : ان الاستعمار كالجراثيم التى لا يمكن أن تعيش الا فى الماء الآسن فهو أيضا لا يمكن أن يعيش فى بلاد يشرق عليها نور العلم والمعرفة . والا فان الناس حينئذ يثورون لحقهم المقتصب ويطالبون برد حريتهم المسلوبة . من هنا كان أول عمل يقوم به الاستعمار هو نشر الجهل ، وسد نوافذ العلم فى وجه الشعب ، الذى حلت به نقمة الاستعمار .

لذلك أتبع الانجليز ضربتهم للحياة النيابية ضربة مماثلة للتعليم ، ذلك التعليم الذى أينع فى عهد اسماعيل ، وتقدم تقدما عظيما لدرجة أنه عد من مفاخر عهده ، ومزايا حكمه . فجاء الانجليز وأغلقوا كثيرا من

المدارس العالية ، والقليل الذى تبقى منها مسخت مناهج التعليم فيه ،
وحد من عدد طلابه .

كذلك أوقف ارسال البعثات الى الخارج ، تلك البعثات التى أخرجت
كثيرا من العلماء الأفاضل ، الذين نبغوا فى عهد اسماعيل ، وقامت على
أكتافهم النهضة العلمية فى عصره ، أمثال رفاعة رافع الطهطاوى ، وعلى
باشا مبارك ، ومحمود باشا الفلكى ، وعيسى باشا حمدى ، وغيرهم كثير .

وبعد ان كان التعليم فى جميع درجاته بالمجان ، بل وكان الطلاب
يتلقون معونات ومنحا مالية ، بالاضافة الى الطعام والكساء ، أصبح
التعليم بالمصروفات . ومعنى هذا ألا يقبل على التعليم الا من كان قادرا
على دفع نفقاته . فانحصر التعليم ، والحالة هذه ، فى قلة من أولاد
القادرين ، الذين يعرفون للتعليم قيمته .

وأدخل تعليم اللغة الانجليزية فى جميع مراحل التعليم ، ثم تحول
تدريس بعض المواد باللغة الانجليزية ، توطئة لتدريسها جميعا بتلك
اللغة ، مما أثار ثائرة الصحافة المصرية ، وكان موضع نقدها الشديد .
وقد هدفوا من وراء ذلك الى هدفين : أولهما اضعاف اللغة العربية ، واذا
وجدت بجوارها لغة أخرى أجنبية تزاحمها ، وتصرف جهد التلاميذ عن
لغتهم القومية ، الى اللغة الأجنبية . والآخر القضاء على القومية العربية ،
والروح الوطنية، وتحويل الشباب المصرى بالتدريج نحو العادات والتقاليد
الانجليزية .

وقد فعل الانجليز الشيء نفسه فى الهند والسودان ، وفى كل
مكان وطئته أقدامهم . وفعله الفرنسيون أيضا فى تونس والجزائر وبلاد
المغرب ، حتى كادت تصبح تلك البلاد فرنسية قلبا وقالبا ، وكادت تمحى
فيها القومية العربية .

ولقد سيطر الانجليز على التعليم سيطرة تامة ، وتولى المناصب
الرئيسية فى وزارة المعارف موظفون من الانجليز الاستعماريين ، ووضع
على رأس هذه الوزارة مستشار انجليزى ، هو المستر دانلوب ، الذى طغى
بجبروته على سلطة الوزير المصرى ، وحشد جيشا من المدرسين الانجليز
فى المدارس الثانوية والعالية ، لتدريس اللغة الانجليزية ، وبعض المواد
الأخرى . وقد كانت مهمة هؤلاء المدرسين الأساسية ، تحطيم الروح
الوطنى فى نفوس الطلاب ، وبث روح الاستكانة والضعف فى قلوبهم ،
واغرائهم على الرضا والتسليم ، باحتلال الانجليز لبلادهم ، وايهامهم أن
هذا الاحتلال أبدي ، لا فكاك لمصر من ربقة ، فاذا أجلى الانجليز عن

مصر ، فلا بد أن تحل محلهم دولة أخرى من الدول الطامعة فيها . فالخير كل الخير ، والحالة هذه ، إنما هو في الرضا باحتلال الانجليز ، وقبول حكمهم .

ومما يذكر بهذه المناسبة ، أنه دارت مناقشة بين الطلاب في مدرسة التوفيقية الثانوية ، وبين أحد المدرسين الانجليز ، عن موعد جلاء الانجليز عن مصر ، وإعادة الحرية والاستقلال للمصريين ، وفاء لوعود انجلترا الكثيرة ، وعهودها المتكررة ، فكان رد هذا المدرس الانجليزي ، مفسرا لسياسة انجلترا بكل جلاء ووضوح : ذلك أنه أخذ قلما ، ورسم صورة على أحد جدران الفصل ، وكان يضغط على القلم ضغطا شديدا . وعندئذ سأل تلاميذه هل تستطيعون استخراج هذه الصورة من الحائط دون أن تحدثوا به أي ضرر أو تشويه ؟ فكأنه أراد تشبيه الاحتلال بتلك الصورة . واخراج الانجليز من مصر ، كمحاولة اخراج الصورة من الحائط ، لا يمكن أن يتم بغير تدمير مصر واثلافها . وقد أدرك التلاميذ مغزى هذه المناورة ، وفهموا ما يرمى اليه مدرستهم ، من أن الاحتلال أبدي ودائم ، لا فكاك لمصر منه . ولا بد أن كثيرا من خريجي هذه المدرسة ، ممن لا يزالون على قيد الحياة ، يذكرون هذه القصة المثيرة .

ويمكن القول باختصار أن التعليم في عهد الاحتلال ، كان وسيلة من وسائل تثبيت قدمه في مصر . ولم يقصد منه سوى تخريج طائفة من الموظفين ، ليعملوا في إدارات الحكومة ومصالحها ، ويتصرفوا طوع إرادة رؤسائهم الانجليز ، ويتباروا في ارضائهم ومعاونتهم .

ولقد أغضب سوء حالة التعليم أعضاء مجلس شورى القوانين أنفسهم، ولعله لم يرتفع لهم صوت في نقد أعمال الحكومة، إلا بشأن التعليم ، فنقدوا سياسة وزارة المعارف في (سدها أبواب التعليم بكل حيلة ، في وجوه الأمة ، ولولا النزر القليل ، القادر على أداء المصروفات ، ما وجد في المدارس من التلامذة ، بقدر عدد المعلمين والموظفين ، كما في مدرسة المهندسخانة ، وغيرها من المدارس التي انحطت كمدرسة الطب ! ويا ليت النظارة كانت تقبل كل من يأتيها ، متعهدا بدفع المصروفات ، بل إنها سدت هذا الباب أيضا ، في كثير من الأحوال والجهات) (١) .

وليس أدل على سوء حال التعليم ، وعدم العناية به من أن متوسط

(١) مضبطة جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ لمجلس شورى القوانين (عن كتاب مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال للاستاذ عبد الرحمن الرافعي ص ٥٠)

ميزانية وزارة المعارف من سنة ١٨٨٣م حتى سنة ١٨٩٥م ، أى فى مدى ثلاثة عشر عاما من عهد الاحتلال ، لم يتعد ٨٥٦٢٠ جنيها ، ويذهب أكثر هذه الميزانية ، دون شك ، الى جيوب الموظفين والمدرسين الانجليز ، الذين كانوا يتقاضون مرتبات باهظة . وأقل ما وصلت اليه الميزانية ، كان سنتى ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ ، حيث بلغت ٦٨٤٩٢ر٦٨ ، ٦٨٤٥٢ر٦٨ جنيها . وأكثر ما وصلت اليه كان سنة ١٨٩٥ حيث بلغت ١٠٥٠٠٠ر١٠ جنيها .

وأكثر ما أصاب فروع التعليم من الافساد والاخلال ، التعليمان الحربى والبحرى : والسبب فى ذلك لا يحتاج الى أدنى شرح أو تفصيل ، فلقد أنقصت المدارس الحربية الى مدرسة واحدة بالقبة ، عدد طلابها مائة طالب ، بعد أن كان عددها تسعا فى عهد اسماعيل ، وعدد طلابها ١٠٩٠ طالبا (١) . ويقوم بالتعليم فى تلك المدرسة معلمون جميعهم من الانجليز، ولا يعلمون سوى أتفه المواد ، وأقلها نفعا وأهمية للضابط المصرى .

وقد انحط مستوى طالبى الالتحاق بتلك المدرسة الى درجة أنه كان من الممكن أن يقبل بها من لم يسبق له الالتحاق بمدارس الحكومة . ويكفى أن يكون ملما بقليل من اللغة الانجليزية أو الفرنسية ، ومبادئ الجغرافيا والحساب والهندسة . بل انه عندما عجزت هذه المدرسة عن تخريج الضباط اللازمين للجيش ، أعلنت وزارة الحربية ذات مرة عن حاجتها الى ضباط ، كانت لا تشترط فى المتقدمين للامتحان معرفتهم للمواد الحربية . وفى هذا أبلغ دلالة على المستوى الذى انحدر اليه ضباط الجيش المصرى فى عهد الاحتلال !

كذلك ألغيت المدارس البحرية ، وأقفلت الترسانة البحرية بالاسكندرية ، وبيعت البوارج الحربية والسفن التجارية ، وكان عددها ١٢ سفينة . ولم يستبق منها سوى « المحروسة » ، التى جعلت يختا خاصا للخدو . وألغى الحوضان العائمان لاصلاح السفن فى كل من الاسكندرية والسويس ، وما يتبعهما من معامل بحرية ، وأدوات وعدد وآلات . وأتبعتر ترسانة بولاق وزارة الأشغال ، وبيعت السفن النيلية الى شركة كوك الانجليزية . وفى عهد عباس بيعت بواخر البوستر الحديوية الى شركة انجليزية أخرى ، بأبخس الأثمان .

بذلك ألغيت البحرية التجارية ، كما ألغيت البحرية الحربية ،

(١) قارن هذا بما وصلت اليه ميزانية التعليم فى عهد الثورة فقد أربت الميزانية اليوم عن ٦٥ مليونا من الجنيها . فشتان بين عهد الاحتلال وعهد الاستقلال أو بين عهد الجهل وعهد النور .

وفقدت مصر أسطولها بجرة قلم ، وبضربة واحدة من ضربات الاحتلال الانجليزى ، لأنه كان يرى عدم ضرورتها لمصر ، امعانا فى اضعافها وقص أجنحتها ، واعادتها دولة ضعيفة ، فى ذيل الدول ، كما لو كانت قد انهزمت فى ميدان القتال ، مثل ما فعلت انجلترا وحليفاتها مع ألمانيا بعد الحرب الأوربية الأولى ، حيث قضوا على الجيش الألمانى قضاء ظنوه مبرما ، ولكنه ما لبث ان عاد أقوى مما كان ، ليشن عليهم حربا أوربية ثانية .

وهكذا يبرهن الاستعمار كل يوم على أنه قصير النظر ، قليل الخبرة بطبائع الشعوب ، وقواها الكامنة ، برغم ما يدعيه من ذكاء ومهارة ، وسعة حيلة ، وبرغم ما يمتلكه من قوة وجبروت . فاذا ما دقت الساعة ، وأزفت الآزفة ، هبت الشعوب من غفوتها ، وانهارت فوق رأسه كل آماله ، وانهدمت جميع مخططاته ، وذهبت أمانيه أدراج الرياح .

مشروعات ظاهرها زيادة الثروة ، وباطنها حفظ حقوق الدائنين :

لا يزال بعض الرجعيين والنفعيين وقصيري النظر ، يشيدون بأعمال الاحتلال ، ويترحمون على أيامه . وليس ذلك غريبا ، فقد سبق لنا القول أن أساس سياسة الاستعمار ، التفرقة بين طبقات الأمة ، واختصاص فريق ببعض المزايا ، على حساب الشعب ، لكي يكون عوناً له وسندا ، فى تنفيذ أغراضه الاستعمارية . لذلك كان طبيعيا أن يطرى هذا الفريق ، الذى كانت له الخطوة عند المحتلين ، أعمال الانجليز ، ويمتدح عهدهم المشئوم ، ويشنى على سلطانهم الزائل .

اننا لا ننكر أن اصلاحات تمت فى عهد الاحتلال . ولكن هل قصد بتلك الاصلاحات خير مصر ، ونفع أبنائها ؟ لم يقصدوا ذلك على الاطلاق . فما كان يدور برعوس الانجليز ، وهم يقومون بتلك الاصلاحات ، أن يعم الخير وادى النيل ، وأن يرتع أبنائهم فى بحبوحة من العز والرفاهية ، والا فيكون الاستعمار حينئذ قد فقد وعيه ، وخرج على تعاليمه وتقاليده ، التى تضمنها قاموسه ، وانحرف عن طريق الشر الى طريق الخير ، الذى لا يخطر له على بال !

ومثل المستعمر عندما يقوم بالاصلاح فى بلد ما ، مثل من يملك بفرة . فهو يعمل جاهدا لتسمن بقرته ، ويقوى جسمها ، ويكثر شحمها ، لتتضاعف كمية اللبن الذى يستولى عليه ، وليحصل على أكبر قدر من اللحم والشحم عندما يعمل السكين فى رقبتها . أو كمستأجر الأرض ،

الذى ينشئ فيها المساقى والمصارف ، ويتعهد بها بمختلف أنواع الأسمدة ، لا حبا فى تقوية الأرض ، وتحسين حالها ، وانما ذلك للسعى وراء الافادة منها ، وجنى محصول أوفر ، وزرع أينع ، وهو فى الواقع ينهكها • واذا ماتركها فانما يتركها قاعا صفصفا •

ثم نكرر هنا ما سبق أن قلناه ، وهو أن الانجليز احتلوا مصر فى غفلة من دول أوربا ، ومركزهم فيها لا يستند الى حق أو قانون • ولذا كان همهم الأكبر ارضاء تلك الدول ، واظهار الغيرة على حفظ حقوق رعاياها فى الديون التى لها على مصر ، وزيادة موارد البلاد ، حتى يمكن تسديد تلك الديون تباعا ، وبلا ابطاء •

لذلك كان أول ما أولوه اهتمامهم تحسين حالة المالية ، وضبط الدخل والمنصرف ، والاهتمام بشئون الرى • وأهم ما قاموا به فى هذه الناحية بناء خزان أسوان ، والاهتمام بالزراعة ، خصوصا زراعة القطن ، الذى أصبح أساس صناعة الغزل والنسيج فى مصانع لنكشير • وبعبارة أخرى صارت مصر مزرعة القطن الأساسية لمصانع لنكشير ، تشتريه من مصر بأبخس الأثمان ، وترده اليها منسوجا بأغلى الأثمان وأفدحها فأصبحت مصر بذلك سوقا رائجة للمنتجات الانجليزية • لهذا ابتدعوا أكذوبتهم التاريخية ، وهى أن مصر لا يمكن الا أن تكون بلدا زراعي ، ولا يمكن أن تقوم للصناعة فيها قائمة ، لافتقارها لمقومات الصناعة ! وظلوا يرددون هذه الأكذوبة ، ولقد سجلوها فى الكتب المدرسية ، حتى تصبح حقيقة راسخة فى عقول التلاميذ ، وعقيدة ثابتة فى نفوسهم ، لا يتحولون عنها فى حاضرهم وفى مستقبلهم •

ولست أدري ماذا هم قائلون اليوم ، وقد انتشرت الصناعة فى مصر انتشارا جارفا ، واستغنت عن كل ماكان يرد اليها من الصناعات الأجنبية ، وأصبحت المنسوجات القطنية المصرية بصفة خاصة مضرب المثل ، فى الدقة والاتقان والجمال ، وغزت جميع أسواق أوربا وأمريكا ، بل واقتحمت انجلترا نفسها ، وحلت محل المنسوجات الانجليزية ، وتهافت على شرائها الأوربيون والأمريكان بشكل منقطع النظير ؟

هذا بالاضافة الى جميع دول الشرق العربى ، ودول آسيا وافريقية ، التى تشتري كل حاجاتها من المنتجات المصرية ، وفى مقدمتها المنسوجات القطنية • الا فليخسأ الاستعمار ، وليخجل الانجليز ، ان كان قد بقى فى وجوههم قطرة من حياء •

الاقتصاد المصرى :

ورب قائل يقول : ألم تتحسن مالية مصر ؟ أو لم تكثر مواردها ،
وينتظم اقتصادها ؟

ونحن نجيب عن ذلك بالإيجاب • ولكننا نسأل بدورنا هذا
السؤال : هل أفاد المصريون الفائدة المرجوة من كل ذلك ؟ نتولى نحن
الاجابة عن هذا السؤال قائلين :

لم تعد على المصريين فائدة بقدر ما عادت على المستعمرين وجيش
الاحتلال وأصحاب الديون ، ليس فى ذلك أقل شك أو أدنى مبالغة •
فنصف الميزانية كان يذهب الى جيوب الدائنين الدوليين (١) • وما يتبقى
منها ينفق على المشروعات الاصلاحية ، التى كانت تتطلبها البلاد • وهذه
كان يضمن الانجليز بها ، ولا ينفذون منها الا ما كانت تحتمه الضرورة
القصوى ، وفيه فائدة محققة لهم •

فالجيش قد أنقص عدده ، وانحط قدره ، والمدارس قد أغلق أكثرها،
والتلاميذ يدفعون نفقات التعليم فى جميع درجاته • والأسطول البحرى
والتجارى قد قضى عليهما ، وبيعت جميع السفن وما يتبعها من ورش
ومعامل وأحواض عائمة وغير ذلك • وأغلب الصناعات التى كانت قائمة
فى مصر قبل الاحتلال اختفت تماما ، وأصبح لا وجود لها ، لأن الانجليز
كانوا لا يطيقون أن تقوم صناعة فى مصر ، لذلك شنوا عليها حرب ابادة،
فأصبح كل شئ يستورد من الخارج • وحتى القليل الذى تبقى من تلك
الصناعات عزف عنه المصريون ، وأصبحوا يلحون فى طلب المنتجات
(شغل بره) أى صنع الخارج • لأن المحتلين أدخلوا فى روعهم أن الصناعة
الأجنبية ، وخصوصا الانجليزية منها ، أفضل بكثير من الصناعة المحلية •
ولو أن الصناعة المحلية وجدت من يحميها من الصناعة الأجنبية ، ومن
يعمل على ترقيتها واعلاء شأنها لبزت من غير شك أية صناعة أجنبية •
وشاهدنا على ذلك جميع المنتجات ، التى تخرجها المصانع المصرية فى
الوقت الحاضر ، كصناعة المنسوجات بمختلف أنواعها ، وصناعة الأحذية ،
وصناعة الأدوات المنزلية ، والسيارات ولوازمها ، من اطارات وبطاريات
وخلافه ، مما لا يتسع المقام لحصره •

وبجانب الدين العام ، تكدست الديون على الأهالى ، وأصبحت أغلب

(١) راجع كتاب مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ص ٢٠٩ ،

أراضى مصر مرهونة لدى بنوك التسليف ، ولدى المرابين ، الذين انتشروا فى ريف مصر ، انتشار الجراد ، حتى لقد قيل انك لا ترفع حجرا فى ريف مصر الا تجد تحته مرايبا ، يزينون للفلاح الاقتراض بالربا الفاحش ، وينصبون له الشباك ، ويستعملون لذلك أدنا الوسائل وأحطها ، يحتمون بفوذ الاحتلال ، وسيف المحاكم المختلطة وجبروتها : وفى مقدمة وسائلهم نشر الحُمور ، ولعب الميسر . فما كنت تجد قرية تخلو من واحد من هؤلاء . يهبط عليها أول أمره ، مرقع الثياب ، لا يملك شروى نقيير . فما يلبث أن يبنى له (كوشكا) ، يجمع فيه قليلا من المأكولات : من جبن وزيتون وخبز ، ومن زجاجات الخمر المفعمة بالكحول ، فيقبل عليه الفلاحون بسداجتهم وقلوبهم الطيبة ، فيبتز أموالهم . وبعد أن يتجمع له رصيد معقول من المال ، يبدأ فى اقراضهم ، بضمان أراضيهم ، فيرهنها سهما سهما ، وقيراطا قيرطا ، ولا تمضى بضع سنوات الا ويصبح (الحواجة) وقد رهن أغلب أرض القرية . ولا يلبث أن ينزع ملكيتها ، لعجز أصحابها عن تسديد ديونهم .

هذا بالاضافة الى بنوك الرهن العقارية والتسليف ، فقد وضعت هذه أيديها على أراضى كثير من أغنياء الفلاحين ، الذين انغمسوا فى الديون ، التى دفعهم اليها حب التظاهر ، والبذخ والاسراف ، وعيشة الترف ، والعكوف على الملاذ والملاهى ، وكلها آفات لم يكن للمصريين بها عهد قبل أن يطأ الانجليز أرضها ، ويجثموا على أنفاس أهلها . وهى من أدوات الاستعمار ، التى يستعملها فى القضاء على كيان المجتمع ، وهدم أجسام الأفراد ، وهدم أعصابهم ، بالاضافة الى سلب أموالهم ، ودفعهم الى هاوية الدمار والحراب !

والخلاصة أن الاقتصاد المصرى كان موزعا بين الدائنين الدوليين ، وبنوك التسليف والمرابين : فبينما كان الأولون يستولون على نصف ميزانية الدولة ، كان الآخرون يضعون أيديهم على أراضى الفلاحين ، اما بالرهن ، أو الامتلاك عن طريق نزع الملكية ، حتى قدر أن ثلاثة أخماس الأراضى المصرية يملكها الأجانب ، ملكا أو رهنا ، فأصبحوا والحالة هذه ملاكا لها . على حين أصبح الفلاحون أجراء وعبيدا ، يعملون لمصلحة هؤلاء المرابين .

أما التجارة الخارجية ، بل وكثير من التجارة الداخلية ، فقد كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية ، التي تضاعف عددها ، وكثرت أموالها ، بقدوم الانجليز الى مصر ، ورسوخ أقدامهم فيها ، وبسط حمايتهم على تلك الشركات .

ولا يغيب عن الذهن أن أموال تلك الشركات وأرباحها ، معفاة من الضرائب ، اذ تحول الامتيازات الأجنبية دون تحصيل أية ضرائب عليها ، وتعود أموال تلك الشركات وأرباحها الفاحشة في النهاية الى الدول التابعة لها تلك الشركات ، فهي كالديون الأجنبية ، سواء بسواء !

(٩)

السير أفلىن بارنج أو اللورد كرومر

اللورد الطاغية :

كان لا بد لانجلترا من أن تعهد لعميد من عمد الاستعمار ، بمهمة تنفيذ مقترحات اللورد دوفرين فى مصر ، وتوجيه الامور فيها الوجهة الاستعمارية التى تنشدها . وأن يخطو بها خطوات وثيدة نحو تحويلها الى مستعمرة بريطانية ، تنضم الى بقية المستعمرات الانجليزية .

فعهدت بهذه المهمة فى ٣٠ من مايو عام ١٨٨٣ الى السير افلىن بارنج، العضو الانجليزى فى صندوق الدين ، والذى منح لقب لورد بعد ذلك ، فصار معروفا باسم اللورد كرومر .

وقد وجدت فيه مصر استعماريا كبيرا ، وطاقية عتيذا ، ساس البلاد ثلاثة وعشرين عاما سياسة استعمارية خالصة ، حتى لقد ظن فى أواخر عهده ، أن مصر قد أمحت شخصيتها تماما ، وأوشكت ان تصبح مستعمرة انجليزية بكل معانى الكلمة !

ولقد أصبح كرومر صاحب الحول والطول فى البلاد ، تتضاءل بجانبه أية سلطة أخرى ، لا يبرم أمر الا باذنه . وأصبح الأمر الناهى ، الذى لا يخشى الناس أحدا سواه . ولا يلتمسون المعونة من أحد غيره . لذلك أصبحت

داره - قصر الدوبارة - مقصد المصريين ، خصوصا الاقطاعيين والمستغلين ، يسعون للزلفى اليه ، والتقرب منه ، لقضاء حوائجهم غير المشروعة ، وكيد بعضهم لبعض ، على حساب مصلحة الشعب ، وهدم للتقديرات القومية ، وتجاهل للروح الوطنية .

وهكذا كان اللورد الطاغية ، فضلا عن جهوده الجبارة ، فى تثبيت قدم دولته فى مصر ، ووضع أسس الحماية الانجليزية بها ، وسيلة من

وسائل افساد اخلاق أهلها ، وخراب ذمم أعيانها ، وكبار الملاك فيها ،
والتفرقة بين طبقاتها ، واضعاف الروح القومية فيهم ، والاقلال من هيبة
السلطة الشرعية فيها . بل قل محوها محوا تاما : فقد كان فى واقع الأمر
ملكا غير متوج ، وزراؤه الحقيقيون المستشارون وكبار الموظفين الانجليز ،
الذين حشدتهم حشدا فى جميع وزارات الحكومة ومصالحها . ومن هؤلاء
وعلى رأسهم كرومر كانت تتكون السلطة الفعلية التنفيذية ، التى تحكم
البلاد ، وتسير دفة الامور فيها ، وتتضاءل بجانبها السلطة الشرعية ،
سلطة الوزراء المصريين وعلى رأسهم الخديو ، حاكم البلاد الشرعى .

حشد الانجليز فى وظائف الحكومة :

وبالتدريج أصبح لكل وزارة من الوزارات مستشار انجليزى ،
للمالية ، والاعراف ، والحقانية (وزارة العدل) والاشغال ، والداخلية .
بل انه أصبح لكل من وزارتي الاشغال والداخلية وكلاء من الانجليز ،
ومفتشون يجوبون جميع أنحاء البلاد ، وكانوا هم الحكام الحقيقيين
للأقاليم !

وهكذا أصبح مفتشو الرى من الانجليز أيضا ، وهؤلاء الذين كانوا
لايرعون فى توزيع المياه الا ولا ذمة ، وانما كان أساس عملهم المحسوبية ،
وقبول الهدايا والرشوة ، من الاقطاعيين والمستغلين ، لتوفير مياه الرى
لأراضيهم ، وحرمان صغار الزارعين ، الذين لا حول لهم ولا قوة .

كذلك عين أحد الانجليز نائبا عموميا لدى المحاكم الاهلية ، وظل
الأمر يتفاقم حتى عين كثير من الانجليز فى مناصب القضاة والمستشارين
فى المحاكم الاهلية . واستمر الزحف الانجليزى على جميع الوظائف
الكبرى ، حتى لم تعد وظيفة من تلك الوظائف الا شغلها انجليزى ، من
ذلك :

وظيفة المدير العام لحسابات الحكومة فقد أسندت الى الفريد ملنر
فى نوفمبر عام ١٨٨٩ ، هذا الذى أصبح فيما بعد اللورد ملنر ، وقلد
وزارة المستعمرات فى الوزارة البريطانية ، وكان من كبار الاستعماريين
الانجليز .

وظيفة المراقب العام للأموال المقررة ، فقد أسندت الى الدون

غورست عام ١٨٩٠ ، وهو الذى صار فيما بعد السير الدون غورست ، وأصبح معتمدا بريطانيا ، خلفا للورد كرومر (١) .

وعين أيضا مديرون من الانجليز لكل من مصلحة الجمارك ، ومصلحة المساحة ، وميناء الاسكندرية ، والفنارات . وذكرنا قبل الآن استيلاء الانجليز على جميع الوظائف الرئيسية فى وزارة المعارف ، وحشد جيش من المدرسين الانجليز فى مدارس الحكومة ، وتغلغلهم فى وظائف الجيش والبوليس الكبرى . ولقد استمر هذا التغلغل حتى وصل الى الرتب الدنيا . ولو استطاعوا أن يستولوا على وظائف الجنود ، لفعلوا ذلك ، دون أدنى تأخير . ولكن هى الغطسة الانجليزية، التى كانت تحول دون ذلك .

النصائح الانجليزية :

ولقد وضع الانجليز فى مستهل احتلالهم لمصر ، دستورا يسير بمقتضاه الحكم ، ويحدد العلاقة بين الوزارة المصرية وبين سلطات الاحتلال وقد تضمن هذا الدستور تلغرافان للورد جرانفيل ، وزير خارجية انجلترا :

أحدهما مؤرخ فى ٣ من يناير عام ١٨٨٣ ، وقد وجهه الى الدول الأوروبية :

والآخر مؤرخ فى ٤ من يناير عام ١٨٨٤ ، وقد وجهه الى اللورد كرومر .

وخلاصة هذين التلغرافين أن ما توجهه انجلترا الى الحديو وحكومته من (النصائح) يجب تنفيذها بلا توان . وأن من يقف فى سبيل تنفيذها يقال من وظيفته ، حتى ولو كان وزيرا ، فيستبدل به غيره فى الحال .

وهذا يفسر بجلاء كلمة (نصائح) التى وردت فى هذين التلغرافين فهى ليست نصائح بالمعنى المفهوم ، والا لم يجبر الوزراء على تنفيذها واتباعها . فمتى كانت النصيحة واجبة الاتباع ! ويعاقب مخالفاها بالاقالة ولو كان وزيرا ! لا تكون كذلك الا اذا خرجت عن مفهومها الى كلمة (أمر) أو (قانون) واجب التنفيذ ! وكل ما هنالك أن انجلترا لم ترد الافصاح عن ذلك ، لأن مركزها القانونى فى مصر لا يبيح لها املاء ارادتها ، واصدار

(١) انظر كتاب مصر والسودان فى أوائل الاحتلال البريطانى للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ص ١٧٦ - ١٩٦ .

أوامرها ، الى حكومة لاندين لها بالتبعية ، ولا يربطها بها أى رباط قانونى
أو شرعى .

فمركز انجلترا فى مصر مركز المعتصب ، المعتدى . وليس المعتصب
أو معتد على المعتدى عليه أية طاعة أو ولاء ! لهذا انتحلت كلمة نصائح
لتبرر جرائم أفعالها وأعمالها . وحيث أن المعتمد البريطانى ، اللورد
كرومر ، أو غيره ، هو مبلغ هذه النصائح ، والأمر بها ، فقد أصبحت
كلمته والحالة هذه ، هى الكلمة العليا ، أو القانون الذى لا مرد له .
ولا مناص عن تنفيذه ، فورا وبلا ابطاء ، رضى الخديو وحكومته ، أم
لم يرضوا .

والغريب أن هذه النصائح كانت تلقى كل عناية ، وكل ترحيب ،
من الحكام والوزراء ، والمتكالبين على الوزارة والمناصب العليا .
ولو أن اجماعا حدث من هؤلاء على رفض تلك النصائح ، وعدم الرضوخ
لأوامر الانجليز ، لتعطلت سياستهم ، وتزعزع مركزهم ، وانتهى الأمر
بجلائهم ، كما حدث عندما اضربت البلاد جميعها عن لقاء لجنة ملنر ،
التي جاءت الى مصر فى أعقاب ثورة ١٩١٩ م ، وأضرب جميع السياسيين
عن تولى الوزارة . فاضطرت لجنة ملنر الى العودة بخفى حنين ، وذكرت
فى تقريرها أن الحماية علاقة غير مرضية ، وأنه يجب البحث عن علاقة
أخرى ، يرضى عنها المصريون .

ولم يخرج من الوزراء المصريين المتعاقبين فى أوائل عهد الاحتلال ،
على النصائح الانجليزية سوى محمد شريف باشا ، الذى عندما (نصحه)
الانجليز بالموافقة على اخلاء السودان ، رفض ذلك رفضا باتا ، وقال كلمته
المأثورة «أننا اذا تركنا السودان ، فإن السودان لا يتركنا» ، واستقال من
الوزارة فى يناير عام ١٨٨٤ ، فكان فى عمله هذا مثلا كريما للوطنية
والكرامة ، والعزة القومية ، والشجاعة الادبية . ولكن مع الأسف لم
يخذ حذوه أحد .

نوبار باشا :

وقبل الوزارة من بعده نوبار باشا ، على أساس قبول النصائح
الانجليزية ، والعمل بها :

فوافق على انسحاب الجيش المصرى من السودان ، ومكن للانجليز
فى مصر ما استطاع الى ذلك سبيلا ، تقربا اليهم ، واستمساكا ببقائه فى
كرسى الوزارة . ولا غرابة فى ذلك ، فنوبار أجنبى ، لم يشعر قط بشعور

المصريين ، ولم يرع يوما ما صالح البلاد انتى آوته ، وأحسننت إليه • انما كان يرمى مصلحته الخاصة ، ومصالح أبناء جلدته ، دون سواهم •

ومع ذلك فعندما استوفى الانجليز جميع رغباتهم فى عهده ، لفظوه لفظ النواة ، كعادتهم مع كل خائن أثيم ، وتركوا الخديو يقيه من الوزارة ، ويطرده شر طردة ، فى يونيه عام ١٨٨٨ م ، فخلفه رياض باشا ، ولكنه استقال فى مايو عام ١٨٩١ ، فخلفه مصطفى فهمى باشا ، فكان مطية ذلولا للانجليز ، نالوا فى عهده ما لم ينالوه فى أى عهد مضى • ولم يكن ينفذ نصائحهم ، بل أوامرهم فحسب ، بل انه كان يقاسمهم عواطفهم ومشاعرهم ، حتى قال عنه ملنر « ان اختيار اللورد كرومر قد وقع على مصطفى فهمى باشا ، الوزير الذى كانت تنشده انجلترا • وقد ظل فى الوزارة حتى وفاة توفيق فى يناير عام ١٨٩٢ م ، ثم تولاها فى عهد الخديو عباس ، الى أن استقال فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، وكانت الحركة الوطنية قد اشتد ساعدها ، واشتعلت نيرانها ، وبدأت تهز كيان الاحتلال هذا عنيفا ، بفضل الزعيم الوطنى الشاب ، مصطفى كامل •

لذلك لم يكن غريبا ان يحكم مصر ، طوال الثلاثة والعشرين عاما الأولى من الاحتلال الانجليزى ، طاغية مستبد كاللورد كرومر ، وبيده سيف (النصائح) ، يشهره فى وجه حكامها ، ويلوح به كلما اقتضى الامر ، تسانده دولته ، ويؤيده جيش الاحتلال • فمن يرفع عقيرته فمآله الطرد والاقصاء ، اذا كان موظفا ، مهما كانت درجته ، أو السجن والنفي والتشريد ، اذا كان غير موظف !

أما من رضى واستسلم ، وسبح بحمد الاحتلال والمحتلين ، فله عندهم الحظوة ، ولن يعدم أن ينال شيئا من فتات موائدهم ، وبعض الامتيازات ، والمنافع المادية ، على حساب الغير !

الصحافة المصرية :

والصحف التى من أولى وظائفها نقد أعمال الحكومات ، واطهار الرأى العام على بواطن الامور ، وبث الروح الوطنى فى نفوس الشعب ، وتنبيهه الى حقوقه وواجباته ، هذه الصحف قد تجاهلت رسالتها ، خوفا على حياتها من أن يعصف بها جبروت اللورد ، وعلى حياة أصحابها من أن يلقي بهم فى غياهب السجون ، أو أن ينفوا خارج البلاد • وكانت أية مقالة يرى الاحتلال فيها تعريضا به ، أو نقدا لأعماله ، من قريب أو من بعيد ،

كافية لتعطيل الجريدة التي صدر بها المقال ، وإغلاق مطبعتها ، وتشريد عمالها ، وحبس صاحبها ، بلا أدنى مناقشة أو جدال .

ولم تستطع نقد أعمال الاحتلال ، ولوم المنطوين تحت لوائه من حكام مصر والمستضعفين والخانعين ، سوى جريدة العروة الوثقى ، التي كان يحررها الشيخ محمد عبده والسيد جمال الدين الافغانى . ومع أن هذه الجريدة كانت تطبع فى باريس ، فقد حرمت سلطات الاحتلال دخولها مصر ، وفرضت غرامة قدرها خمسة جنيهات على من يضبط فى حوزته عدد من أعدادها .

هكذا كانت تسير الأمور فى مصر فى عهد الاحتلال : الوزراء والحكام مستسلمون كل الاستسلام ، ولا يجرؤ أحد منهم ، مهما علت مكانته ، على عصيان أوامر سلطات الاحتلال ، بل الكل يتسابقون فى تنفيذ أوامره . وأعضاء المجلسين ، مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، ليس لدى أحد منهم الشجاعة الأدبية ، لنقد القوانين الجائرة ، والأعمال الاستبدادية ، التى كانت تنفذ رغم إرادة الشعب ، ودون مراعاة لصالحه .

والصحافة مكومة لا تفوه بكلمة ضد سياسة الاحتلال . وهى تراعى فى ذلك صالحها الخاص ، وتخشى أن يبطش بها المحتلون . ولذلك سلس قيادها ، وكانت تسير فى ركب النفاق والمداورة والخداع .

والشعب يرى كل ذلك عن قرب . فكان يؤمن بأنه ليس فى الامكان أحسن مما كان . وخيل اليه أن الاحتلال باق الى الابد . وأنه ما دام أولو الأمر ، والقادة ، وأهل الرأي ، يسبحون بحمد الاحتلال بكرة وأصيلا ، فلا معدى له عن الاقتداء بهم ، والنسج على منوالهم . والخير كل الخير فى أن يرضى بالواقع ، ويستسلم للقدر ، الى أن يقضى الله أمرا كان مكتوبا !

والحقيقة أن هذه الحال لم تكن تدعو الى كثير من الغرابة ، لان الانجليز كبلوا البلاد بالسلاسل والاغلال ، من كل ناحية ، واحكموا وثاقها ، ولم يتركوا لها متنفسا تتنفس فيه ريح الحرية . وكان اللورد كرومر بمثابة السجان الاكبر ، أو السفاح الأعظم . وهو وأعوانه من الانجليز ، واتباعه من الحونة المصريين ، كانوا يحيطون المصريين بعين ساهرة ، لا يغمض لهم جفن ، ترقب حركاتهم وسكناتهم ، فاذا بدت منهم أية حركة للعصيان ، أو أية بادرة لشق عصا الطاعة ، قوبلت بالضربات الموجعة ، والمقاومة الساحقة !

مصطفى كامل ومحمد فريد :

وكل ما كانت تفتقر اليه البلاد ، زعامة قوية ، تطارد روح الذلة والمسكنة ، التي سادتها وتفشيت بين أبنائها ، وتدفع عوامل اليأس والقنوط ، التي استولت على البلاد ، وتقضى على الرجعية ، وأعوان الهزيمة والمرتزة الذين اعتمد عليهم المحتلون في بث روح الاستكانة والاستسلام ، لقاء ما كانوا ينالونه من رضا الانجليز وحمائيتهم .

وقد ظهرت هذه الزعامة وتمثلت في شاب مناضل مكافح ، أشربت نفسه حب مصر ، وشب على كره الانجليز ومقت استبدادهم وطغيانهم . فأخذ على نفسه زلزلة أقدامهم ، وزعزعة كياناتهم ، بالرغم مما كبلوا به البلاد من قيود وأغلال ، ذلكم الشاب هو مصطفى كامل ، وخليفته محمد فريد .

ولقد كانت حادثة دنشواي ، وما ارتكبه فيها الانجليز من جرائم ، أول مسمار دق في نعش الاحتلال . ولم تشفع ثلاثة وعشرون عاما قضائها اللورد كرومر في تثبيت قدم الاحتلال ، عن اقصائه ، وهدم صرح شهرته بعد أن كشف مصطفى كامل للعالم في خطبه التي انقاسها في عواصم البلاد الاوربية ، وفي انجلترا نفسها ، عن جبروته وطغيانه ، وفضح سياسة الظلم والجبروت ، التي أثقل بها كاهل المصريين ما يقرب من ربع قرن . فلم تجد انجلترا بدا من اقالته ، بعد أن انفضح أمرها ، وتكشفت للعالم نواياها في مصر ، في عام ١٩٠٧ ، وعينت مكانه السير الدون غورست .

والخلاصة أن اللورد كرومر ، من غير شك ، هو الذي ثبت دعائم الاحتلال وأرسى قواعده ، لكي يكون أبديا ، وكان يراجع سياسة الانجليز في كل ما كانوا يفرطون به من وعود بقرب الجلاء عن مصر ، ويوعز اليهم بالاطمئنان الى البقاء فيها أبد الآبدين ، دون الاهتمام بما كان يبدو ، بين آن وآخر ، من بعض الدول الاوربية ، من عرقلة السياسة الانجليزية تجاه الاحتلال .

الاتفاق الودي :

وكان أكثر هذه الدول عملا على مناوأة الانجليز هي فرنسا ، التي سرعان ما باركت الاحتلال ، وتركت لانجلترا حرية العمل في مصر ، بعد الاتفاق الودي المعقود بينهما عام ١٩٠٤ . وفي نظير ذلك اطلقت انجلترا لفرنسا يدها في بلاد المغرب ، وبذلك ازداد كرومر اطمئنانا على بقاء انجلترا في مصر ، وحرية في أن يعمل فيها ماشاء ، دون رقيب أو

حسيب • وعظمت همته في أن يخطو بها خطوات حثيثة نحو اليوم الذي تصبح فيه مستعمرة انجليزية ، ضمن الدائرة المرنّة ، التي لا تغيب عنها الشمس ! وتقدرّون فتضحك الاقدار ! •

سرقة نصف السودان :

ولا يغيب عن الذهن أن كرومر كان الموّعز لانجلترا باصدار أوامرها الى الحكومة المصرية ، بسحب الجيش المصرى من السودان • ثم إعادة فتحه بمساعدة انجلترا وكان يقصد من وراء هذه المؤامرة الكبرى ، اغتصاب نصف السودان • وقد تحقق ذلك فعلا فى معاهدة ١٨٩٩م ، التي أجبر حكومة مصر على توقيعها ، خلصة وفى غفلة من شعبها ، بل ومن دول العالم أجمع ، وبمقتضاها أصبح السودان شركة بين مصر وانجلترا ، أو بعبارة أدق سرقت انجلترا بمقتضاها نصف السودان ، وأوجدت لنفسها فيه مركزا شرعيا ، تستطيع به تحويله هو الآخر الى مستعمرة انجليزية ، فكانت مؤامرة مجرمة ، وسرقة عالمية خطيرة ، لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الحديث ، ولا فى التاريخ القديم !

(١٠)

المؤامرة الانجليزية الكبرى لاحتلال السودان (الفصل الأول من المؤامرة : اخلاء السودان)

ان مؤامرة الانجليز ، لسلخ السودان عن مصر ، ثم اقتسامه معها ، بحجة المشاركة في عملية استرجاعه ، لا تقل خسة ولا دناءة عن مؤامرتها لاحتلال مصر واستعمارها .

وانك لا يمكن أن تصدق ، بحال ، أن لصا اقتحم منزلا ، واستولى عليه وعلى ما فيه من متاع ، على مرأى ومسمع من أصحابه ، ومن الناس جميعا ، وأخذ يبدد محتوياته ماشاء له التبيد . وأخيرا ، وتحت الارهاب والوعيد ، اضطر أصحاب المنزل الى توقيع عقد معه ، بأن هذا المنزل شركة بينهم وبينه . وبهذا اغتصب اللص ، بناء على عقد قانوني ، نصف المنزل . ولم يجد أصحابه من دونه نصيرا ولا مجيرا .

انك لا تصدق أن يقع مثل هذا الحادث ، بين فردين أو أكثر ، لمجافاته للقانون ، الذي يحمي صاحب الحق ، ضد المعتدى ، مهما علت مكانته ، وعظمت قوته . ولكن صدق أن هذا الحادث بالضبط ، قد وقع لمصر مع الانجليز القراصنة ، على مسمع ومرأى من شعوب العالم ودوله ، في أواخر القرن التاسع عشر ، ولم تهب دولة لنصرة مصر ، بل ولم تبد احداها اعتراضا أو احتجاجا على هذه السرقة العلنية العالمية ، لأنها جميعا اشتركت مع انجلترا في عملية السرقة والاعتصاب . فاستولت كل منها على قطعة من الامبراطورية المصرية ، التي كانت تمتد حتى منابع النيل الاستوائية جنوبا .

وعند التعليل لقيام الثورة في السودان ، تذكر أسباب كثيرة : منها : عدم اتباع سياسة عادلة في معاملة السودانيين ، وإبطال تجارة

الرقيق ، واحتكار تجارة العاج ، وتشجيع الثورة العرابية لمحمد أحمد المهدي على القيام في وجه الحكومة ، وانتشار تأثيره الديني في جميع أنحاء السودان ، ولكن هناك حقيقة لا يمكن أن تحتل أي جدل في أن هناك سببا رئيسيا لاستفحال هذه الثورة ، وهو الخطة التي رسمتها إنجلترا ، والتي تهدف الى مشاركة مصر في ملكية السودان . ووسيلتها في تنفيذ هذه الخطة ، ترك الثورة تستشري في السودان ، حتى تصل الى درجة لا يمكن معها قمعها . وعندئذ تضغط إنجلترا على مصر لاخلاء السودان . فتعم الفوضى جميع أرجائه ، ويصبح جموع الثوار مصدر تهديد لمصر وأمنها . وهنا تنصح إنجلترا لمصر باستعادة السودان ، وتعاون معها في هذا الأمر ، وترتب لنفسها بذلك حق الاشتراك مع مصر في ملكية السودان بحكم الاشتراك معها في استعادته !

هذه حقيقة كما قلنا لا تقبل الجدل ، أيديتها الحقائق التاريخية ، والملايسات والظروف التي صاحبت هذه العمليات ، وشهد بها المؤرخون والعسكريون المنصفون ، الذين جاهرُوا بالحقيقة دون خوف أو وجل . ان مئات الألوف من الشهداء ، من الجنود والضباط المصريين ، الذين راحوا ضحية هذه المؤامرة الكبرى ، يشهدون الله على ما انطوت عليه قلوب الساسة الانجليز ، الذين دبروا هذه المؤامرة ، وعلى رأسهم اللورد كرومر ، من خسة ودناءة ، وقسوة وبشاعة ، ومكر وخداع لم يسبق لها مثيل .

وان المرء ليعجب كيف استنام حكام مصر في ذلك العهد ؟ وكيف أنهم عاونوا على تنفيذ هذه المؤامرة الدنيئة ، التي لم يكن يختلف اثنان في نتائجها ومرماتها ، وظهور نيات الانجليز ومكرهم ظهورا جليا في العمل على اقتسام السودان مع مصر ، وبشاعة الوسيلة التي اتخذت لتنفيذ هذه السياسة ، من القضاء على الجيش المصري في السودان ، والسماح للفوضى والجوع والمرض بالانتشار في جميع ربوعه ، والقضاء على الأعمال المجيدة ، التي أنشأتها مصر في السودان ، خلال ستين عاما مضت ؟

لقد اتفق قيام الثورة في السودان مع قيام الثورة العرابية في مصر ، واستهان العرابيون بأمر الثورة في السودان ، ولم يرسلوا النجندات للجيش المصري هناك ، كي يقضي على الثورة في مهدها . حدث كل ذلك حقيقة . ولكن الجيش استطاع أن يحرز كثيرا من الانتصارات

فى أول الثورة ، بقيادة الأميرالاي عبد القادر حلمى • ولو ان هذا القائد استمر فى عمله ، بما أوتيّه من كفاية حربية ، وإخلاص ، وصدق وطنية ، لأمكنه تحطيم قوة محمد إحمد المهدي ، ولم تكن قد استفحلت بعد ، ولحد من انتشار نفوذه • ولكن هذه الانتصارات لم تكن فى صالح الانجليز ، ولم تكن لتوصلهم إلى أهدافهم •

لذلك أوعزوا إلى الخديو بإقالة هذا القائد الشجاع من منصبه ، واستدعائه لمصر ، بالرغم من توالى الالتماسات ، من المصريين والأجانب المقيمين بالسودان ، بشرك هذا القائد فى منصبه ، لقدرته وتفانيه ، ولإلقائه الرعب فى قلوب الثوار •

ولكن الخديو لم يأبه لكل ذلك ، فالقول عنده ما قال الانجليز ، والرأى ما رأوا ، وما عليه إلا الطاعة والاسراع فى التنفيذ • وهكذا كلما أحرز قائد مصرى نصرا ، أو ظهرت قدرته فى القضاء على الثوار • سارع الانجليز بالضغط على الحكومة المصرية لتنحيته عن وظيفته ، ونقله إلى وظيفة أخرى ، بعيدة عن ميدان القتال ، كما فعلت مع القائد سليمان نيازى باشا ، بعد انتصاره فى موقعة المزابيع ، وسحقه الثوار فى ٢٩ من ابريل عام ١٨٨٣ ، فعينه حكمدارا لشرقى السودان وسواحل البحر الأحمر •

وانجلترا فى سبيل تنفيذ مآربها الخسيسة ، لا يهتمها الأشخاص ، سواء أكانوا من المصريين أم الانجليز • فهى تقدم الأشخاص وقودا فى سعيها أطماعها ، وتسيل الدماء أنهارا على مذبح أغراضها !

ولا أدل على ذلك من مقتل كثير من القواد الانجليز فى ثورة السودان أمثال هكس وغردون وجراهام •

حقيقة كان هؤلاء القواد تنقصهم الكفاية الحربية ، ولم يكونوا أهلا للمهام التى وكلت اليهم ، وكان مقطوعا من بداية الأمر بفشلهم ، ولكنهم كما سبق القول قدموا وقودا للأطماع الانجليزية الدنيئة ، والنيات الماكرة الحبيثة •

قال غردون فى يومياته : « كلما فكر الانسان فى فداحة الحسائر فى الأرواح فى السودان منذ عام ١٨٨٠ ، لا يمتنع عن أن يتمنى اعدام السير أولكن كلفن ، والسير أدوارد مالت ، والسير شارلس ديلىك ، فان

هؤلاء الثلاثة الذين كانوا مستشارين للحكومة البريطانية في مسألة السودان ، هم المسئولون عن هذه الكوارث (١) .

وقال الكولونل شايبى لونج بك « ان مهمة غردون الحقيقية هي بسط الفوضى والخلل في السودان ، وأن يسهل على انجلترا الاستحواذ عليه بعد انفصاله عن مصر » (٢) .

ويقول ابراهيم فوزى باشا ، وكان زميلا لغردون « ان مأمورية غردون منحصرة في هذه السطور ، وهي أن حكومة جلالة الملكة ، كان غرضها أن يمهّد غردون السبيل لوقوع تلك البلاد في مخالب الفوضى ، وبعبارة أخرى أن يقضى على نفوذ مصر في تلك الأرجاء » (٣) .

ولما استفحلت الثورة في السودان ، وأوقعت قوات المهدي الهزيمة بالجيش المصرى فى كل مكان ، نظرا لعدم كفاية القواد الانجليز ، الذين كانوا يتولون قيادته ، واقصاء القواد المصريين الكفاة عنه ، وبذلك انتشر نفوذ المهدي فى أغلب ربوع السودان ، تحقق لانجلترا الفصل الأول من المأساة ، التى قامت بتمثيلها فى السودان . وحان لها تمثيل الفصل الثانى ، وهو العمل على اخلاء السودان من القوات المصرية !

لهذا نصحت الحكومة الانجليزية الحكومة المصرية ، أو بعبارة أصح أمرتها باخلاء السودان . وأبلغ السير افلن بارنج (اللورد كرومر) الخديو توفيق فى ٧ يناير ١٨٨٤ ، ثم « شريف باشا » رئيس وزرائه ، تعليمات الحكومة الانجليزية باخلاء السودان ، فكان رد شريف باشا على ذلك قاطعا جازما بأن مصر لا توافق على اخلاء السودان ، لما فى ذلك من اضرار بمصالح مصر والسودان ، وان ثمت مناطق لم تمتد اليها الثورة ، وأن الحملة التى تعدها ، والمكونة من خمسة عشر ألف جندي ، كفيلة بإعادة النظام والاستقرار الى السودان .

وعندئذ أرسل اللورد جرانفيل ، وزير خارجية انجلترا ، تلغرافه المشهور الى اللورد كرومر ، والذي سبقت الاشارة اليه ، وخلاصته أن النصائح التى تقدمها انجلترا الى مصر ، واجبة التنفيذ بدون ابطاء ، ومن

(١) عن كتاب مصر والسودان للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ص ١٢٣ نقلا عن يوميات غردون ص ١٥ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٣٢ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٣٢ نقلا عن السودان لابراهيم باشا فوزى ، ج ١ ص ٢٩٥ .

يعارض فى تنفيذها من الوزراء أو غيرهم ، تجب اقالته ، واحلال غيره محله . فلم يسع « شريف » باشا أمام هذا الاعتداء على كرامة مصر ، وتدخل الانجليز هذا التدخل الشسائن فى أمورها ، الا الاستقالة ، وقد صرح تصريحه المشهور : « اذا نحن تركنا السودان ، فان السودان لا يتركنا » فكانت أول وآخر استقالة مشرفة ، وقعها وزير مصرى فى عهد الاحتلال .

غردون واخلاء السودان

خلف « شريف » باشا ، نوبار الأرمى ، على اساس قبول النصائح أو الأوامر الانجليزية . وكان أول عمل قام به ، فور تسلمه الوزارة ، اصداره الأوامر باخلاء السودان ، وسحب الحاميات المصرية ، وكان عدد جنود هذه الحاميات خمسة وعشرين ألف جندى .

ومما يثير العجب حقا أن يصدر مجلس الوزراء البريطانى فى ١٨ من يناير عام ١٨٨٤ قرارا يعهد فيه الى الجنرال غردون بمهمة اخلاء السودان ، دون استشارة مصر ، أو الرجوع اليها ، قبل اتخاذ هذا القرار ، كما لو كانت انجلترا هى صاحبة الشأن الأول فى السودان ، وتملك التصرف فى شئونته . أو كما لو كانت وصية على مصر ، أو قيمة عليها . مع أن غردون هذا كان قد انتقد بشدة فكرة اخلاء السودان فى مقال نشرته الجرائد الانجليزية فى ١٠ من يناير عام ١٨٨٤ ، وعده ضربا من الجنون ولكن الانجليز كأفراد ، غيرهم كأعضاء فى هيئة الحكومة ، يخلص كل فى تنفيذ سياستها ، مهما تتعارض مع آرائه الشخصية .

حضر غردون الى مصر ، وتلقى التعليمات من اللورد كرومر ، وعينه الخديو توفيق حاكما عاما للسودان ، وسلمه الأمر العالى بذلك فى ٢٦ من يناير عام ١٨٨٤ وغادر القاهرة الى الخرطوم ، فوصلها فى ١٨ من فبراير عام ١٨٨٤ . وانك لتعجب دون شك من السرعة التى نفذ بها قرار اخلاء السودان . ولكن لا يلبث هذا العجب أن يتلاشى ، اذا تذكر المرء الدافع الذى حدا بانجلترا الى الاسراع فى اتخاذه . انه رغبة انجلترا الملحة فى وضع قدمها فى السودان ، واقتسامه مع مصر ، وسنوح فرصة فريدة لتنفيذ هذه الخطة الخبيثة بقيام الثورة فى السودان ، وعدم تمكن مصر من اخمادها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فامتلاك السودان ، الذى يتاخم حدود مصر ، والذى فيه منابع النيل ، يفيد الانجليز فوائد خطيرة : فمنه

يستطيعون الوثوب على مصر ، اذا ما حدثتها نفسها يوما بالانقضاء عليهم . هذا بالاضافة الى تحكمهم في مياه النيل ، شريان الحياة بالنسبة لمصر ، واتيان كثير من المضايقات التي تهدد الري والزراعة فيها ، كوسيلة من وسائل الضغط عليها .

وأخيرا سيكون مركز انجلترا في السودان ، أثبت من مركزها في مصر ، من الناحية الدولية ، لأنهم سيرتبون لأنفسهم حقا شرعيا لوجودهم فيه ، ينشأ عن حق اشتراكهم مع الجيش المصرى فى إعادة فتحه . على حين لا يستمد وجودهم فى مصر ، أى حق من شرع أو قانون .

ولم يكن غردون بالقائد ذى الكفاية للمهمة التى نيّطت به ، ولم تكن لديه من الكفاية الحربية ، ولا من قوة الشخصية ، ما يكفل له النجاح فى مهمته فقد ارتكب بمجرد وصوله الى الخرطوم عدة أخطاء ، لم يمكنه بعدها المحافظة على مركزه ، بل انه بأخطائه ضاعف من سلطان المهدي ، وقوى من نفوذه ، ومهد له الطريق لفتح الخرطوم ، والقضاء على الحاميات المصرية فيها ، وعلى الموظفين المصريين وعائلاتهم وأولادهم ، فأعمل فيهم الثوار السيف ، وقضوا عليهم بلا رحمة ولا شفقة . وقد بلغ عدد ضحايا هذه المجازر نحو ثمانين ألف نسمة « (١) » .

ولما اتضح له آخر الأمر فشل الخطط التى انتهجها ، وتعرض الخرطوم لخطر السقوط فى أيدي الثوار ، طلب النجدة من انجلترا ، التى وضعت أصابعها فى آذانها . ولكنه ألح فى طلب النجدة ، وتحت ضغط الرأي العام الانجليزى أرسلت اليه أخيرا حملة لانقاذه ، بقيادة الجنرال ولسلي . ولكنها لم تصل الى قرب الخرطوم الا فى ٢٨ من يناير سنة ١٨٨٥ ، وكانت الخرطوم قد سقطت فى أيدي الثوار ، وقتل غردون ، وأبيدت الحامية جميعها فى ٢٦ من يناير عام ١٨٨٥ .

وقد كان سقوط الخرطوم ايذانا بتقلص الحكم المصرى من السودان ، وبلوغ سلطان المهدي أوجه ، ووقوع السودان فريسة للفوضى والاضطراب . واضطرت انجلترا مصر الى اخلاء دنقلة ، وجعل حدودها الجنوبية فى وادى حلفا . وتبع ذلك وقوع عدة مصادمات بين القوات المصرية والدراويش ، حيث أوقعت القوات المصرية بها هزائم ساحقة ، وأبليت فيها بلاء عظيما . وأهم تلك المواقع ، واقعة طوشكى ، شمالا

(١) المصدر السابق ص ١٣٥ .

وادی حلفا ، فی ۳ من أغسطس عام ۱۸۸۹ حيث قتل فیها عبد الرحمن النجومی ، أشهر قواد المهدي ، والساعد الأيمن لعبد الله التعايشی ، خليفة المهدي .

وقد كانت واقعة طوشکی هذه ایذانا بانحلال الدولة المهدية ، وقرب زوالها .

الفصل الثاني

**ترك السودان نهبا للفوضى والمجاعة والأمراض ،
وانتقاصه من أطرافه ، وتوزيع الاسلاب على الدول الاستعمارية ،
التي كانت تنافس انجلترا وتنافسها .**

توفي محمد أحمد المهدي فی ۲۲ من یونية عام ۱۸۸۵ ، وخلفه فی حكم السودان عبد الله التعايشی ، ولم یکن له شيء من المميزات التي كانت للمهدي . كما لم یکن له شيء من تأثيره الديني . فضلا عن وقوع الخلاف بينه وبين أتباع المهدي . وتقريبه فريقا ، وابعاده فريقا آخر منهم . فكان حكمه ایذانا بانحلال الدولة المهدية .

والواقع أنه فی عهد التعايشی عمت الفوضى جميع أرجاء السودان ، وانتشرت المجاعة ، وتفشت الاوبئة ، وفتكت بالأهلين فتكا ذريعا . وقد ذكر سلاطين باشا أن خمسة وسبعين فی المائة من مجموع سكان السودان قد ماتوا فی عهد المهدي والتعايشی ، اما بالحرب ، واما فريسة للأمراض الفتاكة ، وأن ما بقى من سكانه لم یكونوا أحسن حالا وأفضل عيشة من الرقيق . وتبدلت حياة الرفاهية التي كان يعيشها السودانيون قبل الثورة الى حياة بؤس وفاقة . وطمست معالم المدنية والتقدم ، التي شيدتها مصر فی ربوع السودان ، فی أكثر من نصف قرن . فرجع الى عصور الهمجية الأولى ، وتوقفت التجارة ، وسدت مصادر الرزق ، وغاض معين الثروة .

وقد كان كل هذا متوقعا من غير شك ، وكان نتيجة حتمية لخطط الاستعمار ومؤامراته . فهو فی سبيل ادراك غاياته ، وتحقيق أطماعه ، يعرض شعبا بأسره الى الفناء والزوال ، غير مستشعر أية رحمة ، أو أية

عدالة • ومن أين تأتي له الرحمة ، وهو لا قلب له ولا ضمير ، ولا ذمة •
ولا يستنكف من أن يبني مجده على جماجم الشعوب ، وحطام الأمم ، وشقاء
الناس وبؤسهم !

والآن وقد انسحبت القوات المصرية من السودان ، وأضحى ذلك
معلوما لدى العالم أجمع ، أصبح السودان مسرحا لأطماع الدول
الاستعمارية ، تنهافت كل واحدة منها على التهام قطعة منه ، وتتعاون
جميعا على الاثم والعدوان ، وعلى رأسها إنجلترا ، دولة البغي والاستعباد •

وأخذت تقسم مع تلك الدول بعض أراضيها ، وتنتقصه من أطرافه،
قطعة تلو أخرى ، لكي تكف عن مناهضتها ، وإثارة المسألة المصرية ،
ومطالبتها بالجلاء : فأقطعت إيطاليا محافظة مصوع وأريتريا • وأقطعت
فرنسا تاجور وجيبوتي • وتركت هرر لتستولى عليها الحبشة • واستولت
هي على محافظتي زيلع وبربره عام ١٨٨٥ ، ثم على مديرية خط الاستواء
عام ١٨٩٣ ، بعد أن أجلت أمين باشا (الدكتور شنيتر) والحامية المصرية
عنها ، بدون أدنى مسوغ ، الا أن تمهد السبيل للاستيلاء عليها وتكوين
مستعمرة انجليزية منها ، هي مستعمرة أوغنده ، لكي تصبح مستعمراتها
سلسلة متصلة الحلقات تختط افريقية من أقصى الشمال الى أقصى
الجنوب ، يدخل ضمن ذلك اقليم السودان بأسره • وقد مهدت لذلك
بعقدها معاهدة مع ألمانيا عام ١٨٩٠ ، ضمننت بها ما تدعيه من حق في
المنابع الاستوائية وأعالى النيل •

حادث فاشودة

وأغرب ما حدث في هذه الاثناء ، حادث فاشودة المشهور : فقد
سيرت فرنسا حملة بقيادة الكابتن مرشان ، من غربى افريقية ، فوصل
فاشودة في يوليو عام ١٨٩٨ واحتلها • وكانت فرنسا تهدف من وراء
احتلالها ، مد نفوذها من غربى افريقية حتى شريقها عبر جنوبى السودان •
وكاد ينتهى هذا الحادث بوقوع الحرب بين اللصين : إنجلترا وفرنسا •
وكما يقول المثل السائر «إذا اختلف اللسان ظهر المروق» ، فلما احتلت
فرنسا فاشودة ، سارعت إنجلترا بارسال حملة من ألف وخمسمائة
جندي مصرى ، على رأسها كتشنر ، الى فاشودة • فاحتج كتشنر على هذا
الاحتلال ، مثبتا أن فاشودة أرض مصرية ! فاضطر مرشان الى الانسحاب،
لضعف القوة التي كانت معه •

والمغزى المستخرج من هذا الحادث ، انه بينما كانت انجلترا توزع
أجزاء من الامبراطورية المصرية ، على بعض الدول الاستعمارية ، كما لو
كانت هذه الممتلكات لا مالك لها ، اذا بها تقرر فى حادث فاشودة تبعتها
لمصر ، وعدم أحقية فرنسا فى احتلالها !

فهى والحالة هذه تستعمل سياسة مزدوجة ، وتعمل بسلاح ذى
حدين ، فتحرم الحلال تارة ، وتحلل الحرام تارة أخرى . ولا عجب فى
ذلك ، فهذه هى سياسة الغاية تبرر الوسيلة ، التى يلتزمها المستعمر فى
جميع فعاله .

الفصل الثالث

استعادة السودان بجنود مصرية ، وعلى نفقة مصر ، ومع
ذلك يفرض الانجليز على مصر اتفاقية ١٨٩٩ م باقتسام

السودان

ادعى الانجليز أن الدراويش يهددون حدود مصر الجنوبية . ولذا
فانهم أبدوا النصيحة الى مصر باستعادة السودان . والواقع ان الدراويش
بعد هزيمتهم فى موقعة طوشكى ، لم يعاودوا الاغارة على مصر ، وانما الذى
حدا بالانجليز الى اغراء مصر باستعادة السودان ، هو الخطر الذى كان
يتهدده من الدول الاستعمارية بعد اخلائه ، وسحب الحاميات المصرية منه،
وتركه بدون حكومة تنولى شئونه ، وتدبر أموره ، وتحمل مسئولية
الدفاع عنه أمام الطامعين فى اغتصاب أراضيهم . وقد كان حادث فاشودة،
ومحاولة فرنسا مد نفوذها من غربى افريقية الى شرقها عبر السودان
الجنوبى ، منبها لانجلترا الى هذا الخطر ، ومحرضا لها على استعادة
السودان .

أدركت انجلترا اذن حمق سياستها ، التى أوجت باخلاء السودان،
وتعريضه لخطر الاغارة عليه ، والتهام الدول الاستعمارية الاخرى له .
وتلافيا للاشتباك مع احداها ، كما كاد يحدث بينها وبين فرنسا ، أوعزت
الى مصر عام ١٨٩٦ باستعادة السودان !

وكما صدر الامر باخلاء السودان من لندن ، دون التشاور مع مصر،
وأخذ رأيها ، كذلك صدر الامر باستعادته من لندن ، دون التشاور مع
مصر ، أو تدبر الامر معها .

واقترع الامر على أن يبلغ اللورد كرومر الخديو توفيق أوامر انجلترا ، وينقل الخديو بدوره هذه الاوامر الى رئيس وزرائه ، مصطفى فهمى باشا ، الذى سارع كعادته الى النزول على أوامر الانجليز ، وتنفيذها دون توان .

اعداد الحملة :

فحشدت الحكومة المصرية حملة مؤلفة من سبعة عشر ألف جندي تقريبا ، وعهدت بقيادتها الى كتشنر ، سردار الجيش المصرى ، يعاونه فى قيادتها لفيف من الضباط الانجليز . وأمدت الحملة بجميع المعدات اللازمة لنجاحها . وطبعا كان تمويلها وجميع نفقاتها من الخزانة المصرية ، والاموال المصرية . ولم تتحمل انجلترا من نفقاتها مليئا واحدا .

سير الحملة :

أعدت الحملة فى ١٢ مارس عام ١٨٩٦ ، وسارت الى دنقلة ، ثم أبو حمد ثم « بربر » ، « والعطبرة » ، « وأم درمان » ، « فالخرطوم » التى سقطت فى يد الجيش المصرى فى ٤ من سبتمبر عام ١٨٩٨ .

وفى أثناء ذلك كان الجيش المصرى يشتبك مع الدراويش فى معارك حامية ، كان الجنود يبلون فيها أحسن البلاء ، ويظهرون من القوة والشجاعة ورباطة الجأش ، ما شهد به العالم أجمع ، فضلا عن الأعداء والمستعمرين . وقد أظهروا بصفة خاصة صبرا وجلدا ، وقوة احتمال ، فى مد السكة الحديدية التى استعان بها الجيش فى تقدمه عبر صحراء النوبة ، وحفظ بها خطوط مواصلاته مع مصر ، واعتمد عليها فى القضاء على الدراويش ، فى كل موقعة التحم فيها معهم ، وسحق قوتهم ، وإبادة تامة .

نية الانجليز نحو امتلاك نصف السودان

ولقد أذهل رجال الحملة ، من جنود وضباط مصريين ، أن يرفع كتشنر على الخرطوم ، غداة فتحها ، العلم الانجليزى ، بجوار العلم المصرى . مع أن الحملة ، كما سبق أن ذكرنا ، كانت مؤلفة من قوات مصرية ، وجميع نفقاتها قد خرجت من الخزانة المصرية ، وقائد الحملة اللورد كتشنر (وقد منح لقب لورد أوف خرطوم بعد فتحه المدينة) ومعاونوه من الضباط الانجليز ما هم الا موظفون تابعون للحكومة

المصرية ، ويتقاضون رواتبهم من الخزانة المصرية ولا يعملون الا لحساب مصر ومصالحها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد اعترف كتشنر في حادثة فأشودة ، أن السودان ملك لمصر . وليس لدولة أن تعتدى على ممتلكات مصر .

كذلك صرح اللورد سالسبوري « أن وادي النيل ، كان ولا يزال ملكا ثابتا لمصر » .

ولكن انجلترا ، كما سبق أن ذكرنا ، لا تعترف بحقوق مصر ، ولا تدافع عنها ، الا اذا تشابكت مصالحها مع مصالح غيرها من دول الاستعمار . أما اذا عرض لها أن تعتدى على حقوق مصر ، وأن تنتهك حرمتها ، فما أيسر أن تنتكر لهذه الحقوق ، وأن تدعى لنفسها ، قوة واقتدارا ، ما ليس حقا لها !

اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ م

كان رفع العلم الانجليزى ، بجوار العلم المصرى فوق الخرطوم ، منبئا بما كانت تضره انجلترا حيال السودان ، بعد أن تمت استعادته . فبعد اتمام فتحه مباشرة ، أى فى ١٩ من يناير عام ١٨٩٩ ، قدم اللورد كرومر الى الوزارة المصرية ، اتفاقية من وضع الحكومة الانجليزية ، باشتراك انجلترا فى ادارة السودان ، وتفويض الرئاسة العليا ، العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد ، يكون تعيينه بناء على طلب حكومة جلالة الملكة (ملكة انجلترا) .

ولم يكن تقديم هذا الاتفاق بقصد مناقشته ، وابداء الحكومة المصرية رأيها فيه ، وانما كان تقديمه بقصد التوقيع عليه ، وكانت الوزارة المصرية حينئذ ، برئاسة مصطفى فهمى باشا ، وكان وزير الخارجية « بطرس غالى باشا » فوق وزير الخارجية ، ثم رئيس الوزراء على الاتفاق ، دون أدنى تردد أو معارضة . ولم يعلم الرأى العام المصرى بخبر الاتفاقية ، الا بعد التوقيع عليها . فكانت مفاجأة مذهلة ، ومؤامرة دنيئة ، وسرقة ضخمة لا مثيل لها .

مسئولية وزارة مصطفى فهمى فى التوقيع على الاتفاقية :

فهذه الاتفاقية وقعتها الوزارة المصرية بالاكراه وبتهديد جيوش الاحتلال الرابض فوق أرض مصر ، ووعيد الحكومة الانجليزية ، على

حسب ما ورد في تلغراف اللورد جرانفيل في ٣ من يناير عام ١٨٨٤ بأن أي وزير لا يخضع لنصائح انجلترا ، يجب أن يتخلى عن وظيفته فوراً .

ولكن كل ذلك لم يكن ليخلي مسئولية مصطفى فهمي باشا ، وبقية الوزراء أمام الشعب ، وأمام التاريخ : فلقد أثبتوا جميعاً افتقارهم الى الشجاعة الأدبية ، والكرامة الوطنية . ووصموا أنفسهم بالذلة والمسكنة ، والخضوع والاستسلام الى جيروت الاستعمار والاحتلال ، والتضحية بشرف البلاد وكرامتها ، في سبيل بقائهم في كراسي الحكم !

ولقد أبى شريف باشا بكل قوة نصيحة انجلترا لمجرد اخلاء السودان واستقال من الوزارة بكل عزة وابداء . ولكن «مصطفى فهمي» ووزرائه ، لم يستشعروا شيئاً من تلك الكرامة ، ولم تتحرك في نفوسهم أية آثار للعزة القومية . ونزلوا على ارادة المحتل دون أى اعتراض ، أو حتى كلمة احتجاج ، مما أمد له في جبل الاغترار فتمادى في الانتقاص من حقوق مصر ، ما شاء له الانتقاص .

ولا غرو فقد وجد الانجليز في مصطفى فهمي ضالته المنشودة . وتكرر هنا قول اللورد ملنر عنه : « ان اختيار اللورد كرومر قد وقع على مصطفى فهمي باشا ، الوزير الذى كانت تنشده انجلترا » . وقال عنه أيضاً : « انه أول رئيس وزراء يشارك الانجليز في عواطفهم بدون تحفظ » .

والحقيقة المؤسفة بلاشك أن مصطفى فهمي كان نكبة وشراً ابتليت به البلاد ، ساعد على تثبيت قدم الاحتلال كما لو كان أحد ساسة الانجليز أو عميداً من عمد الاستعمار !

حادثة دنشواى - ١٣ من يونيو ١٩٠٦

سيطرة الانجليز على مصر بعد الاتفاق الودى

ظن الانجليز أن الأمر قد استتب لهم فى مصر . وأنهم قد امتلكوا رقاب المصريين ، وأن صوتا لا يمكن أن يجرؤ على معارضتهم ، أو يجهر بعصيانهم . وأن الدول الأوربية قد أغمضت العين عن كل ما يرتكبه الانجليز فى مصر من فظائع وجرائم . لأنهم عرفوا كيف يسترضون تلك الدول ، ويجتذبونها الى جانبهم ، بما كانوا يمنحونها من امتيازات ، ويقطعونها من أملاك مصر . وقد كادت معارضة فرنسا لانجلترا أن تختفى تماما ، بعد الاتفاق الودى بينهما عام ١٩٠٤ . فاطمأنت انجلترا ، ووثقت ألا يصيبها ما تكره من هذه الناحية .

ولكن الله العلى القدير ، مازال يمد للظالم فى حبل الاغترار ، حتى تضج الأرض والسماء من مظالمه ، وعندئذ يفتضح أمره ، وتتكشف جرائمه ، فيأخذه أخذ عزيز مقتدر .

شاء الله أن تحدث مأساة دنشواى ليردى الانجليز فى مأزق لا يستطيعون النهوض منه ، ولتنكشف للعالم أجمع سياسة العنف والاستبداد التى تمارسها انجلترا فى مصر ، وانتهاكها حرمة العدالة والقانون ، واعتداؤها على حقوق الانسان ، والعودة به الى عصور الهمجية وشريعة الغاب ، وتصرفها مع المصريين كما لو كانوا من أحط الشعوب . واغفالها ما كان لمصر والمصريين من حضارة عظيمة ، ومدنية زاهرة ، وشأن مرموق على تعاقب عصور التاريخ

وقد كانت هذه المأساة نقطة تحول فى تاريخ مصر ، فى هذه الحقبة من الزمان ، وجرحا داميا أصيبت به الكرامة والعزة الوطنية ، وظل هذا

الجرح يدمى وينزف دما ساخنا ، لأنه لا يبرئه الا ثورة عارمة ، تقتلع الاحتلال من جذوره ، وتعصف بالاستعمار والمستعمرين .

ملخص لحادثة دنشواى •

وتتلخص حادثة دنشواى فى أن خمسة من ضباط جيش الاحتلال ، فاجئوا قرية دنشواى ، التابعة لنقطة بوليس الشهداء ، مركز شبين الكوم ، بمحافظة المنوفية فى ١٣ من يونية عام ١٩٠٦ ، لصيد الحمام الذى يتكاثر بها ، خصوصا فى وقت الحصاد . فصبوب أحد هؤلاء الضباط بندقيته على سرب من الحمام ، كان يحط فوق أحد الاجران . فصاح به أحد الأهالى أن يكف عن اطلاق النار ، خشية اشتعالها فى القمح . ولكنه لم يصغ السمع الى هذا التحذير ، وتمادى فى اطلاق النار على الحمام ، فأخطأه غير أنه أصاب زوجة صاحب الجرن ، فسقطت تتخبط فى دماها ، واشتعلت النار فى الجرن !

عندئذ ثار أهل القرية وتجمعوا حول الضباط ، وانتزع أحدهم من الضابط المعتدى بندقيته .

ولما ذاع الخبر فى القرية ، أسرع الحفراء الى مكان الحادث ، وأبعدوا الأهالى عن الضباط . ولكن هؤلاء ظنوا أن الحفراء ما قدموا الا للتنكيل بهم والانتقام منهم ، فأطلقوا عليهم النيران ، فسقط شيخ الحفراء يتخبط فى دمه ، وأصيب خفير آخر ، وواحد من الأهالى . وعندئذ اشتد هياج الاهالى فأخذوا يقذفون الضباط بالطوب ، وانهالوا عليهم ضربا بالعصى ، فأسرع الحفراء بانتزاع الاسلحة من الضباط ، واستبقوهم الى أن حضر ملاحظ بوليس النقطة فاوصلهم الى المعسكر .

ولقد أسفر الحادث عن كسر ذراع أحد الضباط ، وجرح اثنين آخرين جروحا خفيفة ، واصابة ثالث فى رأسه ، وكان هذا قد فر مع زميل له ، وأخذا يعدوان مسافة ثمانية كيلو مترات ، سقط بعدها من شدة الاعياء ، وبتأثير حرارة الشمس ، عند قرية (سرسنا) ، اذ كان الوقت صيفا ، وفارق الحياة . وتركه زميله الى أن وصل الى المعسكر ، الذى كانت تعسكر فيه جنود الكتيبة ، بناحية (كمشوش) .

ولما علم الجنود بالحادث ، قدموا للانتقام من أهل دنشواى . فلما وصلوا الى سرسنا ، حيث كان يرقد الضابط المتوفى ، ظنوها دنشواى .

وكان أحد الأهالي ينحنى فوق الضابط ، يسقيه جرعة ماء ، فظنوه هو القاتل ، واوسعوه وخزا وطعنا ببنادقهم ، حتى هشموا رأسه ، وراح ضحية الظلم والانتقام ، وشهيدا للرحمة والشفقة التي كانت تملأ قلبه .

محاكمة المتهمين :

ولما وصل نبأ الحادث الى المراجع العليا في القاهرة ، غلت مراجل الغضب عند رجال الاحتلال ، وصمموا على الانتقام من أهالي دنشواي ، وسارع كبار رجال وزارة الداخلية ، وعلى رأسهم المستشار الانجليزى ، المستر ميتشل ، للتحقيق معهم . وعقدت المحكمة المخصصة في ٢٤ من يونيه بسراى المديرية في شبين الكوم ، وقدم للمحاكمة اثنان وخمسون متهما ، في جو تسوده الرهبة والفرع . واستمرت المحاكمة ثلاثة أيام ، وقبل أن تصدر المحكمة حكمها ، أرسلت المشائق الى دنشواي ، مما يدل على سبق الاصرار على الغدر والانتقام .

وفي ٢٧ من يونيه صدر الحكم على واحد وعشرين من أهل القرية ، وهو يقضى بالاعدام شنقا على أربعة منهم . وبالاشغال الشاقة المؤبدة على اثنين . وبالاشغال الشاقة لمدة خمس وعشرين سنة على واحد ، وبالسجن سبع سنوات على ستة ، وبالحبس مع الاشغال لمدة سنة ، مع الجلد خمسين جلدة على ثلاثة ، وبالجلد خمسين جلدة على خمسة .

تنفيذ الحكم

وفضلا على عدم توافر العدالة في هذه المحاكمة ، وعدم مراعاة حق المتهمين في الدفاع عن أنفسهم ، هذا الحق المشروع في جميع قوانين العالم ، فقد نفذت الاحكام في اليوم التالى للنطق بها ، بطريقة تدل على الجبروت والطغيان ، وتنم عن الحقد والانتقام ، وتشير السخط والألم في نفوس الأحرار والشرفاء . فقد علقت المشائق ، ونصبت آلات الجلد في قرية دنشواي ، ونفذت أحكام الشنق والجلد على المحكوم عليهم ، على مرأى ومسمع من ذوى قرابتهم وأسرهم ، بين صراخ الأطفال ، وعويل النساء . وظل المحكوم عليهم بالشنق معلقين فوق المشائق بعض الوقت ، امعانا في الانتقام ، ومضاعفة في آلام ذوى قرابتهم والأهلين .

وكان المحكوم عليهم بالجلد يجلدون بالسياط بكل قسوة ووحشية ، مما لم يسبق له مثيل ، حتى في أظلم عصور التاريخ وأحلكها . وستبقى محاكمة هؤلاء الأبرياء ، وطريقة تنفيذ الحكم فيهم ، صفحة سوداء في

تاريخ الاستعمار الانجليزى ، ودليلا على انحراف القضاء الانجليزى ، وتنكبه طريق العدل السوى ، عندما يتناول غير الانجليز .

تعقيب على الحكم

واذا نحن انعمنا النظر فى أسباب هذه الحادثة ونتائجها ، والاحكام التى صدرت فيها ، نخرج بالنتائج الآتية :

أولا - أن المعتدى فى هذه الحادثة انما هم الانجليز . فقد فاجئوا قرية أهلة بالسكان لصيد الحمام ، كما لو كانت قرية مهجورة ، لا سكان فيها .

ثانيا - أن بعض الأهالى قد حذروا الضباط من اطلاق النار . ولكنهم لم يأبهوا الى هذا التحذير ، وركبوا رؤوسهم ، وتمادوا فى غيهم ..

ثالثا - لا يمكن الأهالى وقد رأوا احدى نسائهم تسقط قتيلة ، والنار تشتعل فى أجران القمح ، وشيخ الحفراء ، وخفيرين آخرين يعتدى عليهم بالرصاص، أن يقفوا مكتوفى الأيدى، دون أن يدافعوا عن أنفسهم .

رابعا - أثبت تقرير الطبيب الشرعى ، وكان انجليزيا ، أن الضابط المتوفى ، انما توفى متأثرا بضربة الشمس . وسبق أن ذكرنا أن الوقت كان صيفا ، والحرارة شديدة . وقد ذكر الطبيب أن الضابط كان يمكن أن يعيش لولا تأثره بحرارة الشمس .

خامسا - أن أحكام المحكمة المخصصة كانت تجافى العدالة . هذه المحكمة التى تألفت عام ١٩٠٦ بايعاز من اللورد كرومر لمحاكمة من يعتدى من الأهالى على جنود الاحتلال . وغالبية قضاتها من الانجليز . ومعنى هذا أن الانجليز نصبوا أنفسهم حكاما ، وهم فى الوقت نفسه ألد الخصوم ، على حين لم تكن ثمة محاكم لحماية المصريين من اعتداء الانجليز ، المدججين بالأسلحة الفتاكة ، بالبنادق والمدافع ، على الأهالى الأبرياء الضعفاء العزل من السلاح . لذلك كان طبيعيا ألا تتوافر فى أحكام هذه المحكمة العدالة المنشودة .

سادسا - نفذت الأحكام فى اليوم التالى للنطق بها ، ولم يستعمل المحكوم عليهم بالاعدام ، حتى يمضى الوقت الذى حدده القانون ، كى يستعمل الحديو حقه فى العفو عنهم أو تعديل الحكم .

سابعاً - كانت المحاكمة صورية • وكانت النية مبيتة على الانتقام •
فالمحاكمة لم تستغرق سوى ثلاثة أيام • وقبل أن تنتهى المحاكمة من
اجراءاتها ، صدر الأمر الى مخازن بولاق باعداد المشانق ، وآلات الجلد ،
وارسالها الى دنشواى •

نتائج حادثة دنشواى :

لذلك كانت هذه الحادثة مثار سخط عام بين جميع المصريين ،
وناقوس الخطر الذى دق عالياً • فأفاق المصريون على رنينه ، وبدءوا
يستعرضون تاريخ الاحتلال ومظالمه ، ويدركون الطريق الوعر الذى
يسوقهم اليه الاحتلال والمحتلون •

ولقد كان للحملة القوية التى شنّها الزعيم الشاب ، مصطفى كامل ،
فى الصحف الأوروبية ، على محاكمات دنشواى ، وطرق تنفيذها ، وعلى
سياسة الانجليز وتعسفهم فى مصر بصفة عامة ، تأثير كبير فى الرأى
العام العالمى ، وفى أحرار الانجليز أنفسهم •

وقد هزت حادثة دنشواى مشاعر الكاتب الانجليزى الحر «برناردشو»
وخفق قلبه للقسوة والبطش ، اللذين أنزلهما الانجليز بأهالى
دنشواى ، وتصرفهم تصرفاً ينافى الحق والعدل ، ويجافى المدنية
والانسانية • فكتب ست عشرة صفحة فى مقدمة كتابه (جزيرة جون
بول الأخرى) ، جاء فيها : « ان الفلاحين لم يتصرفوا فى هذا الحادث غير
التصرف الذى كان منتظراً من جمهرة الفلاحين الانجليز ، لو أنهم أصيبوا
بمثل مصابهم فى المال والحرمان • وان الضباط لم يكونوا فى الخدمة ،
يوم وقوع الحادث ، بل كانوا لاعبين عابثين • وأساءوا اللعب ، وأساءوا
المعاملة • وان الفلاح الانجليزى ربما احتل عبثاً كهذا لأنه على ثقة من
التعويض • ولكن القرويين لم تكن لهم هذه الثقة بالتعويض ولا
بالانصاف • وان أحد المشنوقين كان شيخاً فى الستين ، يبدو من
الضعف كابن السبعين • ولو لم يشنق لجاز أن يموت فى السجن ، قبل
انقضاء خمس سنوات » •

ونحاً باللائمة على الوزارة والبرلمان الانجليزى ، اذ لم يمنعا تنفيذ
الحكم ، بعد تبليغه ، ثم قال : « ان الافراج عن المسجونين ، من أهل
القرية ، أقل تكفير منتظر عن هذه الكارثة ! » •

ولكى تتفادى انجلترا من حملات النقد التى وجهت الى سياستها فى
مصر ، ولكى تغطى موقفها ، أوعزت الى اللورد كرومر بالاستقالة • فقدم

استقالته ، بعد ثلاثة وعشرين عاما ، عمل فيها بكل قوة ونشاط لتثبيت
قدم انجلترا فى مصر ، ومد نفوذها الى قلب القارة الافريقية .

الدون غورست

ولكن كل ذلك لم يكن ليمنعها من التضحية به ، كما هي عاداتها فى
التضحية بالأفراد ، اذا قضت السياسة الاستعمارية بذلك . وخلفه
السير ألدون غورست ، الذى حاول أن يخفف من الجبروت ، وسياسة
العسف والاستبداد التى كان يتبعها اللورد كرومر . ولكن السياسة
الاستعمارية فى أساسها ، وجوهرها ، ظلت ثابتة لم تتغير ، وهدفها كما
هو معلوم تحويل مصر الى مستعمرة بريطانية . ولحافظ ابراهيم قصيدة
فى حادثة دنشواى نقتطف منها ما يلى :

أيها القائمون بالأمر فينا
هل نسيتم ولاءنا والودادا
خفضوا جيشكم وناموا هنيئا
وابتغوا صيدكم وجوبوا البلادا
واذا أعوزتكم ذات طوق
بين تلك الربى فصيدوا العبادا
انما نحن والحمام سواء
لم تغادر أطواقنا الأجيادا
ليت شعرى ، أتلک محكمة التفتية
مش عادت أم عهد نيرون عادا
كيف يحلو من القوى التشفى
من ضعيف ألقى اليه القيادا

سياسة الاحتلال في عهد عباس حلمي الثاني

وفاة توفيق وتولى عباس الثاني الحكم

توفي الحديو توفيق في ٧ من يناير عام ١٨٩٢ ، فخلفه ابنه عباس حلمي الثاني ، وقد رأينا كيف أن « توفيق » ارتقى في أحضان الانجليز ، منذ أن وطئت أقدامهم أرض مصر عام ١٨٨٢ م ، وكيف أنه سلم لهم في حقوق البلاد ، وعاونهم على تثبيت أقدامهم فيها ، وفرض سيطرتهم عليها ، وتحقيق رغباتهم التي كانت تستهدف تحويل مصر الى مستعمرة انجليزية .

ثم خلفه ابنه عباس حلمي الثاني في حكم مصر ، وكان شابا ، لا يتجاوز الثامنة عشرة من عمره ، ممثلا حماسة ورغبة في التخلص من سيطرة الاحتلال والمحتلين ، تلك السيطرة التي بلغت ذروتها قبيل وفاة أبيه ، حتى انه لم يكن يبرم أمرا الا بموافقتهم ورضاهم .

أزمة الوزارة الفهمية

ولقد حاول عباس في أول عهده أن يتخلص من هذه الوصاية ، ويحد من تدخل الانجليز في شئون البلاد ، خصوصا فيما هو حق شرعي له ، أعنى بذلك تعيين الوزارات أو اسقاطها .

ولما كان مصطفى فهمي باشا ، كما قدمنا ، ضالعا مع الانجليز بكل قوته ، لا يدخر وسعا في ارضائهم ، والنزول على ارادتهم ، فقد عول على التخلص منه ، كخطوة أولى للانفراد بالحكم . وفعلا فقد أقاله من الوزارة في ١٥ من يناير عام ١٨٩٣ ، وعين مكانه « حسين فخري باشا » . فكان هذا الحادث أول اصطدام وقع بينه وبين الانجليز .

فلما علم كرومر بهذا التغيير ، أرغى وأزبد ، وقابل الحديو بمجرد علمه بتأليف الوزارة الجديدة ، محتجا ومهددا ، ومطالبيا بإقالتها ، وإعادة مصطفى فهمى الى رياستها ، وأيدته انجلترا فى هذا الاعتراض بتلغراف تلقاه كرومر من وزارة الخارجية الانجليزية ، يؤكد ما سبق أن ورد فى تلغراف اللورد جرانفيل فى يناير عام ١٨٨٤ ، من ضرورة عدم اجراء أى تعديل وزارى الا بعد أخذ رأى انجلترا . فاذا لم يتقبل الحديو نصائح انجلترا فى هذا الصدد « فعليه أن يتحمل أخطر العواقب » .

اضطر الحديو ، تحت هذا التهديد ، الى اقالة فخرى باشا ، ولكنه أبى إعادة مصطفى فهمى الى الوزارة . وكحل وسط ، عين « رياض » باشا رئيسا لها .

وهذا الحادث - وان انتهى بخضوع عباس الى قوة الاحتلال الغاشم ، وسيطرته المرذولة - فقد قوى المعارضة للانجليز ، وضاعف من عدد الناقمين على الاحتلال ، وساند الحركة الوطنية ، التى بدأت فى الظهور آنذاك .

موازنة بين أزمة الوزارة الفهمية وأزمة ٤ من فبراير عام ١٩٤٢

ويذكرنا هذا الحادث ، بحادث مماثل ، وقع فى مصر بعد ذلك بثمانية وخمسين عاما ، بعد أن عقدت بين بريطانيا ومصر معاهدة عام ١٩٣٦ م ، التى اعترفت فيها باستقلال مصر .

هذا الحادث هو المعروف بحادث ٤ من فبراير عام ١٩٤٢ والذى سيأتى تفصيله فى حينه ، وخلاصته أن انجلترا فرضت على الملك فاروق وزارة برياسة مصطفى النحاس (باشا) . فكلف الملك فاروق النحاس بتأليف وزارة قومية ، تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية ، اذ كانت الحرب الأوروبية ما تزال دائرة رحاها ، ويقتضى الأمر تعاون الأحزاب جميعا فى مواجهة الانجليز .

ولكن النحاس رفض تأليف وزارة قومية ، وأبى الا أن تكون الوزارة التى يؤلفها وفدية ، وأعضاؤها من حزب الوفد الذى يرأسه . فلما علم اللورد كليرن ، السفير البريطانى حينذاك ، برفض النحاس تأليف الوزارة ، أرسل الى الملك فاروق انذارا هذا نصه : « اذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء ، أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة ، فان جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج » .

وعقب ذلك حضر السفير الى قصر عابدين ، يصحبه الجنرال ستون قائد القوات البريطانية في مصر ، وبعض الضباط الانجليز ، يحملون المسدسات ، وكانت قد حضرت الى قصر عابدين ، قبيل ذلك ، بعض الدبابات الانجليزية المسلحة بالمدافع ، وتظاهرت أمام القصر ، مهددة متوعدة ، وقدم السفير الى الملك صكا بنزوله عن العرش ، في حالة رفضه الانذار البريطاني .

أمام ذلك التهديد والوعيد ، نصح الى فاروق بعض خاصته ، بقبول الانذار ، وتكليف النحاس بتأليف الوزارة . فامثل فاروق ، وكلف النحاس بتأليفها .

فالحادثان كما ترى متماثلان ، مبعثهما الجبروت والسيطرة الغاشمة ، التي يمارسها الاستعمار في كل زمان ومكان . ولا يستطيع المستعمر أن يتخلى عنهما لتثبيت أقدامه ، واملاء ارادته على الشعوب ، التي تقع في براثنه . ووسائله الى ذلك واحدة لا تتغير ، ولا تتبدل ، مهما تغيرت الظروف ، أو تبدل المكان .

لقد كانت دعوى الانجليز عند غزوهم مصر ، أنهم ما قدموا اليها الا لحماية عرش الحديو ، وتثبيت ملكه ، وماذا هم قائلون الآن ، وهم يعملون على تقويض أركان هذا العرش ، والاطاحة بالجالس عليه ، اذا هو لم يستكن لأوامرهم ، ويستسلم لارادتهم ، وينضوى تحت سيطرتهم ؟ انهم لا يعدمون حجة ، يتذرعون بها ، لكل جرم يقدمون عليه ، لا يمنعهم من ذلك خجل أو حياء . فالاستعمار لا يخجل ولا يستحي . والكذب والمكر والخداع والقرصنة والسرقة ووسائله لادراك غاياته المنكرة التي يبرر بها كل وسيلة ، وأية وسيلة ، مهما انحطت وسفلت .

ومن أطرف ما يذكر بهذه المناسبة ، أنه في يوم طرد فاروق في ٢٦ من يوليو عام ١٩٥٢ ، وبعد مغادرته البلاد ببضع ساعات ، تقدم القائم بالأعمال في السفارة الانجليزية الى مجلس قيادة الثورة بانذار كان من ضمن بنوده عدم احداث (فراغ) في العرش « وحفظ حقوق أسرة محمد علي في العرش » . فرد مجلس قيادة الثورة على الانذار بالرفض التام ، ذاكرة أن هذه الأمور من شئون مصر الداخلية ، التي لا يحق لبريطانيا أن تتدخل فيها . ومع أنه كان لانجلترا في منطقة القناة ثمانون ألفاً جندي ، فقد تراجع ممثلها في مصر ، وعد الانذار كأنه لم يكن (١) .

(١) قصة الثورة كاملة بقلم أنور السادات ص ١٥٦ - ١٥٧ .

وغادر فاروق أرض مصر ، ولم يستطع المحتلون بجيوشهم الجرارة أن يمدوا اليه أية مساعدة ، ولا شك أنهم كانوا يتمنون لو أنهم أعادوا تمثيل مأساة عام ١٨٨٢ ، ولكن أنى لهم ذلك . وعجلة التاريخ قد دارت . وقطعت سبعين عاما ، ومن المحال ارجاعها الى الحلف ثانية ، والقادة اليوم لا يرهبون شيئا .

أزمة الحدود

وما زال المحتلون يتحينون الفرص لافتعال الأزمات ، واثارة المشكلات ، امعانا في اذلال الحديو ، واخضاعه لسيطرتهم . فسنحت لهم فرصة لمؤامرة جديدة ، تمثلت فيما يعرف بأزمة الحدود .

وخلاصة هذه الأزمة أن الحديو اعتزم زيارة الوجه القبلى . فبدأ رحلته يوم ٩ من يناير سنة ١٨٩٤ . وكان أينما حل ، يقابله الشعب بالفرح والابتهاج ، مما آلم الانجليز بدون شك ، فهم ينقمون على الشعب أن يلتف حول الحديو الشاب ، وأن يؤيدوه في معارضته لهم ، لذلك كان لا بد لهم من أن يدبروا للخديو مؤامرة يظهرونه فيها بمظهر الضعف والاستكانة ، ويبددون الأمل الذى علقه عليه الشعب فى تخليصه من ربقة الاستعباد !

ولقد سنحت هذه الفرصة عندما وصل الحديو فى رحلته الى وادى حلفا ، فى ١٨ من يناير عام ١٨٩٤ ، حين استقبله عند وصوله حرس شرف من الجنود المصريين بقيادة أحد الضباط الانجليز ، فلما تفقد الحديو الجنود ، لحظ عليهم نقضا فى التدريب ، وبعض العيوب فى هندامهم . وأبلغ وكيل وزارة الحربية ماهر باشا ، الذى كان يرافقه فى هذه الرحلة ، تلك الملاحظات ، فاعتبر اللورد كتشنر ، سردار الجيش ، هذه الملاحظات اهانة موجهة الى شخصه . فقدم استقالته فورا ، وما أن بلغ اللورد كرومر خبر هذه الحادثة حتى أبرق الى وزارة الخارجية البريطانية ، فردت على الفور بأن على الحديو أن يقدم اعتذارا عن هذه الاهانة .

وهنا نصح رياض باشا للخديو بتقديم الاعتذار ، انهاء للأزمة . فصدع الحديو للأمر ، وقدم الاعتذار ، وبذلك ازداد ذلة ومهانة ، وأيقن الجيش أن الحديو لا يملك من الأمر شيئا ، وأن السلطة الحقيقية ما زالت بيد المحتلين !

أزمة الحدود عام ١٨٩٤ وأزمة السلاح عام ١٩٥٥

ان موقف الاستكانة هذا ، الذى وقفه عباس من أزمة الحدود ، ليدكرنا بموقف آخر ، ولكنه موقف مشرف ، وقفه الرئيس جمال عبد الناصر ، أعلى فيه قدر مصر ، ورفع رأسها عاليا ، فى الأزمة المعروفة بأزمة شراء الأسلحة للجيش المصرى عام ١٩٥٥ . واليك تفصيل هذه الأزمة ، وان كان سيرد ذكرها ثانيا فى موضعها :

كان من الأهداف الرئيسية « لثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ » انشاء جيش مصرى قوى ، يدفع عن البلاد أى عدوان خارجى ، ويدود عن حياضها ، ويحفظ لها الأمن والاستقرار ، ويكون لها درعا واقية أمام الاستعمار وأمام ربييته اسرائيل .

ومعلوم أن الانجليز عملوا طوال عهد الاحتلال على اضعاف الجيش المصرى ، والضم عليه بالعتاد والأسلحة ، لىبقى كسيحا هزيلا ، لايقوى على أى عمل يناهض الاحتلال أو يقف فى وجهه .

فمنذ أن قامت الثورة ، سعت جاهدة الى شراء السلاح ، من محترى السلاح ، من انجلترا والولايات المتحدة وفرنسا ، فلم تجد سوى مماطلة وتسويق من تلك الدول ، التى تعمدت أن يظل الجيش المصرى ضعيفا ، لأغراض استعمارية لا تخفى على أحد . واشترطت شروطا فيها اذلال لمصر ، واهدار لكرامتها .

فاشترطت انجلترا وأمريكا لامداد مصر بالسلاح جر مصر الى سياسة الأحلاف ، التى تبغى من ورائها ربطها ، وربط الدول العربية بمناطق نفوذها فى الشرق الأوسط ، وشدها الى عجلة سياستها الاستعمارية الكريهة . وقد رفضت مصر هذه الشروط بكل اباء .

كذلك اشترطت فرنسا أن تتخلى مصر عن عروبته وانسانيتها ، وتغمض عينيها عن سياسة الارهاب والابادة التى كانت تمارسها فى الجزائر . فرفضت مصر التخلي عن مساعدة شعب الجزائر ، بل وجاهرت بمساندتها لهذا الشعب المناضل ، ورفضت شروط فرنسا رفضا باتا .

وفى الوقت الذى أبت فيه هذه الدول الاستعمارية على مصر أن تمددها بالأسلحة ، كانت تغدق الدبابات والطائرات والسيارات المصفحة وغير ذلك من العتاد والأسلحة الفتاكة على اسرائيل ، التى كانت تشن الغارات المتوالية على مصر والدول العربية المتاخمة لها ، ومن بينها غارتها .

على غزة في ٢٨ من فبراير عام ١٩٥٥ ، التي وصفتها الأمم المتحدة بأنها غارة وحشية مدبرة .

لذلك لم يكن هناك بد أمام مصر من أن تولى وجهها نحو إحدى دول الكتلة الشرقية ، تستمد منها حاجتها من السلاح ، وقد استجابت جمهورية تشيكوسلوفاكيا الى طلب مصر . وقبلت أن تمدّها بما تطلب من السلاح ، على أن تكون صفقة تجارية فحسب . ووقع الاتفاق في سبتمبر عام ١٩٥٥ .

عندئذ هاجت أمريكا وانجلترا وفرنسا وماجت ، وأرغمت وأزبدت ، وقلبت الدنيا على رأس مصر ، متهمة إياها بانضمامها الى المعسكر الشيوعي . فكان ينطبق عليها المثل العامي (لا هي ترحم ، ولا هي تترك رحمة الله لتدرك العباد) .

وأرسل المستر دلاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، السياسي الجبار ، الذي كثيرا ما دفع العالم الى هاوية الحرب والحراب ، ولذا عرف في المحافل الدولية السياسية بصاحب (حافة الهاوية) ، أرسل وكيله المستر ألان الى مصر ، يحمل إليها انذارا ووعيدا ، بقطع المعونة الأمريكية عنها ، جزاء وفاقا لعقدها صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا . وهنا نترك بقية القصة ، يرويها الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه : قال :

« وأرسلت أمريكا مستر ألان ، مندوبا لها ، ليحمل رسالة من الحكومة الأمريكية ، وكان المفروض أن يقابلني ، وقالت الأنباء انه يحمل تهديدا لمصر ! »

« واتصل بي أحد الرسميين الأمريكيين لمقابلتي ، وقال : انه متأسف للحالة التي وصلت إليها العلاقات بين البلدين ، ونصحني بأن أقبل الرسالة ، بأعصاب هادئة ، فقلت له : كيف أقبلها وفيها جرح للعزة المصرية ؟ فقال : لن يترتب عليها أي أثر عملي ، فهي مجرد رسالة » .

« فقلت له : اني لست رئيس وزارة محترفا ، ولكني رئيس وزارة عن طريق ثورة . ولن أتردد اذا حضر مندوبكم وتكلم كلمة عن طرده »

« هذا كلام رسمي . وسأعلن للشعب أنكم أردتم اهانة عزته وكرامته . وسنقاتل جميعا لآخر قطرة من دمائنا ، واني سأقاتل في سبيل مصر ، لآخر قطرة من دمي ، فهددوا بقطع المعونة . فقلت سأعلن قطعها . ونحن لم نتلق دروسا في السياسة . فقد قمنا بثورة وسنحافظ عليها . كان ذلك في أكتوبر » .

« ثم عاد وقابلني ، وقال انه أبلغ مستر ألان هذا الكلام . وهو في حيرة لأنه - لو حضر سيطرد - واذا أبلغ المستر دلاس ، فسوف يطرده ، فما الموقف ؟ . فقلت له : انى لا أعرف الا أنه اذا حضر الى فسأطرده . »

« جاء لنا مستر ألان ، ولم يفتح فمه بكلمة . واستمع الى وجهة النظر المصرية . وأسرده لكم وجهة نظر أمريكا بايجاز : انهم يعتقدون اننا سياسيون محترفون . ولكن مصر استطاعت أن تحافظ على كرامتها وعزتها (١) . »

استسلام الحديو عباس للسيطرة الاحتلال

والواقع أن الحديو عباس كان يهدف من وراء معارضة الانجليز الى الانفراد بالحكم ، وممارسة الحكم المطلق ، الذى كان يمارسه آباؤه وأجداده . ولم يكن مبعث تلك المعارضة حافزا وطنيا ، أو شعورا قوميا . فهو واحد من أسرة محمد على ، التى لم تكن تربطها بالشعب وشيعة من وشائج القربى أو الدم ، أو صلة من صلات الأصل أو اللغة أو التقاليد ، لذلك ظلت غريبة عن الشعب طوال حكمها له ، لا تعنى بشيء غير المصلحة الشخصية . فلما لم تسعفه معارضته للانجليز ، كى ينفرد بالحكم دونهم ، فسرعان ما انطوى تحت سيطرتهم ، وانصاع الى نصائحهم ، وأصبح كأبيه توفيق ، عاملا من عوامل تثبيت أقدامهم فى البلاد . وانصرف الى جمع المال ، والبحث عن الثراء !

عندئذ أمن الانجليز جانب الحديو ، الذى آثر السلامة والعافية ، واطمأنوا الى «انعدام» المعارضة لسياساتهم فى كل الجبهات ، فاسنمروا فى غيهم وعدوانهم ، وتابعوا اعتداءهم على حقوق البلاد ، وانتهاكهم لحرماتها .

ومبالغة فى ارضائهم ، استعرض جيش الاحتلال مرتين فى ساحة عابدين ، بمناسبة عيد ميلاد ملك الانجليز ، سنتى ١٩٠٤ م ، ١٩٠٥ م ، وكان يرى فى كلتا المرتين واقفا بجوار اللورد كرومر ، تحت العلم البريطانى ، فى أثناء العرض العسكرى .

وأكثر من هذا أنه قد عين له ضابط انجليزى ، ليكون ياورا خاصا له عام ١٩٠٥ م ، مما أحبط آمال الوطنيين الأحرار فى اخلاص الحديو للحركة الوطنية ، وزادهم اعتقادا فى وقوعه تحت سيطرة الاحتلال .

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الذى ألقاه بالاسكندرية فى ٢٦ من يوليو عام

كذلك عاد الى تعيين مصطفى فهمي رئيسا للوزارة عام ١٨٩٥ ، وظل هذا متربعا في رياستها حتى عام ١٩٠٨ م ، أى مدة ثلاث عشر سنة ، وهى مدة طويلة ، لم تتمتع بها وزارة أخرى بالبقاء فى الحكم لأنها كانت تستظل بحماية الانجليز ، وتستند الى حرايمهم ، وتتمتع بتعظيمهم وثقتهم .

بعض جرائم الانجليز فى عهد وزارة مصطفى فهمي

وفى عهد وزارة مصطفى فهمي المشثومة ، ارتكب الانجليز كثيرا من الجرائم فى حق مصر ، بتصد اضعافها والانتقاص من قوتها ومقدرتها وممتلكاتها . من ذلك حرمانها من أسطولها التجارى ، فبيعت البواخر الحديدية عام ١٨٩٨ الى شركة (آلن والدرسن) الانجليزية ، بأبخس الاثمان ، ادعاء بأنها تكلف الحكومة من النفقات ، أكثر من ايرادها .

كما بيعت أملاك الدائرة السنية ، الى شركة سوارس الانجليزية ، وأنشئ البنك الأهلى عام ١٨٩٨ م بأموال وأسهم أجنبية .

وفى ٩ من يناير عام ١٨٩٩ ، وقعت الحكومة معاهدة اغتصب الانجليز بمقتضاها نصف السودان ، ووضعوا أقدامهم فيه ، تمهيدا بتحويله الى مستعمرة انجليزية ، كما سبق تفصيله .

الزعيم مصطفى كامل ، والمقاومة الشعبية (١)

مقاومة الشعب المصرى للغزاة الفاتحين :

لم يستكن الشعب المصرى فى يوم ما للغزاة والمستعمرين ، بالرغم مما يصطنعه من صبر على المكاره ، وصمود للشدائد . والتاريخ حافل بالأمثلة الكثيرة ، التى تثبت مقاومة هذا الشعب الباسل لكل معتد أثيم ، سولت له نفسه فتح مصر ، والقضاء على استقلالها . وجهاده المتواصل فى سبيل حريته وكرامته ، والذود عن حياضه ، وإيقاعه الهزيمة بالغزاة الفاتحين ، كثيرة لا حصر لها ، حتى وصفت مصر بأنها مقبرة الغزاة والفاتحين .

ومن الأمثلة القريبة فى تاريخ مصر الحديث ، التى تدل على إباء الشعب المصرى ، وصلابة عوده ، وشدة مراسه ، إيقاعه الهزائم بجيش نابليون والحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) ، مما اضطرها الى الجلاء عن مصر ، تجر أذيال الخيبة والفشل .

كذلك الاعتداء الثلاثى على مصر فى نوفمبر عام ١٩٥٦ ، الذى سيأتى الحديث عنه فى حينه . انما نذكر هنا أن الفرسان الثلاثة باءوا بالفشل الذريع ، والخيبة المنقطعة النظير ، وانسحبوا من مصر يجتل رعوسهم العار والشنار .

توهم الانجليز بأنهم قضوا على المقاومة الشعبية

ولقد ظن الانجليز انهم قضوا على كل مقاومة لشعب مصر ، بما فرضوه عليه من قيود ، وما كبلوه به من سلاسل وأغلال . ولكنهم كانوا

(١) راجع سيرة الزعيم مفصلة فى كتاب مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية للاستاذ عبد الرحمن الرافعى .

فى هذا واهمين • فالشعوب لا يمكن ان ترضى بالذل والهوان ، ولا يمكن أن تغمض العين عن حقوقها المسلوبة ، وأرزاقها المنهوبة ، وحرىاتها المنتهكة • وانما هى تتحين الفرصة كى تثور ثورتها العارمة ، لتقتلع شجرة الظلم من جذورها ، منتظرة الزعيم الذى يقودها فى المعركة ، ويرسم لها طريق الجهاد والنضال •

وتاريخ مصر ، القديم والحديث ، حافل بأسماء زعماء أبطال ، رفعوا علم الجهاد عاليا ، واثبتوا أن مصر لا يمكن أن تعقم ، فهى غنية برجالها ، كما أنها خصبة فى أرضها ، صافية فى سمائها ، طيبة فى هوائها • وقد سجل التاريخ فى صفحات أبطاله كثيرا من الاسماء الالامعة ، التى لا يمكن أن تنسى ، نذكر منها على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر • أحمدس قاهر الهكسوس ، والظاهر بيبرس قاهر التتار فى عين جالوت ، وصلاح الدين الايوبى كاسر شوكة الصليبيين ، والسيد عمر مكرم مدوخ الفرنسيين ، وأحمد عرابى بطل الثورة العرابية ، وجمال عبد الناصر محرر مصر من الاستعمار الانجليزى وبطل القومية العربية ، وناصر المجاهدين والأحرار فى كل مكان •

بعث الزعيم :

ولقد قيض الله لمصر فى محنتها مع الاحتلال الانجليزى ، زعيما شابا ، وهب حياته لمصر ، وأفنى شبابه فى الدفاع عن حقوقها ، والذود عن كرامتها ، بقلمه ولسانه ، بمقالاته الجامعة ، وخطبه الرنانة ، التى أقضت مضاجع الاستعمار ، وهدمت طوده الركين فى مصر • ذلكم هو مصطفى كامل المصرى الصميم ، الذى أنبتته أرض مصر ، فأحس باحساسها ، وأفعم قلبه بحبها ، وراعه سيطرة الانجليز على مقدراتها ، وسلبهم حريتها ، اعتداؤهم الاثيم على كرامتها وعزتها • فنصب نفسه ، منذ كان فى العشرين من عمره ، وبعد نياله اجازة الحقوق مباشرة من جامعة تولوز فى نوفمبر عام ١٨٩٤ ، للدفاع عن حقها فى الحرية والاستقلال ، ووجوب جلاء الانجليز عن أراضيها ، ورفع سيطرتهم عنها •

جهاد الزعيم :

كانت خطة مصطفى كامل أن يبعث الأمل فى نفوس مواطنيه ، ويزيل الغشاوة عن عيونهم ، ويشير حماستهم ووطنيتهم لمقاومة سيطرة الاحتلال والمحتلين ، بخطبه ومقالاته فى الصحف المصرية ، وشرح مظالم الانجليز ، واعتدائهم على حقوق مصر للرأى العام العالمى ، بخطبه البليغة،

فى عواصم الدول الأوروبية ، ومقالاته الفياضة فى أشهر الصحف العالمية ، مستغلا التنافس القائم بين الدول الاستعمارية الكبرى ، خصوصا بين انجلترا وفرنسا .

وقد ظل ينشد العون من فرنسا ، أول الامر ، الى أن حدثت حادثة فاشودة عام ١٨٩٨ م ، التى انتهت بتراجع فرنسا ، وإيثارها السلامة والعافية ، ثم عقدها الاتفاق الودى مع انجلترا عام ١٩٠٤ م ، وبمقتضاه أطلقت فرنسا لانجلترا يدها فى مصر ، وأطلقت انجلترا لفرنسا يدها فى شمال افريقية . عندئذ أيقن أن الامر يقتضى أن تعتمد مصر على نفسها فى جلاء الانجليز ، وإعادة الحرية الى البلاد ، وليست الدول الأوروبية الا عصابة من اللصوص ، تقتسم الاسلاب والغنائم فيما بينها ، وطغمة من الاستعماريين ، الذين لا يهمهم سوى مصالحهم الشخصية . وبهذا يكون الاعتماد عليها كالاتماد على الوهم والخيال .

وقد كان يعتمد ايضا على تشجيع الحديو عباس ، وتعظيمه . ولكن الحديو ما لبث أن وقع تحت سيطرة الانجليز ، وانضوى تحت لوأثم ، وصار اليهم أطوع من بنانهم . فقطع مصطفى كامل صلته به ، وازداد ثقة بضرورة الاعتماد على أبناء مصر الاحرار ، وشعبها المناضل فى الكفاح والجهاد .

انشاء المدارس الوطنية :

ولما كان يعلم أن جيش الاحتلال لم يتمكن من بسط نفوذه على مصر الا بنشر الجهل بين ابنائها ، وسد سبل العلم فى وجوههم ، فقد نادى بانشاء المدارس التى يتلقى فيها الشباب العلم خالصا من الشوائب ، ويلقنون فيها دروسا فى الثقافة الوطنية ، فيعرفون حقوقهم وواجباتهم حق المعرفة . ولقد بدأ هو فى يناير عام ١٩٠٠ بانشاء أول مدرسة من هذا النوع فى سراى السلحدار بشارع أمير الجيوش البرانى ، وكانت تحمل اسمه . كما نادى بانشاء جامعة يتم فيها الشباب ثقافتهم العالية ، وقد بدى فعلا فى جمع الاكتتابات لهذه الجامعة ، واتخذت بعض الاجراءات الاولى لانشائها .

تأسيسه جريدة عربية ، وواحدة انجليزية ، وأخرى فرنسية :

كذلك عندما رأى الصحف المصرية مغولة الأيدي ، مكمة الأفواه ، يضطرها خوفا من نقمة الاحتلال وسخطه ، أن تشايعه ، فلا تجرؤ على نقد أعماله . لهذا انشأ جريدة اللواء عام ١٩٠٧ لتكون مدرسة لتثقيف

الشعب ، وتبصيره بحقوقه وواجباته ، ونقد أعمال الانجليز وأعدائهم ، واطهار الشعب على خطط الاستعمار وأساليبه . ولم يكتف بذلك ، بل انه انشأ جريدتين أخريين : احدهما باللغة الانجليزية ، والأخرى باللغة الفرنسية ، ليتمد صوت مصر الى خارج حدودها ، وليدفع عنها ما كان يلصقه بها المحتلون من الأكاذيب ، في مقدمتها ما يدعونه من تعصب المصريين ، وقصورهم عن أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ، وكرههم للاجانب.

احتجازه على أحكام المحكمة المخصوصة

ولقد رفع مصطفى كامل صوت مضر عاليا بالاحتجاج على أحكام المحكمة المخصوصة في حادث دنشواي ، مبينا للرأى العام العالمى مظالم الانجليز في مصر ، وعسفهم بأهلها ، واستبدادهم بمواطنيه ، مما أثار موجة من الاستياء والاستنكار ضد الاحتلال ، لا في الدول الاوروبية فحسب ، بل في انجلترا ذاتها ، مما اضطرها أن تحنى رأسها أمام العاصفة ، وتتلافى حملات النقد المريرة التى أشعل مصطفى كامل نيرانها في جميع أنحاء أوروبا ، بأن طلبت الى اللورد كرومر أن يستقيل ، مضحية به ، بعد أن ثبت قدم الاحتلال في مصر طيلة ثلاثة وعشرين عاما . اللورد كرومر الذى كان كالطود الشامخ ، والذى لم تكن أية قوة لتجرؤ على زحزحته أو النيل منه ، استطاع مصطفى كامل أن يهدمه ويحطمه ، ويقضى عليه . وما زال يوالى حملاته حتى أفرج عن جميع المسجونين من أهالى دنشواي بعد عام من سجنهم .

كذلك اضطرت انجلترا أن تغير من سياسة العسف والاستبداد ، وتخطط لها سياسة جديدة ، عرفت بسياسة الوفاق ، عهدت بتنفيذها الى السير ألدون غورست ، الذى خلف اللورد كرومر عام ١٩٠٧ .

تأليفه الحزب الوطنى

قلنا : ان « مصطفى كامل » ، كان يسعى جهده لتكوين رأى عام مستنير ، يناهض الاحتلال ، ويقاوم خطته ، ويحبط مؤامراته . لذلك ، ألفت الحزب الوطنى ، من خيرة شباب مصر ، ورجالها الأحرار ، الذين حملوا علم الجهاد طوال عهد الاحتلال ، وجعل أهدافه الكبرى ، الجلاء العاجل والحرية التامة ، وبعث الدستور .

وعقدت أول جمعية عمومية للحزب الوطنى في ٢٧ من ديسمبر عام ١٩٠٧ ، وانتخبت مصطفى كامل رئيسا له . وخلفه في رياسته بعد وفاته في ١٠ من فبراير عام ١٩٠٨ محمد فريد المجاهد العظيم .

كلمة اخيرة فى اعمال الزعيم :

كانت حياة مصطفى كامل ، على قصرها ، حافلة بأجل الأعمال الوطنية . وما قام به من جهود جبارة ، تنوء بها عصابة من الرجال . وكفاه فخرا أنه وقف بمفرده فى وجه الاستعمار ، معرضا حياته وحياة أفراد أسرته لانتقام المحتلين ، ورفع الصوت عاليا بنقد اعماله ، وفضح مؤامراته ، فى وقت استحوذ فيه اليأس على القلوب ، وأيقن الناس أن لا خلاص من ربقة الاستعمار وسيطرته ، ولكنه زلزل أقدامه ، وأقضى مضاجع المستعمرين ، وهدم ركنهم الركين .

ولم يمت الا بعد أن أزكى شعلة الجهاد فى النفوس ، وقضى على اليأس الذى كان قد تملك قلوب مواطنيه ، وجدد الأمل والثقة فى نفوسهم ، وخرج بالمسألة المصرية الى المحيط الدولى ، وألف الحزب الوطنى الذى حمل الشعلة ، وأدى الرسالة من بعده ، وكان مدرسة وطنية تلقى فيها الشباب المثقفون دروس الوطنية الخالصة ، والوعى القومى ، وكان لكثير من رجاله دور ملحوظ فى السياسة المصرية فى السنين التالية .

وقد كان للجهود المضنية ، وأسفاره المتواصلة الى أوروبا ، دفاعا عن القضية المصرية ، كل الاثر فى اضعاف صحته ، وهد كيانه وقوته ، فتحمل كل ذلك مغتبطا راضيا ، مضحيا بشبابه ، مفضيا زهرة عمره فى سبيل وطنه . وظل يعمل لآخر لحظة فى حياته ، ويجاهد لآخر نفس من أنفاسه . فلا غرو اذ عم الحزن لوفاته البلاد ، من اقصاها الى اقصاها ، وخيل للناس ان الامة بأسرها سارت تشيع رفاته ، حتى أودعته مثواه الأخير ، بين زفرات الرجال ، وعويل النساء ، وبكاء الاطفال ، وترحم الامة جميعا عليه ، لما أسدى اليها من فضل ، وما قدم اليها من تضحيات ودبح الكتاب المقالات ، ونظم الشعراء القصائد فى رثائه . من ذلك قصيدة حافظ ابراهيم الذى جاء فيها :

أيا قبر هذا الضيف آمال أمة	فكبر وهلل ، والى ضيفك جاثيا
عزيز علينا أن نرى فيك مصطفى	شهيد العلا فى زهرة العمر ذاويا
ويا مصر ان لم تحفظى ذكر عهده	الى الحشر لا زال انحلالك باقيا
ويا أهل مصر ان جهلتم مصابكم	ثقوا ان نجم السعد قد غار هاويا

وألقي فى حفل الأربعين قصيدة أخرى جاء فيها :

قد ضاق جسمك عن مداك فلم يطق	صبرا عليك وأنت شعلة نار
أودى به ذاك الجهاد وهده	عزم يهد جلائل الأخطار
لعبت يمينك باليراع فأعجزت	لعب الفوارس بالقنا الحطار

المجاهد محمد فريد واستمرار المقاومة الشعبية (١)

أفكاره ذاته وتضحياته :

حمل لواء المقاومة الشعبية بعد مصطفى كامل ، البطل المجاهد محمد فريد . وقد ضرب مثلاً أعلى في التضحية والوطنية الصادقة ، ولم يتحول في جميع ادوار حياته ، قيد أنملة ، عن مبدئه الذي نادى به دائماً ، وهو « مصر للمصريين » . واتسمت جميع فعاله بالاخلاص والتفاني ، في نصرة هذا المبدأ ، مهما لقي من ظلم وعنت ، أو نزل به من كوارث ومحن !

تولييه رئاسة الحزب الوطني :

تولى رئاسة الحزب الوطني عقب وفاة مصطفى كامل عام ١٩٠٨ م ، وحمل عبء مقاومة الاستعمار بجسارة وكفاية لا مثيل لهما . فكان للمستعمرين وأذئابهم بالمرصاد ، في كل ما ينصبونه لمصر من شراك ، وما يحيكونه من مؤامرات . بنصر بها مواطنيه ، « بحذرهم الوقوع فيها ، عنتهجا سبيل سلفه مصطفى كامل بالمقالات الرنانة ، والخطب الفياضة : في الصب المصري راد رربي ، وفي المحافل الدولية . وهو في أثناء كل ذلك يعرض نفسه لانتقام المستعمرين ، وجبروت الانجليز الغاصبين : فتارة يلقي به في غياهب السجن ، فيدخله وهو باسم الثغر ، راضى النفس ، وتارة يشرد بعيداً عن أهله ووطنه ، فيحتمل التشريد والنفي بشجاعة وصبر ، ويعمل في منفاه بكل جد واخلاص ، متنقلاً بين العواصم الأوروبية ، شارحاً القضية المصرية ، في المؤتمرات والاجتماعات الدولية ،

(١) راجع سيرة المجاهد الكبير مفصلة في كتاب محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية للاستاذ عبد الرحمن الرافعي .

منتهزا كل فرصة لدحض مزاعم الانجليز ، مبرهنا على سوء نياتهم ،
وخبث مقاصدهم ، ودنى طويتهم .

وقد ضحى بمستقبل باسم ينتظره فى وظائف الحكومة ، وثروة
طائلة ورثها عن أبيه ، وشباب نضر ، أفناه فى الجهاد والنضال . وقد
حاول المستعمرون الانجليز اغراءه بمنصب الوزارة عدة مرات . منتهزين
فرصة نضوب ثروته ، واضمحلال صحته . ولكن نفسه الأبية ، وهمته
العالية ووطنيته الصادقة ، لم تصح السمع الى اغراء القراصنة المغتصبين ،
وأبت عليه الا أن يتابع جهاده ، ويواصل نضاله حتى ينقشع الاستعمار
عن أرض الوطن ، وينجلي آخر جندي فى جيش الاحتلال والاستعمار .

وتضييق صفحات هذا الكتاب ، مهما تضاعفت ، عن أن تتسع
لاستيعاب جهود البطل الشهيد محمد فريد ، ومواقفه المشهودة من
الاحتلال . ولا يسعنا الا أن نذكر طرفا من تاريخه الحافل بالنضال
والجهاد ، وأمثلة من يقظته وشدة وعيه ، لمؤامرات الانجليز ، ومسارعته
الى احباطها .

مد امتياز قناة السويس :

حاول الانجليز اغراء الحكومة المصرية بالموافقة على مشروع يقضى بمد
امتياز قناة السويس اربعين سنة ، نظير منح الحكومة المصرية أربعة ملايين
من الجنيهات . وكان المشروع من اعداد المستشار الانجليزى ، بقصد
تدبير موارد جديدة لتغطية المصروفات الكثيرة التى ناءت بها الخزانة
المصرية ، وفى مقدمتها الصرف على السودان ، وكانت انجلترا لا تتحمل
شيئا من مصروفاته ، وتدبير رواتب الموظفين الانجليز ، الذين يزداد
عددهم عاما بعد عام .

وكانت النية مبيتة على أن توقع الحكومة المصرية على هذا الاتفاق
خلصة ، ولا يعلن أمره الا بعد الاتفاق ، والتوقيع عليه ، وبعد أن يصبح
نافذ المفعول ، بالضبط كما حدث فى اتفاقية السودان المبرمة فى يناير
عام ١٨٩٩ . ولكن البطل « محمد فريد » ، بذكائه وفطنته ، كشف هذه
المؤامرة ، واستطاع أن يحصل على نسخة من المشروع ، نشرها فى جريدة
اللواء فى اكتوبر عام ١٩٠٩ ، وأخذ يشرح الغبن الذى سيلحق بمصر ،
من جراء تنفيذ هذا المشروع ، فى عدة مقالات ، محذرا الحكومة من الوقوع
فى هذا الشرك ، الذى نصبته انجلترا لمصر ، محرضا الشعب على الوقوف
له بالمرصاد ، فأخذت الاحتجاجات تتوالى من كل صوب ، والمظاهرات

تتألف من جميع طبقات الامة ، طالبة عرض المشروع على الجمعية العمومية ،
وتعليق قبوله على موافقتها •

ولأول مرة فى عهد الاحتلال ، تخضع الحكومة لطلبات الرأى العام ،
وتتعهد بعرض المشروع على الجمعية العمومية ، ويترك لها الحق فى قبوله
أو رفضه ، مع تقييد الحكومة بقرار الجمعية العمومية ، والأخذ به ، فعرض
عليها فعلا ، وتكونت لجنة لدراسته ، وأبانت بالارقام الغبن الفاحش الذى
يصيب البلاد من قبوله ، وأوضحت سوء النية التى حدثت بانجلترا الى
اقتراح هذا المشروع •

وبناء على ذلك ، قررت الجمعية العمومية بجلسة ٧ من ابريل عام
١٩١٠ رفض المشروع رفضا باتا ، بالرغم من الجهود التى بذلتها الحكومة
لاقراره • وما الفضل فى ذلك الا ليقظة البطل المجاهد محمد فريد ،
وشدة وعيه ، وترصده لاعمال الانجليز ، ومتابعة مؤامراتهم •

حملاته ضد الانجليز

وقد حمل على انشاء الجمعية التشريعية حملة قوية ، وأوضح أن
هذه الجمعية لا تختلف عن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى
كثير أو قليل • وأنها ليست سوى لعبة من تفكير اللورد كتشنر ،
والسياسة الاستعمارية ، لكى يتلهى بها المصريون عن المطالبة بالدستور ،
واعادة الحياة النيابية ، التى وأدها الانجليز بعد احتلالهم لمصر •

كذلك هاجم الانجليز هجوما عنيفا ، لفرضهم الحماية على مصر فى
ديسمبر عام ١٩١٤ ، عقب قيام الحرب العالمية الاولى ، وأبان عدم شرعية
هذه الحماية ، ومجافاتها للقانون والعدالة ، ومخالفتها لوعود الانجليز
المتكررة فى الجلاء عن مصر ، واعادة الحرية والاستقلال اليها •

ولم يأل جهدا عندما وضعت الحرب أوزارها ، فى أن يتقدم الى مؤتمر
الصلح بعدة مذكرات ، موضحا أحقية مصر فى الحرية والاستقلال ،
ومنافاة بقاء الاحتلال فى مصر لحقها المشروع ، فى اختيار الطريقة التى
تحكم بها ، ويرتضيها شعبها •

وفاته رحمه الله : وظل رحمه الله يناضل ويجاهد ، برغم الحاح
المرض عليه ، وتفاقم العلة ، حتى لفظ نفسه الاخير فى برلين فى ١٥ من
نوفمبر عام ١٩١٩ مبعدا عن وطنه وأهله وذوى قرابته سبعة أعوام ،

مضحيا بماله وصحته ، ضاربا أروع الامثلة في الشهامة وعلو النفس ،
والاستمساك بالمبدأ ، والصبر على المكاره وكان آخر ما نطق به اسم مصر ،
وآخر ما نصح به المصريين هو اتحاد الكلمة ، وجمع الصفوف • والوقوف
أمام العدو الغاصب جبهة واحدة •

ونقل رفاثه الى مصر في يونيه عام ١٩٢٠ ، وشيعت جنازته في كل
من الاسكندرية والقاهرة في احتفال شعبي مهيب، دل على تقدير الشعب
لاخلاصه ، ووفائه وصادق وطنيته •

(١٥)

ثورة مارس عام ١٩١٩ م

أسباب الثورة

سبق أن ذكرنا أن مصر لم تستكن فى يوم ما الى فاتح مغتصب ، أو غاز مستعمر ، فوقفت لهؤلاء وقفة ملؤها العزة والاباء ، ودفعت الغزاة الفاتحين خارج بلادها ، بكل قوة وشدة . ولكن الانجليز القراصنة غابت عن عقولهم تلك الحقائق التاريخية الثابتة ، واحتلوا مصر عام ١٨٨٢ م ، وفرضوا سيطرتهم على المصريين ، بقوة السيف والمدفع ، وأمعنوا فى ظلمهم وعنتهم ، وقبضوا على ناصية الامور بيد من حديد ، فوضعوا أيديهم على الجيش ، وتغلغلوا فى مصالح الحكومة ودواوينها ، وقيدوا التعليم ، وقصروه على أولاد الأغنياء والموسرين ، وكمموا الأفواه ، ونشروا رقابة محكمة على الصحف ، فلا تنقد عملا من أعمال الاحتلال ، ولا تعقب على قراراته وأحكامه، مهما تبين مبلغ الحيف والظلم ، الذى يقع من جرائمها على البلاد . وهددوا الموظفين على اختلاف درجاتهم ، بمسا فيهم من الوزراء ورؤساء المصالح بالاقالة والرفق ، اذا هم عصوا أمرا لعميد الاستعمار ومعاونيه من الانجليز . بل انهم هددوا الحديو نفسه بالاقالة والطرء ، عندما حاول استعمال حقه فى تعيين الوزراء ، فاضطر الى الخضوع لسلطانهم ، والاستسلام لجبروتهم .

وان المرء ليعجب كل العجب ، أن تبلغ الصفاقة والقح بالانجليز حدا يتصرفون معه فى أملاك مصر ، كما لو كانوا أوصياء عليها ، فيقطعون الدول أجزاء من امبراطورية مصر ، المترامية الأطراف فى افريقية ، ويغتصبون هم أنفسهم السودان ، لأنفسهم . ويستولون على مالية مصر ، ويبددون فى أموالها ، ذات اليمين وذات اليسار ، لا رادع يردعهم ، ولا مهيمن على تصرفاتهم . وفى عبارة مختصرة ، سار الانجليز شوطا

كبيرا فى تحقيق هدفهم الاسمى ، وهو تحويل مصر والسودان الى مستعمرة انجليزية ، داخل دائرة الامبراطورية المرنه ، التى لا تغيب عنها الشمس !

مشروع برونيات :

وآخر مؤامراتهم التى أرادوا بها النزول بمستوى مصر الى مستوى المستعمرات البريطانية ، المشروع الذى أعده السير وليم برونيات المستشار المالى بالنيابة ، لتعديل القوانين والنظم القضائية والادارية ، بحيث تسير نظام الحماية الانجليزية على مصر .

ويتلخص المشروع فى انشاء مجلس نواب ، سلطته استشارية محضة ، وبجانبه مجلس شيوخ ، يملك السلطة التشريعية ، اعضاؤه خليط من المصريين والانجليز والاجانب ، وتكون الأغلبية فيه للانجليز والاجانب ، والأقلية للمصريين . وبذلك يكون التشريع ووضع القوانين بيد غير المصريين . وهو أمر لم يسبق له مثيل فى عهد مصر المختلفة ، حتى فى أوائل عصر الاحتلال ، وانما يمارسه الانجليز فى مستعمراتهم فى وسط وجنوب افريقية ، حيث الأغلبية للبيض المستعمرين ، والأقلية للسود الوطنيين ، أصحاب البلاد الحقيقيين .

وقد قدم السير برونيات نسخة من المشروع الى حسين رشدى باشا رئيس الوزراء ، فى أواسط نوفمبر عام ١٩١٨ ، بقصد التوقيع عليه ، كما كان معتادا فى ذلك الوقت ، عندما تقدم المشروعات الانجليزية الى الوزارات المصرية ، لا بقصد مناقشتها ، ولكن بقصد التوقيع عليها ، دون مناقشة . ولكن « رشدى باشا » رد عليه ردا شديدا ، ونقد المشروع نقدا لاذعا وبمجرد أن أذيع المشروع والرد عليه ، حملت عليه الصحف حملة شعواء ، وكان له أسوأ وقع فى نفوس المصريين قاطبة . ولولا قيام ثورة مارس ١٩١٩ لنفذ المشروع بالقوة ، ولأصبح المصريون غرباء فى بلادهم ، وقد انحدرت كرامتهم وعزتهم الى درك سحيق ، وامحت شخصية مصر الدولية التى نالتها فى سنة ١٨٤٠ م ، وأقرتها الدول العظمى .

وقبيل نشوب الحرب الاوروبية الاولى فى أغسطس ١٩١٤ ، لم يكن احد يشك فى أن الانجليز قد اتموا مهمتهم فى صبح مصر بصبغة الحماية . وأن الامر لم يكن ينقصه سوى اعلان الحماية على مصر ، اعلانا صريحا . وبذلك تضع النقاط فوق الحروف ، فلا يجد المصريون بعد ذلك مجالا لمناهضة الانجليز ، ومقاومتهم فى سبيل استعادة حريتهم واستقلالهم ، اذ يكون قد بلغ بهم اليأس منتهاه ، واليأس كما يقولون احدى راحتين .

اعلان الحماية على مصر

لهذا لم يضع الانجليز فرصة نشوب الحرب ، فنفذوا ما كانوا قد بيتوه من خطط ومكايد ، وعقدوا عليه العزم من مؤامرات ، فأعلنوا الحماية على مصر في ديسمبر عام ١٩١٤ (١) . وبذلك حلت الحماية السفارة ، محل الحماية المقنعة ، التي فرضوها عام ١٨٨٢ م .

وتذرعت لرفع الحماية على مصر بسبب غير معقول . وما أكثر ما يتذرع به الاستعمار من أسباب واهية ، ليدرك رغبته ، ويحقق أهدافه : فذكرت في تبرير فرضها الحماية على مصر ، انضمام تركيا لمانيا في حربها ضد انجلترا . وقد كان هذا السبب أدعى الى أن تنجلي عن مصر ، وتعيد اليها حريتها واستقلالها ! .

ومما يزيد في عدم شرعية هذه الحماية ، ومجافاتها للقانون الدولي ، أن مصر لم تطلب الى انجلترا حمايتها ، بل انها فرضتها عليها بدون رضاها ، ومع معارضتها لها كل المعارضة . فهي والحالة هذه باطلة قانونا وعرفا ، فلا غرو أن قاومها المصريون بكل شدة ، وعدوها اعتداء على حقوقهم وحريتهم ، مما اضطر اللورد ملنر أن يقرر اخيرا انها علاقة غير مرضية ، يمقتها المصريون أشد المقت .

خلع الخديو عباس الثاني

واقترن بفرض الحماية على مصر ، خلع الخديو عباس الثاني ، الذي كان حينئذ بتركيا ، بدعوى انضمامه الى تركيا ، وسيره مع الحملة التركية الموجهة الى مصر عن طريق سورية ، ثم تولية الأمير حسين كامل سلطانا على مصر ، في ظل الحماية . وبعد وفاته عام ١٩١٧ تولى الأمير احمد فؤاد سلطنة مصر .

وقد قابل المصريون كل هذه التغيرات في الوضع السياسى لمصر بالوجوم والامتنعاض . ولما كانت الأفواه مكومة ، وسيف الاحكام العرفية مصلتا على رقاب المصريين ، والجيش الانجليزية تتدفق على البلاد من كل حذب وصوب ، لم يرتفع صوت بالاحتجاج على هذا العبث بأنظمة الحكم فيها ، والجرائم التي ترتكب في حقها ، والمكايد والمؤامرات التي تنصب

(١) انظر اعلان الحماية ص ٢٩ من كتاب القضية المصرية الصادر عن الحكومة المصرية .
طبع المطبعة الاميرية ١٩٥٥ .

لها . وكبت المصريون ألمهم ، وكظموا غيظهم ، وصبروا على المحنة ، صبر الكرام ، الى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا .

استيلاء الانجليز على المحصولات الزراعية

وكان فرض الحماية على مصر رخصة تخول انجلترا حق التصرف في البلاد تصرف المالك في ملكه : فوضعت يدها على أقوات الشعب وأرزاقه، وصادرت محاصيل الفلاحين وما تنبته أراضيهم ، لتدبر الغذاء لجيوشها ، وجيوش حلفائها ، كما لو كان لمصر ضلع في هذه الحرب . واستولت على حيواناتهم ودوابهم وماشييتهم ، قوة واقتدارا ، لقاء أبخس الأثمان وأدناها . فعانت البلاد نقصا في غذائها وأقواتها ، طيلة سنى الحرب ، التى استمرت أربع سنوات . كذلك استولت على القطن ، وهو أساس الثروة فى مصر ، بأرخص الأثمان أيضا ، وتولت هى بيعه الى الدول التى تنسج القطن ، بأعلى الأثمان . فحل بالاقتصاد المصرى الخراب والدمار .

سوق المصريين الى الميدان الشرقى لمعاونة الانجليز

ولم تكتف بهذا ، بل ساقى قسرا ، الى الميدان الشرقى للقتال ، مليوننا ونصف المليون من الفلاحين والعمال المصريين ، لمعاونة جيوش الحلفاء : بتمهيد الطرق ، وحفر الآبار فى صحراء سيناء وفيافى الشام ، مما كان له أكبر الأثر فى احراز النصر على الحملة التركية التى جاءت لغزو مصر من ناحية الشرق .

ولا ننسى الدور الذى لعبته المدفعية المصرية على ضفاف قناة السويس ، مما أشاد بذكره قواد الحلفاء ، وكبار ضباطهم ، ولكنه لم يحمد لمصر ، أو يذكر بالفضل والتقدير !

وقد كان هؤلاء العمال يساقون سوق الانعام ، ويعاملون أسوأ معاملة ، ويربطون بالحبال ، كما لو كانوا أسرى حرب ، لا يهتم بغذائهم أو راحتهم ، ولا يعنى بصحتهم . ولقد مات كثير منهم فى ميادين القتال ، فى صحراء سيناء والعريش ، أو فى العراق وفرنسا . وأصيب كثير منهم بالأمراض والعاهات ، التى اقعدتهم عن العمل فيما بعد . وقد روى العائدون منهم الى مصر قصصا من ألوان العذاب ، تقشعر منها الأبدان ، مما كان له أكبر الأثر فى حنق المصريين على الانجليز ، ومما مهد لقيام الثورة فى جميع أرجاء مصر ، وبين جميع طبقات المصريين بلا استثناء .

الاستيلاء على طرق المواصلات :

هذا بالإضافة الى استيلاء السلطات العسكرية على السكك الحديدية المصرية ، وتسخير قطرها في نقل الجنود والذخائر والمؤن الى ميادين القتال ، طوال مدة الحرب ، فبليت ، وأدركها العطب والتلف . كذلك استولت على طرق المواصلات الأخرى ، والموانئ ، والجمارك المصرية ، وسخرتها جميعا لخدمة جيوشها وجيوش حليفاتها .

تنازل مصر لـانجلترا عن ديون الحرب

وأكثر من هذا : فقد تنازلت مصر لانجلترا عن مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات ، كانت مصر أقترضتها انجلترا لصرفها على شئون الحرب ، وندبير المؤن ، وأداء الخدمات المختلفة لجيوشها في مصر . وليس من شك في أن مصر أكرهت على هذا التنازل ، كما أجبرت قبل ذلك على التنازل عن نصف السودان ، وتلك هي طريقة تعامل الضعيف مع القوى المستبد . وقد قرر مجلس الوزراء التنازل عن هذا المبلغ الجسيم في جلسته المنعقدة في ٩ مارس ١٩١٨ .

ولعمري انه لسخاء منقطع النظير ، قابله الانجليز الصفاقاء بالنكران والعقوق ، واذاقة المصريين من الظلم والعسف ألوانا ، عند قيام ثورة مارس عام ١٩١٩ ، وفي هذا قال الشاعر :

ومن يصنع المعروف في غير أهله يكن حمده ذما عليه ويندم
وقول الآخر :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

فضل موقع مصر الاستراتيجي في كسب الانجليز الحرب

ولا ننسى فضل موقع مصر الاستراتيجي في زمن الحرب ، هذا الموقع الفريد ، الذي أفاد انجلترا وحليفاتها فائدة تجل عن كل تقدير ، في احراز النصر على أعدائها :فالى مصر كانت ترد الجيوش من المستعمرات الانجليزية والفرنسية . ومنها كانت ترسل الى جميع الميادين شرقا وغربا . هذا بالإضافة الى أنها كانت بمثابة مخزن للمؤن ، ومستودع للمواد الحربية ، تمد بها الجيوش في جميع الميادين .

مصائب أخرى حلت بالبلاد من جراء الحرب

وبالرغم مما أذاقه الانجليز المصريين من ألوان الحسف ، وسوء المعاملة طوال أيام الحرب ، من فرض الرقابة على الصحف ، واشهار سيف الأحكام العرفية على رقاب المصريين ، ونشر الجاسوسية بين جميع طبقات الشعب ، والقبض على الكثيرين ، والزج بهم فى غياهب السجون ، بلا محاكمة أو مقاضاة، أو نفيهم وتشريدهم خارج البلاد ، وعبث الجنود الانجليز والاستراليين وجنود الحلفاء بكرامة المواطنين ، ونشرهم الفساد فى طول البلاد وعرضها ، من سرقة ، ونشل وتعد على أرواح الناس وأموالهم وأعراضهم ، بالرغم من كل ذلك ، فقد أخلد المصريون الى الهدوء والسكينة ، ولم تحدثهم نفوسهم بالقيام بشئ يعرقل جهود الانجليز وحلفائهم فى ادراك النصر على اعدائهم . ولقد كانوا قادرين على احداث الشغب ، والقيام بالثورة ، وقطع طرق المواصلات ، ونسف مخازن المؤن والذخائر ، وتمهيد السبيل للاتراك والألمان كى ينقضوا على الانجليز فى مصر ، وتقويت فرص النصر عليهم ، والحاق الهزيمة بهم . وبعبارة مختصرة ضربهم من الحلف ضربة قاصمة كانت تنهى الحرب فى غير مصلحتهم .

الانجليز يقلبون لمصر ظهر المجن

هذه خلاصة وجيزة لما أنزله الانجليز بمصر والمصريين ، من ألوان العسف والظلم ، طوال مدة الحرب الأوروبية الأولى ، وما قبلها ، وما قدمه المصريون من تضحيات وخدمات ، لا يمكن أن تقدر بثمن ، مما جلب النصر والفوز للانجليز وحلفائهم .

وقد كان المصريون يأملون بعد أن أحرزوا النصر ، أن يحمّدوا للمصريين صنيعهم ، وأن يقدروا لهم جهودهم ، وأن يردوا لهم حريتهم واستقلالهم ، ويرفعوا عن مصر الحماية التى وصفوها بأنها ضرورة اقتضتها الحرب ، لا تلبث أن تزول بزوالها ، وخصوصا بعد أن أعلن ولسن ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، فى ٨ من يناير عام ١٩١٨ ، شروطه الأربعة عشر ، ومن بينها حق كل شعب فى تقرير مصيره ، واختيار طريق الحكم الذى يرتضيه لنفسه ، واتخذ كثير من الأمم الصغيرة ، التى هى دون مصر أهمية ومركزا عالميا ، وماضيا مشرقا ، وعلميا وثقافة وحضارة ، طريقها الى مؤتمر الصلح الذى تقرر عقده فى فرساييل ، برئاسة الرئيس ولسن ، بعد أن وضعت الحرب أوزارها فى أكتوبر عام ١٩١٨ ، وأعلنت الهدنة فى ١١ من نوفمبر من السنة نفسها

اتخذت هذه الشعوب طريقها الى مؤتمر الصلح كى تعرض مطالبها ،
وتشرح وجهات نظرها ، وفق شروط الرئيس ولسن ، وتصريحات الحلفاء
فى أثناء الحرب .

أما مصر ، ذات الحضارة القديمة ، والتاريخ المجيد ، فينكرون
عليها هذا الحق . ويحكمون عليها بالاستعباد والاسترقاق ، طمعا فى
خصب أرضها ، وصفاء جوها ، وعسندوبة نيلها ، ومركزها الجغرافى
الممتاز .

والحق أن جميع أسباب الثورة ، كانت قد توافرت ، ولم يبق الا
شرارة فتندلع نارها ، ويتأجج جمرها ، وينفجر المرجل الذى ظل يغلى
حتى بلغ أقصى درجات الغليان ، ويعلن المصريون راية العصيان ،
ويشهبون فى وجوه الانجليز المقاومة والسخط والغضب ، الذى اعلنوه
من قبل فى وجه نابليون بونابارت عام ١٧٩٨ م .

تأليف الوفد المصرى :

واتباعا لسياسة الاعتدال ، واستمساكا بالتعقل والروية ، ومراعاة
لسياسة المسالمة ، قام ثلاثة من رجالات مصر الأفذاذ ، هم : سعد زغلول
(باشا) وعلى شعراوى (باشا) وعبد العزيز فهمى (بك) ، عندما وضعت
الحرب اوزارها ، وأعلنت الهدنة ، بمقابلة المندوب السامى البريطانى ،
السير ريجنالد ونجت ، يوم ١٣ من نوفمبر عام ١٩١٨ ، يطلبون السماح
لهم بالسفر الى لندن ، لمقابلة وزير خارجية انجلترا ، للمباحثة فى
مستقبل مصر ، وطريقة الحكم التى ستكون عليها بعد الحرب .

وقد لاحظ أعضاء الوفد الثلاثة ، فى أثناء الحديث الذى دار بينهم
وبين المندوب السامى ، استهانة بأمانى مصر فى الحرية والاستقلال ، تلك
الامانى التى عبروا عنها خير تعبير ، واستكثر عليهم (أن يتحدثوا عن
أمر أمه بأسرها ، دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها) .
مع أن سعدا كان وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ، وكان زميلاه عضوين
فى هذه الجمعية ، ويحق لهم بهذه الصفة ان يتحدثوا عن الامة بأسرها .

ولكن الزعماء الثلاثة ، شرعوا بمجرد انصرفهم من دار الحماية ،
وفى اليوم نفسه ، فى تأليف هيئة الوفد المصرى ، الذى سيطالب بحرية
مصر واستقلالها ، من رجال الجمعية التشريعية ، وبعض الشخصيات
السياسية البارزة . وبدأ بجمع توكيلات من الشعب ، تخوله هذه

الصفة • وقد انتهالت عليه التوكيلات من كل مكان ، بالرغم من العقبات التي كانت السلطة العسكرية البريطانية تضعها في سبيل جمعها •

ولقد كان الوفد ، الى هذه اللحظة ، يحسن الظن بالانجليز • فوردت في صيغة التوكيل الأولى ، أن الوفد يسعى الى الاستقلال التام تحت راية بريطانيا العظمى • فلم يرض الشعب عن هذه الصيغة ، وكنت حينئذ طالبا بالمدرسة الحنبوية الثانوية ، فتوجهت الى دار سعد زغلول ، مع بقية مندوبي المدارس ، نطالب بتغيير هذه الصيغة ، وحذف اسم بريطانيا منها • وفعلا نزل الوفد على ارادة الشعب ، وحذف اسم بريطانيا من التوكيل • ثم أخذ يعيد الكرة في طلب السماح له بالسفر الى لندن •

وبعد تسويق ومراوغة من جانب السلطات العسكرية الانجليزية ، رفضت السماح للوفد بالسفر ، وطلب اليه تقديم مقترحات للمندوب السامي ، بخصوص كيفية الحكم في مصر « بما لا يخرج عن الخطة التي رسمتها حكومة جلالة الملك – ملك الانجليز – وأعلنتها من قبل » • أي أن هذه المقترحات يجب ألا تتعدى دائرة الحماية التي أعلنتها انجلترا في ديسمبر عام ١٩١٤ •

كذلك كان رشدي (باشا) رئيس الحكومة المصرية آن ذاك ، قد طالب بالسماح له ولزميله عدلي يكن (باشا) وزير المعارف ، بالسفر الى لندن ، للغرض نفسه ، الذي طالب به الوفد ، فقبل طلبه بالتسويق ، بحجة غياب المستر بلفور ، وزير خارجية انجلترا عن لندن ، واشتغاله بمفاوضات الصلح ، فدل الرفض بالنسبة للوفد ، والتسويق بالنسبة للحكومة ، على سياسة المراوغة والخداع التي كانت تنوي انجلترا اتباعها حيال مطالب مصر والمصريين •

• استقالة وزارة رشدي •

لذلك بادر حسين رشدي باشا بتقديم استقالته في ديسمبر عام ١٩١٨ ، تضامنا مع الوفد ، وظلت هذه الاستقالة معلقة حتى الاول من مارس عام ١٩١٩ ، حين قبلها السلطان فؤاد ، بعد أن نفتت حيلة الانجليز في اغراء رشدي باشا على سحبها ، وكان قد اشترط لسحبها أن يسمح له ، ولكل من يريد من المصريين بالسفر الى اوروبا • فظلوا يحاورون ويداورون • وأخيرا سمحوا له ولزميله عدلي باشا وحدهما بالسفر ، ورفضوا السماح للوفد • فأصر على الاستقالة • وكان هذا من جانبه عملا وطنيا رائعا ، شد به أزر الشعب ، وساند في مطالبه •

والآن وقد انفضح المستور ، وكشفت السياسة الانجليزية القناع عن وجهها ، وأبان الانجليز عن لؤمهم وخداعهم ، وعما بيتوه للمصريين من مؤامرات لاستعبادهم واذلالهم ، لم يبق سوى طريق واحد ، لا ثانى له ، وهو اعلان الجهاد ، واشهار المقاومة الشعبية ، وانتزاع الحرية والاستقلال بالقوة من براثن القراصنة المستعمرين . اذ لا يفل الحديد الا الحديد ، ورحم الله شوقي حيث يقول :

وما نيل المطالب بالتمنى
ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

نفى سعد وثلاثة من زملائه .

لهذا أخذ الوفد يعمل جادا ، لاحباط المؤامرات الانجليزية . وبدأ نشاطه بارسال الاحتجاجات الى معتمدى الدول ، ورئيس وزراء انجلترا لويدي جورج . وشرع يعقد الاجتماعات العامة ، وفيها كان سعد (باشا) يلقي الخطب النارية ، محتجا على أعمال الانجليز ، منتقدا سوء تصرفهم ، وخبيث سلوكهم ، حيال مصر والمصريين . فأرادت السلطات العسكرية الانجليزية ، محتمية فى ظل الاحكام العرفية ، أن تقضى على الحركة فحرمت على الوفد عقد الاجتماعات ، وأندرتة بسوء المصير . فلما لم يذعن لأوامرها الغاشمة ، ألقت القبض فى ٨ من مارس على سعد وثلاثة من زملائه ، وهم : محمد محمود (باشا) ، واسماعيل صدقى (باشا) وحمد الباسل . «باشا» ونفثهم الى جزيرة مالطة ، وظنت بذلك أنها اطفأت الشعلة ، التى قال برونياى فى قحة وصفاقة « انها شعلة تطفئها بصقة » ، ولكنهم لم يدروا أنهم قد اشعلوا فتيل ثورة عارمة ، لاتقوض ملكهم فى مصر فحسب ، ولكنها ستقضى على امبراطوريتهم المرنة ، وتذك أركانها فى قارتى آسيا وافريقية .

مقدمات الثورة :

وما ان انتشر خبر نفى سعد وزملائه الى جزيرة مالطة ، حنى آثار حفيظة الشعب المصرى ، وأهاج لواعج سخطه على الانجليز ، وحرك غضبه الدفين على الاستعمار والمستعمرين . فقام الشعب قومة رجل واحد ، يعلن مقتته على الحماية ، ويطالب بحريته واستقلاله التام . فجن جنون الانجليز ، وانقلبوا ذئابا كاسرة وانقضوا على المتظاهرين العزل ، يحصدونهم برصاص بنادقهم ، ويزهقون أرواحهم . وما كان الاعتداء

الهمجى الا ليزيد الشعب حماسا واصراراً على المقاومة ، وامعانا فى
الجهاد • وقد صدق الشاعر حيث يقول :

لايسلم الشرف الرفيع من الاذى
حتى يراق على جوانبه الدم

• الاضراب والمظاهرات تعم أرجاء القاهرة •

بدأ سخط الشعب يتجلى فى اضراب الطلبة عن تلقى الدروس يوم
٩ من مارس عام ١٩١٩ • وما جاء يوم ١٠ حتى كان الاضراب عاما • وسار
الجميع فى مظاهرة ضخمة ، اخترقت شوارع القاهرة وميادينها • فكان
جنود الاحتلال يتصدون لها هنا وهناك ، يقذفونها بنيران بنادقهم ، فوقع
كثير من القتلى والجرحى • ولم يمنع ذلك استمرار المظاهرات أيام
١١ ، ١٢ ، ١٤ من الشهر نفسه • وقد امتد الاضراب الى بقية الطوائف :
فأضرب المحامون يوم ١١ ، وعمال العنابر يوم ١٥ ، ثم عمال الترام
والسيارات ، فتعطلت المواصلات بجميع أنواعها فى القاهرة •

• مشاركة المرأة للرجل فى اظهار سخطها •

وشاركت المرأة الرجل فى اظهار سخطها ، فتألفت مظاهرة من
فضليات السيدات المصريات ، وكرائم العائلات يوم ١٦ من مارس عام
١٩١٩ ، زاد عددهن على ثلثمائة سيدة ، وقدمن الاحتجاجات الى معتمدى
الدول ، على ما أصاب الأبرياء من القتل والتنكيل ، فى المظاهرات
السابقة •

• المظاهرات فى الاقاليم •

وما كادت تتسرب أخبار المظاهرات من القاهرة الى الاقاليم ، حتى
ثارت حماسة الاهالى فيها ، وتحركت فى نفوسهم عوامل السخط
والغضب ، من عسف الانجليز وظلمهم ، وقامت المظاهرات فى كثير من
مدن الوجه البحرى ، ثم فى أغلب مدن الوجه القبلى • وبذلك تكون
المظاهرات والاضرابات قد عمت البلاد من اقصاها الى اقصاها ، دون
سابق ترتيب أو انذار ، أو توجيه أية هيئة أو جماعة • بل ان الثورة
كانت طبيعية واجماعية ، أظهر فيها الشعب تضامنا عجيبا ، وتوافقا
مذهلا ، واخلاصا صادقا ، مما أذهل الانجليز وأقضى مضاجعهم ، وقلب

خططهم ومؤامراتهم رأسا على عقب ، وأظهر بجلاء سوء تدبيرهم ، وفساد تفكيرهم ، وقصر نظرهم .

ونفس الشعب عن آلامه وغضبه ، بقطع السكك الحديدية فى ١٦ من مارس عام ١٩١٩ ، وكذا الاسلاك التلغرافية بين القاهرة والوجهين البحرى والقبلى . فلم يأت يوم ١٨ الا وصارت القاهرة منعزلة عن جميع بلاد القطر . وتعذر على الناس الانتقال من جهة الى أخرى ، بين القاهرة والاقاليم ، أو بين الأقاليم بعضها وبعض ، الا بطريق السفن فى النيل والترع . وفى هذا دلالة على ما وصل اليه السخط العام ، والغضب الاجتماعى ، من مظالم الانجليز ، وسوء سياستهم الأمر الذى لم يكن يتوقعه المحتلون ، ولم يستطيعوا تبينه والاحساس به ، لبلادة شعورهم ، وقصر نظرهم ، وضيق تفكيرهم ، وقلة خبرتهم بأحاسيس الشعوب ، ونفسياتها ، ودوافع تحركها وثوراتها ، وظنهم أن القوة والبطش هما كل ما يحتاجون اليه فى سياسة الشعوب وحكمها ، واخضاعها لارادتهم .

مظاهرة ١٧ من مارس الكبرى :

وقد تجلى بأروع مظهر اجماع الامة على مقت الحماية الانجليزية ، والاصرار على المطالبة بالاستقلال التام ، فى المظاهرة الكبرى التى قامت يوم ١٧ من مارس عام ١٩١٩ ، ولم تر السلطات العسكرية الانجليزية مندوحة من السماح لها بالسير فى جميع شوارع القاهرة وميادينها . وقد سارت فى أروع نظام . وكانت مؤلفة من مواكب متلاحقة ، تحمل أعلامها وشارات طوائفها . وانتظم فيها الألوف من طبقات الامة كافة . فسار فيها العلماء والقضاة ، والمعلمون ، والمحامون ، والتجار ، وأرباب الأعمال ، وطلبة الازهر والطلاب جميعا ، وطوائف العمال والصناع .

تعيين اللورد اللبى مندوبا ساميا .

وظلت المظاهرات تتألف كل يوم ، ولم يأبه الجمهور لتهديدات السلطات العسكرية ، ولم ترهبه المترايوزات ولا المدافع الرشاشة المنصوبة فى الميادين ، والتى كانت تفتك بالناس فتكا ذريعا ، غير مفرقة بين الاطفال والشيوخ والنساء ، مما حدا بالحكومة الانجليزية أن تسحب السير ريجنالد ونجت ، وتعين بدله الجنرال اللبى ، مندوبا ساميا فوق العادة ، لعله يفلح فى القضاء على الحركة الوطنية ، ويفرض على المصريين الطاعة والولاء للانجليز المستعمرين .

وصل اللبى الى القاهرة فى ٢٥ من مارس عام ١٩١٩ ، وقد اقترن

حضوره الى مصر باضراب الموظفين يوم ٢ من ابريل عام ١٩١٩ ، فلم تبق طبقة من طبقات الأمة الا أعلنت رأيها في بطلان الحماية ، وطالبت بالحرية والاستقلال التام ، واستنكرت اعتداء الجنود الانجليز على ارواح الناس وأموالهم وأعراضهم ، وحرقت القرى والتنكيل بأهلها ، وسلبهم أموالهم ، كما حدث في قرىتي العزيزية والبدرشين ، مما لا يصدر الا عن أخط الأمم ، واكثرها همجية ووحشية .

ولو أن استفتاء عاما أجرى في شعب من الشعوب ، لتقرير مصيره ، ما اتخذ طريقا أروع ولا أجلى من هذا الاستفتاء ، الذي أعلن فيه الشعب المصرى عن بكرة ابيه اجماعه المطلق ، على المطالبة بإلغاء الحماية ، واستعادة حريته واستقلاله .

ولكن الانجليز المستعمرين ، الذين قدت قلوبهم من الصخر ، وعميت عيونهم وبصائرهم ، لم يكونوا ليؤمنوا بمثل هذا الاستفتاء ، أو يرضوا عنه ، ولم يصيخوا السمع الى الهتافات العالية ، التى شقت عنان السماء ، مطالبة بالاستقلال . ولقد صمموا على ألا ينجلوا عن البلاد، الا وأنفهم راغم فى التراب ، تلاحقهم اللعنات ، وتشيعهم عبارات السخط والكراهية .

الافراج عن سعد وزملائه .

أدرك الانجليز ، ولكن بعد فوات الوقت ، أن قمع المظاهرات بالحديد والنار ، لايزيدها الا قوة واشتعالا . ذلك لأن الانجليز كما سبق القول ، قوم اتسموا بقصر النظر ، وتميزوا ببلادة الفكر ، فعرفوا أنهم ركبوا متن الشطط ، بتحريمهم على الزعماء المصريين السفر الى اوربا ، واعتقالهم سعدا وزملاءه .

لذلك رجعوا عن غيهم ، وقرروا فى ٧ من ابريل عام ١٩١٩ الافراج عن سعد وزملائه ، والسماح لمن أراد من المصريين بالسفر الى أى مكان ولكنهم كعادتهم فى تدبير المؤامرات ، كانوا قد دبروا الخطة ليحصلوا من مؤتمر الصلح على موافقته على الحماية ، وليوصدوا أبوابه فى وجه المصريين ، فلا يسمع أحد الى دفاعهم عن أمانى الشعب المصرى وآماله .

موافقة مؤتمر الصلح على الحماية :

سافر أعضاء الوفد المصرى من القاهرة فى ١١ من ابريل عام ١٩١٩ . وقد قوبلوا فى جميع المحطات التى مر بها القطار من القاهرة

الى بور سعيد ، بمظاهرات الفرح والابتهاج ، التى تنم عن شعور الأمة واستبشارها بقرب ساعة الخلاص من ربقة الاحتلال . وقصدوا الى جزيرة مالطة ، حيث اجتمعوا بسعد وزملائه . وقصد الجميع الى باريس ، ليعرضوا مطالب مصر على مؤتمر الصلح .

ولشد ما كانت دهشتهم وخيبة أملهم ، أن يصادموا بمجرد وصولهم الى باريس ، باعتراف الرئيس ولسن بالحماية ، الرئيس ولسن صاحب الشروط الأربعة عشر ، التى تقرر حق كل شعب فى تقرير مصيره . ومن عجب أن ينضوى تحت لواء الانجليز ، ويتنكر لمبادئه ، ويقع تحت اغرائهم ، فينتزعوا موافقته على الحماية ، ويتبع ذلك موافقة مؤتمر الصلح عليها وتسجيل ذلك ضمن شروط معاهدة الصلح ، التى أمضيت فى فرسايلى فى ٢٨ من يونية عام ١٩١٩ .

والواقع أن لويد جورج ، رئيس وزراء بريطانيا اذ ذاك ، استطاع بكل ما أوتيته من مكر ودهاء أن يسيطر على الرئيس ولسن ، بعد أن أوقع بينه وبين كثير من الدول ، فانفضت من حوله ، وأوهمه ان بريطانيا هى التى تقف الى جانبه ، وتسانده ، عندئذ اغتنم لويد جورج هذه الفرصة ، وانتزع منه موافقته على الحماية على مصر .

اغراق الانجليز فى تنكيلهم بالمصريين نتيجة لموافقة مؤتمر الصلح على الحماية .

ظن الانجليز أنهم قد كسبوا الجولة الأولى ، بموافقة مؤتمر الصلح على الحماية ، وأنهم قد حسموا الخلاف بينهم وبين المصريين ، ووضعوهم أمام الامر الواقع ، الذى لا قبل لهم على تغييره أو تبديله . وضربوا حول اعناقهم قيذا لا يستطيعون الفكاك منه ، واطمأنوا الى أنهم قد أصبحت لهم السيطرة التامة على البلاد وأهلها ، وصاروا لا يخشون تدخلا أو معارضة من أية دولة من الدول .

لذلك واصلوا التنكيل والبطش بالمصريين ، وأمعن جنود الاحتلال فى اعمال النهب والسرقه ، وحرقت القرى ، وجلد كل من يشتبهون فى أمره ، وفرض الغرامات الفادحة على المناطق التى حدث بها تخريب أو تدمير ، فى السكك الحديدية أو ممتلكات الحكومة ، وانتشار المحاكم العسكرية فى طول البلاد وعرضها ، للانتقام من المصريين ، وانزال اقصى العقوبات بهم .

الاحتفال بالتوقيع على معاهدة الصلح :

ومن الغريب أن تحدث كل هذه المظالم ، وتدبر المؤامرة لاعتراف مؤتمر الصلح بالحماية ، وتقوم الحكومة المصرية ، برئاسة محمد سعيد (باشا) بالاحتفال بالتوقيع على معاهدة الصلح ، فتعطل الوزارات والمصالح يوم ١٤ من يوليو عام ١٩١٩ ، وتطلق المدافع في القاهرة والاسكندرية ، ابتهاجا بهذه المناسبة السعيدة !

وهكذا بلغ احتقار الانجليز للرأى العام المصرى ، والاستهانة بشعور المصريين درجة لا تحتمل . ولكن هذه الاستهانة كانت فى الواقع ، حافزا للمصريين على أن يواصلوا جهادهم ، ويتابعوا كفاحهم ، الى ان يكتب لهم النصر على القوم الظالمين .

ولحافظ ابراهيم فيما تحدثه المظالم من حفز للهمم ، واذكاء للشعور الوطنى ، وحث على مواصلة الجهاد قصيدة عامرة جاء فيها : -

قتيل الشمس (١) أورثنا حياة	وأيقظ هاجع القوم الرقود
فليت كرومرا قد دام فينا	يطوق بالسلاسل كل جيد
ويتحسف مصر آنا بعد آن	بمجلود ومقتول شهيد
لننزع هذه الاكفان عنا	ونبعث فى العوالم من جديد

لجنة ملنر .

تبين للانجليز بجلاء أن الشعب المصرى يمقت الحماية كل المقت ، ولم تجد أعمال القسوة والشدة فى انتزاع موافقة المصريين ورضاهم عن الحماية . لذلك عولوا على انهاج طريقة جديدة لادراك مأربهم ، خطة تنطوى على الحيل والمداينة ، التى يلجئون اليها عندما لاتسعفهم قوة الحديد والنار ، لاحتراز النصر . تلك هى خطة المفاوضة والمحاوره ، لذلك اعتزموا ايفاد لجنة برئاسة اللورد ملنر ، وزير المستعمرات ، الى مصر ، وأعلنوا أن مهمتها التحقيق فى أسباب الاضطرابات ، التى حدثت أخيرا فى مصر ، وتقديم تقرير عن الحالة فى تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية ، خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتى لها ، توسيعا مطرد التقدم والترقى ، وحماية المصالح الاجنبية .

(١) يقصد بقتيل الشمس الضابط الانجليزى الذى أصيب بضربة الشمس فى حادثة دنشواى، فكانت سببا فى وفاته .

وهنا يظهر اصرار انجلترا على استمرار نظام الحماية على مصر ، وعدم تحولها عن هذا النظام . وانظر وتعجب ، كيف بدأت دعوى الاحتلال ؟ والى أى حجة تطورت ؟ تعرف انها بدأت بدعوى تثبيت الخديو على عرشه ، وتطورت الآن الى حماية المصالح الأجنبية . **أليس هذا هو العبث بعقول الناس ، والزراية بأحلامهم ، والاستهانة بالوعود وتصريحات السياسة الانجليز وحكومتهم الموقرة ؟!**

مقاطعة لجنة ملنر :

لذلك قرر المصريون مقاطعة هذه اللجنة ، وعدم الاتصال بها بأى شكل - وقام الطلاب بالقاء التحذيرات من الاتصال بتلك اللجنة فى المساجد عقب صلاة الجمعة ، وكنت واحدا من هؤلاء ، حيث حذرت المصلين عقب صلاة الجمعة فى جامع الشامية المواجه لوزارة الداخلية .

ولذلك وجدت اللجنة عند حضورها الى مصر فى ٧ من ديسمبر عام ١٩١٩ ، اجماعا من المصريين بجميع طبقاتهم على مقاطعتها ، والاعراض عنها . وقامت المظاهرات فى كل مكان ، لتعلن احتجاجها عليها ، وتجاهر بمقتها للحماية ، ومطالبتها بالحرية والاستقلال .

وبعد أن قضت لجنة ملنر فى مصر ثلاثة أشهر ، تبينت خلالها اصرار المصريين على رفع اصر الحماية عن بلادهم ، وأنهم لا يرضون بغير الاستقلال التام بديلا . وبعد أن يئست من اتصال أحد من المصريين بها ، عولت على العودة من حيث أتت . فغادرت البلاد فى ١٨ من مارس عام ١٩٢٠ عائدة الى انجلترا .

دعوة الوفد الى مفاوضة لجنة ملنر فى لندن .

قلنا : ان الانجليز عندما لاتسعفهم قوة الحديد والنار لادراك مآربهم ، يلجئون الى المداورة والمداينة . وعلى هذا الأساس حاول اللورد ملنر أن يستدرج الوفد الى الدخول معه فى مفاوضات ، بوصفه وكىلا عن الشعب ، الذى قاطع لجنته مقاطعة تامة . فأرسل اليه فى باريس أحد اعضاء لجنته ، لاقتناعه بالقدوم الى لندن ، والدخول فى مفاوضات ، دون أن يتقيد أحد الطرفين بأى قيد .

ولما كانت أبواب مؤتمر الصلح موصدة فى وجه الوفد ، ولم يتيسر له العمل على استرداد حق مصر المغتصب ، فانه لم يرضيرا فى اجابة لورد

ملنر الى دعوته ، بعد أن بعث بعض أعضائه الى لندن ، للاستيثاق من جدية هذه الدعوة ، وهل للانجليز رغبة حقيقية في التفاهم مع مصر ؟ ومن ناحية أخرى رأى الوفد أن فى دعوة الانجليز للمفاوضة معه ، اعترافا ضمنيا بنيابته عن الشعب المصرى ، ووكالته فى التحدث عنه .

• المفاوضات

ذهب الوفد الى لندن فى ٥ من يونية عام ١٩٢٠ ، وانتهت المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر بمشروع معاهدة (١) قدمه اللورد ملنر الى الوفد فى ١٧ من يوليو عام ١٩٢٠ رفضه الوفد اذ رأى فيه تحايل الانجليز على بسط الحماية على مصر ، واكساب مركزهم فيها صبغة شرعية . وتقدم بمشروع مضاد (٢) ، ضمنه الاعتراف باستقلال مصر ، ورد الحرية اليها ، فرفضته اللجنة ، وتقدمت بمشروع ثان فى ١٨ من اغسطس ١٩٢٠ ، ذكر اللورد ملنر أنه اقصى ما تستطيع انجلترا ، أن تقدمه من عروض لمصر ، ويشترط اما أن تقبله كله ، او ترفضه كله فما كان من سعد الا أن أرسله الى مصر ، مع بعض أعضاء الوفد ، لعرضه على الشعب ، ليقول فيه كلمته الفاصلة ، وقد وصفه سعد بأنه (مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها) . هذا فضلا عن اغفاله أمر السودان ، وعدم الاشارة اليه بكلمة واحدة .

توقف المفاوضات :

وقد تمخض عرض المشروع على الشعب عن تحفظات ، رأى ضرورة ادخالها على المشروع ، وتعديله على ضوءها . فأبى لورد ملنر مناقشة هذه التحفظات قبل الموافقة على المشروع نفسه . ولذلك توقفت المفاوضات وغادر الوفد لندن عائدا الى باريس فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ .

تقرير لجنة ملنر •

لمس لورد ملنر عن كثب ، فى أثناء زيارته لمصر ، مقت المصريين للحماية التى فرضتها عليهم انجلترا فرضا ، دون أن يسعى لها المصريون . كذلك لمس فى اثناء مفاوضاته مع الوفد المصرى ، تمسكه باستقلال مصر ، واصراره على استعادة البلاد لحريتها .

(١) انظر نص المشروع بكتاب القضية المصرية ص ٨٧ - ٨٨ .

(٢) انظر نص المشروع بالمصدر السابق ص ١٩ - ٩٢ .

لذلك ، فقد نصح اللورد ، فى تقريره (١) ، الذى قدمه الى وزير
خارجية انجلترا فى ٩ من ديسمبر ١٩٢٠ عن نتائج المفاوضات مع الوفد
المصرى ، بالعدول عن السياسة التى تتبعها دولته مع مصر ، وأن يستبدل
بالجماية معاهدة يعترف فيها باستقلال مصر ، مع المحافظة على مصالح
انجلترا فيها ، وعدم المساس بالحالة الراهنة فى السودان .

ونصح أيضا أن يقوم بالمفاوضات ، لعقد هذه المعاهدة ، وفد رسمى ،
تنتدبه حكومة مصر لهذا الغرض .

وزارة عدلى والمفاوضات :

وكخطوة أولى ، لتنفيذ توصيات لجنة ملنر ، أبلغت انجلترا مصر
فى ٢٦ من فبراير عام ١٩٢١ على يد اللورد اللنبى ، عزمها على إلغاء
الحماية ، ودعوتها الى تأليف وفد رسمى للمفاوضة فى عقد معاهدة بين
الجانبيين . فاستقالت وزارة نسيم باشا فى ١٥ من مارس عام ١٩٢١ ،
ودعا السلطان فؤاد «عدلى باشا» الى تأليف الوزارة ، والتمهيد للقيام
بالمفاوضة المقبلة . فتألفت فى ١٧ من مارس عام ١٩٢١ . وقد وافق
سعد زغلول على تأليف هذه الوزارة ، التى أطلق عليها اسم وزارة الثقة ،
وعاد الى مصر من باريس فى ٤ من ابريل عام ١٩٢١ ، وقد كان المفروض
أن يشترك الوفد المصرى مع الوفد الرسمى فى المفاوضات ، ولكن قام
الخلاف بين عدلى وسعد على رئاسة وفد المفاوضات . فكان سعد يريد أن
تكون رئاسة الوفد له ، على حين كان عدلى يرى أنه يحكم منصبه ، كرئيس
للحكومة ، يجب أن تعقد له رئاسة الوفد .

الخلاف بين عدلى وسعد :

دب اذن الخلاف بين الوفد وبين الحكومة ، وبعبارة أدق بين سعد
زغلول وعدلى يكن ، واتسعت شقة الخلاف ، ووصف سعد فى خطبة له
ألقاها فى شببرا ، فى ٢٢ من ابريل عام ١٩٢١ الوفد الرسمى فى المفاوضات ،
بأن (جورجى الخامس يفاوض جورجى الخامس) أى أن الوفد الرسمى
وهو مؤلف من موظفين عينتهم الحكومة بعد موافقة الحكومة الانجليزية ،
فى تقديره موظفون انجليز ، سيفاضون موظفين من الانجليز أيضا .

وامتد هذا الخلاف الى الوفد نفسه ، فاستقال كثير من أعضائه ،

(١) انظر هذا التقرير كاملا بالمصدر السابق ص ٣٣ - ٨٦ .

وانقسم الرأي العام نفسه ، فبعد أن كان الشعب يبدو ، عند قدوم لجنة ملنر الى مصر ، كالبنيان المرصوص ، أخذت الفرقة تدب بين صفوفه ، ويقسمه الخلاف شيعا وأحزابا ، وهذا ما كان يسعى له الانجليز جهدهم ، فوجدوا السبيل الى ذلك في شرك المفاوضات ، الذي ينصبونه للشعوب المستعبدة ، لبث الفرقة بين صفوف أبنائها ، ولاخمد جذوة حماسها ، واطفاء شعلة وطنيتها وسلبها حقوقها عندما لاتسـعفها القوة لادراك مطامعها الخبيثة ، والوصول الى اهدافها الدنيئة . اذ كيف يستطيع المغلوب على أمره ، أن يجلس على مائدة المفاوضات مع مغتصب حقوقه ، ومنتهاك حريته ، محاولا استرداد تلك الحقوق ، وهو لا حول له ولا قوة ، بل وسيف الارهاب مسلط فوق رأسه .

وقد ظل الانجليز طوال الثلاثين سنة التالية ، ينصبون لمصر شركاء المفاوضات ، ويوقعون الزعماء في أحابيلها ، وهم في كل مرة ينتزعون لهم حقوقا وامتيازات جديدة ، ويثبتون أقدامهم في مصر ، ويزيدون من عدد جنودهم بها حتى بلغ في نهاية الثلاثين سنة نحو ثمانين ألف جندي ، الى أن قامت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ، وهبت مصر من غفوتها ، واستجمعت قوتها ، وجردت الانجليز من أعوانهم وأشياعهم . عندئذ وجدوا أنفسهم يواجهون منفردين شعبا بأسره ، عقد العزم على كسر أغلال العبودية من حول رقبتة ، واسترداد حريته ، واستقلاله ، باذلا في سبيل ذلك المهج والارواح ، فطأطأوا رءوسهم ، وحنوا هاماتهم ، وأذعنوا للأمر الواقع ، واضطروا الى قبول الجلاء عن البلاد ، وأنفهم راغم ، بعد مراوغة ومخاتلة ، ومؤامرات ومكائد ، دامت خمسة وسبعين عاما .

فشل عدلى في مفاوضاته ، واستقاله وزارته .

ونعود الى عدلى يكن ، فقد حمل عبء المفاوضة على كاهله ، دون أن يأبه لمعارضة سعد له ، وسحب الثقة منه . وليت شعري ، كيف يجرؤ مفاوض على النهوض بعبء المفاوضة ، والبلاد منقسمة على نفسها ، والشعب قد سحب ثقته منه ، وتأييده له ، تلك الثقة وذلك التأييد ، اللذين لابد منهما لمساندته في أثناء مفاوضاته ، وتقوية مركزه أمام مستعمر ماكر ، لايرغمه على قبول مطالب الشعب ، الا القوة القاهرة ، أو الاتحاد الشامل ، والاجماع التام .

لم يعر عدلى كل ذلك شيئا من الاهتمام ، أو أنه كان يمنى نفسه بادراك نتائج باهرة ، تعوض في رأيه ما فقده من ثقة الشعب وتأييده .

فانفرد بالمفاوضات دون الوفد ، وظهر بمظهر المتهافت عليها ، والمتكالب على كرسى الوزارة ، علما بأن النبيل ، والاحتفاظ بالكرامة ، والزهد فى كراسى الحكم ، من الصفات التى كان يتميز بها هذا السياسى ، طوال حياته .

ومع ذلك فقد قبل أن يبقى فى واد ، والامة كلها فى واد ، متحديا الشعور العام ، وترأس وفد المفاوضات ، بالرغم من ارادة الشعب ، مما أثار كثيرا من العجب والحيرة ، فى تفسير هذا السلوك . ولكن الحيرة تتبدد اذا ما حاول الانسان بقليل من التفكير ، درس الظروف والملايسات ، التى كانت تحيط بهذه الحقبة من تاريخ مصر وحوادثها :

فالمعروف أن السلطان « فؤاد » كان يحقد على سعد زغلول ، لجاهرته بالعداء للاحتلال والمحتلين ، وتقديره أن السلطان أحد أعوانهم ، وصنيعة من صنائعهم . فهو لم يكن مرتاحا لقيام الوفد بمفاوضة لجنة ملنر ، وقد كان يخشى أن يكتب للوفد النجاح فى تلك المفاوضات ، فيئول الأمر للشعب ، الذى لا يلبث أن ينقلب على السلطان ، مطالبا بحاكم ينتخبه بارادته ، ولا يفرض عليه فرضا ، وبعبارة أخرى المطالبة بالنظام الجمهورى الديمقراطى . وقد جاهر سعد بذلك فى عدة مناسبات .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، كان السلطان يأمل أن يبسط الانجليز أيديهم ، ويعطوا من فيض كرمهم ما يبقى على عرشه ، ويمد فى حكمه ، على أن يكون هو سندهم الذى يعولون عليه ، فى بقائهم على العرش .

عدلى يقطع المفاوضات ، ويعود الى مصر ، ويستقيل من الوزارة :

كل ذلك دفع السلطان الى أن يغرى « عدلى » بحمل عبء المفاوضات على كتفيه ، دون الوفد . فشخص الى لندن على رأس وفد كبير من الوزراء والمستشارين والمعاونين ، فى ١١ من يولييه عام ١٩٢١ . وبعد مفاوضات بين الوفد وبين اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية ، استمرت اربعة شهور ، فوجيء بمشروع للمعاهدة ، تقدم به اليه اللورد كيرزون (١) فى ١٥ من نوفمبر عام ١٩٢١ ، يكاد يكون كمشروع ملنر فى أساسه ومبناه ، أن لم يكن اسوأ منه ، وأكثر انتقاصا لحقوق مصر وحرياتها ، مما دعا « عدلى » الى أن يقطع المفاوضات ، والعودة الى مصر فى ١٢ من نوفمبر عام

(١) انظر مشروع المعاهدة فى كتاب القضية المصرية ص ١٩٤ - ١٩٨ .

١٩٢١ ، وتقديمه استقالته من الوزارة فى الثامن من شهر ديسمبر عام
١٩٢١ .

وقد استقبل عدلى عند عودته الى مصر استقبالا مهينا ، مع أنه رفض
الاستمرار فى المفاوضات بكل شمم وإباء ، وأثبت أن المفاوضات المصرى
لا يمكن أن يفرط فى حقوق بلاده ، مهما بذل الانجليز فى سبيل ذلك من
المغريات . ولكن الخروج على اجماع الشعب خطأ لا يغتفر ، وسقطة لا تقابل
بالرضا ، ويجب ألا يتورط فيها من يتكلم باسم الشعب ، ويدافع عن
مصالحه ، ويترجم عن أحاسيسه وأمانيه .

• نفى سعد للمرة الثانية •

عاودت البلاد جهادها ، بعد أن تكشفت نوايا الانجليز ، وظهر بجلاء
مكرهم ودهاؤهم ، وتشبثهم بالبقاء فى مصر ، وامعانهم فى القسوة ،
واضطهادهم الوطنيين ، وعودتهم الى نفى الزعماء وتشريدهم .

فلقد نفوا سعدا للمرة الثانية ، الى جزائر سيشل فى المحيط الهندى
فى ٢٩ من ديسمبر عام ١٩٢١ ، بصحبة خمسة من اعضاء الوفد . ثم
نقل سعد الى جبل طارق فى ١٨ من اغسطس عام ١٩٢٢ ، نظرا لمرضه ،
وضعف صحته . وتآلفت طبقة ثانية من الوفد ، حلت محل الأعضاء
المنفيين . ووجه الأعضاء الجدد اعلانا للامة بالمقاومة السلبية ، وتنحصر
فى مقاطعة البضائع الانجليزية ، ووقف التعاون مع الانجليز بجميع
صوره ، والاحجام عن تأليف الوزارة .

لذلك ظلت كراسى الوزارة شاغرة مدة شهرين . ولقد كان لهذا
الاعلان أثر فى قلق الانجليز وفزعهم ، خصوصا مقاطعة بضائعهم ، مما
يودى بمركزهم التجارى فى مصر ، ويحرم مصانع لنكشير القطن
المصرى ، الذى هو أساس صناعة المنسوجات القطنية فى انجلترا .

• تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ وتأليف وزارة ثروت •

لهذا أخذت انجلترا تتحایل على ملء كراسى الوزارة بكل جهد ،
مبدية رغبتها فى فتح صفحة جديدة فى علاقاتها بمصر ، بعد أن ايقنت أنه
لا يوجد مصرى واحد يرضى عن الحماية ، ويقدم على توقيع صك العبودية
والذل لبلاده .

وفوتح عبد الخالق ثروت (باشا) فى تأليف الوزارة . فاشترط .

لذلك شروطا في مقدمتها الغاء الحماية ، والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة • ولم يسع انجلترا الا الاذعان • وأعلنت من جانبها تصريحها المعروف بتصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ • وفيما يلي خلاصة هذا التصريح (١) •

أولا - انتهاء الحماية على مصر والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة •

ثانيا - الغاء الاحكام العرفية ، بعد أن تصدر الحكومة المصرية قانون التضمنات ، وفيه تقرر الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية الانجليزية •

ثالثا - تحتفظ انجلترا لنفسها ، لحين اجراء مفاوضات مقبلة ، بالحق في الموضوعات الآتية : -

- (أ) تأمين المواصلات الامبراطورية في مصر •
- (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أجنبي •
- (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات •
- (د) السودان •

نقد تصريح ٢٨ فبراير •

والملاحظ على هذا التصريح : -

أولا - اعتراف انجلترا لأول مرة باستقلال مصر ، والغاء الحماية التي فرضتها على مصر قوة واقتدارا ، تمهيدا لضمها للامبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس !

ثانيا - صدور هذا التصريح من جانب واحد ، هو جانب انجلترا ، وتقيدها ببنوده ونصوصه ، دون أن تتقيد مصر بشيء منه •

ثالثا - لم يخلص هذا التصريح مصر من جيش الاحتلال ، الذي يجثم على صدرها ، والذي هو أداة لتدخل انجلترا في شئون مصر ، والذي هو في الواقع رمز الحماية الفعلية •

ولكنه من ناحية أخرى ، كان خطوة لابأس بها في تقريب البلاد من

(١) انظر نص التصريح في كتاب القضية المصرية ص ٢١٣ وتبليغ المندوب السامي ص ٢١٤ -

هدفها الأسمى ، وهو الاستقلال الصريح ، الذى لانزاع ولا شبهة فيه ،
والذى يحفز طبقة جديدة من المجاهدين والمناضلين الى الاستمرار فى
بذل الجهود ، ومداومة النضال ، حتى تدرك البلاد حقوقها كاملة .

تأليف وزارة ثروت .

ونتيجة لهذا التصريح ، تألفت وزارة ثروت ، فى الأول من مارس
عام ١٩٢٢ ، وأعلن فى ١٥ من مارس ١٩٢٢ استقلال مصر . ونودى
بالسلطان فؤاد ملكا عليها . وعد هذا اليوم عيدا قوميا للبلاد . وتألفت
فى ٣ من أبريل عام ١٩٢٢ لجنة من ثلاثين عضوا لوضع الدستور . وقد
اتمت اللجنة عملها ، ورفعت مشروع الدستور الى ثروت باشا فى ٢١ من
أكتوبر عام ١٩٢٢ ، وكان المنظور أن يصدر به المرسوم الملكى ، ويبدأ
فى اجراء الانتخابات ، تمهيدا لاجتماع مجلس النواب ، ومباشرة أعماله .
لولا أن استقالت وزارة ثروت فى ٢٩ من نوفمبر عام ١٩٢٢ ، وخلفتها
وزارة توفيق نسيم باشا ، التى كانت تعمل بوحي من الملك فؤاد ، الذى
كان يعمل على عدم ظهور هذا الدستور الى الوجود ، شأنه فى ذلك شأن
آبائه المستبدين ، الذين كانوا يحكمون الشعب حكما استبداديا ،
لاينازعهم فيه أحد من افراد الشعب ، ولا تقاسمهم هيئة من الهيئات .

أعمال ثروت فى الميزان .

لم يشفع لدى الملك فؤاد ، ما أداه ثروت للبلاد من جليل الخدمات
وفى مقدمتها الغاء الحماية ، والاعتراف باستقلال مصر ، والخروج بها
من دائرة الامبراطورية البريطانية ، الى مصاف الدول المستقلة ، ذات
السيادة ، والمناداة به ملكا مستقلا ، بعد أن كان موظفا بريطانيا ، يدين
للانجليز بالطاعة والولاء ، ويعمل وفق امارتهم ، ولا يتصرف الا طبق
رغباتهم .

فما أن قدم ثروت استقالته من الوزارة ، حتى قبلها الملك فورا ،
لأنه كان راغبا فى التخلص منه ، والاستغناء عن خدماته .

وقد سرد ثروت فى كتاب استقالته ، ما قامت به وزارته من خدمات
للبلاد ، اذ أنه كان يعد كتاب الاستقالة وثيقة تاريخية ، أراد أن يسجل
فيها ما أداه من أعمال ، تاركا الحكم عليها للتاريخ ، ومتحديا هوى
السلطان ، واهتمامه بصالحه الخاص ، الذى يتعارض مع الصالح العام ،
وأهاني البلاد .

كذلك لم يبق الشعب على وزارة ثروت ، ولم يهمل لتوليه الوزارة ،
أو يأسف لاعتزاله الحكم . وعلى العكس من ذلك ، فإنه تنفس الصعداء
لاستقالته : ذلك لأنه أساء الى البلاد بقدر ما أحسن اليها . فقد اقترن
تأليفه الوزارة بنفى سعد وزملائه الى سيشل ، وحكم البلاد بالقسوة
والشدة ، وكان قد مارس هذه القسوة عندما كان وزيرا للداخلية في وزارة
عدلى يكن .

كذلك صادر الصحف ، وأغلق دورها ، وتعاون مع المنشقين من
أعضاء الوفد على مناوأة سعد ، وتأليف حزب الاحرار الدستوريين ، الذى
كان هدفه الاستيلاء على كراسى الحكم ، وتعطيل الدستور ، لاصيائه
وتدعيمه ، وكان معيناً للمستعمرين على ارباب البلاد ، والقضاء على
حريات الأفراد ، والتمثيل بالوطنيين .

لذلك لم يكن غريبا ألا يحمى الشعب لثروت جهوده ، ويقابلها بما
تستحق من التقدير . فتألفت الجمعيات السرية ، لارهاب الانجليز
والمستورزين ، وأذئاب المستعمرين . ونشطت تلك الجمعيات فى
اغتيال الموظفين الانجليز ، ورجال المخابرات البريطانية ، والحوثة
المصريين المتعاونين مع الانجليز . وقد توالى احتجاجات اللورد اللبى
لدى الوزارة ، وطالب باقتفاء أثر المعتدين ، وتقديمهم الى المحاكمة ،
وتعويض أهليهم تعويضات سخية .

والواقع أن هذه الجمعيات أتت كثيرا من أعمال البطولة والشهامة .
وبالرغم من تعدد حوادث الاغتيالات ، ووقوعها فى وضوح النهار ، لم
يستطع رجال الامن ، ورجال المخابرات الانجليز ، القبض على المعتدين .
ولم يتقدم أحد من المصريين للدلاء بمعلومات تؤدى الى القبض عليهم ،
بالرغم من المكافآت المالية الكبيرة التى رصدتها السلطات العسكرية
البريطانية لمن يساعدون فى الكشف عن أعضاء هذه الجمعيات . وفى
هذا دليل واضح على انتشار الوعى القومى ، ومقت المصريين للمستعمرين،
والمتشيعين لهم وتربص الفرص للايقاع بهم .

تقويم ثورة سنة ١٩١٩

أهمية هذه الثورة :

كانت ثورة سنة ١٩١٩ م انتفاضة شعبية كبيرة ، كشفت عن وعي الشعب المصرى ، وأثبتت أن جوهره لم تغيره المظالم ، وأن الحرية متأصلة فى قرارة نفسه ، ولا يستطيع الاستبداد والظلم أن يغيرا من تقديسه للحرية . بل انهما فى الواقع يشحذان همته ، ويستثيران كوامن شجاعته .

أثبتت أن هذا الشعب لم يتغير ، ولم يتبدل . فهو بعينه الذى وقف فى وجه نابليون فى ثورة عارمة فى ٢١ اكتوبر عام ١٧٩٨ وفى وجه خليفته كليبر فى ٢٠ من مارس عام ١٨٠٠ ، واقض مضاجع رجال الحملة الفرنسية فى كل مكان . وأخيرا حزموا أمرهم ، وقرروا الرحيل عن البلاد ، والعودة الى فرنسا ، يجرون أذيال الخيبة والحذللة .

وقد كانت ثورة عام ١٩١٩ أول هزة عنيفة ، تهنصنم الاستعمار ، أفاقى على صوتها أم أخرى ، كانت ترزح تحت نيره ، وتستكين لجبروته ، مثل أمة الهند . فتيينت أن هذا الصنم لن يلبث أن يتحطم تحت ضربات الشعب القوية . فقاد غاندى حركة المقاومة السلبيه فى الهند ، وأنشأ حزب المؤتمر ، الذى انبثت فروعه فى نواحي الهند المختلفة ، محرضة على مقاطعة البضائع الانجليزية ، ومناهضة الحكم الانجليزى ، فى صبر وإيمان . وقد انتهت هذه الحركة فى النهاية باستقلال الهند ، ونيلها حريتها .

ولكن هذه الثورة ، لم تستطع القضاء على الاستعمار الانجليزى ،

وطرد الانجليز من البلاد ، واعادة الحرية للشعب المغلوب على أمره .
وطبعا كانت هناك أسباب وعلل كثيرة ، نجم عنها اخفاق هذه الثورة .

« ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة . فان
الاسباب التى أدت الى فشلها ، هى الاسباب التى حركت حوافز الثورة
سنة ١٩٥٢ » (١) .

أسباب فشل هذه الثورة .

والحقيقة أن هناك اسبابا كثيرة ، أدت الى فشل ثورة ١٩١٩ ، ذكر
الميثاق منها ثلاثة أسباب هامة نلخصها فيما يلى :

أولا - اغفال القيادات الثورية ، اغفالا يكاد يكون تاما ، مطالب
التغيير الاجتماعى .

وننتج عن ذلك أن أصبحت طبقة ملاك الأراضى ، أساسا للأحزاب
السياسية التى تصدت للثورة .

ثانيا - انعزال ثورة ١٩١٩ عن العالم العربى ، ولما يحدث فيه من
أحداث . مع أن حوادث التاريخ أثبتت أنه ليس هناك صدام على الإطلاق
بين الوطنية المصرية ، وبين القومية العربية ، وأن عدوها الذى تحاربه ،
كان يعامل الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها ، طبقا لمخطط
واحد .

ثالثا - عدم قدرة القيادات الثورية أن تلائم بين أساليب نضالها ،
وبين الأساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب ، فى ذلك
الوقت .

تلك هى الاسباب العامة التى أدت الى فشل ثورة ١٩١٩ . غير أنه
كانت هناك أسباب خاصة ، نورد فيما يلى أهمها :

أولا - تعاون السلطان (الملك فؤاد) مع الانجليز على القضاء على
الثورة .

فقد كانت لهما مصلحة مشتركة فى احباطها : فالملك فؤاد يدين
بعرشه للانجليز ، الذين أجلسوه عليه ، بعد وفاة السلطان حسين ،
ويستظل برايتهم ، ويستمد العون والتأييد منهم ، فى حكم الشعب ، حكما

(١) الميثاق ص ٢٦ .

استبداديا مطلقا . ويعلم علم اليقين أن في نجاح الثورة قضاء على عرشه ، وعلى أسرة محمد علي ، التي فرضت على الشعب فرضا ، وحكمته لمصلحتها ، وليس لمصلحة الشعب ورفاهيته .

ثانيا - والانجليز المستعمرون الذين لا سند شرعى لهم فى بقائهم بمصر ، والذين كانوا يحكون المؤامرات لاضفاء الشرعية على احتلالهم للبلاد . بل والعمل الدائب على ضمها الى الامبراطورية المرنة ، كان من مصلحتهم هم أيضا سحق الثورة ، والقضاء عليها ، مستعملين فى ذلك البطش والقسوة ، كما لو كانت مصر احدى مستعمراتهم .

ثالثا - عمل الاقطاعيون والمستغلون والمستوزرون على ضرب الثورة أيضا ، حرصا منهم على مصالحهم الشخصية . ولذلك وجد فيهم المستعمر ضالته المنشودة ، وعونا صادقا لوجوده ، كما وجد فيهم الملك من ناحية أخرى خير سند له على تمزيق قوى الشعب ، وبث الفرقة بين جموعه .

ذلك هو الثالث الخطير ، الذى قضى على ثورة ١٩١٩ ، الانجليز ، والملك ، والاقطاعيون ، الذين عملوا كل من ناحيته على احباط الثورة ، وتحالفوا على القضاء عليها فنجحوا ، ولكن كان نجاحهم الى حين ، ولم يدروا أنهم فى الواقع وحقيقة الأمر ، وضعوا أسس نجاح ثورة مقبلة ، وبذروا بذور الخلاص من الذل والاستعباد . لان الشعب بعد أن خسر الجولة الأولى ، عكف على دراسة أسباب فشله ، وعوامل اخفاقه ، واتخذ له عبرة وعظة من كل خطوة خطاها ، لم تضمن له النجاح والفوز ، وأعد لكل أمر عدته فى نضاله المقبل ، ووضع خطته على أسس سليمة ، انتهت به الى كسب المعركة فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ .

وهذا مصداق لما جاء فى الميثاق «ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ ، تستحق الدراسة ، فان الاسباب التى أدت الى فشلها ، هى الاسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ » .

رابعا - ذكرنا قبل الآن أن الاستعمار لا يعدم وسيلة ، عندما لاتجدى مدافعه وسيوفه وحديد ، وناره ، أن يلجأ الى المخاتلة والمراوغة ، فهو عندما فشل فى القضاء على الثورة بمدافعه ورشاشاته ، عمد الى اعلان استقلال مصر استقلالا مشوها ، فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ، الذى تبعه اصدار الدستور . هذا الدستور الذى كان نكبة على البلاد ، بما ابتكره من أحزاب سياسية ، وقيام المنافسة بينها ، وتسابقها على الوثوب

الى كراسى الحكم • ونسى فى غمار هذه المنافسة الهدف الأسمى ، وهو طرد المستعمر من البلاد ، وتخليصها من تدخله فى شئونها ، وسيطرته على مقدراتها ، وتحكمه فى حاضرها ومستقبلها •

ولقد عبر الميثاق عن هذه الحقيقة أصدق تعبير حيث يقول :

« ان الاستعمار فى هذه الفترة أعطى من الاستقلال اسمه ، وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها ، واغتصب حقيقتها • وهكذا انتهت الثورة بإعلان استقلال لا مضمون له ، وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال • وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتى ، الذى منحه الاستعمار ، والذى أوقع الوطن باسم الدستور فى محنة الخلاف على الغنائم دون نصر ، وكانت النتيجة أن أصبح الصراع الحزبى فى مصر ملهاة تشغل الناس ، وتحرق الطاقة الثورية فى هباء لانتيجة له (١) » •

خامسا - لم تكن الثورة ، بغير الناحية السياسية ، وتركت جانبا الأسس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية ، التى يجب أن تدعم بها الثورة ، والتى هى فى الواقع السياج الذى يجب أن تحاط به الثورة ومع ذلك فقد أفلح الاستعمار فى تنحية الثورة بعيدا عن هدفها الأساسى •

ولقد فطنت ثورة يولييه سنة ١٩٥٢ الى ذلك ، فوضعت منذ الساعات الاولى نصب عينيه مبادئ ستة ، كأسس للعمل ، وعلامات للطريق الثورى ، الذى نهجته ، والتزمته ، ونفذته بكل عناية ودقة •

قال الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه الذى ألقاه مساء الخميس ٢٦ من مارس عام ١٩٦٤ أمام مجلس الأمة : «ان ارادة الثورة الشعبية أعدت له دوره الكبير ، لما حددت بالرؤية الواضحة أبعاد الآمال المتجددة ، والمتسقة دواما ، أمام من طال حرمانهم من الحقوق المشروعة للانسان ، فى عصر تمكن فيه التقدم الفكرى والعلمى ، من بلوغ قمة رائعة مشرفة » •

«ولقد شهدت مصر ، حتى فى هذا القرن العشرين ، أشكالا من التجارب الدستورية ، لكنها الى ما قبل الثورة (ثورة يولية) كانت كلها تعبر عن الثورة المضادة ، التى انتكست اليها ثورة سنة ١٩١٩ ، هذه

(١) الميثاق ص ٢٤ •

التي شهدنا في أعقابها سنة ١٩٢٣ واجهة دستورية ، بدأت بمجلس يمثل الاتجاه الى المصالحة مع القوى الرجعية والاستعمارية ، ثم انتهت سنة ١٩٥٠ بمجلس يمثل الاستسلام الكامل أمام الرجعية والاستعمار .

«وبين الخطو ، ترددا نحو المصالحة، وبين الارتقاء اليأس بالاستسلام مجالس تعاقبت تحت هذه القبة ، أبعد ما تكون عن الحقيقة الوطنية الأصلية ، مع تفاوت في الظلال بين النيات الطيبة والمخدوعة ، وبين التآمر الجريء على حقوق الشعب .»

لعبة الدستور

ذكرنا فيما سبق أن الانجليز عمدوا الى صرف جهود السياسيين المصريين عن المطالبة باستقلال مصر ، وجلاء الانجليز المحتلين عن البلاد ، وذلك باعلان استقلال مصر الظاهري ، فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ الذى أعقبه صدور الدستور ، وتأليف الاحزاب ، وتشاخصها على كراسى الحكم ، والاستعانة فى ذلك تارة بالمستعمر نفسه ، وأخرى بالقصر ، اللذين اتفقت مصلحتهما فى أن يظل الشعب مقيدا بأغلال العبودية . . محروما من الحرية والاستقلال الحقيقى ، ليمارسا مصلحتهما ، وينتجعا خيرات البلاد لنفسيهما .

تأخر صدور الدستور :

وذكرنا أن الملك «فؤاد» كان يخشى على نفسه هذا الدستور الذى يجعل الشعب مصدر السلطات ، ولذلك كان يسعى جهده فى ألا يظهر الى عالم الوجود . فعمل على التخلص من عبد الحالى ثروت ، الذى كان يهيمه صدوره ، ولقد نجح فى تدبير مؤامرة لابعاده . فاستقالت وزارة ثروت فى ٢٩ من نوفمبر عام ١٩٢٢ ، وعهد الى صنيعة من صنائعه ، هو محمد توفيق نسيم (باشا) - الذى اتصف بالضعف والاستسلام - فى تأليف الوزارة .

تدخل الانجليز فى الدستور .

ولقد وجد الانجليز فى ضعف نسيم واستسلامه ، فرصة للتدخل فى شئون مصر ، ولما يمض على تصريحهم باستقلالها سوى بضعة شهور ، فطلبوا اليه حذف مادتين من مشروع الدستور ، هما المادة ٢٩

التي تنص على أن الملك (هو ملك مصر والسودان) ، والمادة ١٤٥ التي تنص على أن (تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها ، عدا السودان ، فمع أنه جزء منها ، يتقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص) .

ولقد أذعن نسيم لارادة الانجليز ، وكان هذا من غير شك بالاتفاق مع الملك فؤاد ، ارضاء لهم ، وتقاديا من غضبهم . ثم استقال من الوزارة في ٥ من فبراير عام ١٩٢٣ ، بعد تعديل المادتين المشار اليهما ، وقد كانت الشبهة والنخوة تقضيان عليه بعدم الرضوخ لمطلب الانجليز ، والاستقالة من الوزارة ، احتجاجا على تدخلهم غير المشروع ، كما فعل شريف باشا ، عندما طلبوا اليه اخلاء السودان . ولكن لا يفعل ذلك الا رجل شجاع ، قوى الشخصية ، غيور على مصلحة وطنه ، لا يفرط في حقوق بلاده . . . وهي صفات كان يفتقر اليها نسيم .

تجدد المقاومة الشعبية :

وقد أثار استسلام نسيم لتدخل الانجليز حنق الجماهير عليه ، وقيام المظاهرات ضده ، وازدياد سخط الشعب على الانجليز ، فاستؤنفت حوادث اغتيال الانجليز وجنود الاحتلال ، وقابلت سلطات الاحتلال ذلك باعتقال أعضاء الوفد الذين بمصر ، وبعض رجال الحزب الوطني ، وغيرهم من الوطنيين البارزين .

وزارة يحيى ابراهيم

وظلب البلاد بلا وزارة أكثر من شهر ، وأخيرا تألفت وزارة برياسة يحيى ابراهيم باشا ، في ١٥ من مارس عام ١٩٢٣ ، وقد استفاضت الاشاعات أن هذه الوزارة سائرة على طريق وزارة نسيم ، وستواصل الانتقاص من الدستور ، وحذف بعض مواده ، التي لا يوافق عليها الملك أو الانجليز .

ولكن الشعب كان لها بالمرصاد . فشدد الكتاب والسياسيون على رئيس الوزراء بضرورة اصدار الدستور ، لذلك لم ير بدا من اسداء النصيح للملك باصداره ، ازالة للقلق الذي كان يساور الشعب ، ونشرا للهدوء والطمأنينة في ربوع البلاد .

اصدار الدستور :

وأخيرا استجاب الملك لنصيحة رئيس وزرائه ، وصدر الدستور في

١٩- من ابريل عام ١٩٢٣ ، ولكن بعد تعديل المادتين ٢٩ ، ١٤٥ . وفى ٣٠ من ابريل صدر قانون الانتخاب .

الافراج عن سعد :

ولقد هيات الوزارة الأسباب للحياة الدستورية المقبلة ، بنشر جو من الهدوء والاستقرار ، فعملت على الافراج عن سعد وزملائه البعيدين عن مصر ، واطلاق سراح المعتقلين ، فأصدر الانجليز أوامرههم بالافراج عن سعد فى ٢٧ من مارس عام ١٩٢٣ ، وكان معتقلا فى جبل طارق ، وعن أعضاء الوفد المعتقلين فى مصر .

الغاء الأحكام العرفية :

كما أصدروا فى ٥ من يوليو عام ١٩٢٣ أمرا بالغاء الأحكام العرفية بعد أن أعلنت الحكومة المصرية ، فى التاريخ نفسه قانون التضمينات الذى يقضى بإجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية فى مصر من اجراءات ادارية وقضائية أو تشريعية ، مدة الأحكام العرفية المعلنة فى ٢ من نوفمبر عام ١٩١٤ ، حتى تاريخ اصدار هذا القانون ، أى فى ٥ من يوليو عام ١٩٢٣ ، وبذلك أصبح لا حق لأحد من الرعايا المصريين ، أو الحكومة المصرية ، فى مقاضاة الحكومة الانجليزية فيما لحقه من خسائر مادية ، فى الاموال أو الارواح أو الممتلكات أو أية خسائر معنوية ، أو المطالبة بأى تعويض ، ولكن تتحمل الخزانة المصرية تعويض الأجانب وتمنح الموظفين الاجانب عن تركهم الخدمة مكافآت وتعويضات جسيمة أكثر مما يستحقونه بمقتضى قانون المعاشات .

وبناء على قرار الغاء الأحكام العرفية ، صدر العفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبات أقصاها ١٥ سنة ، والسماح للمصريين المبعدين عن مصر ، بالعودة اليها .

عودة سعد الى مصر :

وقد عاد سعد الى مصر فى ١٧ من سبتمبر عام ١٩٢٣ ، وقوبل هذه المرة أيضا ، كما قوبل فى المرة الاولى ، بمظاهر الخفاوة والفرح العظيمين ، فى القاهرة والاسكندرية ، وجميع البلاد التى مر بها فى طريقه الى العاصمة وأقيمت معالم الزينة والأفراح ، وتوالت وفود الشعب على بيت سعد ، وكان يطلق عليه بيت الأمة ، لظهار فرحها واغتهاطها بعودته الى أرض

الوطن ، وكان ذلك بمثابة استفتاء سجل فيه الشعب زعامة سعد التي لاينازعه فيها منازع .

وقد كان يجمع بسعد ، وقد تسنم مركز الزعامة ، وصار لا يدانيه في سمو مركزه أى سياسى آخر فى مصر ، أن يتناسى الخلافات القديمة ، والحزابات التى تشبت بينه وبين خصومه ، لتتحد قوى الشعب أمام المستعمر المتربص ، لتقضى عليه القضاء المبرم . ولكن كيف يمكن أن يدرك هذا المطلب اليسير المنال ، وقد ألقى الانجليز فى ساحة السياسة المصرية بلعبة الدستور ، الذى خلق الاحزاب التى كان شغلها الشاغل التناحر والتطاحن على مقاعد البرلمان ، وكراسى الوزارة ، وتجاهل الجميع المستعمر الرابض فوق أرض الوطن ، يحوك المؤامرات ويدس الدسائس ويستخر من هذه الاحزاب ، ويوقد بينها الفتيل كل يوم ، لتزداد تناحرا ويشتد تطاحنها ، وفى هذا حياته وبقاؤه .

(١٨)

مؤامرات الانجليز على استقلال مصر فى الفترة

من ١٩٢٤ حتى عام ١٩٢٧

فوز الوفد فى الانتخابات وتأليف أول وزارة وفدية :

أجريت الانتخابات ، وأسفرت نتائجها عن فوز الوفد بتسعين فى المائة من مقاعد مجلس النواب ، فأصبحت الوزارة من حق حزب الوفد ، باعتباره الحزب الغالب .

وبناء على ذلك كلف الملك فؤاد سعد زغلول تأليف الوزارة ، وقد كان الأفضل له أن يظل بعيدا عنها ، ويبقى على رأس الهيئة التشريعية ، ويتولى تأليفها غيره من رجال الوفد ، تجنباً للصدام مع السراى والانجليز الذى يضطر الوزارة حتما الى الاستقالة ، ويحمل ذلك بين طياته هزيمة للشعب ، الذى تمثله الوزارة .

ومع ذلك فلم يمض طويل وقت حتى حدث هذا الصدام ، بين الوزارة والسراى ، على من له الحق فى انتخاب خمس أعضاء الشيوخ المعينين ، هل هو الملك أو الوزارة ؟ فحكم الطرفان بينهما «فان دن بوش» النائب العام البلجيكي لدى المحاكم المختلطة فى الخلاف ، فأفتى بحق الوزارة فى هذا الأمر ، وفقا للدستور البلجيكي ، الذى منه اقتبس الدستور المصرى كثيرا من مواده .

افتتاح البرلمان وأهم أعمال الوزارة :

وافتح البرلمان فى ١٥ من مارس عام ١٩٢٤ ، وبعد أن أقسم الملك اليمين الدستورية ، وألقى سعد أول خطاب للعرش ، انصرف البرلمان الى عمله ، وثبت أركان الحياة الدستورية ، بما اتخذه من قرارات فى مقدمتها ، حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال وقدره

١٤٦٢٥٠ جنيها ، وحذف مبلغ ١٤٠٠٠ ر جنيه ، كانت تدفع لجمارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش المصرى ، والشروع فى وضع نظام مستقل ، لمراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة وفتح اعتماد بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ر جنيه زيادة فى ميزانية وزارة المعارف ، لفتح مدارس جديدة ، وتأليف لجنة من أعضاء المجلس ، لوضع مشروع قانون التعليم الاجبارى .

كذلك سارت الوزارة قدما فى ادارة شئون البلاد ، حريصة على حقوقها ، مستمدة سلطتها من الدستور ، فلا تسمح بأى تدخل من قبل السراى ، أو المندوب السامى البريطانى ، مؤكدة حقوق مصر فى السودان من فوق منبر البرلمان كلما سنحت فرصة لذلك .

وقد سنحت هذه الفرصة فعلا ، عند قيام المظاهرات فى السودان ، ضد الحكم الانجليزى ، امتدادا لثورة مارس عام ١٩١٩ فى مصر ، وقمع الانجليز تلك المظاهرات بكل شدة ، والقبض على زعيم حركة المقاومة ، الضابط السودانى «على عبد اللطيف» والحكم عليه بالحبس ثلاث سنوات مع الاشغال الشاقة .

وقد ظهر تقدير الشعب لسعد ، ومحبته له ، باستنكاره الاعتداء الذى وقع عليه فى ١٢ من يوليو عام ١٩٢٤ على يد شاب مخبول ، يدعى «عبد الخالق عبد اللطيف» باطلاقه الرصاص عليه فى محطة مصر ، فأصابه فى ساعده الأيمن .

مفاوضات سعد - مكdonald :

كان يحكم انجلترا فى هذه الاثناء حزب العمال ، ويتولى الوزارة المستر رمزى مكdonald فدعا سعدا لاجراء مفاوضات معه فى لندن ، لتسوية الخلافات بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، فبدأت المفاوضات فى ٢٥ من سبتمبر عام ١٩٢٤ ، وتقدم سعد بمطالب مصر ، ومن بينها سحب جميع القوات الانجليزية من الاراضى المصرية ، وزوال كل سيطرة بريطانية ، ولا سيما على العلاقات الخارجية ، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها فى حماية الأجانب والأقليات فى مصر ، والاشتراك فى حماية قناة السويس .

ولكن المفاوضات انتهت ، كسابقتها التى أجراها مع لورد ملنر ، بالفشل ، فالانجليز هم الانجليز ، سواء أكانوا محافظين أم عمالا لا يمكن أن يسلموا بحق الشعوب المغلوبة على أمرها ، فى الحرية والاستقلال ، طواعية بدون اكراه .

مقتل السير لى ستاك (باشا) ، سردار الجيش :

كان الهدوء يسود البلاد ، وتسير الامور فى طريق يبشر بتقدم البلاد ، وتثبيت استقلالها ، وتدعيم الحياة الدستورية فيها ، لولا وقوع حادث مقتل السردار السير لى ستاك باشا ، فى ١٩ من نوفمبر عام ١٩٢٤ فاتخذت منه انجلترا ذريعة للانتقام من مصر ، ومتابعة عدوانها على استقلالها ، وأن تملى عليها شروطا جائرة ، لاتملئها سوى دولة منتصرة على أخرى منهزمة ، فى ميدان القتال ، علما بأنه لم تكن للحكومة المصرية يد فى هذا الحادث ، كما أثبتت ذلك المحاكمات ، وأيده القضاء ، مما لم يكن معه أى سبب لتحميل الحكومة مسئوليته ، أو يؤخذ الشعب بجريرة مرتكبيه . فهو لا يعدو أن يكون حادثا شخسيا ، يحدث كثير مثله فى دول العالم المختلفة ، فلا يتخذ وسيلة لان تستذل دولة دولة أخرى . . وتنتهزها فرصة لاغتصاب مكاسب غير مشروعة ، والحصول بالقوة والجبروت على تعويضات فادحة ، أشبه ما تكون بالغرامات الحربية التعسفية .

ان مثل هذا الجبروت لا يمكن أن يوصف بغير الحسة والنذالة ، ولا يصدر الا عن المستعمرين الأذال ، الذين يصولون ويجولون فى غير ميادين الحرب ، ويستعرضون عضلاتهم لارهاب الشعوب الوداعة واتهامها زورا وبهتانا بما هى براء منه ، رائدها فى ذلك الطمع والجشع وسوء القصد .

وانك نعجب لاشك اذا علمت أن كثيرا من الضباط والجنود قتلتهم فى فلسطين - فى أثناء الانتداب البريطانى عليها - عصابات اليهود ، وكانت ترى جثثهم مصلوبة على جذوع الاشجار ، ولم تكن انجلترا لتحرك ساكنا . كذلك قتل سكان احدى الجزر اليونانية خمسة من ضباط الاسطول الانجليزى ، ولم ترجع الحكومة الانجليزية على الحكومة اليونانية باللائمة ، أو تحملها شيئا من المسئولية ، ولكنها هنا فى مصر ، تفعل ما تشاء ، لارقيب ، ولا حسيب .

ولقد نشرت أخيرا جريدة الأخبار المصرية مذكرات سعد زغلول ، ومنها يستشف أن المخابرات الانجليزية فى مصر ، كانت تعرف أن حدثا سيقع للسير لى ستاك ، ويؤكد هذه الشبهة ، مطالبة المندوب السامى للسير لى ستاك أن يؤجل سفره من اليوم ال (١٨) الذى كان يزعم السفر فيه الى السودان الى التاسع عشر الذى وقع فيه حادث اغتياله ، ثم

اعتراف اللورد اللنبى بأن العقوبات التى فرضتها انجلترا على مصر ، كانت معدة من قبل وقوع الحادث ، ولكنه فقط غير فى صيغة الانذار ، وجعلها أكثر شدة • ولا يبعد أن يكون الحادث قد مهدت له أيدي الانجليز فى سبيل الاعتداء على استقلال مصر ، ومحو تصريح ٢٨ فبراير ، ولانجلترا سوابق كثيرة فى التضحية ببعض رجالها فى سبيل الحصول على مكاسب غير مشروعة ، وأقرب الأمثلة على ذلك ، تضحياتها بغردون فى سبيل اغتصاب السودان •

وفى ٢٢ من نوفمبر ذهب اللورد فى مظاهرة عسكرية ، يتقدمه مائتان وخمسون جنديا ، مدججون بالسلاح الى مجلس الوزراء ، وقرأ على سعد زغلول انذارا باللغة الانجليزية امعانا فى الزاوية بالحكومة المصرية ، وعند انصرافه سلمه صورة من الانذار ، ويحتوى على البنود الظالمة الآتية (١) :

١ - أن تمنع الحكومة المصرية وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية •

٢ - أن تدفع الحكومة المصرية فى الحال ، الى حكومة صاحب الجلالة غرامة قدرها ١/٢ مليون من الجنيهات •

٣ - أن يسحب الجيش المصرى من السودان •

٤ - أن تزداد مساحة الاراضى المزروعة فى أرض الجزيرة بالسودان من ثلثمائة ألف فدان ، الى مقدار غير محدود •

٥ - أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات حكومة صاحب الجلالة فى الشئون المتعلقة بحماية المصالح الاجنبية فى مصر •

استقالة سعد زغلول :

عد سعد زغلول حادث مقتل السردار ضربة موجهة له شخصيا ، وأيقن أن الحكومة البريطانية لاتريد بقاءه فى الوزارة لعمله على استعادة حقوق مصر من برائن الاحتلال الانجليزى ، لذلك قدم استعفائه من الوزارة فى ٢٣ من نوفمبر عام ١٩٢٤ • وفى ٢٤ من نوفمبر تألفت وزارة احمد زيور باشا ، التى سلمت للانجليز بكل مطالبهم ، وقبضت

(١) انظر نص الانذار فى كتاب القضية المصرية ص ٢١٧ - ٢١٨ والكتاب الملحق به ص ٢١٩ •

السلطات البريطانية على بعض أعضاء البرلمان ، بالرغم من أن الاحكام العرفية كانت قد رفعت عن البلاد ، فلم يكن من حق السلطات الانجليزية والحالة هذه أن تتدخل في شئون أمن البلاد ، وأجلى الجيش المصرى عن السودان ، وأجلت الوزارة اجتماع البرلمان شهرا ، ثم حلت مجلس النواب بعد ذلك في ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٢٤ ، وحددت يوم ٦ مارس موعدا لانعقاد المجلس الجديد .

وألقت السراى بثقلها في المعترك السياسى ، وذلك بانشائها حزبا سياسيا يؤيد سياستها ، هو حزب الاتحاد . فبلغ عدد الاحزاب السياسية حينئذ أربعة وهى : الوفد ، والاحرار الدستوريون ، والحزب الوطنى ، وحزب الاتحاد . فكانت هذه الاحزاب سببا في انقسام الصف ، وتفرق الكلمة ، في وقت كانت مصر فيه أشد ما تكون حاجة الى جمع الصفوف ولم الشمل ، والاتحاد أمام العدو الغاصب .

انتخابات سنة ١٩٢٥ :

أجريت الانتخابات لمجلس النواب الجديد في ١٢ من مارس ١٩٢٥ ، وبالرغم من تعديل الوزارة الدوائر الانتخابية لمصلحتها ، والضغط على المرشحين بكل قوتها ، والتزوير في الانتخابات ، فقد فاز مرشحو الوفد .

افتتح البرلمان الجديد أبوابه يوم ٢٣ من مارس عام ١٩٢٥ ، وتلا زيور باشا خطاب العرش ، وعقدت جلسة في صباح ذلك اليوم لانتخاب الرئيس ، اسفرت عن انتخاب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب ، ثم عقدت جلسة أخرى في المساء لانتخاب الوكيلين والسكرتاريين ، فكانوا جميعا من أعضاء الوفد ، فأسقط في يد الحكومة والانجليز ، وأيقن زيور أنه لن يحوز ثقة المجلس الجديد ، فاستصدر أمرا من الملك بحل هذا المجلس الذى لم يعمر سوى يوم واحد .

ولم يكن حل البرلمان هذه المرة قانونيا ، لانه حل للسبب الذى حل من أجله المرة الاولى ، ولا يجيز الدستور حل المجلس مرتين لسبب واحد وكان الأجدر بالوزارة أن تواجه البرلمان بشجاعة ، طلبا للثقة ، فاذا لم تحصل عليها استقالت ، وتألقت وزارة أخرى من الحزب الغالب ، أو من الأحزاب مؤتلفة . ولكن التشبث بكراسى الحكم ، والاستماتة في منصب الوزارة ، مع اهدار كرامة البلاد ، كانت دائما السبب في العبث بالدستور ، وخرق حرمة .

تفاهم نفوذ الانجليز وسلطة السراى فى فترة الانقلاب الدستورى :

أفادت السراى من الأزمة التى أعقبت مقتل السردار ، وبسطة حمايتها على وزارات الانقلاب ، واشتركت فى انتهاك حرمة الدستور ، وجمعت فى يديها السلطات التى تنازل عنها الاحتلال ، والتى جاهد الشعب فى استعادتها والحفاظ عليها ، وصارت السراى مرجع التعيينات والترقيات فى وزارات الحكومة ، فتفشى المحسوبية والفساد فى جميع مصالح الحكومة ، وسارعت الى اجابة سلطات الاحتلال لجميع مطالبها وأوامرها ، كما كان يحدث بالضبط فى عهدى توفيق وعباس ، من ذلك : تعيين مستشار قضائى لوزارة الحقانية فى مايو عام ١٩٢٥ خلفا للسير موريس شلدون ايموس الذى رفض سعد تجديد عقده فى نوفمبر عام ١٩٢٤ .

وقامت الحكومة بمطاردة مخالفيها ، والتنكيل بهم ، ومصادرة الاجتماعات ، ومحاصرة بيت الامة ، واعتداء رجال البوليس على المجتمعين ، والعبث بالدستور وقانون العقوبات ، لتشديد قبضتها على أصحاب الصحف وكتابها .

كل هذا يحدث طلبا لرضا المحتلين ، وبناء على أوامرهم ، وايقائهم وتنفيذا للمؤامرة التى دبرت بينهم وبين السراى ، للقضاء على استقلال البلاد ، وحرية الشعب ليس فى هذا أى شك ، ولكن دوام الظلم محال .

استقالة اللورد اللبى وتعيين جورج لويده خلفا له :

قدم اللورد اللبى استقالته فى مايو عام ١٩٢٥ ، فخلفه اللورد جورج لويده ، وهو من غلاة المحافظين ، وكان يترسم خطى اللورد كرومر ، ويعد نفسه خليفة له ، ويفترض فى نفسه القدرة على متابعة رسالة كرومر ، التى وقفت عند اعتزاله الحكم .

حضر جورج لويده الى مصر فى اكتوبر عام ١٩٢٥ ، واستقبلته الوزارة استقبالا لا يستقبل بمثله سوى الأمراء والملوك ، فكانت هذه بادرة سيئة للضعف والاستخذاء من قبل الحكومة ، وكان أول رد عليها أن لويده لم يقدم أوراق اعتماده مندوبا ساميا لدى مصر ، كما تقضى بذلك التقاليد المرعية بين الدول المستقلة ، فأغضت الحكومة عينيه عن هذه المخالفة المتعمدة ، وابتلعت هذه الإهانة الخطيرة ، دون أن تحرك ساكنا ، أو تبدي أى اعتراض .

التنازل عن واحة جغبوب :

وأمعنت الوزارة فى الاستبداد ، واهدار كرامة الشعب ، حتى بلغ ضجيج الشعب عنان السماء ، ومن أشد أعمال الوزارة استهانة بكرامة الشعب ، اذعانها لأوامر الانجليز بالتنازل عن واحة جغبوب لايطاليا ، فكان هذا العمل من جانبها تفريطا فى جزء من أرض الوطن ، انتهزت فرصة غياب البرلمان ، فأقدمت عليه ، ولذلك يعد هذا العمل جريمة للوزارة لا تغتفر .

وأمعنت السراى فى غيها وغلوائها ، ومعاداتها للشعب ، فبالاضافة لتعاونها مع الوزارة فى خرق الدستور ، وتعطيل أحكامه ، والتفريط فى حقوق البلاد ، قام «حسن نشأت (باشا)» رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، بالتدخل فى دوائر الحكومة ، فكثر الاحتجاجات من هذا التدخل ولكن السراى لم تعر الرأى العام أى اهتمام .

وأخيرا تدخل اللورد لويد فى الأمر ، وطلب الى الملك طرد حسن نشأت من السراى ، فأذعن الملك وأخرج «حسن نشأت» وعينه سفيرا فى اسبانيا ، وكانت الكرامة تقضى أن يتخلص الملك من رئيس ديوانه استجابة لطلب الشعب ، لا امثالا لأوامر الانجليز ، ولكن الملك ، ورئيس وزرائه كانا يفهمان الكرامة على أنها الاذعان للانجليز ، والخضوع لارادتهم والاستغلال بحمايتهم ، ضد الوطن والشعب والدستور .

المقاومة الشعبية :

فلما طفق الكيل ، وغلت مراحل الغضب عند الامة ، اجتمع البرلمان من تلقاء نفسه فى ٢١ من نوفمبر عام ١٩٢٥ تنفيذا لحكم الدستور ، وكان اجتماعه ايدانا بجمع الصفوف ، واتحاد الاحزاب ، والوقوف جبهة واحدة فى وجه السراى والوزارة والانجليز .

وتكررت الاجتماعات والاحتجاجات على تعطيل البرلمان ، وانتهاك حرمة الدستور ، وأخيرا أذعنت الوزارة الى طلب الشعب فى اجراء انتخابات جديدة ، يوم ٢٢ من فبراير ، وحددت يوم ٦ من يونيه لاجتماع البرلمان .

وأخيرا استقالت وزارة زيور فى ٧ من يونيه عام ١٩٢٦ ، وتألفت وزارة ائتلافية من حزبى الوفد والاحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن باشا فى ٧ من يونيه ، واستمرت فى الحكم حتى ٢٦ من ابريل عام .

١٩٢٧ فخلفتها وزارة ثروت وقد كان الانجليز لها بالمرصاد ، ففي عهدها حدثت أزمة الجيش ، وأجرت مفاوضات مع الحكومة الانجليزية لتسوية الخلافات بينها وبين مصر ، ولكنها انتهت بالفشل .

أزمة الجيش :

كان هدف انجلترا منذ احتلالها مصر اضعاف الجيش ، والهبوط به الى أحط المستويات ، فلا يكون مصدر خطر على الاحتلال والمحتلين ، لذا انقصت عدده ، وجعلت زمامه فى أيدي ضباط من الانجليز .

فلما أعلن استقلال مصر اقتضت الأحوال الجديدة اصلاح الجيش وادخال التعديلات اللازمة عليه ، ورفع يد الانجليز عنه ، وجعل قيادته فى أيدي المصريين ، وقد كان المعتقد أن هذا حق من حقوق مصر ، بعد اعلان استقلالها ، لاينازعها فيه منازع .

لذلك أحيل الموضوع على لجنة برلمانية ، فتقدمت بالمقترحات اللازمة وفى مقدمتها الغاء منصب السردار ، وتحسين أسلحة الجيش ومهمات ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ، وتعديل قانون مجلس الجيش ، بحيث لا يكون المفتش العام الانجليزى عضوا فيه ، وبعض مقترحات أخرى ضرورية .

فما أن بلغ خبر هذه المقترحات دار المندوب السامى ، حتى تقدمت للوزارة بمذكرة تطلب فيها استمرار سيطرة الانجليز على الجيش ، وعدم ادخال أية تعديلات لاستقلاله وتقويته ورفع مستواه ، بما يلائم عهد الاستقلال ، مدعية أن الدفاع عن مصر موكول لانجلترا بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وبناء على ذلك يجب أن يكون لها الاشراف على الجيش المصرى ، فردت الحكومة المصرية ردا معتدلا ، ووعدت بالأخذ بكثير من المقترحات التى تضمنتها المذكرة .

ومع ذلك أثبتت الحكومة الانجليزية الا أن تمارس طريقها التقليدية فى التهديد والوعيد ، كما لو كانت مصر ما تزال تحت الحماية ، ودون تقدير للاستقلال الذى أعلنته وتقيدت به . فأرسلت الى المياه المصرية ثلاث بوارج حربية ، لتقوم بمظاهرة تهديد ، تؤكد أنها ما زالت صاحبة السلطان فى مصر ، وأن هذا الاستقلال مزيف ، وليس له من مفهوم الاستقلال الحقيقى أى ظل ، مادام جيش الاحتلال رابضا على أرض مصر يؤيد كل تدخل لانجلترا فى شئون البلاد .

مفاوضات ثروت - تشمبرلن :

قلنا : ان الانجليز لم يكن لهم أى سند قانونى فى احتلالهم مصر . وقد كانوا هم أنفسهم يعرفون ذلك تمام المعرفة ، ولذلك كانوا يحاولون جهدهم بأن يضيفوا على مركزهم صبغة شرعية بأى ثمن ، فاجروا مصر الى المفاوضات المتتالية التى كانت تنتهى دائما بالفشل ، لان هدفها الأساسى من هذه المفاوضات - كما سبق القول - أن تحصل على اعتراف بشرعية بقائها فى مصر ، ووثيقة رسمية تبيح لها التدخل فى شئونها ، والهيمنة على مقدراتها ، وفيما يلى بيان بالمفاوضات التى حدثت حتى الآن :

- ١ - مفاوضات سعد - ملنر فى يونيه - نوفمبر ١٩٢٠ .
- ٢ - مفاوضات عدلى - كيرزون فى يوليه - ديسمبر ١٩٢١ .
- ٣ - مفاوضات سعد - مكدونالد فى سبتمبر ١٩٢٤ .

لم تيأس انجلترا برغم انتهاء المفاوضات السابقة بالفشل ، وعدم قدرتها على الفوز من المفاوضات المصرى بموافقة رسمية على شرعيتها لاحتلال مصر ، فانتهزت فرصة زيارة الملك فؤاد للنسدين عام ١٩٢٧ يصحبه عبد الخالق ثروت باشا ، ودعته الى الدخول فى مفاوضات جديدة بقصد عقد معاهدة مع مصر .

٤ - مفاوضات ثروت - تشمبرلن :

بدأ ثروت هذه المفاوضات مع السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى شهر يوليو ١٩٢٧ وانتهت فى نوفمبر من السنة نفسها ، وأسفرت عن مشروع لمعاهدة (١) بين مصر وانجلترا ، عرضه تشمبرلن ، لا يختلف فى جوهره عن مشروع كيرزون الذى رفضه عدلى ، والذى يثبت قواعد الاحتلال والاستعمار فى مصر والسودان .

ولما عرض مشروع المعاهدة على مجلس الوزراء ، قبل عرضه على البرلمان ، قرر فى يوم ٤ من مارس ١٩٢٨ رفضه ، وذكر فى أسباب الرفض «أنه لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا» (٢) .

(١) انظر نص المشروع فى كتاب القضية المصرية ص ٢٧١ - ٢٧٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٩٣ .

وأبلغ ثروت (باشا) المندوب السامي رفض الحكومة المصرية لمشروع المعاهدة ، فأبلغه هذا بدوره الى الحكومة الانجليزية التي أبرقت وأرعدت وهددت بالتدخل فى شئون مصر ، لأنها تأبى توقيع صك عبوديتها واسترقاقها ، وترفض التنازل عن حريتها واستقلالها ، بمحض رغبتها واختيارها .

وفعلا فى اليوم الذى أبلغت فيه الحكومة الانجليزية قرار الرفض ، تقدمت الى الحكومة المصرية بمذكرة تعترض فيها على بعض التشريعات التى وافق عليها البرلمان ، وتحفظ لنفسها بحق التدخل « واتخاذ أى اجراء ترى فى نظرها ان الحالة تقتضيه » .

ولما رفض مشروع المعاهدة ، لم ير ثروت بدا من التخلي عن الحكم ، فتقدم بالاستقالة ، وعهد الملك الى مصطفى النحاس باشا فى ١٦ من مارس ١٩٢٨ ، بوصف كونه زعيما للأغلبية ، بتأليف الوزارة ، فألفها فى ١٧ منه ، وكانت وزارة ائتلافية ، يتكون أعضاؤها من الوفدين والدستوريين .

وفاة سعد زغلول :

وفى ٢٣ من أغسطس عام ١٩٢٧ روعت البلاد نبأ وفاة الزعيم سعد زغلول ، فكان لوفاته رنة حزن سرت فى البلاد من أقصاها الى أقصاها ، وبكاه الشعب بكاء مرا ، وحزن عليه حزنا شديدا ، ظهر ذلك فى تشييع جثمانه الى مقره الاخير ، حيث خيل للمرء أن الامة جميعها اشتركت فى تشييع جنازته .

(١٩)

سعد زغلول

اقتربت ثورة مارس عام ١٩١٩ باسم سعد زغلول ، الزعيم المصرى الصميم ، الذى خرج من صفوف الشعب ، وضرب مثلاً عالياً فى التضحية والاباء ، وعزة النفس ، ورفع صوت مصر عالياً بالمطالبة بالحرية والاستقلال ، وطرح نير الذل والاستعباد عن كاهلها ، فى وقت ظن فيه الانجليز انهم قضوا قضاء مبرماً على الحركة الوطنية، وانهم كمنوا الافواه، فلم يعد أحد من المصريين يستطيع أن يرفع عقيرته مجاهراً بالعداء لهم ، أو مطالباً بجلائهم وطردهم من البلاد ، وأنهم نجحوا بمكايدهم ومؤامراتهم فى تحويل البلاد الى محمية من محمياتهم .

ولم يكن أحد أقدر من سعد على اضطلاع بهذه المهمة الوطنية الخطيرة ، فقد كان له قلب شجاع ، وإرادة صلبة ، يسترخى كل غال فى سبيل وطنه ، ولا يننى عن أية تضحية من أجل بلاده ، ولم يكن يطأطئ الرأس لأى انجليزى مهما علا شأنه ، أو يحنى هامة لأى حاكم مصرى مهما عظم قدره ، يعرف غدر الانجليز ونذالتهم ، وبشاعة انتقامهم وقوة مراسهم ، ومع ذلك فلم يكن يرهبهم ، أو يخشى بأسهم ، ولا غرو فهو القائل « دولة الظلم ساعة ، ودولة الحق الى قيام الساعة » .

وقد عرف فى جميع أدوار حياته بالاقدام والشجاعة واستقلال الرأى وقوة الشخصية والاعتزاز بالكرامة ، والذود عن عزة الوطن ، هذا بالإضافة الى قوة الحجة ، ونصاعة البيان ، وفصاحة اللسان ، وسداد الرأى .

عرفت فيه هذه الصفات عندما كان يشتغل بالمحاماة ، أو يجلس فى كرسى القضاء، أو عندما كان وزيراً للمعارف ، ثم وزيراً للحقانية (العدل)، فخأولاه مواطنوه محبتهم وتقديرهم ، وأحلوه مكاناً رفيعاً من احترامهم .

وعرف فيه الانجليز أيضا هذه الصفات ، فانتزع منهم احترامه وتقديره ، فانتخبه اللورد كرومر وزيرا للمعارف، فكان أول مصري ينتخب من صفوف الفلاحين للوزارة . وكان المحتلون يهدفون من وراء انتخابه للوزارة تعديل سياسة الاحتلال بعد حادثة دنشواي ، وتخفيف وطأة الاستبداد ، وإشراك المصريين بأية صورة في الحكم . فكان لسعد في وزارة المعارف مع مستشارها الانجليزى دنلوب ، وكان له مع اللورد كتشنر عميد الاستعمار ، عندما كان سعد وزيرا للحقانية ، جولات أثبت فيها استقلاله برأيه ، واعتداده بنفسه ، وتمسكه بكرامته ، وإعلاء شأن بلاده ووطنه (١) ، مما لا يتسع هذا الكتاب لذكره بأسهاب .

وصدر القانون النظامى بإنشاء الجمعية التشريعية فى الاول من يوليو عام ١٩١٣ ، وكان أول انعقاد لها فى فبراير عام ١٩١٤ ، واستمر حتى ١٧ من يونيه من السنة نفسها وكان هو الاول والاخير ، اذ تأجل انعقادها الى أجل غير مسمى ، بسبب قيام الحرب الاوربية الاولى فى الرابع عشر من شهر يوليو عام ١٩١٤ .

وتألفت الجمعية التشريعية ، كما جاء فى المادة الثانية من قانونها النظامى : من « أعضاء قانونيين ، وأعضاء منتخبين ، وأعضاء معينين - والنظار أعضاء قانونيون - وعدد الاعضاء المنتخبين ستة وستون عضوا ، ينتخب أحدهم وكيلا «بمعرفة الجمعية» ويدون انتخاب الاعضاء بالكيفية وبالشروط المقررة فى قانون الانتخاب . وعدد الاعضاء المعينين سبعة عشر عضوا ، أحدهم رئيس « والثانى وكيل ، والخمسة عشر الآخرون يعينون على نحو يكفل النيابة عن الاقليات والمصالح التى لم تنل نصيبا من الانتخاب » .

وقد كان غريبا فى هذا الوقت أن ينزل رجل مثل سعد ، سبق له أن تشرف بمنصب الوزارة ، الى ميدان الانتخاب للجمعية التشريعية ، التى لم يكن لها قدر مرموق ، أو أهمية تذكر ، بالنسبة لمركز الوزارة . ولكن سعدا ، الرجل الذى لم يكن يترك مجالا يستطيع فيه أن يخدم بلاده الا اقتحمه ، لم ير بدا من خوض معركة الانتخاب فى دائرتين من دوائر العاصمة . ومع ان الحكومة كانت لا تتوقع له النجاح فى هذه الانتخابات، فقد نجح فى الدائرتين معا ، مما أذهل الحاكمين والمستعمرين على السواء . دخل سعد الجمعية التشريعية ، وانتخب وكيلا عن الامة . وقد

(١) انظر سيرة سعد زغلول ، للمرحوم الأستاذ عباس محمود العقاد .

كانت له فيها مواقف مشهورة . وتزعم المعارضة في الجمعية ، وأضفى عليها بحسن سياسته ، ودبلوماسيته ، والتزامه التقاليد الدستورية ، وأصول المناقشات البرلمانية ، صبغة من الاحترام والمهابة ، وجعلت الحكومة تحسب له كل حساب بعد أن كانت تعد اجترأ العضو على مناقشة وزير من الوزراء (وقاحة) . ومع أن دور الجمعية في تخطيطها الاول لم يكن يتعدى أن يكون استشاريا بحتا ، فقد استطاع سعد بقوة شخصيته أن يناقش الوزراء ، ويضطر رئيسهم أحيانا الى اجابة بعض مطالب الشعب . بل ان المعارضة استطاعت بزعامة سعد ، ولما يمض على افتتاح الجمعية التشريعية سوى شهرين ، أن تعجل بسقوط وزارة محمد سعيد ، بالرغم من حماية السراى والاحتلال له .

وسبق القول أن كرومر غادر البلاد في شهر مايو عام ١٩٠٧ ، وخلفه ألدون غورست ، الذي حضر الى مصر يحمل سياسة الوفاق ، وتهدة غضب المصريين ، والتخفيف من سيطرة الاحتلال ، وغطرسة المحتلين .

ولكن غورست لم تطل حياته ، اذ توفي بعد ثلاث سنوات من تعيينه ، فخلفه اللورد كتشنر عام ١٩١١ ، الذي أراد العودة الى سياسة كرومر ، وتثبيت أقدام الاحتلال في مصر . وقد كان انشاء الجمعية التشريعية من ثمرة أفكاره . وطبعا أرادها جمعية استشارية ليس لها من المجالس النيابية سوى الاسم ، فلا تملك من محاسبة الحكومة أو الاعتراض على مؤامرات المحتلين أى شيء .

ولكن ما لبث سعد أن جمع حوله الاعضاء المنتخبين ، وكون منهم حزبا للمعارضة ، زلزل به أقدام الحكومة ، وأقضى مضاجع المحتلين ، وعلى رأسهم اللورد كتشنر ، وصار قذى في عيونهم ، وشجبا في حلوهم ، مما خيب رجاء كتشنر ، ودعاه الى التهديد بالغاءها .

وقد كان تزعمه للمعارضة في الجمعية التشريعية ، ممهدا له لكي يتزعم الشعب بأسره في نضاله ضد المحتلين في ثورة مارس عام ١٩١٩ . وقد ذكرنا الدور الذي قام به في هذه الثورة ، والاحداث الخطيرة التي أعقبتها ، واستهانته بالاحطار التي تعرض لها ، ونفى الانجليز له مرتين: الاولى الى مالطه ، والاخرى الى جزائر سيشل ، بالرغم من شيخوخته ، وضعف صحته ، وتعرضه للموت في تلك الجزر السحيقة ، فعلت صيحة الاحرار في كل مكان بضرورة نقله الى مكان آخر ، تتوافر فيه العناية بصحته ، ابقاء على حياته ، مما اضطر الانجليز معه الى نقله الى صخرة

جبل طارق • وهناك عرض عليه الانجليز تولي عرش مصر ، فأبت نفسه الاستماع الى اغراء الانجليز ، أو الانقياد الى مناوراتهم الخبيثة، ومداوراتهم الماكرة ، وتحويل سعيه وجهاده عن مطلبه الاسمي ، وهو تحرير بلاده من ربقة الاستعمار ، وذل الاستعباد ، الى العرض الزائل •

ولقد حاولوا قبل الآن اغراء المجاهد الكبير محمد فريد بمنصب الوزارة ، وانتهزوا فرصة تشرده في أوروبا ، وفقره ، ومرضه ، لصرفه عن المطالبة بجلائهم عن مصر ، ورفع أيديهم عن شئونها ، وإعادة الحرية والاستقلال اليها • فقابل اغراءهم بكل احتقار ، ورفض الانصياع الى مكرهم وخداعهم • وهذه هي سياسة الاستعمار الدنيئة ، للفت في عضد المجاهدين ، وشل حركة الابطال المناضلين ، وكم أفواه الزعماء الوطنيين: سياسة الرشوة ، والاغراء ، والمكر والدهاء ، واللعب بالنار •

والمعنا قبل الآن الى آخر مؤامرات الانجليز ، قبل قيام ثورة ١٩١٩ ، في تحويل مصر الى نظام المستعمرات ، تلك المؤامرة التي انطوى عليها مشروع برونيات • وقد استعملوا المكر والخديعة لفرض هذا المشروع على مصر ، فأخذوا يعدون له الازهان ، بالقاء سلسلة من المحاضرات ، بوساطة بعض القضاة الانجليز ، في جمعية الاحصاء والتشريع ، على نخبة من علية المصريين والاجانب ، تزين لهم المشروع، وتغريهم على قبوله والترويج له ، مدعية أن في تطبيق النظام الجديد تخليصا لمصر من نظام الامتيازات، وخیل اليهم أن المصريين من الحق والغباء بحيث يستبدلون بذل ذلا أشد منه وأنكى ويبيعون حريتهم ليشتروا بها استعبادا واسترقاقا •

وسعد الذي لم يكن يرى ضررا يحقق ببلاده ، الا ويسارع الى الاعتراض عليه ، والمجاهرة برفضه ، لم يدع فرصة تلك المحاضرات الخبيثة ، في جمعية الاقتصاد والتشريع ، تمر دون أن يحضر واحدة منها في ١٧ من فبراير عام ١٩١٩ ، وعقب عليها بقوله « ان أمتنا المصرية ليست من قبيل الاقوام الهمجية ، الذين ليست لهم شرائع مقررّة • وأيما بلد كبلدنا ، له حياة عريقة في القوانين والشرائع ، فمن الخطر أن يعمد الى تغيير كلي في شرعه ، دون أن تدعو الضرورة لذلك ، أو تهدى اليه التجربة والاختبار » الى أن قال :

« أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها ، دون أن تطلبها أو تقبلها الامة المصرية • فهي حماية باطلة ، لا وجود لها قانونا • بل هي ضرورة من ضرورات الحرب ، تنتهى بنهايتها • ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » •

ولقد أذهل المجتمعين هذا التعقيب من جانب سعد • كما أذهل سلطات الاحتلال • وانتشر خبره في طول البلاد وعرضها ، وكان له أبعد الاثر في إثارة حماس الشعب ضد الحماية ، في الوقت الذي كان المحتلون المستعمرون يعدون أذهان الشعب لقبولها ، والتمهيد لفرض التغيير الدستوري ، الذي يعد مقدمة لها • ولا شك انهم أيقنوا من وقوع هذا الحادث ان سعدا قوة لا يستهان بها ، يقف حائلا دون أغراضهم الاستعمارية ، وودوا لو انهم استطاعوا التخلص منه ، قبل أن يستفحل أمره ، ويشتد خطره ، ولكنهم كانوا في غفلة من أمر هذا الشعب ، لا يدرون دوافعه النفسية ، لان نظرتهم الى الامور سطحية ، فدهمتهم الثورة ، وفجأتهم الانتفاضة ، فوصف أحد سياساتهم ، وهو المستر برونيات الثورة بانها (شعلة تطفئها بصقة) • فدل على قصر نظره ، وفساد تفكيره ، وسوء تدبيره • ولم تستطع دولته العتيدة ، بمدافعها وجيوشها الجرارة ، أن تطفئ الثورة ، أو أن تجبر المصريين على قبول الحماية بل ان الذي حدث هو العكس • حدث أن طرد المصريون الانجليز من بلادهم ، وأجلوهم عن أراضيهم ، بقوة حقهم ، وصادق جهادهم ، وتشجعت الامم المغلوبة على أمرها ، وحذت حذو مصر ، فكسرت قيد الاستعمار ، ونفضت عن كاهلها ذل الاستعباد ، واستعادت حريتها المسلوبة ، واستقلالها المختصب • ولله در القائل (وتقدرون فتضحك الاقدار) •

ولقد انعقدت لسعد الزعامة بلا منازع ، بالرغم من أعدائه الذين كانوا يدورون في فلك الاستعمار ، والذين يعملون بوحى منه ، أو الذين يحققون عليه تبوأه مركز الزعامة ، وقدرته في التأثير على سامعيه من جموع الشعب ، بقوة منطقته ، وسحر بيانه ، واستخفافه بحراب الانجليز وسيوفهم ، واستمساكه بحق بلاده في الحرية والاستقلال ، ودفاعه عن هذا الحق بكل قوته ، في شجاعة واصرار • وأقر له خصومه السابقون بالزعامة ، فولوه رئاسة البرلمان الذي انعقد من تلقاء نفسه في نوفمبر عام ١٩٢٥ ، وأسندوا له رئاسة المؤتمر الوطني ، الذي جمع الاحزاب المؤتلفة كلها في فبراير عام ١٩٢٦ ، كما تألفت وزارة عدلى عام ١٩٢٦ ، ووزارة ثروت عام ١٩٢٧ بموافقة (١) •

وكثيرا ما تغرى الزعامة بركوب متن الشطط ، ويدفع الاعتداد بالنفس الزعيم الى الوقوع في بعض الاخطاء ، والتنكيل بمخالفيه في

(١) في أعقاب الثورة للأستاذ عبد الرحمن الراعى ج ١ ص ٢٩٤ •

الرأى ، والضيق بناقديه ، فيرميهم بالمروق والخيانة ، مع ما يترتب على ذلك من تفرقة الصفوف ، وتشتيت الجهود ، الامر الذى يرحب به العدو المتربص أيما ترحيب . اذ أن ذلك يتيح له فرصة الصيد فى الماء العكر .

وذكرنا أن سعدا كان شديد الاعتداد بنفسه ، لا يحيد عن رأى يعتقد صوابه ، ويقابل معارضييه بالنقد اللاذع . وقد حدث ذلك مثلا عند اختلافه مع عدلى على رئاسة المفاوضات ، فاتهمه بالائتمار بأمر الانجليز ، والخضوع لارادتهم .

وقال فيه عبارته المشهورة «جورج الخامس يفاوض جورج الخامس» .

ويؤخذ عليه أنه لم يضع وحدة الصف ، واتحاد الكلمة فى تقديره الاول ، فى السنوات الاولى للثورة ، وأخذ مخالفه فى الرأى بالشدة وقارص النقد . ولكنه ما لبث أن تبين ما لتوحيد الكلمة ، وضم الصفوف من أهمية ، والوقوف جبهة واحدة فى وجه الانجليز والسراى ، مما اضطر الحكومة الى النزول على ارادة الشعب وإعادة الدستور .

كذلك عرضه التهافت على رئاسة الوزارة الى الاصطدام المباشر بالمستعمرين الانجليز ، واستبداد السراى ، وقد كان ذلك متوقعا منذ اللحظة الاولى ، وقد ادخره فريق من الزعماء المفكرين ، الى الجهاد فى الحقل السياسى ، بعيدا عن الوزارة ، ولكنه انفرد برأيه ، وتولى الوزارة ، ووقع ما كان متوقعا ، واضطر الى الاستقالة عقب مقتل السردار ، وقد اعترف هو نفسه بأنه كان المقصود بالذات من الانتقام الدنىء ، الذى أوقعته انجلترا بمصر ، عقب الحادث .

ومن الهنات التى أخذت على سعد ، أخذه بمبدأ المحسوبية ، فأصبح قاعدة معمولا بها عند جميع الاحزاب . فاذا تولى أحدها كراسى الحكم ، حشد أنصاره وأتباعه فى الوظائف الحكومية ، وأغدق عليهم الدرجات والعلاوات . على حين يحرم اياها المجدون العاملون ، لانهم لا ينتمون الى الحزب الحاكم . وهذا بلا شك افساد للذمم ، واضعاف للهمم ، واغراء على التكاسل ، مادامت المحسوبية توصل الى الهدف ، وتعوض عن الجد ،

والتفانى فى أداء الواجب • وقد كان يعتذر عن ذلك بوثوقه فى أقاربه وأنصاره ، حتى لقد قال فى ذلك عبارته المأثورة «وددت لو تصبح الحكومة زغلولية لحما ودما » ولكن المحسوبية أثبتت فى جميع أدوار التاريخ ، انها داء وبيل ، يسارع فى انهيار الحكومات ، ويؤدى الى تفشى الفوضى والاضطراب فيها ، ويضعف فى المواطنين ثقتهم فى عدل الحاكمين •

ولكن بالرغم من كل هذه الهنات ، فقد كان لسعد زعامته التى لم يكن له فيها منازع • وقد ضرب مثلا أعلى فى التضحية ، والنزاهة ، والعفة ، وقوة الارادة ، والتفانى فى سبيل وطنه ، ومن أجل بلاده ، مما لا يختلف فيه اثنان ، وبذلك اختتم حياته ، فكان مسك الختام •

المؤامرات الانجليزية ووزارات الانقلاب

ذكرنا أن اللورد جورج لويدي خلف اللورد اللبني في منصب المندوب السامي البريطاني في مصر . وانه كان ينسب خطي اللورد كرومر ، في فرض سيطرته على شئون مصر ، بالرغم من تصريح ٢٨ فبراير ، الذي اعترفت فيه انجلترا باستقلال البلاد . وكان أول تدخل له ، مطالبة الملك بطرد حسن نشأت ، من وكالة الديوان الملكي . ثم قامت أزمة الجيش ، ثم تبعها اعتراض انجلترا على بعض التشريعات ، التي وافق عليها البرلمان ، عقابا لمصر على رفضها مشروع تشمبرلن ، الذي قدمه الى ثروت ، لعقد معاهدة مع مصر .

وزارة الانقلاب برياسة محمد محمود :

لم يسترح الانجليز ، كما لم تسترح السراي ، لوجود وزارة دستورية في دست الحكم . لذلك تأمر الطرفان على اسقاط وزارة النحاس ، بالرغم من أنها كانت حائزة لثقة البرلمان . ولكي تنجح المؤامرة أوعز الملك الى الاعضاء الدستوريين في الوزارة بالاستقالة . وبعدئذ أقال الملك النحاس ، بحجة تصدع الائتلاف ، وكلف « محمد محمود (باشا) وكيل حزب الاحرار الدستوريين ، حزب الاقلية في البرلمان ، تأليف الوزارة . ولما كان من المقطوع به أن «محمد محمود» لن يحصل على ثقة البرلمان ، استصدر أمرا ملكيا بتأجيل البرلمان شهرا . كما فعل زيور من قبل . ولما انقضى الشهر ، استصدر أمرا بتعطيل البرلمان ثلاث سنوات . قابلة للتجديد . وأعلن انه سيحكم البلاد خلالها «بيد من حديد» .

وقد حكمت البلاد في الواقع حكما تعسفيا : فأهدرت الحريات ، وكتمت الافواه ، وأسرفت الوزارة في اضطهاد الصحافة ، وصادرت.

حرية الاجتماع ، واعتدت على المعارضة بالحبس والضرب ، وأصدرت القوانين لمنع تظاهر الطلاب ، أو اشتراك الموظفين في الاجتماعات السياسية ، وأغرت رجال الامن على اضطهاد الشعب ، والتنكيل بالافراد ، بأن أصدرت القوانين التي حمتهم من عقاب القانون العام ، والقصاص ممن يرتكبون جرائم في حق أفراد الشعب .

ولكى تحمي الوزارة نفسها من سخط الشعب وكراهيته ، استصدرت مرسوما في ٢٠ من مارس عام ١٩٢٩ بفرض عقوبة الحبس والغرامة ، أو كليهما على كل من حرض على كراهية نظام الحكم الجديد ، الذى قضى بوقف الحياة الدستورية . وانتحلت لنفسها الحق فى أن تعقد بعض الاتفاقات الدولية فى غيبة البرلمان ، كاتفاق النيل مع إنجلترا ، وبهذه الاتفاقية حرمت مصر السيطرة ، التى كانت لها على مياه النيل وادارته ، وأصبح لإنجلترا حق الاشتراك فى هذا الاشراف والتدخل فى الحياة الاقتصادية لمصر .

اقالة اللورد جورج لويدي

استقالت وزارة المحافظين فى إنجلترا عقب اجراء الانتخابات فى مايو عام ١٩١٩ ، التى فاز بها حزب العمال بالاغلبية ، وخلفتها وزارة من العمال برئاسة المستر رامزى مكدونالد ، الذى كان من ضمن سياسته الوصول الى تسوية دائمة شريفة ، للمسائل المعلقة بين بريطانيا ومصر . ورأى أن يمهد لذلك باقالة اللورد جورج لويدي ، اعترافا منه بسوء سياسته ، واشتراكه فى المؤامرات التى أدت الى الانقلاب الدستورى الاخير ، وعينت مكانه مندوبا ساميا جديدا ، هو السير برسى لورين .

مفاوضات محمد محمود - هندرسن

وبهذا بدأت المفاوضات بين المستر هندرسن وزير خارجية إنجلترا ، ومحمد محمود ، وتمخضت هذه المفاوضات عن مشروع (١) معاهدة تقدم به المستر هندرسن الى محمد محمود ، فى ٣ من أغسطس عام ١٩٢٩ ، بقصد عرضه على البرلمان والشعب المصرى للموافقة عليه ، ثم ابرام المعاهدة بين مصر وبريطانيا .

(١) انظر نص مشروع هذه المعاهدة والمذكرات الملحقه به فى كتاب القضية المصرية ص ٢٩٧-

ومشروع المعاهدة - وان كان قد اختلف عن مشروع تشمبرلين - ثروب ، بأن جعل مكان الحماية البريطانية منطقة قناة السويس ، وتضمن تنازل انجلترا عن مطلبها في تحويلها المسؤولية عن حماية الاجانب ، وقبولها اضطلاع مصر بهذه المسؤولية ، والاعتراف لمصر بأنها مسئولة وحدها عن حماية الاقليات - فقد اشتمل على الركنين الرئيسيين لهدم الاستقلال وهما : بقاء جيش الاحتلال في مصر ، واشتراك انجلترا في حكم السودان .

استقالة محمد محمود وتأليف وزارة عدلى يكن الثانية :

اشترط الوفد ، لكي يستطيع النظر في مشروع المعاهدة الجديد ، أن تستقيل وزارة محمد محمود ، وأن تتألف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات ، وعرض مشروع المعاهدة على البرلمان ، وليد تلك الانتخابات .

ونظرا لرغبة انجلترا الملحة في عقد المعاهدة ، أوعزت الى الملك بقبول شروط الوفد ، فاستقالت وزارة محمد محمود، برغم تشبثها بالبقاء بكراسي الحكم ، وتألفت وزارة عدلى يكن الثانية في اكتوبر عام ١٩٢٩ ، وأجرت الانتخابات في ديسمبر عام ١٩٢٩ ، في حيدة ونزاهة تامتين ، وأسفرت الانتخابات عن فوز الوفد ، فاضطر الملك الى استدعاء النحاس ، وتكليفه بتأليف الوزارة .

وزارة النحاس الثانية . . ومفاوضات النحاس - هندرسن :

ألف النحاس الوزارة للمرة الثانية ، في الاول من يناير عام ١٩٣٠ ، وعادت الحياة الدستورية الى البلاد ، وافتتح البرلمان في ١١ من يناير ، وقرر مجلس الشيوخ والنواب في ٦ من فبراير عام ١٩٣٠ تكليف الوزارة في مفاوضة الحكومة الانجليزية للوصول الى اتفاق شريف وطيد ، يوثق عرى الصداقة بين البلدين .

وبناء على ذلك تألف وفد رسمي برئاسة مصطفى النحاس باشا ، سافر الى لندن يوم ٢٠ من مارس ، وجرت المفاوضات بينه وبين المستر هندرسن يوم ٢١ منه ، ولكنها قطعت يوم ٨ من مايو ، لعدم الوصول الى اتفاق على المادة الخاصة بالسودان ، اذ حرص الوفد المصرى على اثبات حقوق مصر ومصالحها المادية في السودان ، مع اعترافه بمعاهدة ١٨٩٩ ، الذى تشترك بموجبها انجلترا مع مصر في ادارة السودان . ولكن الحكومة

الانجليزية أثبت الموافقة على المادة التي اقترحها الوفد الرسمي المصري بهذا الخصوص (١) .

عاد الوفد الى مصر بعد قطع المفاوضات ، وصرح مكرم عبيد أحد أعضاء الوفد قائلا : « خسرنا المعاهدة ولكننا كسبنا صداقة الانجليز ! » فكان تصريحاً عجيباً ، فأى صداقة تلك التي اكتسبها الوفد لمصر ، وقد أثبتت الاحداث ، قديمها وحديثها أن الانجليز لا يكونون لمصر الا كل حقد وشر ، ولا يحرصون الا على تثبيت أقدامهم فيها ، مهما كان الثمن ، ولو أدى ذلك الى البطش بأفراد الشعب ، والتنكيل بهم واراقة الدماء انهارا ، كما حدث في ثورة سنة ١٩١٩ ؟

عاد النحاس الى مصر فوجد المؤامرات تدبرها السراى والاحرار الدستوريون والانجليز لاقضاء الوزارة عن الحكم ، والاعتداء على الحياة الدستورية : فقد رفض الملك بايعاز من الانجليز ، الموافقة على مرسوم محاكمة الوزراء ، الذين يعتدون على الدستور لحاجة الانجليز الى مثل هؤلاء الوزراء عند اللزوم . ورفض أيضا مرسوم انشاء بنك التسليف الزراعى ، لحماية الفلاحين من البنوك الاجنبية ، ارضاء للانجليز الذين رأوا فى انشاء هذا البنك اضرارا بتلك البنوك . وفى تعيينات الشيوخ ، بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة ، وضعت السراى أسماء مرشحين آخرين ، غير من رشحتهم الوزارة .

استقالة وزارة النحاس :

وبلغت المؤامرة غايتها بأن تقدم حزب الاحرار الدستوريين الى الملك ، بعريضة يكيل فيها التهم للوزارة ، ويلتمس منه معالجة الحالة بحكمته . ومعنى ذلك اسقاطها . لذلك لم ير النحاس بدا من تقديم استقالته فى ١٧ من يونيه عام ١٩٣٠ ، فسارع الملك الى قبولها ، وعهد الى اسماعيل صدقى باشا بتأليف الوزارة من جديد .

وزارة اسماعيل صدقى

ألف اسماعيل صدقى وزارة الانقلاب الثالث ، فى ٢٠ من يونيه عام ١٩٣٠ ، وكان أغلب أعضائها من الاتحاديين . وقد كان ممكنا «التنبؤ» بما تنتويه هذه الوزارة من أعمال ، بالرجوع الى ماضى اسماعيل صدقى

(١) انظر مشروع الوفد لعقد للمعاهدة ص ٤٣٠ - ٤٣٤ من كتاب القضية المصرية .

القريب ، فقد كان عضوا في وزارة الانقلاب الاول ، الذي أجراه أحمد زيور باشا ، والتي عطلت الحياة الدستورية ، وكان مؤيدا للانقلاب الثاني الذي قام به محمد محمود باشا .

فكان أول عمل قام به صدقي ، تأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، ابتداء من ٢١ من يونية عام ١٩٣٠ ، كما فعل سلفاه زيور ومحمد محمود تماما . فاحتج كل من عدلى يكن باشا رئيس مجلس الشيوخ ، وويصا واصف بك رئيس مجلس النواب ، على هذا التأجيل ، واحتلال الجنود للبرلمان ، للحيلولة بين النواب وبين عقد جلساتهم فيه ، تحديا لمرسوم التأجيل . وبدأ الشعب مقاومته لأعمال الوزارة ، وتعديها على الدستور . وأخذت الوزارة من ناحيتها تقمع المظاهرات بكل شدة ، مستعينة بقوات الجيش والبوليس ، فأريقت كثير من الدماء ، وكثر عدد القتلى والجرحى في كل مكان ، خصوصا في الاسكندرية مما دعا بريطانيا أن ترسل تبليغا الى الحكومة المصرية ، تحملها مسئولية حماية أرواح الاجانب ، وتتبع ذلك بارسال بارجتين حربيتين الى الاسكندرية ، متبعة في ذلك تقليدها المعتاد في الوعيد والارهاب ، واستعراض عضلاتها ، متخذة الاجانب ذريعة لها في التدخل في شئون مصر ، والافتئات على حقوقها وحريتها .

وقد كان اسماعيل صدقي أجرا من سلفيه ، زيور ومحمد محمود في الاعتداء على الحياة البرلمانية ، فقد اقتصر عملهما على تعطيل البرلمان ولكن «اسماعيل صدقي» ألغى بجرة قلم دستور ١٩٢٣ ، ووضع دستورا جديدا يضيق من سلطات الامة ، ويحد من حريتها ، وسن قانون انتخاب يحصره في أضيق الحدود .

وصدر الامر الملكي في ٢٢ من اكتوبر عام ١٩٣٠ بالغاء دستور ١٩٢٣ ، وبحل مجلسي الشيوخ والنواب ، وعلان الدستور الجديد . ووقع الملك فؤاد ومعه الوزراء ورئيسهم على هذا الامر وعلى الدستور الجديد . واذا علمنا ان الملك «فؤاد» قد سبق له أن اقسم يمين الولاء للدستور القديم ، فانه يعد والحالة هذه حائثا في يمينه ، اذ اجتراً على الدستور بالغائه ، والموافقة على احلال دستور آخر محله .

ولا يغيب عن البال أن الملك ما كان يستطيع أن يوافق على الغاء الدستور ، لولا أنه كان يكره أن يكون الشعب مصدر السلطات ، وقد ظهر عداؤه له منذ اللحظة الاولى من قيامه . لانه كاسلافه الحكام المستبدين لا يطيق أن يرى السلطة تفلت من يديه وتتحول الى الشعب . وأهم من

كل ذلك أن يحدث هذا الانقلاب ، وذلك الاعتداء على الدستور بموافقة الانجليز ، وتحريضهم ، بالرغم من ادعائهم الوقوف موقف الحياد من هذا الانقلاب ، وعدم تدخلهم في أمور مصر الداخلية ، وفي أمر الدستور بصفة خاصة . ومعروف أن حكم الشعب يحول دون فرضهم السيطرة على البلاد والتدخل في شئونها ، وحرمان الشعب من حريته واستكمال استقلاله . والمشاهد أنه في كل مرة تعطل فيها الحياة النيابية ، ويعتدى على الدستور ، لم يحدث ذلك الا عقب رفض مصر مشروع معاهدة تسعى من وراءها انجلترا الى تثبيت الاحتلال ، وهدم الاستقلال . ولكنهم مع ذلك يدعون الحياد ، ويتبرءون من التدخل في شئون البلاد ، والله يعلم أنهم كاذبون ومنافقون ومخادعون . ويصدق عليهم المثل السائر «إذا لم تستح ، فاصنع ما شئت » .

وليس من شأن هذا الكتاب مناقشة دستور صدقي وقانون الانتخاب ، اللذين ابتدعهما ، وتبيان مدى انتقاصه لحقوق الشعب ، وتقييد حريته ، وانتهاك كرامته ، وانما يمكن القول في ايجاز انه لم تكن هناك حاجة لوضع دستور جديد ، لو لم ير الملك والمستعمرون الانجليز في دستور ١٩٢٣ ما يفوت عليهما فرصة السيطرة على الشعب ، والتحكم في مقدراته ، والانتقاص من حقوقه ، والحد من حريته ، لهذا تأمرا عليه ، وبيتا له الشر ، وعملا جهدهما لمحوه ، والقضاء عليه .

لذلك ثارت ثائرة البلاد ، واشتد غضبها ، وقامت الهيئات السياسية بالاحتجاج على هذه الجريمة النكراء . وعقد مؤتمر وطني من الوفد ، والاحرار الدستوريين ، وأصدروا قرارا بتمسكهم بدستور ١٩٢٣ ، واستنكار دستور صدقي ، ومقاطعة انتخاباته ورفعته القرارات للملك ، وقدمت الى ممثلي الدول .

ومع كل ذلك فقد أجريت الانتخابات في جو مشحون بالسخط والكراهية لها ، وحدثت مصادمات دموية بين البوليس والشعب ، قتل فيها خلق كثير ، وجرح أضعاف ذلك ، وارتكبت كثير من جرائم التنكيل بالناس وتعذيبهم ، والغش في الانتخابات وتزويرها ، وتسترت الحكومة على هذه الجرائم ، بل انها كافأت مرتكبيها ، وأحسنن اليهم ، وأخيرا اجتمع برلمان صدقي في ٢ من يونيه عام ١٩٣١ .

وقد اقترن هذا العهد المشؤم بضائقة مالية خانقة ، أمسكت بتلابيب الناس ، وانتشر على أثرها البؤس والظنك بين الفلاحين ، بسبب انخفاض

أسعار القطن ، وهبوط أثمان بقية المحصولات تبعا لذلك . ولم يستطع صدقي مع ما كان يدعيه من حذق في الشئون الاقتصادية والمالية أن يفعل شيئا ، يمكن أن يخفف من الضائقة المالية . وكل ما اتخذه من إجراءات كان في صالح البنوك الأجنبية ، التي كانت تدين الفلاحين . إذ كان كل همه استرضاء الانجليز والاجانب ، على حساب الشعب ، لكي يؤيدوا حكم البطش والجبروت ، الذي كان يمارسه ضد رغبات الشعب والأهلين .

مصادقات : سيمون - صدقي :

وكان صدقي يسعى جهده للحصول على معاضدة الانجليز له ، ومساندتهم اياه ، ولذلك كان يتهافت على اجراء مفاوضات معهم ، لعله يفوز منهم بما لم يفز به المفاوضون المصريون قبله ، فيفيد منه بتقوية مركزه في مصر ، ويهدىء من سخط الشعب على عهده ، ويدفع عن وزارته ما تلقاه من معارضة ومقاومة في كل مكان .

جرت المصادقات (١) مع السير جون سيمون ، وزير خارجية إنجلترا ، في جنيف في ٢١ ، ٢٢ من سبتمبر عام ١٩٣٢ . وقد حدث عكس ما كان يتمناه صدقي من وراء هذه المصادقات ، فقد أظهرت إنجلترا استهانة به ، وعدم اهتمام بأمره ، بالرغم من الثناء الذي أضفاه سيمون على مقدرة صدقي في حكم البلاد - حكم السيطرة والجبروت والعسف ، الذي تهواه إنجلترا وتؤمن به ، وتمارسه في المستعمرات ولكنها مع ذلك كانت توقن أن أى اتفاق مع صدقي ، مصيره الفشل الذريع ، والاختراق التام . لان حكمه قائم على البطش والجبروت ، لا يؤيده سوى أقلية من المستغلين ، ونهازي الفرص ، وأصحاب المطاعم الشخصية ، ممن لا وطنية ولا أخلاق لهم . والذي كانت تسعى له جهدها ، انما هو اتفاق يرتبط به الشعب ، وتقوم على تنفيذه حكومة وطنية مسئولة ، تنوب عن الشعب في هذه المهمة .

تعيين سير مايلز لبسون مندوبا ساميا في مصر :

تبين للانجليز فشل سياسة صدقي التي كان يؤيدها السير برسي لورين ، تلك السياسة التي كانت قائمة على البطش والتنكيل ، وتؤيدها

(١) انظر محضر هذه المصادقات ومذكرة اسماعيل صدقي لجون سيمون بكتاب القضية المصرية ص ٤٤٦ - ٤٥٤ .

السراى ، ويساندها الانجليز ، وعدم جدوى هذه السياسة فى اخضاع الشعب المصرى لارادتهم • لذلك صدر قرارهم بنقل السير برسى لورين سفيرا لانبجلترا فى تركيا ، واحلال السير مايلز لمبسون سفيرها فى الصين محله • وهى تأمل أن يستطيع بمكره ودهائه ، التمهيد لعقد المعاهدة المنتظرة ، بين مصر وانبجلترا ، والتي كانت تسعى بكل ما أوتيت من مكر ودهاء وحيل ومؤامرات ، لابرامها •

استقالة وزارة صدقى :

لذلك لم ير اسماعيل صدقى فائدة ترجى من البقاء فى الحكم ، بعد أن فقد عضده الأكبر ، وهو السير برسى لورين ، ولانه تبين فشل سياسة البطش والتنكيل ، التى أغرق فيها ، فى أواخر عهده ، فى اخضاع الشعب واذلاله ، والتي بدأ القضاء يهاجر بمجافاتها للعدالة والقانون ، كلما التجأ اليه الافراد طالبين حمايتهم من بطش رجال الامن والادارة ، الذين كان صدقى يسخرهم للتنكيل بالشعب والانتقام منه •

وانه لمن المؤسف والمحزن حقا ، أن يستغل سياسى مجرب ، مثل اسماعيل صدقى مواهبه وعبقريته فى اذلال مواطنيه ، والتنكيل بهم ، والتآمر مع المستعمرين الانجليز ، وملك مستبد ، لا يهتم الا ذاته ومصالحه الشخصية ، على الانتقاص من حقوق الشعب ، وحرمانه من حقوقه التى اكتسبها بعد جهاد مرير ، واراقة كثير من دماء الشهداء ، كل ذلك من أجل كراسى الوزارة وأبهة الملك ، والاستعلاء على مواطنيه ، مستهدفا لسخط الشعب ، وغضب الله ، وحكم التاريخ والاجيال القادمة عليه ، بالمروق والخيانة ، والاستهتار ، وفساد الذمة ، والضمير •

انه لا شك أمر يثير الحزن والالام ، ويدعو الى الرثاء والاشفاق ، على وطن يناله الاذى والضرر من أبناء عاقين ، لا يقرون له بفضل ، ولا يعترفون له بجميل ، ويجزونه أسوأ الجزاء ، ويقتربون فى حقه أحط الجرائم وأخسها ، ولكن الله لا يغفل عما يعملها الظالمون •

وقد استقال اسماعيل صدقى فى ٢١ من سبتمبر ١٩٣٣ ، فتنفس الناس الصعداء واستراحوا من عهده البغيض •

وزارة عبد الفتاح يحيى :

وخلف عبد الفتاح يحيى باشا اسماعيل صدقى فى الوزارة فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٣٣ ، وكان أحد أعضاء وزارته المستقيلة • فكانت

وزارته امتدادا لوزارة اسماعيل صدقي . لذلك استمرت مقاومة الشعب لها ، مع استهانة الانجليز بها ، ولذلك لم تبق في الحكم طويلا ، واستقالت في ٦ من نوفمبر عام ١٩٣٤ .

وزارة نسيم الثالثة :

عهد الملك الى محمد توفيق نسيم باشا أن يؤلف وزارته الثالثة ، في ١٥ من نوفمبر عام ١٩٣٤ . ولما تبين الملك ان مغاضبته الشعب ، استجلابا لرضا الانجليز يعود عليه بالضرر ، اذ سيكون من غير شك موضع سخطه وغضبه ، مع اصرار الشعب على المقاومة والمناضلة ، من أجل حقوقه وحرياته ، لذلك بدأ في تغيير سياسته ، واسترضاء الشعب . فأصدر مرسوما ملكيا في ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٣٤ بإبطال العمل بدستور ١٩٣٠ (دستور صدقي) وحل مجلس الشيوخ والنواب القائمين على أساس ذلك الدستور . ولكنه تلكأ في إعادة دستور ١٩٢٣ ، الذي يجعل الشعب مصدر السلطات ، وهو ما ينقم عليه الملك أشد النقمة . ولكنه اضطر تحت اصرار الشعب وتصميمه ، أن يصدر أمرا ملكيا في ٢٠ من ابريل عام ١٩٣٥ بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣ .

ولكن الحكومة الانجليزية التي كانت للشعب بالمرصاد ، والتي لا يرضيها الا أن يرسف في أغلال الذل والاستعباد ، عارضت في عودة هذا الدستور ، وصرح وزير خارجيتها السير «صمويل هور» بعدم موافقة بريطانيا على عودة دستور ١٩٢٣ ، فقامت المظاهرات في مصر ، واحتجبت الهيئات السياسية على هذا التصريح ، الذي يفضح كذب انجلترا في ادعائها عدم التدخل في شئون مصر الداخلية ، وقامت المصادمات الدامية بين البوليس والشعب ، وسقط كثير من القتلى والجرحى ، واتحدت جميع الاحزاب ، وتآلفت مرة أخرى جبهة وطنية للمطالبة بدستور ١٩٢٣ .

والمشاهد انه ما من مرة تتحد الهيئات السياسية ، وتكون الاحزاب جبهة واحدة أمام أعداء الشعب والمستعربين ، الا ويفرض الشعب ارادته ، ويصيب هدفه ، وتحقق رغبته .

أصرت الجبهة الوطنية على عودة دستور ١٩٢٣ ، ولكنها أبدت.
استعدادها في كتابها (١) الذي وجهته الى السير مايلز لابسون ، المندوب
السامي البريطاني للدخول في مفاوضات مع انجلترا لعقد المعاهدة
المنتظرة ، التي تتلهم انجلترا على ابرامها . عندئذ فقط وافقت على عودة
دستور ١٩٢٣ ، مشيرة بتأليف وفد رسمي ، يقوم بالمفاوضة ، و ابرام
المعاهدة . وقد تم ذلك ، وعقدت معاهدة ١٩٣٦ .

(١) انظر كتاب الجبهة الوطنية الى المندوب السامي ، بكتاب القضية المصرية ، ص ٤٥٥

(٢١)

معاهدة ١٩٣٦ (١)

حاجة انجلترا الى عقد المعاهدة :

ذكرنا في أكثر من موضع في هذا الكتاب ، أن انجلترا كانت تتوق الى عقد معاهدة مع مصر ، تثبت بها مركزها فيها ، وتضفي عليه صبغة قانونية ، وتحتمى بها من المقاومة التي يشنها المصريون عليها .

ولقد حاول الانجليز مرارا وتكرارا الظفر بهذه المعاهدة ، وجروا مصر الى شرك المفاوضات التي كانت تنتهى دائما بالفشل ، لأنهم كانوا يحاولون عبثا في كل مرة اغتصاب الاعتراف بالاحتلال من المفاوض المصرى ، والموافقة على الحماية المقنعة ، والحصول على حقوق وامتيازات تهدم الاستقلال ، وتهدر كرامة مصر وحريتها .

الظروف الدولية التي سبقت عقد المعاهدة

ولقد كان ديدن الانجليز المطل والتسويق في التسليم بحقوق مصر ، فى الاستقلال التام ، والاعتراف لها بالحرية الطليقة من كل قيد ، لأنها كانت مطمئنة الى حالة الاستقرار الذى يسود العالم ، وخصوصا أوروبا آن ذاك ، ولذلك كانت تسوم المصريين الخسف وسوء العذاب ، لا تخشى فى ذلك تدخلا من أية ناحية ، سواء أكان من داخل مصر أم من خارجها .

ولكن هذا الاستقرار أخذت تشوبه شائبات القلق والاضطراب ، إذ كانت تحلق فى سماء أوروبا نذر الحرب ، وتهب عليها ريح الدمار

(١) انظر نصوص المعاهدة فى كتاب القضية المصرية ، الصادر عن الحكومة المصرية ، والمذكرات الملحق بها ، من ص ٤٦٠ الى ص ٤٨٩ .

والخراب • وشرع هتلر وموسوليني يزعزان أركان السلم في أوروبا ،
وشعرت انجلترا بالخطر يهددها ويهدد مستعمراتها ، ويقطع عليها
الاطمئنان الذي ركنت اليه ، بعد أن هزمت ألمانيا في الحرب الأوروبية
الأولى ، وقلمت أظافرها ، وبعتت امبراطوريتها ، وانتزعت مكن قوتها
في معاهدة فرساي •

تودد انجلترا للشعب المصري

لهذا شعرت بالضرورة الملحة في عقد معاهدة مع مصر ، تضمن بها
اتصالها بمستعمراتها عبر قناة السويس ، في أثناء الحرب ، التي كان
العالم يقترب من حافتها ، ويعمل هتلر على اشعالها وسنّها على انجلترا ،
وحليفاتها بصفة خاصة ، وقذح أول شرارة من شررها موسوليني ديكتاتور
ايطاليا ، بغزوه الحبشة ، متحديا عصبة الأمم التي نصبت نفسها حامية
للسلم الدولي ، ولكنها أثبتت عدم جدارتها للاضطلاع بهذه المهمة الخطيرة •
لهذا أخذت انجلترا تحاسن الشعب المصري ، وتبدي له الود ، وتصانعه
المعروف • ورضيت عن عودة دستور ١٩٢٣ ، الذي كانت تعارض في
عودته قبل ذلك • والله در المتنبي حيث يقول :

كل حلم أتى بغير اقتدار
حجة لاجيء اليها اللثام

تأليف هيئة المفاوضات المصرية

وبناء على ذلك ، استقالت وزارة نسيم باشا ، واستقر رأى الجبهة
الوطنية على أن يؤلف الوزارة رئيس محايد لاجراء الانتخابات ، فوقع
الاختيار على (على ماهر باشا) فألفها في ٣٠ من يناير عام ١٩٣٦ •
وعقب تأليفها استصدر من الملك مرسوما بتأليف هيئة المفاوضات من
مصطفى النحاس باشا ، ومحمد محمود باشا ، واسماعيل صدقي باشا
وحلمى عيسى باشا ، وهؤلاء هم رؤساء أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين
والشعب والاتحاد ، ومن على الشمسي باشا ، وواصف غالى باشا ، وحافظ
عفيفى باشا من المستقلين عن الأحزاب ، ومن عثمان محرم باشا والأستاذ
مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشي من
الوفديين (١) •

وجرت الانتخابات يوم ٢ من مايو عام ١٩٣٦ ، وأسفرت عن فوز

(١) مذكرات في السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل ج ١ ص ٣٩٧ •

الوفد بالاغلبية ، وبناء على ذلك كلف النحاس باشا زعيم الاغلبية بتأليف الوزارة ، وفتح البرلمان أبوابه يوم ١٠ من مايو عام ١٩٣٦ .

المفاوضات التمهيدية

ولما كان المتفق عليه أن تبدأ المفاوضات في مصر ، ويوقع على المعاهدة في لندن ، فقد عقدت الجلسة الافتتاحية للمفاوضات في قصر الزعفران ، في الساعة الرابعة من مساء يوم الاثنين ٣ من مارس عام ١٩٣٦ : في جو دولي يكتنفه الاضطراب من كل نواحيه : فالحرب دائرة رحاها بين ايطاليا والحيثية ، وهتلر قد نقض معاهدة فرساي ، واحتل منطقة الراين ، ولوح في خطاب ألقاه في الريخستاغ بالأمانى التي يتوقعها في المستقبل القريب لألمانيا ، ولا يخفى ما يتضمنه هذا الخطاب من تهديد بالحرب . كل ذلك كان يستحث انجلترا على بذل الجهد لانجاح المفاوضات ، وان كانت تحرص على ألا تكون مفاوضات النحاس - هندرس ، التي تمت عام ١٩٣٠ ، أساسا للمفاوضات الحالية . ولذلك أولت الناحية العسكرية اهتماما أكبر ، بحجة أن الموقف الدولي قد تغير . ولذلك كان الجانب البريطاني يريد أن تظل القوات البريطانية ولها حق التنقل في أرجاء مصر ، وأن تعسكر حيث يشاء قوادها . وكان المفاوضون المصريون حريصين على أن تنتقل القوات الى منطقة قناة السويس من الغرب ، فذلك مما اتفق عليه مع النحاس باشا في سنة ١٩٣٠ ، ومع محمد محمود باشا في سنة ١٩٢٩ (١) وبذلك توقفت المفاوضات زمنا غير قليل ، مما دعا سير مايلز لمبسون أن يسافر بنفسه الى لندن ، لاجراء محادثات مع السير أنطوني ايدن ، وزير خارجية بريطانيا ، الذي خلف السير صمويل هور ، والذي قاد الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .

التوقيع على المعاهدة

استكملت المفاوضات في قصر انطونيادس بالاسكندرية ، ثم سافر المفاوضون المصريون كما سافر سير مايلز لمبسون المندوب السامي البريطاني ومعاونوه في المفاوضات الى لندن ، حيث وقعت المعاهدة بقاعة لوكارنو التاريخية ، بوزارة الخارجية البريطانية ، يوم ٢٦ من أغسطس عام ١٩٣٦ ، وعاد الوفد المصري الى مصر ، مهللا ومكبرا ، ليوهم المصريين بأنه أحرز نصرا مؤزرا واستخلص من برائن الاسد البريطاني المعاهدة التي

(١) المصدر السابق ، ج ١ ص ٤١٢ .

يستكمل بها المصريون استقلالهم ، ولذا أطلق عليها النحاس عند وصوله الى أرض مصر اسم معاهدة الشرف والاستقلال ، وقرر اتخاذ يوم ٢٦ من أغسطس ، وهو يوم توقيع المعاهدة ، عيداً أسماه عيد الاستقلال ، وكان الأجدر بها أن تسمى معاهدة استعباد واذلال .

ومن سخرية الزمن أن يقوم النحاس بنفسه عام ١٩٥١ بالغاء هذه المعاهدة ، بعد ما تبين له مقدار الحيف الذى لحق البلاد من جراءها ، والأضرار البالغة التى منيت بها ، على حين جنت انجلترا من ابرامها منافع لا تعد ولا تحصى ، أقلها احراز النصر على أعدائها فى الحرب الأوروبية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) .

واذا أخذنا فى تقديرنا أن الفريقين المتفاوضين لم يكونا متكافئين . وأن المفاوض المصرى كان واقعا تحت سيطرة الانجليز ، بحيث لم تكن له الحرية فى أن يرفض ما يراه مجحفا بحق مصر ، أمكننا أن نفهم كيف جاءت هذه المعاهدة هادمة لاستقلال مصر ، وكيف أنها كبالتها بقيود رجعت بها القهقري الى مشروع ملنر (١٨ من أغسطس عام ١٩٢٠) وثبتت قدم الاحتلال فيها ، ووضعت امكانياتها ومواردها تحت تصرف الانجليز ، يستغلونها ما شاء لهم الاستغلال ، وجعلها فى مركز أدنى من مركز شعوب الدومنيون .

وقد حذر المندوب السامى البريطانى جبهة المفاوضة من فشل المفاوضات قائلا : « ان فشل المفاوضات فى الوصول الى اتفاق ستكون له عواقب خطيرة . فقد يتعين على الحكومة البريطانية فى هذه الحالة ، أن تعيد النظر فى سياستها فى مصر » ، وأردف هذه العبارة قائلا : « ليس هذا تهديدا بل هو بسط للحقائق . فان فشل المفاوضات سيجعلنا فى مصر فى حالة جديدة تماما » (١)، فاذا لم يكن هذا تهديدا صريحا ، فماذا اذن يكون التهديد ؟ ولكن هذا هو أسلوب الاستعمار فى التهديد والوعيد ، وهذه هى طريقته التى سداها ولحمتها المكر والخداع .

وذكرنا أن النحاس سمي هذه المعاهدة بمعاهدة الشرف والاستقلال ، ولكن بعضا ممن اشتركوا معه فى المفاوضة ، ووقعوا على المعاهدة من حزب الوفد ، مثل أحمد ماهر ، ومن حزب الأحرار الدستوريين ، مثل محمد محمود باشا ، كانوا يخالفونه رأيه ويرون أن هذه المعاهدة لم تستكمل

(١) مذكرات فى السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هبكل - ١ ص ٣٩٤ .

مصر بها استقلالها ، وانما تعد بداية فقط لعهد جديد ، وأن الكفاح من أجل استقلال مصر لم ينته بعد ، وانما بدأ مرحلة جديدة .

بعض المآخذ على هذه المعاهدة

والمعاهدة بعد ذلك مليئة بالمآخذ وهي تعد شرا كبيرا لمصر ، بقدر ما تحوى خيرا كثيرا لبريطانيا . وقد تخيرت بدهائها ومكرها وقتا مناسباً لإبرامها ، فحصلت من ورائها على المساعدات القيمة ، التي كفلت لها النصر على أعدائها فى الحرب الأوروبية الثانية ، وكانت تتصرف كما لو كانت مصر إحدى مستعمراتها :

أولا : ومن أخطر ما اشتملت عليه المعاهدة من مثالب سماحها للجيش الانجليزى أن يحتل منطقة قناة السويس كلها ، وشبه جزيرة سيناء كلها ، والجزء الجنوبى والشرقى من مديرية الشرقية ، وتصل الى حدود القاهرة ، ثم الى حدود مديرية الجيزة ، على حين يحدد مشروع معاهدة النحاس - هندرسن مكان اقامة جيش الاحتلال بمنطقة شرقى القناة فى شبه جزيرة سيناء .

كذلك السماح لقوات الاحتلال البريطانية أن تطير حيثما تريد فى الأراضى المصرية . وارضاء للجانب المصرى ، منحت قوات الطيران المصرية هذا الحق فى الأراضى البريطانية (١) ، ولا يتصور المرء استهانة بكرامة مصر ، ولا تغريرا بعقول المفاوضين المصريين ، أكثر مما احتوته هذه الفقرة من المعاهدة .

ولقد ألقى الأستاذ مكرم عبيد ، فى جامعة القاهرة ، محاضرة يشرح فيها ما اشتملت عليه المعاهدة من مزايا ، واستمعت اليه وهو يشرح هذه الفقرة ، بحماسة المعهودة ، محاولا أن يدخل فى روع المستمعين أنها تضعنا على قدم المساواة مع انجلترا ، ولم يخف كثير من الحاضرين دهشتهم من جرأة المحاضر على الاستخفاف بعقولهم ، والاستهانة بأفهامهم . وأى جرأة أعظم من تسمية رئيسه النحاس المعاهدة بمعاهدة الشرف والاستقلال ؟!

ثانيا : وحددت المعاهدة القوات البريطانية بمصر وقت السلم . بحيث لا تزيد على عشرة آلاف من القوات البرية ، وأربعمائة من الطيارين ، مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الادارية والفنية . أما فى حالة

(١) المادة ١٣ من المعاهدة . انظر كتاب القضية المصرية ، ص ٤٦٧ .

الحرب ، أو خطر الحسرب ، أو قيام حالة دولية مفاجئة ، فلانجلترا أن تزيد قواتها الى ما تشاء (مادة ٧ وفقرة ١ من ملحق المادة ٨ وتبدأ من المحضر المتفق عليه) .

ومعنى ذلك عدم تحديد العدد للجيش البريطانى فى مصر اطلاقا ، لا فى وقت السلم ولا فى وقت الحرب ، لأن خشية وقوع حالة دولية مفاجئة لا تعد من حالات الحرب (١) .

وتستطيع انجلترا أن تفترض وقوع الحالة الدولية المفاجئة فى أى وقت تشاء ، فتزيد من عدد جيش الاحتلال الى أى عدد تشاء ، وأقرب دليل على ذلك أن وصل عدد جيش الاحتلال فى مصر قبيل ثورة يوليه عام ١٩٥٢ الى أكثر من ثمانين ألف جندى مع أن الوقت لم يكن وقت حرب ، ولم تكن هناك حالة دولية مفاجئة ، وانما كان هناك شعب يطالب بحريته ، ويسعى لكسر الأغلال التى فرضت حول عنقه ، ولا بد من جيش عرمرم لقمه واستذلاله .

ثالثا : واشترطت المعاهدة ألا تنتقل القوات البريطانية ، وما يتبعها من المستخدمين المدنيين ، الذين يقدر عددهم بأربعة آلاف مستخدم ، الى المناطق التى حددت لاقامتها ، الا بعد أن تقوم مصر ببناء الشككات والمنشآت الصالحة لابوائها ، وفقا لأحدث النظم ، مع المستلزمات الفنية ، بما فيها من اىصال المياه ، وتوفير أسباب الراحة للجنود ، بغرس الأشجار ، وانشاء الحدائق والملاعب ، مع بناء مساكن للمتزوجين من الضباط ، ومن دونهم من مراتب الجندية ، واقامة معسكر استشفاء على شاطئ البحر الأبيض المتوسط (بالعرش) (مادة ٨ وملحق ٣ للمادة ٨) وقد قدر لاقامة هذه المنشآت ما لا يقل عن اثنى عشر مليوناً من الجنيهات (٢) .

رابعا : كذلك اشترطت المعاهدة أن تنشئ مصر على حسابها الخاص طرقا حربية ، تخط الدلتا من شرقها الى غربها ، ومن شمالها الى جنوبها ، لتربط الاسكندرية ببور سعيد والسويس والقاهرة ومرسى مطروح ، وتخط الوجه القبلى من شماله الى جنوبه ، وتربطه بموانئ البحر الأحمر . وبديهي ان هذه الطرق انما أنشئت لصالح انجلترا ، لنقل جنودها ومعدات الحرب فى جميع أنحاء مصر ، وقت الحرب أو خطر الحرب ، أو قيام حالة دولية مفاجئة . فلماذا اذن تتحمل مصر نفقات

(١) فى أعقاب الثورة للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ج ٣ ص ٢١ .

(٢) تعهدت بريطانيا أن تدفع ١/٢ هذا المبلغ . وبعد مفاوضات فى عهد وزارة محمد محمود زيد الى نصفه .

إنشاء هذه الطرق ، وتلك الثكنات ، ولا تتحمل بريطانيا دفعها جميعا ؛ وهل يمكن بعد ذلك أن يقال ان هذه المعاهدة استكملت استقلال مصر . وكفلت لها حرية التصرف ، ووضعتها على قدم المساواة مع بريطانيا العظمى ؟

خامسا : ولقد نصت المعاهدة على استمرار العمل بمعاهدة ١٩٠١ من يناير عام ١٨٩٩ فيما يختص بإدارة السودان . هذه المعاهدة التي انتزعتها إنجلترا من مصر انتزاعا ، وأكرهت مصر على اقرارها غصبا وإكراها ، فجاءت معاهدة الشرف والاستقلال ، فثبتت هذا الإكراه . واعترفت بقانونيته وشرعيته ، وأصبح لا حق لمصر بعد هذا اليوم أن تحتج أو أن تعترض على هذه المعاهدة في أى محفل دولي . بل لقد أطلقت يد إنجلترا في السودان بمقتضى هذه المعاهدة ، وأصبحت مطمئنة غاية الاطمئنان ، لتحويله الى مستعمرة انجليزية .

سادسا : فأى كسب لمصر يمكن أن يدعيه أنصار تلك المعاهدة بعد ذلك ؟ هل هو اعتراف إنجلترا بالسعي في إلغاء الاميازات الأجنبية ؟ أو تأييد مصر لقبولها في عصبة الأمم ؟ وهل من أجل ذلك يضحى باستقلال مصر ، ويؤيد الاحتلال ، ويفصل السودان عن مصر ؟ ونزل للانجليز طواعية عن حقوقنا المشروعة ، ونسلم لهم بحق السيطرة على وادى النيل : أرضه وسمائه وبحاره ومتاعه وحيوانه والآدميين الذين يعيشون فوق ظهره ؟

وقد قدر لهذه المعاهدة أن تستمر عشرين عاما ، تظل مصر خلالها عطوقة العنق باغلالها ، ومصفدة الأرجل بسلاسلها ، وبعدئذ ينظر في أمر تجديدها .

وأخيرا فاذا كانت هذه هي بعض مساوئ هذه المعاهدة ، فلماذا أقرها المفاوضون المصريون ، وعلى رأسهم النحاس باشا ، الذى سبق له أن رفض مشروع هندرسن عام ١٩٣٠ ، وكان أفضل بكثير من المعاهدة الحالية ، ومحمد محمود باشا الذى فاوض هندرسن عام ١٩٢٩ فى هذا المشروع ؟

الجواب على ذلك أن السياسة المصريين كانوا بكل أسف قد انتهوا فى تفكيرهم الى أنه لا مفر للتسليم لانجلترا بمطالبها ، ما دامت فى كل مرة تقطع فيها المفاوضات تسلط جيروتها وسيطرتها على مصر ، وتتآمر على دستورها وحكومتها والحياة النيابية فيها ، وتعتدى على كرامتها ، بتدخلها فى شئونها الداخلية ، وهذا بلا شك عذر أقبح من ذنب .

(٢٢)

فترة ما قبل الحرب الاوربية الثانية من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩ م

تكلّمنا فى الفصل السابق عن معاهدة ١٩٣٦ ، والأسباب التى دعت الى عقدها ، والظروف التى عقدت فيها ، ونتائجها ، بالنسبة لمصر والانجليز المستعمرين .

وفاة الملك أحمد فؤاد

وأصدر الملك مرسوما بعودة دستور ١٩٢٣ فى ١٢ من ديسمبر ١٩٣٦ وصدر مرسومومان آخران لاجراء الانتخابات لمجلس النواب والشيوخ ، ثم تألف الوفد الرسمى لتولى المفاوضات .

وبينما البلاد تخوض معركة الانتخابات العامة ، اذا بالوزارة تعلن فى ٢٧ من ابريل عام ١٩٣٦ وفاة الملك أحمد فؤاد ، بالغا من العمر ثمانية وستين عاما . وقد قام فى السياسة المصرية بدور خطير . أتينا على خلاصته فى الفصول السابقة .

المناداة بفاروق ملكا على مصر

وفى البيان الذى نعت فيه الوزارة الملك فؤاد ، نادى بفاروق ملكا على مصر . واذا كان لا يزال فى السابعة عشرة من عمره - فقد تألف مجلس للوصاية على العرش من كل من الأمير محمد على ، وعبد العزيز باشا عزت ، ومحمد شريف صبرى باشا . فلما أتم فاروق فى ٢٩ من يولييه عام ١٩٣٧ ثمانية عشر عاما هجرية ، تولى منذ هذا اليوم سلطته الدستورية . وانتهت بذلك مهمة مجلس الوصاية على العرش .

وزارة النحاس الثالثة

ولما أسفرت الانتخابات عن فوز الوفد ، وحصوله على الأغلبية •
فقد عهد الأوصياء الى مصطفى النحاس بتأليف الوزارة ، فألفها في ١٠
من مايو عام ١٩٣٦ ، وقام بالمفاوضات التمهيدية ، مع السفير البريطاني
لعقد المعاهدة ، التي وقعت في لندن في ٢٨ من أغسطس عام ١٩٣٦ والتي
سببق الكلام عنها في الفصل السابق •

وقد اضطلعت هذه الوزارة بالمفاوضات ، التي أنهت الامتيازات
الأجنبية مع الدول صاحبات الامتياز ، في مؤتمر عقد في مدينة (منثرو)
بسويسرة ، في ١٢ من أبريل عام ١٩٣٧ • وفي ٢٦ من مايو عام ١٩٣٧
اجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم في جنيف • ووافقت باجماع الآراء
على قبول مصر في عصبة الأمم •

وزارة النحاس الرابعة

وعقب تولى الملك فاروق سلطته الدستورية ، قدم النحاس في ٣١
من يوليو عام ١٩٣٧ استقالته من الوزارة ، كما يقضى بذلك العرف في
النظام النيابي • فكلفه الملك إعادة تأليفها ، فألفها من أعضاء وفدين ،
بعد أن استبعد محمود فهمي النقراشي ، وثلاثة من زملائه ، واستبدل
بهم وزراء آخرين ، لاختلافهم معه في طريقة حكم البلاد • وقد تبع اقضاء
النقراشي من الوزارة ، اخراجه أيضا من الوفد ، مع أنه كان من أبرز
أعضائه ، وأصدقهم وطنية ، وأشدهم اخلاصا • وقد نتج عن ذلك تصدع
في الوفد ، اذ أخرج أيضا الدكتور أحمد ماهر ، فأنشأ الاثنان حزبا
جديدا أطلقا عليه اسم - الهيئة السعدية ، ضمت اليها كثيرا من
الوفدين الناقبين على أعمال النحاس •

والواقع أن الاستياء كان قد عم البلاد ، من أعمال الوزارة وفي
مقدمتها : تفشى المحسوبية ، ومصادرة حرية الرأي ، واستعمال العنف
مع معارضيها •

وانتهى الأمر بأن اضطدمت الوزارة مع السراي ، فأصدر فاروق
أمره بإقالتها في ٣٠ من ديسمبر عام ١٩٣٧ ، وأصدر في اليوم نفسه
أمره الى محمد محمود بتأليف وزارته الثانية •

وزارة محمد محمود الثانية :

وكالمعتاد في وزارات الانقلاب ، استصدر محمد محمود أمرا ملكيا
بتعطيل البرلمان شهرا ، ثم حل مجلس النواب ، وأجراء انتخابات جديدة ،

قامت هي بإجرائها ، ولم تجرها وزارة محايدة ، فتدخلت فيها لصالح مرشحيها ، وبذلك حصلت على أغلب مقاعد البرلمان (١٩٣٩ مقعدا) . على حين لم يحصل الوفد الا على أقل المقاعد (١٢ مقعدا فقط) .

والمشاهد في هذه الوزارة ، شأنها في ذلك شأن وزارات الانقلاب السابقة ، أن السراي قد عادت في عهد فاروق الى التدخل في شئون الحكم ، واملاء ارادتها على الوزارة . كما كانت الحال في عهد فؤاد فهي التي أتت بمحمد محمود الى كرسي الحكم ، وهي التي أقصته عنها . دون أن يكون للبرلمان يد في كل ذلك .

ومع أن هذه الوزارة قامت ببعض الاصلاحات النافعة ، من ذلك وضع كادر للموظفين ، وتعديل نظام الضرائب بحيث يوافق نظم الضريبة الحديثة ، وزيادة ميزانية الجيش ، وعدد وحداته ، فان الطابع المميز لها كان علم الاستقرار ، بدليل كثرة التعديلات التي أدخلت عليها ، واغراقها في المحسوبية ، التي كانت تشهر بالوزارة السابقة من أجلها . فقد أخذت بمبدأ الاستثناءات في ترقية أتباعها وأنصارها ، والتنكيل بالموظفين ، الذين كانت لهم صلة بالوزارة الوفدية السابقة . وأخيرا طلبت السراي الى محمد محمود أن يقدم استقالته ، فصدع بالأمر ، واستقال في ١٢ من أغسطس عام ١٩٣٩ .

وزارة علي ماهر :

ألف علي ماهر رئيس الديوان الملكي الوزارة ، خلفا لمحمد محمود ، في ١٨ من أغسطس عام ١٩٣٩ ، من المستقلين والسعديين . وفي عهد هذه الوزارة قامت الحرب الأوربية الثانية .

(٢٣)

فترة الحرب الاوربية الثانية

(١٩٣٩ - ١٩٤٥)

شبت الحرب الاوربية الثانية فى سبتمبر عام ١٩٣٩ ، على اثر غزو الجيوش الألمانية لبولنده . فأعلنت كل من انجلترا وفرنسا الحرب على المانيا وفى ١٠ من يونيه عام ١٩٤٠ أعلنت ايطاليا الحرب على انجلترا وفرنسا .

كان أول عمل قامت به الوزارة ، تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ ، أن أصدرت فى الأول من سبتمبر عام ١٩٣٩ مرسوماً باعلان الأحكام العرفية ، وعين على ماهر حاكماً عسكرياً . وفرضت الرقابة على الصحف والمكاتبات والرسائل والسينما والاذاعة ، تمشياً مع الاحكام العرفية ، كذلك قطعت العلاقات السياسية بين مصر والمانيا ، وبينها وبين ايطاليا ، وأقر البرلمان ذلك .

ولكن انجلترا لم يكفها من مصر التزامها بتعهداتها قبل معاهدة ١٩٣٦ ، ومسارعتها الى قطع علاقاتها مع ايطاليا ، واعتقال رعاياها ، بل انها اتهمت الوزارة بمشايعتها لايطاليا ، ووجهت الى الملك فاروق ، بوساطة سفارتها فى مصر ، تبليغا ، أشبه شىء بانذار ، بتعذر التعاون بينها وبين وزارة على ماهر . فلم يسعه الا أن يقدم استقالته فى ٢٣ من يونيه عام ١٩٤٠ أمام هذا التدخل من جانب انجلترا فى شئون مصر الداخلية .

وزارة حسن صبرى :

حاول الملك توحيد الصفوف لمواجهة تدخل انجلترا ، الذى بدأ بانذارها باقصاء على ماهر عن الحكم بتأليف وزارة ائتلافية ، كما هو متبع

فى جميع أمم العالم ، عندما تواجه خطرا يلزم أن تواجهه الأمة صفا واحداً ،
ويدا واحدة خصوصا أن هذا التدخل لن يكون الأخير من نوعه إذ أنه
سيتكرر ، مادام جيش الاحتلال رابضاً على أرض مصر • ولكن النحاس
أبى الاشتراك فى وزارة ائتلافية ، وإنما أرادها وزارة وفدية خالصة ،
تستأثر بالحكم دون غيرها ، وتتمتع بمزايا دون سواها • ولذا اضطر
الملك أن يعهد الى حسن صبرى بتأليف وزارة ، كان أغلب أعضائها من
المستقلين •

الغاء صندوق الدين :

وفى عهد هذه الوزارة ، ألغى صندوق الدين (١٧ من يولية
١٩٤٠) إذ كان ذلك من مقتضيات الغاء الامتيازات الأجنبية ، ومن
مستلزمات عصر الاستقلال • وقد وقع هذا الاتفاق لورد كليرن ، نيابة
عن انجلترا ، ومسيو بوتزى نيابة عن فرنسا ، ولم يوقعه أحد عن
إيطاليا ، لقطع العلاقات السياسية بينها وبين مصر •

مد امتياز البنك الأهلى

ولكن انجلترا التى تأخذ باليمين أضعاف ما تعطيه بالشمال ، لم
تضع فرصة موافقتها على الغاء صندوق الدين ، دون أن تحصل على مكسب
يساوى أضعاف نزولها عن حقها فى صندوق الدين • ذلك أنها استطاعت
أن تفوز من هذه الوزارة بالموافقة على مد امتياز البنك الأهلى أربعين سنة
أخرى • ومعروف ان هذا البنك الانجليزى النشأة والادارة ، له دون سواء
حق اصدار أوراق النقد المصرى • وبهذه الصفة يتحكم فى اقتصاديات
البلاد تحكما تاما • ومن عجب أن تسارع انجلترا الى مد امتيازها فى هذا
الوقت بالذات ، مع أن مدة امتيازها كانت تنتهى عام ١٩٤٨ • ولكن
الاستعمار لا يدع فرصة لتثبيت قدمه الا تشبث بها ، وانتهازها •

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فقد أراد الانجليز ضمان اصدار
هذا البنك ما أرادوا من أوراق النقد ، لتمويل احتياجات الحرب ،
والانفاق على شئونها، مما أربى على مئات الملايين من الجنيهات • التى راوغت
فى سدادها لمصر ، وصارت تعرف بمشكلة الأرصدة الاسترلينية •

وعند افتتاح دورة البرلمان العادية فى ١٤ من نوفمبر عام ١٩٤٠ ،
وبينما كان حسن صبرى يلقي خطبة العرش ، اذ سقط على الأرض
مغمى عليه وصعدت روحه الى بارئها ، وكان لوفاته رنة حزن عميقة •

وزارة حسين سرى باشا :

تألفت فى ١٥ من نوفمبر ١٩٤٠ ، من الأحرار الدستوريين والمستقلين . وفى عهد هذه الوزارة اشتدت الغارات الجوية على القاهرة والاسكندرية ، فاشتد الذعر والهلع بين الأهالى ، ورحل كثير منهم الى الريف ، واضطربت أحوال التموين ، وشح الخبز فى المخابز . وصار كثير منه يخلط بمواد غريبة ضارة ، على حين أن جيش الاحتلال وجنود الحلفاء ، التى كانت متجمعة فى مصر ، تنعم بأنواع الخبز الجيد ، ومواد الطعام الوفيرة . زد على ذلك ما كان يرسل منها لتموين الجيوش فى ميادين القتال القريبة من مصر .

معركة العلمين

كانت خطة دول المحور (المانيا وايطاليا واليابان) غزو مصر من جهة الصحراء الغربية ، والاستيلاء على قناة السويس ، ثم متابعة الزحف شرقا حتى تصل الى ايران ، للاستيلاء على منابع البترول فيها ، وقطع خط التموين الذى يصل الى روسيا ، من طريق الخليج الفارسى ، وفتح ميدان جديد لمهاجمة روسيا من الجنوب ، ثم الاتصال باليابان .

لذلك بدأت الجيوش الايطالية ، فى سبتمبر عام ١٩٤٠ ، بقيادة الجنرال جرزياتى ، فى الاغارة على الاراضى المصرية من ليبيا ، فاستولت على السلوم ثم على بقبق ، ووقفت عند سيدى برانى ، وشيدت فيها استحكامات قوية . غير أن الانجليز ، بقيادة الجنرال ويفل ، كر على الجيوش الايطالية ، فى ديسمبر من تلك السنة ، فأجلاها عن كل ما استولت عليه ، وظل يلاحقها حتى وصل الى السلوم ، واجتاز حدود ولاية برقة ، واستولى على طبرق ، ثم بنى غازى عاصمة برقة ، وأسر عددا كبيرا من الجنود الايطاليين . واستولى على معدات وأدوات حربية ضخمة .

وعلى أثر هذه الهزائم التى حاقت بالجيش الايطالى ، عزل المارشال جرزياتى ، وتولى قيادة الحملة المارشال روميل ، بعد أن تدفقت الامدادات على الحملة من المانيا وايطاليا . فعاود الكرة فى ابريل عام ١٩٤١ ، واسترد بنى غازى ، ومعظم ولاية برقة ، وسقطت طبرق فى ٢١ من يونيه ١٩٤٢ ، واستمرت قوات المحور فى التقدم والقوات البريطانية فى التقهقر ، حتى كادت تنسحب الى الطريق بين القاهرة والاسكندرية ، الذى أخذت تقيم فيه التحصينات من بئ للألغام وبناء لقواعد المدافع ، ولكنها تحصنت فى العلمين .

وظلت الحرب مجالا بين الطرفين ، ولكن الجيش اننا من البريطانى ، بقيادة المارشال مونتجمرى ، أخذ فى الاستعداد ، وكانت تتدفق عليه المعدات الحربية من كل مكان ، من الولايات المتحدة ومن انجلترا ، وتقد عليه الامدادات العسكرية من الهند واستراليا ونيوزيلندة وغيرها من المستعمرات الانجليزية . هذا بالاضافة الى قربه من قواعد تموينه ، (فى مصر طبعا) وسهولة مواصلاته ، وسلامتها . بعكس جيش المحور ، الذى كان بعيدا بعدا شاسعا عن قواعد تموينه . وصعوبة مواصلاته . دارت المعركة الفاصلة بين الطرفين فى ٢٣ من أكتوبر عام ١٩٤٢ ، فى منطقة العلمين ، التى يحدها البحر الابيض من جهة ، ومنخفض القطارة من جهة أخرى ، وتضيق حتى تشبه عنق انزجاجة ، ولا معدى لجيش المحور من اختراق هذا الممر ، حيث يكون هدفا جيدا للجيش المدافع واستمرت اثنى عشر يوما ، حمى خلالها وطيس القتال ، واشتد قصف المدافع ، وصمد الجيش الثامن لهجمات جيش المحور . وأخيرا استطاع أن يفتح ثغرة فى حقول الألغام التى بثها المحور أمام خطوطه الامامية ، نفذت منها القوات المدرعة البريطانية ، واخترقت خطوط المحور الرئيسية ، وأوقعت به خسائر فادحة ، اضطر على اثرها الى التقهقر غربا ، تقهقرا عاما ، وبعد أن حاقت به هزيمة ساحقة .

وهكذا كتب النصر للحلفاء ، والهزيمة للمحور . وقد كانت معركة العلمين موقعة حاسمة ، فى الحرب الأوروبية الثانية ، اذ توالى بعدها الهزائم ، حتى انتهى الأمر بهزيمته نهائيا فى جميع الميادين الأخرى : فى أوروبا وافريقية . أما فى آسيا فقد أنهت قنبلتا هيروشيما ونيجازاكي النوويتان الحرب مع اليابان . وانتهى بها الأمر هى الاخرى الى التسليم .

ولقد كان لمصر الفضل الأكبر فى احراز الحلفاء النصر فى موقعة العلمين ، وهزيمة المحور فى شمالى افريقية : لامدادها جيوش الحلفاء بجميع المؤن ، ومساعدتها فى نقل المؤن والجنود والذخائر ومعدات الحرب الأخرى بالسكك الحديدية المصرية : ودفاع بطاريات الجيش المصرى ضد طائرات المحور على طول السواحل المصرية ، وخصوصا على طول قناة السويس ، لنحول بين الطائرات والقاء الألغام ، التى تعطل سير الملاحة فيها ، وتوفير الهدوء والسكينة فى داخل البلاد .

وقد شهد بهذه المساعدات قادة الجيش الانجليزى فى خطابات رسمية ، وجهت الى الحكومة المصرية ، وفى تصريحات المسئولين فى البرلمان الانجليزى ، وفى أحاديث ومقالات مكاتبى الصحف الانجليزية ، ورؤساء تحريرها .

ولكن انجلترا • وهى الدولة المستعمرة الباغية ، التى لاتقر لأحد بفضل ، ولا تحترم لها وعدا ، ولا ترعى فى علاقاتها بالأمم والشعوب الا ولا ذمة ، ولا تعرف للشرف معنى ، لم يفد معها تنفيذ مصر لمعاهدة ١٩٣٦ نصا وروحا • هذه الدولة الباغية قابلت الاحسان بالاساءة ، وسرعان ما قلبت لمصر ظهر المجن ، وعادت الى مؤامراتها الحسيدة ، وتابعت سياستها الاستعمارية الدنيئة ، ولم تثمر معها سوى القوة ، لكى تسلم بحق مصر فى الحرية والاستقلال ، وتنجلي بجيوشها عن أرض مصر ، وأنفها راغم فى التراب •

حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ :

ليس فى تاريخ الاستعمار البريطانى فى مصر ما هو اذل على ندالة الانجليز وغدرهم ، واستهانتهم بحقوق الشعوب ، وعبثهم بكرامتها ، وتنكرهم لمبادئ العدل والشرف ، وتماديهم فى أعمال البغى والعدوان ، من «حادث ٤ فبراير» عام ١٩٤٢ وبطله السير مايلز لمبسون الذى أنعمت عليه دولته بعد ذلك بلقب لورد كيلرن •

لم يكف الانجليز أن أبرمت مصر معهم معاهدة ١٩٣٦ المشئومة ، ووقعها السياسة المصريون تحت الضغط والاكراه والتهديد ، لم يكفهم كل هذا ، وانما كان يهمهم ، وقد اشتعلت نيران الحرب الأوروبية الثانية أن تقوم بتنفيذ المعاهدة وزارة تحابى الانجليز ، وترعى جانبهم ، مهما أضر ذلك بحقوق البلاد ومصالح المصريين • لذلك كان الانجليز يبدون رغبتهم ، عقب سقوط كل وزارة ، فى أن يعهد بتأليف الوزارة الجديدة الى النحاس ، رئيس حزب الوفد • ولكن الجهات المسئولة فى مصر ، لم تجب تلك الرغبة ، اعتقادا منها أن تأليف الوزارات من صميم شئون مصر الداخلية ، التى لاتبيح معاهدة ١٩٣٦ التدخل فيها •

فلما استقالت وزارة حسين سرى فى ٢ من فبراير ١٩٤٢ ، نشطت المؤامرات الانجليزية ، وبدأ الانجليز يتدخلون تدخلهم المعيب ، ويجترئون على حقوق الشعب المصرى فى سماجة وقحة ، وبعد عن الكياسة والعرف الدولى ، بالتطاول على ملك البلاد ، الذى يمثل كرامة الشعب وعزته ، مما لاينسأه الشعب للانجليز أبدا ، وسيظل يعتدل فى قلبه حقدا وكرها ، مؤكدا بصفة قاطعة أنه ما دام للانجليز جيش للاحتلال ، فاستقلال البلاد وكرامتها هدف لتدخل الانجليز واعتدائهم ووسيلتهم الى ذلك حفنة من المستغلين والمتهافتين على كراسى الحكم التى يستظلون فيها بحماية

المستعمر ، ويحكمون مستندين الى أسنته ورماحه ، ولا يراعون لوطنهم حرمة ، ولا يحفظون لمواطنيهم حفا ولا ذمة .

جمع الملك فى قصره بعابدين صباح ٣ من فبراير ، غداة استقالة وزارة حسين سرى ، رؤساء الاحزاب والمتكلمين باسمها لاستشارتهم فى تأليف وزارة ائتلافية ، تواجه الموقف الداخلى والخارجى . ولكن النحاس أبى النزول على رغبة الملك محتجا بأنه جرب الوزارة الائتلافية قبل الآن ، ولم يجد فيها نفعا للبلاد ، وأنه لذلك يفضل وزارة وفدية ، لحما ودما ، وعزم الملك مواصلة استشاراته يوم ٤ من فبراير .

وكان السفير البريطانى منذ أن استقالت وزارة حسين سرى ، يلح على السراى فى أن يعرف اسم المرشح لرياسة الوزارة قبل ، تعيينه ، فلما بلغه أن النحاس رفض تأليف وزارة ائتلافية ، سلم رئيس الديوان الملكى فى صباح يوم ٤ من فبراير ١٩٤٢ الانذار التالى (١) .

« اذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة ، فان الملك (فاروق) يجب أن يتحمل تبعه ما يحدث » . وهذا هو الاصل الانجليزى للانذار :

« Unless I hear by 6. p.m. that Nahas Pasha has been asked to form a cabinet, His Majesty King Farouk must accept consequences ».

فدعا الملك فى منتصف الساعة الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم الى اجتماع يعقد بمجلس البلاط ، فى قصر عابدين ، مؤلف من رئيسى مجلس الشيوخ والنواب ، ومن رؤساء الوزراء السابقين ، ومن ممثلى الأحزاب ، ومن أعضاء هيئة المفاوضة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ . وعهد الى المجتمعين أن يتدارسوا الموقف بحكمتهم ووطنيتهم ، على ضوء هذا الانذار .

كان الموقف ولا شك حرجا غاية الاحراج ، وكان يقتضى السياسيين المصريين أن يواجهوه بكل قوة وشجاعة ، باذلين كل تضحية مستطاعة لدفع العدوان عن كرامة الوطن ، ووقف تدخل انجلترا فى أمر هو من أخص أمورها الداخلية ، واقترح المجتمعون حلين للموقف .

أحدهما وهو أجدرهما بالكرامة ، وأحفظهما للعزة القومية أن يرفض النحاس تأليف الوزارة ما دامت قد صدرت هذه الرغبة عن المستعمرين الانجليز .

(١) مذكرات فى السياسة المصرية لمحمد حسين هيكل - ح ٢ ص ٢٣٤ .

والآخر وهو أقلهما عزة وكرامة ، قبول النحاس تأليف وزارة.
ائتلافية ، نزولا على ارادة الملك ، التى كان قد رفضها قبل الآن .

غير أن النحاس أبى ابناء تاما الاستجابة لداعى الوطنية ، ورفض
جميع الاقتراحات التى اقترحها السياسيون المجتمعون ، ولكنه أظهر
استعداده لتأليف وزارة وفدية ، اذا ما طلب اليه الملك ذلك .

ولما يئس المجتمعون من اقناع النحاس بضرورة الأخذ برأى الاغلبية
وبذل شئ من التضحية فى سبيل دفع المذلة ، التى تلحق بالوطن ، من
جاء قبول الانذار البريطانى ، ووجوب اتباع أحد الرأيين ، اللذين
تمخضت عنهما مناقشات السياسيين المصريين ، لم يجدوا مندوحة من دفع
الاهانة بأضعف الايمان ، وذلك بالرد على الانذار البريطانى ، بوصفه
تدخلا فى شئون مصر ، مما لا تبيحه المعاهدة والعلاقات الطيبة ، التى
يجب أن تسود البلدين . ووقع المجتمعون هذا الرد ، ووقعه معهم
النحاس ، وحمله رئيس الديوان الملكى الى السفير البريطانى ، الذى لم
ير فيه ردا شافيا لانذاره ووعده بالحضور الى مقابلة الملك فى التاسعة من
مساء ذلك اليوم .

وقد حضر السفير فى الموعد المضروب مع قائد الجيوش البريطانية
فى مصر ، وبعض الضباط الانجليز ، تتقدمهم الدبابات التى أحاطت بقصر
عابدين ، واخترقت واحدة سور القصر ، ودخلت الى ساحته ، وصعد
السفير ومن حوله الضباط شاهرين مسدساتهم ، واقتحموا على الملك
غرفة مكتبه ، وأبرز السفير للملك ورقة بنزوله عن العرش فأخبر الملك
السفير بأنه دعا النحاس فعلا ، وتشاور معه فى الأمر وسيدعوه ثانية
لتكليفه تأليف الوزارة . فأسقط فى يد السفير ، وانصرف لتوه وعادت
الدبابات من حيث أتت !

وفى الاجتماع الذى عقد فى الساعة العاشرة من مساء ذلك اليوم
وحضره الزعماء ، كلف الملك النحاس تأليف الوزارة ، نزولا على رغبة
بريطانيا . وننقل هنا ما انتهى اليه هذا الاجتماع ، نقلا عن رواية شاهد
عيان ، هو الدكتور محمد حسين هيكل (١) قال :

« عند ذلك قال الدكتور ماهر باشا موجهها القول الى النحاس (باشا)
« انك يا نحاس (باشا) تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد.
أن رأيت الدبابات بعينى رأسك . وهنا اعترض الملك قائلا :

(١) مذكرات فى السياسة المصرية لمحمد حسين هيكل ج ٢ ص ٢٤٣ .

« بل أنا الذى أكلفه تأليف الوزارة » وقال النحاس (باشا) :

أنا لم أر دبابات ولا حرايا وأنا أولف الوزارة بأمر (جلالة) «الملك» وبعد هنيهة كرر : « نعم أنا لم أر دبابات ولا حرايا » . فقال اسماعيل صدقى (باشا) نعم يا باشا إنك جئت متأخرا بعد أن انصرفت الدبابات حتى لا تراها ، أما نحن جميعا فقد رأيناها ساعة جئنا الى القصر » .

وقد تبادل النحاس مع السفير البريطانى قبل تأليفه الوزارة خطابين جاء فى أولهما :

« انه يؤلف الوزارة بناء على تكليف من الملك وليس بناء على تدخل الحكومة الانجليزية » فرد السفير بالموافقة على ما جاء بهذا الخطاب ، ولكن هذين الخطابين لم يغيرا من الحقيقة الواقعة ، وهى أن النحاس ألف هذه الوزارة مستندا الى أسنة الحراب البريطانية .

هذا بالاضافة الى أن جميع الملابس ، ومنها اصرار النحاس على قبول تأليف الوزارة ، تدل على اتفاق وترتيب سابقين ، بينه وبين السفير البريطانى على قبول تأليف الوزارة

فيالها من مهزلة هانت معها كرامة الوطن وعزته ، وتغلبت الأهواء الشخصية على المصلحة الوطنية ، وليس من سبب لهذا الانحطاط الخلقى ، سوى وجود جيش الاحتلال فوق أرض الوطن ، يفرى بعض ابنائه بعرض الدنيا الزائل ، ويزين لهم اذلال مواطنيهم لقاء بسط حمايته عليهم ، واستئثارهم بالغنائم واتاحة الفرصة لهم ، كى يصبوا جام غضبهم وانتقامهم على أعدائهم ومخالفينهم

وزارة النحاس الخامسة :

تألفت هذه الوزارة يوم ٦ من فبراير ، فاقرنت ولادتها « بحادث ٤ فبراير » المشئوم ، الذى ضاعف من حقد الشعب المصرى على الانجليز ، وأكد سوء نيتهم واصرارهم على سياستهم الاستعمارية ، ومؤامرتهم الدنيئة ، لا يغير من ذلك وضع مصر تحت الحماية ، أو اعترافهم باستقلالها وارتباطهم بمعاهدة .

وقد أغرق النحاس هذه المرة فى السياسة الحزبية ، لاستناده الى قوة الانجليز وجبروتهم ، ولتسلحه بالاحكام العرفية ، فكم الأفواه ، وصادر الحريات ، ونكل بمخالفيه فى رأى ، وزج بهم فى غياهب السجون كما فعل بعلى ماهر (باشا) من رؤساء الوزارات السابقين ، وبمكرم عبيد

زميله فى الجهاد ، ومارس المحسوبية على أوسع مدى ، فشملت الاتباع والمحاسيب والأصهار والأقارب ، الذين اغدقت عليهم الوزارة الدرجات والعلاوات ، وأثروا من الاتجار فى أقوات الشعب وارزاقه ، وجمعوا الأموال الطائلة من ممارسة عمليات التصدير والتوريد ، وكانوا يملون ارادتهم على رجال الحكومة وموظفيها ، ففسدت الذمم ، وانحلت الاخلاق ، وعمت الفوضى فى دواوين الحكومة ومصالحها .

ولما كان الانجليز قد أحرزوا النصر فى حروبهم ضد المحور فى الصحراء الغربية ، وضمنوا سير الامور فى مجراها الطبيعى فى مصر ، ولم تعد لهم حاجة بولاء النحاس وخدماته ، تخلوا عن تأييده ، ولم يمانعوا فى اقصائه عن الوزارة ، كما هى عادتهم مع من يساندونهم ويؤيدونهم ، بعد أن تنتهى مهمتهم .

ولما اشتد سخط الشعب على هذه الوزارة ، وتفاقم الغضب من سوء تصرفاتها ، صدر أمر ملكى باقالتها فى ٨ من أكتوبر عام ١٩٤٤ .

وزارة أحمد ماهر :

تألفت فى ٩ من أكتوبر عام ١٩٤٤ ومن أهم أعمالها الافراج عن المعتقلين فى عهد وزارة النحاس ، وحل مجلس النواب ثم اجراء الانتخابات لمجلس نواب جديد ، والغاء الاستثناءات التى حدثت فى عهد الوزارة السابقة ، ولكنها لم تلغ الاحكام العرفية .

ولما كان أقطاب الحلفاء قد اشترطوا لقبول أية دولة فى مؤتمر سان فرانسيسكو ، الذى أنشئت فيه هيئة الامم المتحدة أن تعلن الحرب على المحور ، قبل الاول من مارس سنة ١٩٤٥ ، فقد أعد أحمد ماهر بياناً ، وافقت عليه الوزارة ، أعلنت فيه الحرب على ألمانيا واليابان ألقاه فى مجلس النواب ، وكان يعتزم القاءه بعد ذلك فى مجلس الشيوخ ، وبينما هو فى طريقه الى مجلس الشيوخ ، اذ أطلق عليه شاب متهوس الرصاص فأرداه قتيلاً ، وكان ذلك فى ٢٤ من فبراير عام ١٩٤٥ .

وزارة محمود فهمى النقراشي :

تألفت فى الليلة التى قتل فيها الدكتور احمد ماهر ، وزارة النقراشي وكان أعضاؤها هم أعضاء الوزارة السابقة ، وفى ٢٦ من فبراير عام ١٩٤٥ استصدرت الوزارة مرسوماً بأن المملكة المصرية فى حالة حرب مع ألمانيا واليابان ، وذهب وفد مصر برئاسة عبد الحميد بدوى باشا وزير

الخارجية الى مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أبرم فيه ميثاق هيئة الامم المتحدة .

واجتمعت هيئة الامم المتحدة ، وبدأت في مباشرة أعمالها ، وهرعت اليها الدول من كل حذب وصوب بشكاواها ، وأبدت في أول عام من تكوينها نشاطا ملحوظا ، وقضت في كثير من القضايا التي نظرت أمامها وفقا للميثاق ، مما عدته الامم فاتحة خير وبركة ، فقضت بإجلاء القوات الاجنبية عن سورية ، ولبنان وايران .

وكانت مصر الى هذا الوقت ، تحسن الظن بانجلترا ، وتعتقد أنها ستستجيب الى طلبها في الجلاء عن أراضيها ، ولهذا لم تتقدم الى هيئة الامم تعرض عليها شكاواها ، ولكنها عندما أنست فيها الجشع والعناد ، ورأت استمساكها بمعاهدة ١٩٣٦ ، ولم يبق في قوس الصبر منزع توجهت الى مجلس الأمن تطالبه بالعون ضد انجلترا ، مما سيأتي شرحه بعد ..

(٢٤)

فترة ما بعد الحرب الأوربية الثانية

١٩٤٥ - ١٩٥١

انتهت الحرب الأوربية الثانية باستسلام ألمانيا فى ٧ من مايو عام ١٩٤٥ ، ثم استسلام اليابان فى الاول من سبتمبر من العام نفسه ، بعد أن ألقت الولايات المتحدة القنابل الذرية على هيروشيما وناجازاكي ، فدمرتهما تدميرا .

وفى ٢٥ من ابريل عام ١٩٤٥ عقد بمدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة مؤتمر لوضع ميثاق لهيئة عالمية جديدة تكفل للانسانية الاستقرار والسلام ، بعد أن تضع الحرب أوزارها ، لتخلف هيئة عصبة الأمم التى أنشئت فى أعقاب الحرب العالمية الاولى ، والتى أخفقت فى مهمتها ، وهى اقرار السلم فى العالم .

وأطلق على الهيئة الجديدة اسم الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقد كانت تتكون وقت انشائها من ٥٣ دولة ، وفتح باب العضوية لجميع الدول الاخرى المستقلة والمحبة للسلم ، بناء على توصية مجلس الأمن ، وقد بلغت هذه الدول اليوم أكثر من مائة دولة .

وتتكون الهيئة من جمعية عامة ، ومجلس أمن ، ومجلس اقتصادى واجتماعى ، ومجلس وصاية ، ومحكمة عدل دولية ، وأمانة عامة ، وهيئات أخرى فرعية تتفرع من تلك المجالس ، مثل هيئة تصفية الاستعمار ، ومنظمة الاغذية وهيئة الصحة العالمية .

ويعد ميثاق سان فرانسيسكو وثيقة تاريخية هامة ، قررت حقوق الانسان فى أن يحيا حياة حرة كريمة ، وحقوق الشعوب فى أن تقرر

مصيرها بنفسها ، وتمتع بحريتها واستقلالها ، لا تسيطر أمة على أمة ولا ينتقص شعب من حقوق شعب آخر ، ولا تستخدم القوة في فض المنازعات وانما تحل بالطرق السلمية ، فتحتكم الى هيئة الامم التي تقضى بين المتنازعين ، وتفض ما يقوم بينهما من نزاع ، وبذلك تصون السلم ، وتمنع وقوع الحرب .

وتستعين أحيانا بقوات عسكرية دولية لفض النزاع بين الأطراف المتنازعة ، في دولة ما كما حدث في جمهورية الكونغو بعد حصولها على الاستقلال عام ١٩٦١ ، وفي قبرص عام ١٩٦٤ ، أو بين دولتين أو أكثر متجاورة ، كما حدث بين اسرائيل والدول العربية المجاورة عام ١٩٤٨ ، وعقب الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وبين المملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن عام ١٩٦٢ .

وتضييق صفحات هذا الكتاب عن ذكر بنود الميثاق ، وانما نشير هنا الى المادة الواحدة والخمسين ، التي بمقتضاها لا يجوز ايجاد قوات لدولة في اراضي دولة أخرى ، الا اذا اعتدت قوة مسلحة على هذه الدولة الاخيرة ويكون هذا التدبير مع ذلك تدبيراً وقتياً ينبغي تبليغه فوراً الى مجلس الأمن .

موقف الانجليز من مصر بعد الحرب :

سبق أن أوضحنا طرفاً من المساعدات التي أسدتها مصر الى بريطانيا وحليفاتها في أثناء الحرب الاوربية الثانية ، مما كان له أكبر الأثر في احرازها النصر ، على جيوش المحور ، وشهد به القواد البريطانيون ورجال الدولة الرسميون ورؤساء الدول المتحالفة ، في وثائق رسمية ، والتزام مصر بتنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بكل اخلاص نصاً وروحاً .

وقد كانت مصر تأمل بعد كل ذلك وفقاً للتصريحات الكثيرة التي أذاعها رؤساء الدول المتحدة ، في ميثاق الاطلنطي وميثاق سان فرانسيسكو ، أن تستشعر انجلترا شيئاً من الحياء والشرف ، فتجلو عن أراضيها ، وتعيد اليها استقلالها وحريتها ، ولكن الاستعمار ، وانجلترا بصفة خاصة لا تعرف الحياء ولا الذمة ولا الشرف ، ولا تؤمن بغير القرصنة والاستبداد ، شرعة للتعامل مع الشعوب ، خصوصاً الضعيفة منها ، فسرعان ما تقلب لها ظهر المجن ، ويقدر ما تبذل الشعوب من اخلاص في التعامل معها ، والصدق في ارتباطاتها بها ، يكون جزاؤها من العنت والاستبداد . وانتقاص الحقوق وسوء المصير .

والاستعمار كما أثبتنا ذلك مرارا ، مخاتل مداور ، لا يسلم بحقوق الشعوب ، إلا وانفه راغم في التراب ، ولا تقهره سوى القوة القاهرة . وقد أنست انجلترا من مصر صفاء النية ، والاستمسك بكلمة الشرف ، والتزام الاخلاص في تعهداتها ، وهى وبالأسف جميعا عملة زائفة عند المستعمرين فازدادوا غلوا وعنتا ، وأغرقوا في اللؤم والخداع ، وتفننوا في المداورة والمراوغة ، وهم لا يدرون أنهم بعملهم هذا يحفرون قبورهم بأيديهم ، ويتعجلون ساعة الخلاص من جبروتهم ، والقضاء على طغيانهم .

مطالبة النقراشى الانجليز بالجلء :

بدأت مصر جهادها فى اجلء الانجليز عن مصر بمذكرة (١) سلمها سفير مصر فى لندن الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٠ من ديسمبر عام ١٩٤٥ ، تطلب فيها التفاوض لاعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ .

كانت الوزارة التى تتولى الحكم فى بريطانيا آنئذ برئاسة المستر كليمنت اتلى ، زعيم حزب العمال ، الذى فاز على حزب المحافظين برياسة المستر ونستون تشرشل فى يولى عام ١٩٤٥ ، وكان وزير خارجيته المستر بيفن ، وكما أظهرت التجارب السابقة ، لم يكن حزب العمال خيرا من حزب المحافظين فى رد الحقوق المغتصبة ، والتسليم بحق الشعوب فى الحرية والاستقلال . وقد ظهرت التجربة الاولى فى مفاوضات سعد - ماكدونالد عام ١٩٢٤ ، التى انتهت بالفشل وخيبة آمال مصر فى حزب العمال .

وقد كشف رد انجلترا على مذكرة مصر فى ٢٦ من يناير عام ١٩٤٦ عن سوء نيتها ، وتمسكها بمعاهدة ١٩٣٦ ، وعدم التحول عن أطماعها الاستعمارية الخبيثة . وكان كافى الدلالة على أن ما أذاعه سياستها فى أثناء الحرب وبعدها ، من الرغبة فى اطلاق الحرية للشعوب ، وتأمينها على أمنها واستقلالها ، وصيانة السلام فى العالم ، ماهو الا ضرب من الدعاية والتضليل ، واستمالة الشعوب الى جانبها ، طمعا فى كسب الحرب ، وقهر أعدائها ، فلما وقفت رضى الحرب ، واطمأنت الى زوال الخطر عن كيائها كشفت القناع عن وجهها ، وانحسر ثوب الرياء عن أطماعها ونياتها ، وبدأت فى صورتها الصحيحة الكريهة ، التى تنم عن التسلط والشراسة والجبروت .

(١) انظر نص المذكرة فى كتاب القضية المصرية الصادر عن وزارة الخارجية المصرية ص ٤٩٠ -

أثار رد الانجليز على مذكرة الحكومة المصرية السخط والغضب في جميع أرجاء البلاد خصوصا بين الشباب المثقفين ، فخرج طلاب جامعة فؤاد الاول (جامعة القاهرة حاليا) في مظاهرة ضخمة ، يوم ٩ من فبراير سنة ١٩٤٦ ، قاصدين ساحة عابدين ، مطالبين بالجلء ووحدة وادى النيل ، وهما الطالبان اللذان استقر عليهما رأى الهيئة السياسية التى جمعها النقراشى ، ومن قبله احمد ماهر ، للاستئناس برأىها فى الشئون السياسية العليا .

وبينما كان الطلاب قادمين نحو كوبرى عباس فى الجيزة ، اذا بهم يجدونه مفتوحا ، فتعذر وصولهم الى الضفة الشرقية من النهر ، فعمد بعض الطلاب الى اغلاقه ، وتابعوا سيرهم ، فتصدى لهم رجال البوليس ، وحدث بين الطرفين اشتباك جرح فيه من الطلاب أربعة وثمانون جروحا بالغة ، نقلوا على اثرها الى مستشفى قصر العينى (١) .

ولا شك ان لوما كثيرا يقع على عاتق الوزارة بسبب هذا الحادث الأليم ، الذى لم يكن هناك ما يبرره ، فلم يفعل الطلاب أكثر من اظهار مسخطهم على تنكر الانجليز للأمانى الوطنية التى أصبحت هدف البلاد جميعها ، وهدف الوزارة نفسها . فلم يكن هناك ما يدعو الى التشببه بالانجليز فى قمع المظاهرات بالقسوة والوحشية ، خصوصا تلك المظاهرات التى قوامها الشباب المثقف ، الذى يساوره كثير من القلق على مستقبله ، ومستقبل بلاده ، ولم يكن هناك ما يهدد الأمن من سير تلك المظاهرة ، فهى دائما تسير فى نظام ، وتنتهى فى أمان وانما تأتى نذر الشر من اعتراض الشرطة لها ، والحيولة دون اظهارها شعورها ، والتعبير عن أحاسيسها ، والانقضاض عليها بالهراوات والعصى الغليظة ، وأحيانا بطلقات الرصاص ، كما لو كانت بين الطرفين معركة حربية ، حامية الوطيس .

لقد كان هذا الحادث ، الذى عرف بحادث كوبرى عباس ، غلطة تورطت فيها وزارة النقراشى ، هاجت لها الخواطر ، وأخذها عليه بأصدقائه وأعدائه على السواء .

وتتابعت المظاهرات فى كثير من المدن المصرية ، فى الاسكندرية والزقازيق ، والمنصورة ، وأسيوط ، مظاهرة السخط على الوزارة ، ولم تخل احداها من سقوط القتلى من المتظاهرين ، مما عم معه السخط على

(١) فى أعقاب الثورة للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ج ٣ ص ١٨٠ .

الوزارة ، وزلزل أقدامها ، فقدمت استقالتها في ١٥ من فبراير عام ١٩٤٦ وخلفتها وزارة صدقي الثانية .

وزارة اسماعيل صدقي الثانية :

تألفت في ١٧ من فبراير عام ١٩٤٦ ، وكان من بين وزرائه ابراهيم عبد الهادي وزيرا للخارجية ، واحمد لطفى السيد نائبا لرئيس الوزارة .

ازداد المصريون تمسكا بمبدأ الجلاء ، وأصبحت جميع طبقات الشعب تدين به ، ولا ترضى بغيره بديلا ، يدل على ذلك قيامها بمظاهرة ضخمة أطلق عليها اسم مظاهرة الجلاء يوم ٢١ من فبراير عام ١٩٤٦ ، اشتركت فيها جموع الطلاب والعمال ، سارت في شوارع القاهرة ، هاتفة بضرورة الجلاء ، وكانت تسود الجميع روح عالية من الوطنية وحسن النظام .

تدخل الانجليز :

أعاظ الانجليز المستعمرين التفاف المصريين جميعا حول مبدأ الجلاء واعلانهم عن هذا الهدف بصورة جماعية ، على مرأى ومسمع من الرأى العام العالمى ، فقاموا بعمل خسيس يدل على حقنهم وغيظهم ، ويدل على دنائتهم وانحطاط تفكيرهم : فقد اقتحمت جموع المتظاهرين فى ميدان الاسماعيليه (ميدان التحرير الآن) سيارات بريطانية مصفحة أزهدت أرواح ثلاثة وعشرين من المتظاهرين ، وأصاب ١٢١ بجروح خطيرة (١) .

وان المرء ليأخذ العجب من هذه حماقة ، وذلك السخف اللذين انحطت اليهما سلطات الاحتلال بمصر ، ولا يسعه الا أن يحكم على المستعمرين الأندال بالهوس والجنون وانحطاط التفكير وانهايار الاعصاب فاذا كان هدفهم صرف المصريين عن أمانيتهم الوطنية بمثل هذه الطرق الخسيسة أو بغيرها ، فقد خاب فآلهم ، وطاشت أحلامهم ، فما كانت القوة ، فى أى وقت من الاوقات ، بقادرة على اخضاع شعب بأسره للذلة والعبودية ، فى وقت تفتح فيه وعى الشعب الى حقه فى الحرية والاستقلال ، واعترفت الدول المتحالفة فى ميثاق الامم المتحدة بهذا الحق ، والوقوف فى وجه الشعب فى الواقع ضرب من المحال ، لا يقدم عليه سوى المستعمرين

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ١٨٥ .

الانجليز ، الذين اتصفوا بالجمود والغباء ، وبلادة الفكر وضيق العقل ،
والذين لا يحسبون حسابا لأحاسيس الشعوب ومشاعرها ، وتقدم
تفكيرها ، وتطوره .

لقد كان لتعديهم على مظاهرة ٢١ من فبراير أسوأ الآثار فى طول
البلاد وعرضها وعد يوم ٢١ من فبراير يوم حزن عام فى جميع أرجاء
مصر ويوم ٤ من مارس يوم حداد وطنى على شهداء ٢١ من فبراير أعلن
فيه الاضراب العام ، فأغلقت فيه المدارس وأقفلت الحوانيت أبوابها ،
وتوقفت جميع طرق المواصلات ، وخلت الشوارع من المارة ، وبدت مدينة
القاهرة كأنها مدينة مهجورة خلت من السكان .

وحدث الشئ نفسه فى مدينة الاسكندرية ، غير أن مظاهرة من
الطلاب طافت بشوارعها ، ولكن الانجليز السفاحين ، الذين لا يهدأ لهم
بال الا اذا تعكر الصفو ، وتكهرب الجو ، لم يستطيعوا ضبط أعصابهم
ليمر اليوم فى سلام ، فأطلقوا الرصاص على المتظاهرين العزل من السلاح
فقتلوا ثمانية وعشرين ، وجرحوا ثلثمائة واثنتين واربعين ، ولم يقتل من
الجنود الانجليز سوى اثنتين ، وجرح أربعة ، وما زال أحد الشوارع فى
الاسكندرية يسمى باسم «شارع الشهداء» تخليدا لذكرى هؤلاء الشهداء
الذين سقطوا صرعى حماقة الانجليز وانتقامهم الخسيس ، وسوء
تدبيرهم .

نقل اللورد كيلرن وتعيين السفير رونالد كامبل مكانه :

تعمد السياسة الاستعمارية الانجليزية كلما ضاق المصريون بها
ذرعا ، ان نستبدل بمعتمدها فى مصر معتمدا آخر ، ظنا منها أن فى هذا
ترضية للمصريين ، وايهامهم بتغيير سياستها ، وفتح صفحة جديدة فى
علاقتها بهم ، فقد نحت اللورد كرومر عن مركزه ، وعينت السير ألدون
جورست ، وأقالت جورج لويد وعينت مكانه السير برنى لورين ،
واستبدلت باللورد كيلرن السير رونالد كامبل ، ولكن الحقيقة والواقع
أن سياسة انجلترا فى مصر لم تكن تتغير بتغير الاشخاص ، فهى سياسة
ثابتة جامدة ، لا تتغير فى أهدافها ومراميها وان تغيرت فى أسلوبها
وطريقتها .

وقد كان كيلرن كما سبق أن أوضحنا ، جبارا طاغية ، واستعماريا
من غلاة المستعمرين ، استطاع أن يكبل المصريين بدهائه ومكره ، بمعاهدة
١٩٣٦ ، واقترب اسمه بجريمة ٤ من فبراير عام ١٩٤٢ ، وآثام ٢١ من

فبراير عام ١٩٤٦ الذى فتكت فيه المصفحات الانجليزية بالمتظاهرين
الأبرياء فى ميدان الاسماعيلية .

وقد ظل بعد اعتزاله الخدمة ، يقف فى مجلس اللوردات حجر عثرة
فى سبيل أى اتفاق مع مصر ، وقد ألف مع فريق من غلاة المحافظين جناحا
أطلق عليه اسم جناح المتمردين ، عارض أشد المعارضة فى اتفاقية الجلاء
التي عقدت عام ١٩٥٤ ، وبمقتضاها انجلت القوات المحتلة عن منطقة
القناة فى ٣ من يونيه عام ١٩٥٦ ، ومات غيظا وكدا من نيل مصر
استقلالها وحريتها .

ولكن هل تغير سفير بسفير يؤذن بالاعتراف لمصر بحقها فى الحرية
والاستقلال ، ويبشر بجلاء جنود الاستعمار عن أرض مصر ؟ .

كلا ثم كلا . . فسياسة الانجليز كما سبق أن ذكرنا لا تتغير
بتغير السفراء والمعتمدين البريطانيين ، كما انها لا تتغير بتغير الوزارات من
محافظين الى عمال ، فهى سياسة ثابتة لا تتحول عن التسلط والجبروت ،
وانتقاص حقوق الشعوب ، سياسة القرصنة ونهب أقوات الشعوب ،
وسلب أرزاقها ، وانتهاك حرمتها ، وازهاق أرواح أبنائها .

مفاوضات صدقى - بيفن :

ومع أن المفاوضات الكثيرة السابقة ، قد أثبتت عدم جدارتها فى
امكان الظفر من الانجليز بموافقتهم على الجلاء عن أرض مصر ، وبالرغم
من اعلان بيفن نفسه تمسك الانجليز بالقواعد الأساسية التى قامت عليها
معاهدة ١٩٣٦ ، وبالرغم من أن شعوبا أخرى مثل ايران وسورية ولبنان
قد عرفت طريقها للفوز بحريتها واستقلالها ، غير طريق المفاوضات ، أقول
بالرغم من كل هذا ، فقد أظهر اسماعيل صدقى كفيه من السياسة
المصرية تهافتا على المفاوضات ممنيا النفس أن يأتى لمصر بما لم يأت به
الأوائل ، ويزيل عن مصر كابوس معاهدة ١٩٣٦ ، التى تورط فى توقيعها
الزعماء المصريون .

ففى ٧ من مارس عام ١٩٤٦ ، أى بعد سبعة عشر يوما من توليه
الوزارة استصدر اسماعيل صدقى مرسوما بتأليف الوفد الرسمى
للمفاوضة ، وقد بدأت المفاوضات التمهيدية فى مصر منذ النصف الاخير
من ابريل عام ١٩٤٦ ، بين اسماعيل صدقى وبين اللورد ستاننجيت ،
وزير الطيران البريطانى ، والسير رونالد كامبل

وقد ظهر بجلاء في أثناء المفاوضات التمهيدية ، تمسك انجلترا
باتخاذ مصر قاعدة حربية ، وتحويل معاهدة ١٩٣٦ الى محالفة مستديمة ،
وعلقت الجلاء على قبول مصر التعاون بين البلدين على أساس المحالفة
المنتظرة .

فاذا أخذ الانسان في التقدير أن هذه المفاوضات ، كما حدث مرارا
قبل الآن ، كانت تجرى وجيش الاحتلال رابض على أرض مصر ، ليذكر
المفاوض المصري بقوة انجلترا وجبروتها ، وليكون وسيلة للضغط عليه
للتسليم بمطالب الانجليز ، لأمكن اذن فهم السبب في تشدد الانجليز
في أن تكون مصر قاعدة حربية لهم وقت السلم ووقت الحرب ، وتكبيلا
يقيد جديد أسموه الدفاع المشترك .

ومن الغريب أن يستبيح الانجليز لأنفسهم مفاوضة في ظل جيش
الاحتلال ، وتحت أسننته ورماحه ، ويندد وزير خارجيتهم المستر بيفن
بموقف روسيا من ايران في اجراء مفاوضات بين الجانبين ، مع وجود جيش
احتلال روسي في الاراضي الايرانية ، كما يندد بطلب روسيا الحصول
على قاعدة حربية في بوغاز الدردنيل ، ولا يرى ضيرا أن تجرى المفاوضات
بين مصر وانجلترا مع بقاء جيش احتلال انجليزي فوق أراضيها ، كما لا يرى
ضررا على استقلال مصر من اقامة قاعدة حربية انجليزية في منطقة قناة
السويس .

ولكن هو الاستعمار الذي لا يعرف منطلقا ولا حياء ، يحرم الحلال
ويحلل الحرام ، ما دامت مصلحته تقتضي ذلك ، ويكيل للشعوب بكيلين ،
ويقابلها بوجهين ، وكلاهما وجه ، (كالج) ، غاض فيه ماء الحياء وتقلصت
آثار الخجل ..

وبالرغم من ذلك استمرت المفاوضات في طريق شائك ، كثير
العثرات ، حتى اكتوبر عام ١٩٤٦ ، حين شد اسماعيل صدقي الرحال الى
لندن في ١٧ منه ، وبصحبه وزير خارجيته ابراهيم عبد الهادي ، ليفاوض
المستر بيفن رأسا . فتوصلا الى مشروع معاهدة وقعه الطرفان بالأحرف
الاولى ، وعند عودته الى مصر ، عرضه على الهيئة الرسمية للمفاوضات ،
فرفضه سبعة من أعضائها ، ممن عرفوا بالاتزان وأصالة الرأي ، وأعلنوا
على الامة بيانا ضمنوه اسباب الرفض .

والحقيقة ان الانجليز في هذا المشروع قد تحايلوا على استخدام مصر
قاعدة حربية ، عند قيام حرب ضد انجلترا ، أو وقوع اعتداء مسلح على

البلاد المتاخمة لمصر ، أو حدوث أية حوادث من شأنها تهديد السلم في الشرق الاوسط .

ومعنى ذلك عودة جيش الاحتلال الى مصر في أية لحظة ، ما دام قد ترك له وحده تفسير الحالات المتقدمة ، بل انه يستطيع أن يتلمس أى سبب لاحتلال مصر ، وفقا للمعاهدة . وليس هناك من هو امهر من الانجليز ، وأشد لؤما وتحايلا في التماس المعاذير ، وانتحال الاعذار ، لادراك أهدافهم الخبيثة .

كذلك حددت المعاهدة (١) لاتمام الجلاء مدة ثلاث سنوات ، يتم خلالها على مراحل ، على حين يمكن أن يتم الجلاء في عام أو أقل من عام ، ولكن الانجليز يضعون نصب اعينهم دائما الافادة من عامل الزمن ، لعل الظروف تسعفهم بسبب ينقضون معه العهد ، ويرجئون تنفيذ ما أبرموا ، وهم عندما يجلسون عن مكان يخرجون من الباب ، ويضمرّون في قرارة أنفسهم العودة اليه ثانية من الشباك . وليس في هذا القول اى تجن عليهم . ألم يخرجوا من مصر عام ١٩٥٦ ليعودوا أدراجهم في العام نفسه ، في جمع حاشد من الفرنسيين والصهيونيين ، ليجعلوا من مصر ساحة لاحتلال أبدي ، كالحال اليوم في برلين الغربية ، حيث يختلون بها هم والامريكان والفرنسيون منذ ان وضعت الحرب أوزارها عام ١٩٤٥ اى منذ حوالى عشرين عاما !

والسودان : كانت حركة فصله عن مصر تجرى على قدم وساق . وجاءت المعاهدة مؤيدة لهذا الانفصال ، مثبتة لمعاهدة ١٨٩٩ هذا بالرغم مما صرح به صدقي (باشا) للصحفيين عند عودته من لندن ، عقب توقيع المعاهدة بالحرف الاول من اسمه ، من أنه « قد تقرر بصورة قاطعة تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى » ، فرد المستر اتلى رئيس الوزارة الانجليزية في مجلس العموم على التصريح بقوله « ان الحكومة الانجليزية طبعا لاتفكر في ادخال أى تغيير على وضع السودان الحالى ، أو على الادارة فيه » .

واذن ماذا يبقى لمعاهدة صدقي - بيفن من مزايا سوى أنها كانت اضاعة للوقت ، وتفويتا للفرصة السانحة لمصر ، لرفع شكواها ضد المحتلين الغاصبين امام مجلس الامن ، والجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما

(١) انظر نص مشروع صدقي - بيفن ، ص ٥٣٣ - ٥٣٦ ، من كتاب القضية المصرية ، الصادر عن الحكومة المصرية ، طبع المطبعة الاميرية .

سبقتنا الى ذلك ايران وسورية ولبنان ، ففازت بقرار يحتم جلاء القوات المحتلة عن أراضيها فانجلت فورا وبدون ابطاء .

تزعرع مركز اسماعيل صدقي بعد أن رفض مشروع المعاهدة المصرية سبعة من اعضاء الهيئة الرسمية للمفاوضة ، وبعد أن نقض رئيس الوزارة الانجليزية تصريح صدقي الخاص بالسودان ، وتجلي فشله في مفاوضاته لذلك لم يجد مفرا من الاستقالة في ٨ من ديسمبر عام ١٩٤٦ فعهد فاروق الى محمود فهمى النقراشى بتأليف الوزارة ثانية .

وزارة محمود فهمى النقراشى الثانية :

تألفت في ٩ من ديسمبر عام ١٩٤٦ ، ونصف أعضائها من السعديين ، والنصف الآخر من الدستوريين .

أخذ الانجليز في عهد الوزارة السابقة ، ينجلون عن بعض المواقع في القاهرة . وفي عهد هذه الوزارة انجلوا عن بعض المواقع الاخرى . فتم بذلك جلاؤهم عن مدينتى القاهرة والاسكندرية ، وبعض المواقع في الوجه البحرى . وقد فعلوا ذلك تهدئة لحواطر المصريين ، وظنا منهم أن هذا يمكن ان يصرفهم عن المطالبة بالجلاء الشامل عن اراضى الوطن ، والسكوت عن احتلالهم منطقة قناة السويس . ولكن المصريين لم تعد تنطلى عليهم حيل المستعمرين ومؤامراتهم ، واصبحوا يفهمون جيدا نيات الانجليز واهدافهم ، وصاروا يوقنون أن في بقاء جندي واحد من جنود الاحتلال خطرا داهما على استقلال البلاد وحريتها ، واهدارا لعزتها وكرامتها ، لذلك عقدوا العزم على المطالبة بالجلاء الشامل الناجز ، مهما كلفهم ذلك من ثمن ومهما طال بهم الزمن .

عرض القضية المصرية امام مجلس الامن

وأخيرا ، وبعد ان عيل صبر مصر ، فلم يبق في قوسه أى منزع ، وبعد أن تأكد لديها سوء نيات الانجليز ، وتشبثهم بالبقاء فيها ، بالرغم من ارادة أهلها ، واطهارهم مقتهم الشديد للاحتلال البريطانى ، اضطر النقراشى لرفع الأمر الى مجلس الأمن ، استنادا الى ميثاق الامم المتحدة ، الذى ينص على الزام القوات الاجنبية بالجلاء عن اراضى الدول ، التى لا ترغب في بقاء هذه القوات في أراضيها . وقام بتقديم شكوى مصر الى مجلس الأمن سفير مصر فى الولايات المتحدة . ونظرا لما لهذه الشكوى من أهمية بوصفها أول شكوى علنية ضد بريطانيا ، توضع أمام أنظار

دول العالم ، وتفضح المطامع الاستعمارية الانجليزية في مصر ، نشبتها
بنصها في هذا الكتاب : (١)

جناب السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة

تحتل القوات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من ارادة الشعب
الاجماعية ، وان وجود قوات أجنبية في أراضى دولة من أعضاء الامم
المتحدة ، في زمن السلم بغير رضائها رضاء حراً ، يعد امتهاناً لكرامتها ،
وحائلاً يحول دون تقدمها الطبيعي . كما أنه خرق للمبدأ الأساسى - مبدأ
المساواة فى السيادة - وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة فى نصه
وروحه ، وقرار الجمعية العامة الصادر بالاجماع فى ١٤ من ديسمبر
سنة ١٩٤٦ .

« ان احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر فى سنة ١٨٨٢ ،
واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل ، أى السودان ، تبعاً لذلك قد
مكّن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر
اشتراكها معها فى ادارة السودان ، وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه ، وقد
استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكى تتبع سياسة ترمى الى
فصل السودان عن مصر ، عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين ، وبذر
بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين ، وبث الانقسام بين السودانين
انفسهم ، واثارة حركات انفصالية مصطنعة ، والحض عليها . وقد سعت
حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة ، وما زالت تسعى الى فصم وحدة
وادى النيل ، على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا
الوادى ، وأمانهم المشتركة .

ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل ، والمضى
فى هذه السياسة العدائية ، كلاهما ، تهديداً غير مشروع لحرية أمة مستقلة
ووحدةها ، فقد أثار نزاعاً بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ،
من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولى للخطر .

ووفقاً للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، وعلى الرغم من أن وجود
القوات الاجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات ، سعت الحكومة
المصرية فى حسن نية الى الوصول الى حل عادل لهذا النزاع ، واذ أخفقت
هذه المفاوضات الطويلة المضنية ، حاولت حكومة المملكة المتحدة عن طريق

(١) كتاب القضية المصرية الصادر عن الحكومة المصرية - طبع المطبعة الاميرية ص ٥٣٧ -
٥٣٨ .

مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المصرية ، التمسك بمعاهدة ١٩٣٦ التي لا يمكن ان نلتزمها ، اذ أنها استنفدت أغراضها ، فضلا على أنها تتعارض مع أحكام الميثاق . .

لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة الى مجلس الامن ، تطبيقا للمادتين ٣٥ ، ٣٦ من الميثاق طالبة :

(أ) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

(ب) انتهاء النظام الادارى الحالى للسودان .

والحكومة المصرية اذ تطلب اليكم ادراج هذا النزاع فى جدول اعمال المجلس ، تبدى استعدادها لشرح هذا النزاع ، وتقديم الوثائق اللازمة ، حين يطلب اليها ذلك وفقا للمادة ٣٢ .

وانتهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق احترامى . .

القاهرة فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٧ .

محمود فهمى النقراشى

رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية
المملكة المصرية

كانت خطوة جريئة ولا شك ، تلك التى أقدم عليها النقراشى ، بشكواه بريطانيا الى مجلس الأمن ، وخروجه بالنزاع المصرى الانجليزى ، من الحيز المحلى الضيق الى الحيز العالمى الواسع ، وتحكيم أمم العالم فى هذه القضية ، التى طال أمدها ، وظل الانجليز يحاورون ويداورون فيها ، ويتعهدونها بكل ما تفتقت عنه أذهانهم من حيل ومكايد ، وما يحكيونه من مؤامرات ودسائس . خطوة جريئة بلا ريب ، لم يكن أحد من السياسيين المصريين غير النقراشى يستطيع الاقدام عليها ، هؤلاء السياسيين الذين نشئوا وترعرعوا فى مدرسة الاستعمار ، وتربوا على يديه ، وطعوا من فتات موأئده ، واثمروا بامرهم ، وحرصوا على استجلاب رضاه ، مضحين بمصالح بلادهم ، ومطأطئين الرأس لرغباته ومطامعه ، الذين لا يهمهم سوى بلوغ مآربهم الشخصية ، وفى مقدمتها بقاؤهم فى كراسى الحكم وتمتعهم بمزاياه ومغانمه .

ولكن النقراشى ، نشأ أول ما نشأ فى الحقل السياسى ، عضوا فى الوفد المصرى ، تحت رئاسة سعد زغلول ، مناضلا ضد الانجليز ، ذاأدا عن حياض الوطن ، مدافعا عن كرامته واستقلاله . فاقض مضاجعهم ،

وزلزل اقدامهم . لم يكن يجرى وراء مغنم شخصي ، ولم يكن طالب مال أو جاه ، فقد عاش فقيرا ، ومات فقيرا ولكن قلبه كان عامرا بالايمان ، مفعما بحب بلاده ، عالى النفس ، رفيع القدر ، بعيد الهمه ، نظيف اليدين . وقد تغلغلت هذه الصفات فى نفسه ، لانه نشأ معلما ، يدين بالمثل العليا ، فلم يحد عنها طوال حياته .

وذكرنا قبل الآن أن النحاس أقصاه عن وزارته ، لا لسبب سوى أنه عارض فى تكليف شركة بريطانية بعينها ، القيسام بمشروع كهربية خزان أسوان ، خلافا لما تقضى به الأصول المالية والاقتصادية ، من طرح المشروع فى مناقصة عالمية . ولكن النحاس وقد أحس بأنه كان متجنيا على النقراشى ، متنكبا جادة الحق والعدل ، بعمله هذا ، عمد الى استرضائه بأن عرض عليه وظيفة عضو بمجلس ادارة شركة قناة السويس ، التى تدر عليه راتبا أكبر من راتب الوزير . ولكن النقراشى ، وهو ما وصفنا ، رفض هذا العرض بكل اباء ، لأنه لم يكن يرى فى المال بديلا عن الكرامة ، وعزة النفس .

غادر النقراشى مصر الى نيويورك ، فى أواخر شهر يوليو عام ١٩٤٧ ، حيث مقر مجلس الأمن ، يصحبه نخبة من السياسيين والفقهاء القانونيين ، والخبراء ، والمعاونين ، وانضم اليهم وزير مصر المفوض فى الولايات المتحدة ، يمدونه بالوثائق التاريخية ، والدراسات القانونية . وبقي فى نيويورك حتى العاشر من شهر سبتمبر ، يترافع فى القضية المصرية فى جلسات عدة (١) ، ويدافع عن أمانى بلاده ، ويهاجم مطامع الانجليز ، ويفضح خططهم الاستعمارية ، ومؤامراتهم الدنيئة ، فى بيان تؤيده الحجج والاسانيد ، وعبارات قوية جريئة لم يسبقه اليها احد من السياسيين المصريين ، مما أفزع الانجليز ، وأقضى مضاجعهم ، وزلزل الارض من تحت اقدامهم .

تمسك الانجليز فى ردهم على اتهامات مصر ، وتجريحهم لسياستها ، بأهداب معاهدتى ١٨٩٩ ، ١٩٣٦ ، وكلتاها قد أبرمتها مصر معهم تحت الضغط والاكراه . قال فى خطبته أمام مجلس الأمن بتاريخ ٥ من أغسطس عن معاهدة ١٩٣٦ (٢) .

« ان مصر لم تكن طرفا حرا عند ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ذلك

(١) انظر خطب النقراشى أمام مجلس الامن فى كتاب القضية المصرية الصادر عن الحكومة المصرية ص ٥٣٨ الى ص ٥٨٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٥٤٨ .

ان القوات البريطانية كانت تحتل أراضيها ، فضلا على أن الجانب البريطاني لم يدع عند المفاوضين المصريين مجالا للشك فيما يترتب من نتائج ، على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا . فقبل بدء المفاوضات مباشرة ، وجه المندوب السامي البريطاني الى ملك مصر ، والى رئيس وزرائها ، مذكرة شفوية أوضح فيها « أن الاخفاق فى عقد اتفاق قد تترتب عليه نتائج جدية ، وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر » .

والتهديد الذى تنم عليه المذكرة ، بإعادة فرض الحماية ، أو ما هو شر منها ، كان تهديدا سافرا ، لم يحجبه التصريح الذى اضاف اليه :

« انه لم يقصد به تهديد أو ارهاب ، وانما قصد به تقرير الواقع ، وقد احتج رئيس وزراء مصر على ذلك فورا ، فكتب فى رده « ان محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل هذه التصريحات ، لا يمكن أن تكون خالصة أو حرة » .

فأجاب المندوب السامي بأن :

« حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل ، بالنسبة لمستقبل مجهول المدى » .

وبالرغم من الحجج القوية ، التى أدلى بها النقراشى امام مجلس الأمن ، والتى أثبت بها بطلان معاهدة ١٩٣٦ ، وعزز بها طلب مصر بجلاء الانجليز عن وادى النيل ، أسوة بما اقره عام ١٩٤٦ من جلاء القوات الاجنبية عن أراضي سورية ولبنان ، بالرغم من ارتباطهما بمعاهدتين أبرمتاهما عام ١٩٣٦ أيضا ، فان هذا المجلس ، متأثرا بتحريض الدول الاستعمارية ومنصاعا الى اغرائها ، أصدر فى ١٠ من سبتمبر عام ١٩٤٧ قرارا بتأجيل نظر المشكلة الى اجل غير مسمى ، مع الاحتفاظ بها فى جدول أعماله ، وللطرفين المتنازعين ، ولمن شاء ، أن يثيرها من بعد ، على النحو الذى يراه (١) .

واذا كانت مصر قد أخفقت فى مسعاها لدى مجلس الأمن ، واذا كانت شكواها لم تجد صدى من جانب الدول الكبرى ، التى نصبها الميثاق لتحرير الدول الصغرى من السيطرة والاستعمار ، ولكن سرعان ما استيقظت فيها نزعات الاستعمار ومطامعه ، فان مصر قد أفادت كثيرا من هذه المحاولة ، وتكشفت لها الأمور جلية واضحة ، وانجلي لها الواقع

(١) مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص ٣٢٣ .

المحزن ، الذى يجب أن بنير لها السبيل ، ويوضح لها معالم الطريق ،
وأنة لا سبيل للخلاص من ربة الاستعمار الا بالجهاد .

بعد قرار مجلس الامن

عاد النقراشى الى مصر يوم ٢٠ من سبتمبر عام ١٩٤٧ ، فقبول
بمظاهر التقدير والتكريم ، وأرسل اليه الملك فاروق مركبة ملكية تقله
من المطار الى القصر ، وصرح له بأن أحدا لم يخدم مصر مثل
ما خدمها هو (١) .

وقد صرح النقراشى بعد عودته الى مصر بتصريح جاء فيه :

« وخطى الآن ، والى أن يجد الجديد المنتظر ، فى الموقف ، تتلخص
سياستى فى تجاهل انجلترا تجاهلا تاما ، فنحن فى خصومة سافرة معها ،
وهى ليس لها وجود عندنا » .

وجاء فيه أيضا :

« سنولى وجهنا شطر الجيش المصرى ، سياج الوطن ، فنقويه بزيادة
عدده ، والاستعانة بالدول الاخرى ، لجلب عدده ، والخبراء والمستشارين
اللازمين له ، وسندعم الاصلاح الداخلى بكل ما فى وسعنا » .

ويذكرنا هذا التصريح بتصريح مكرم عبيد ، عند عودته من لندن
عقب فشل مفاوضات (النحاس - بيفن) حيث قال :

« خسرنا المعاهدة ، ولكننا كسبنا صداقة الانجليز »

فما أعظم الفارق بين التصريحين !

هذا يتمسح بالانجليز ، برغم ما يكيلونه لنا من ضربات ، وذلك
يجاهر بخصومتهم ، ويعلنها عليهم حربا شعواء ، فى الداخل وفى الخارج .
ولا بد لنا فى هذه المناسبة ، أن نسجل هنا موقفا مخزيا آخر
لرئيس الوفد المصرى مصطفى النحاس ، يدل على مبلغ ما وصلت اليه
الحزازات بين الأحزاب المصرية ، والاستهانة بمصالح البلاد الوطنية ،
وتضحية تلك المصالح على مذبح المصالح الشخصية ، وهذا من نتائج
وجود الاحتلال الانجليزى على أرض مصر ، وسياسة المؤامرات والدسائس

(١) مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الثانى ص ٣٢٣ .

الاستعمارية ، التي يمارسها الانجليز في مصر ، وفي كل مكان ، ما في هذا شك أو ريب :

فبينما كانت قضية مصر منظورة أمام مجلس الأمن ، يدافع عنها النقراشي بكل ما أوتي من قوة وجهد ، اذا بمصطفى النحاس الزعيم الوطنى الكبير ، ييرق الى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة ، يقول :

« ان النقراشي لا يمثل الا نفسه ، وحفنة من الاقطاعيين ، الذين يلتفون حوله ، وأنه هو ، والوفد من ورائه ، هم ممثلو الشعب ! » .

كانت هذه البرقية ولا شك سقطة كبيرة تردى فيها الوفد ، وجريمة لا تقل نكرا عن حادث ٤ فبراير ، وطعنة للنقراشي فى ظهره ، بل طعنة للقضية المصرية نفسها ، ما كان يقدم عليها زعيم مصرى ، يدعى التكلم باسم الشعب . اذ كان الواجب الوطنى يحتم عليه أن يساند النقراشي فى موقفه من انجلترا ، فى مجلس الأمن ، أو أى زعيم آخر ، بصرف النظر عن الأشخاص ، يعمل جاهدا للقضية الوطنية ، واستخلاص حقوق الوطن من براثن المحتل الغاصب ، متناسيا الخلافات الشخصية فى هذا الموقف الخطير ، مستجيبا للدعوة التى وجهها النقراشي من فوق منبر الشيوخ فى ٢٧ من يناير عام ١٩٤٧ ، قبل رحيله الى نيويورك ، داعيا الى ضم الصفوف ، ونكران الذات ، والابتعاد عن التفرق والانقسام . .

لذلك كان لا بد « لثورة ٢٣ يوليو » ، لكى تؤمن ظهرها ، وتجنب البلاد المؤامرات والعبث بمقدراتها ، والعودة بها الى الفوضى والاستغلال ، والاستهانة بمصالح الوطن ، أن تقضى على الاحزاب قضاء مبرما ، وتريح البلاد من عبثها واستهتارها ، واستغلالها مصالح الشعب لفائدتها ومصالحها الشخصية . فكانت خطوة سديدة ، واجراء حالفه التوفيق ، مهد للمكاسب الكبرى التى احرزتها البلاد بعد الثورة .

تقسيم فلسطين :

وقد أردفت هيئة الامم المتحدة قرار مجلس الامن ، بتعليق شكوى مصر ضد انجلترا ، وعدم الزامها بالجلاء عن اراضيها ، بعمل آخر يعد وصمة فى جبينها ، وتنكرا لنصوص ميثاق سان فرانسيسكو ، ذلك هو اصدارها فى ٢٩ من نوفمبر عام ١٩٤٧ قرارا بتقسيم فلسطين ، واجازتها الاعتداء الصهيونى على شعب فلسطين ، واغتصاب اراضيها . وقد كان لبريطانيا اليد الطولى فى صدور هذا القرار ، كما مهدت لانشاء دولة

اسرائيل ، وفاء لوعده بلفور بتخليها عن فلسطين لليهود في ١٥ من مايو عام ١٩٤٨ . وقد قررت الدول العربية فيما بينها أن تدخل بجيوشها فلسطين في هذا التاريخ ، وتحول دون استيلاء اليهود عليها . . .

وكانت الحرب بين الجيوش العربية وعصابات اسرائيل ، مأساة مؤلمة ووصمة عار في جبين بعض العرب ، لا يمكن ان تنسى . ذلك أن الجيش المصري حمل وحده عبء الحرب ، على حين تضافرت عليه المؤامرات من كل جانب .

فالجيش العراقي وقف وقفة المتفرج في هذه الحرب ، لا يبدى حراكا ، معتذرا بأنه ليست لديه أوامر (ماكو أوامر !) واذن لماذا حضر الى ميدان القتال ؟ حضر لمجرد التظاهر بالاشتراك في حرب فلسطين لان رؤساءه وعلى رأسهم نوري السعيد ، والامير عبد الاله ، كانوا يمالئون الانجليز ، ويدورون في فلك السياسة الانجليزية ، ويخشون أن يقدموا على أمر يغضب من أجله سادتهم الانجليز !

كذلك كانت الأسلحة التي قدمت للجيش المصري أسلحة فاسدة ، من مخلفات الحرب العالمية الثانية ، باعها للحكومة المصرية تجار الخيانة والغش وعلى رأسهم فاروق الملك السابق ، الذين لا يتورعون عن الكسب الحرام ، غير عابئين بما يؤدي اليه هذا العمل الدنيء من هزيمة الجيش المصري ، وقتل جنوده الأبرياء بأيديهم ، لا بأيدي أعداء الوطن .

وأمر ثالث ، أشد خطورة عما سبق ، ذلك أن القيادة العليا للجيش العربية ، كانت موكولة الى الملك عبد الله بن الحسين ، ملك الاردن ، بناء على طلبه ، واصراره ، وبينما كانت الجيوش المصرية ملتحمة في القتال مع جيوش اسرائيل ، كان الملك عبد الله يطعن الجيوش العربية في ظهرها بالتفاوض سرا مع قادة اسرائيل ! « كان الملك على صلة باليهود ، يقابلهم في قصر الشونة كل ليلة ، وينسق معهم الخطط والخطوات ، ومعه رئيس أركان حربه الجنرال جون ماجيت جلوب . وجلوب وهو انجليزى كان يعمل من غير شك بوحى من دولته انجلترا . وقد تمخضت خيانة الملك عبد الله عن انسحاب جيوشه من اللد والرملة ، وتسليمهما الى اليهود ، لقاء تغاضيهم عن احتلاله الأراضي الممتدة على الضفة الغربية لنهر الاردن » (١)

(١) من مقال للاستاذ محمد حسنين هيكل ، بأهرام الجمعة ، ١٥ من مايو عام ١٩٦٤ وقد كان مراسلا حريبا في حرب فلسطين .

« ان سخرية القدر من الامة العربية ، وصلت الى حد أن جيوشها التي دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربي فيها ، كانت تحت القيادة العليا لأحد العملاء الذين اشتراهم الاستعمار بالثمن البخس ... بل ان العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليا ، كانت في يد ضابط انجليزى ، يتلقى أوامره من الساسة الذين اعطوا الحركة الصهيونية وعد بلفور ، الذى قامت على أساسه الدولة اليهودية فى فلسطين » (١)

والجيش السورى دخل معركة واحدة فى (صمخ) وكان زعماء لبنان منذ الدقيقة الاولى يقولون :

« ليس لدى لبنان جيش ... دبروا أنفسكم كما تشاءون ، ولا تعتمدوا علينا » (٢)

وهكذا كانت الخيانة ، والانانية ، والمطامع الشخصية والكسب الحرام أسبابا فى ضياع فلسطين ، وخذلان الجيش المصرى ، وتركه وحده فى الميدان .

يضاف الى ذلك مؤامرات انجلترا وامريكا ، ومعاونتهما عصابات اسرائيل ، وأمدادها بالاسلحة والذخائر ، فى اثناء الهدنتين اللتين فرضتهما الامم المتحدة على العرب ، واعتراف امريكا بدولة اسرائيل فور اعلان قيامها فى ١٥ من مايو عام ١٩٤٨ ، ومساندتها بعد ذلك فى اعتداءاتها الأثيمة على العرب ، كل ذلك كان ليتخذ منها الاستعمار ركيزة فى تنفيذ مطامعه الاستعمارية ، فى المنطقة ، بعد ان تقلص ظله منها ، وقضى على نفوذه فيها .

اغراق الانجليز فى استبدادهم بمصر ، وعملهم على فصل السودان عنها

أغرى قرار مجلس الأمن انجلترا على الاغراق فى استبدادها بمصر ، بعد أن أمنت التدخل فى أعمالها ، خصوصا من جانب المنظمة العالمية ، التى كانت تأمل مصر أن تقف بجانبها ، عملا بميثاق سان فرانسيسكو ، ووفاء بوعود الحلفاء التى أذيعت فى اثناء الحرب وفى أعقابها ..

فجمدت انجلترا الأرصدة الاسترلينية ، وامتنعت عن دفع ديونها ، التى لمصر فى ذمتها ، تلك الديون التى بلغت ٣٦٥ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ، والتى اقترضتها من مصر فى اثناء الحرب العالمية الثانية ،

(١) الميثاق ص ٢٨

(٢) المقال السابق .

للمصرف منها على مطالب جيوشها ، وبذلك تم لها النصر على أعدائها ، ولم تفرج الا عن النزر اليسير منها ، وزادت من استبدادها بأن حرمت تحويل الاسترليني الى عملات أخرى ، لكي تسد في وجه مصر المنافذ ، في معاملاتها التجارية ، مع الدول الاخرى ، وكان تجميد الأرصدة بمثابة حصار اقتصادي ، فرضته على مصر ، عقابا لها على شكواها التي تقدمت بها الى مجلس الامن .

ان المرء ليأخذه العجب من تصرف انجلترا ، بتجميدها دين مصر قبلها ، قوة واقتدارا ، وان هذا التصرف ليعيد الى الذاكرة مأساة الديون المصرية في عهد اسماعيل ، فمصر تدين انجلترا بمبلغ ٣٦٥ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ، واذا ما طالبت بتسديد هذا الدين ، رفضت تسديده بكل صفاقة وسماجة ، وعمدت الى المراءغة والمخاتلة ، وتملكتها (البلطجة) الدولية ، مضرة الحاق الضرر باقتصاد مصر وتجاريتها ، ونسيت أو تناست فضل هذا الدين في كسبها الحرب ، ومد مصر يد المساعدة لها ، في وقت خوت خزائنها من المال ، وابتليت بالعوز والفاقة .

واذا رجعنا قليلا الى عهد اسماعيل ، وجدنا أن ديون مصر لم تبلغ ربع الديون ، التي لها في ذمة انجلترا . ومع ذلك فقد اتخذت الدول الاوربية ، بتحريض انجلترا ومؤامراتها الدنيئة ، هذا الدين ذريعة للتدخل في شئون مصر ، واذلالها ، تدخلا انتهى بعزل اسماعيل ثم باحتلال انجلترا لاراضيها ، احتلالا عسكريا في عهد توفيق عام ١٨٨٢ .

فانجلترا كما سبق أن ذكرنا تكيل للناس بكيلين ، وتلقاهم بوجهين فاذا كانت دائنة استعملت الغلظة والجبروت مع المدينين ، واذا كانت مدينة تجاههم وجهها الصفيق للدائن ، واستعملت (البلطجة) والندالة ، وامتنعت عن الوفاء بل والحقت الأضرار البليغة بدائنيها ، الذين أحسنوا اليها وقت الحاجة ، وكانوا عوناً لها وقت الشدة والخطر .

وفي السودان اتخذت انجلترا خطوات حثيثة لفصله عن مصر متظاهرة بسودنته ، وهي في الواقع انما تعمل على تحويله الى مستعمرة انجليزية وضمه الى دائرة الامبراطورية المرنّة التي أخذت تغيب عنها الشمس الى الابد .

(٢٥)

الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

(١) الاحداث التي سبقت الالغاء

أوضحنا فيما سبق الظروف التي أبرمت فيها معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا ، والفبن الذي لحق بمصر من جرائها ، والجهود المتوالية التي بذلها الساسة المصريون بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، للتخلص من قيودها ، ورفع نيرها عن رقاب المصريين ، واجلاء الاحتلال عن أرض الوطن ، واعادة الحرية والاستقلال الى وادى النيل ، والحياة العزيزة الكريمة لابنائها . ولكن هذه الجهود لم تصادف أى نصيب من النجاح ، لان الانجليز لم يكونوا ليحيدوا عن سياستهم التقليدية ، سياسة المراوغة والخداع ، ومجانبة الحق ، والاستمسك بالباطل .

واخيرا دخل النحاس مع انجلترا فى مفاوضات جديدة ، استمرت تسعة شهور ، من مارس عام ١٩٥٠ الى سبتمبر عام ١٩٥١ ، أسفرت عن تمسك الانجليز بمعاهدة ١٩٣٦ ، وعدم التسليم بالجلء ، أو وحدة وادى النيل ، بل وتراجعهم فيما سلموا به فى معاهدة صدقى - بيفن . ووصل الامر بالمستر بيفن وزير خارجية انجلترا اذ ذاك ، أن صرح فى أثناء هذه المفاوضات ، بأنه يكره ترديد عبارة الجلء ، ويود أن يرى هذه العبارة غير الموفقة (هكذا !) يستبدل بها شىء مثل عبارة (نقل السلطة (١))

وقال أيضا :

« أن العبارة المصرية المعادة عن الجلء ووحدة مصر والسودان ، لا تنهض أساسا عمليا يمكن البناء عليه » (٢)

(١) انظر كتاب القضية المصرية الصادر عن وزارة الخارجية المصرية ص ٦٦٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٦١ .

مع انه هو نفسه الذى وافق على الجلاء فى مشروع معاهدة صدقى -
بيفن ، ولكن ما قرره عام ١٩٤٦ نقضه بكل بساطة عام ١٩٥١ .

واخترعت انجلترا ذريعة جديدة ، لبقائها فى مصر الى الابد ، وعدم
جلائها عن اراضيها ، ومعروف أن جعبتها لا تنفذ من الذرائع . فجاء أخيرا
على لسان المستر موريسون ، خليفة بيفن فى وزارة الخارجية البريطانية ،
فى خطبة ألقاها فى مجلس العموم فى ٣٠ من يوليو ١٩٥١ قوله :

« ان وجود القوات البريطانية فى مصر لم يعد اليوم مسألة مصرية
بريطانية خالصة ، فنحن دولة عليها مسئوليات فى الشرق الاوسط ،
بالنيابة عن باقى دول الكومنولث وحلفاء الغرب أجمعين » (١) .

ولم يبق بعد ذلك الا أن تقوم مصر بعمل ايجابى من ناحيتها ، بعد
أن ثبت بشكل قاطع ، عدم جدوى المفاوضات فى استرداد مصر حقها
المغتصب ، مادام جيش الاحتلال رابضا فوق أراضيها ، يهدد أمنها ويصادر
حرياتها ، ويعبث بمقدراتها . وأن مصر قد أضاعت الوقت سدى فى نهج
طريق المفاوضات العقيم ، وأن انجلترا أفادت من ذلك باطالة أمد
الاحتلال ، ومضاعفة قواتها ، وتدبير المؤامرات ، لتثبيت نفوذها فى المنطقة .

ولم يكن هناك سوى حل واحد لرفع نير الاستعمار عن كاهل مصر ،
ولكنه كان يحتاج الى شئ من العزم والتصميم ، ذلك هو أن تعلن مصر من
جانبها إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وكل ما يترتب عليها من امتيازات لانجلترا
وجيش الاحتلال ، وكذلك إلغاء معاهدة عام ١٨٩٩ التى فصلت بين
القطرين الشقيقين مصر والسودان . وقد تم ذلك فعلا فى ٨ من اكتوبر
عام ١٩٥١ ، حيث ألقى مصطفى النحاس بيانا أمام البرلمان ، متضمنا
إلغاء المعاهدتين ، وقدم اليه المراسيم الخاصة بذلك ، وما يستتبعها من
تشريعات . وقد صدر فعلا بذلك ، القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ ، فى
١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥١ (٢) .

(١) انظر نص خطاب المستر موريسون فى كتاب القضية المصرية ص ٦٧٤ - ٦٧٦ .

(٢) انظر هذا القانون بكتاب القضية المصرية ص ٦٩٠ .

(ب) معارك الجلاء والجرائم التي ارتكبتها

الانجليز بعد الالغاء

لم يكن الانجليز يتصورون أن مصر يمكن أن تقدم على الغاء معاهدة ١٩٣٦ بجرة قلم ، لجنوحها الى المسالمة ، واستمساكها بمبادئ الاخلاص ، والشرف ، ومن هنا جاء جبروتهم وتجبرهم في مفاوضاتهم الاخيرة ، وتمسكهم بأهداب تلك المعاهدة ، واصرارهم على احتلال مصر الى الابد ، ورجوعهم عما ارتضوه في مفاوضاتهم السابقة ، غير عابئين بما يجره الظلم والجبروت في نفوس المصريين من ثورة وأنفجار ، غير مقدرين أن الشئ اذا زاد على حده ، انقلب الى ضده !

فلما فوجئوا بمراسيم الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي عام ١٨٩٩ ، جن جنونهم ، وفقدوا صوابهم ولجئوا مرة أخرى الى أعمال العنف والتنكيل بالشعب المصري كما فعلوا به في ثورة ١٩١٩ .

ولكن الشعب المصري الذي لا يعرف التقاعس أو التخاذل ، عندما يدق ناقوس الخطر ، والذي أثبت في كثير من مناسبات التاريخ تفانيه في مقاومة الغزاة المعتدين ، شمر عن ساعد الجهاد ، وصمم على المقاومة والمناضلة ضد عدو غادر جبار ، مهما كلفه ذلك من تضحية وفداء ، موقنا بان العقوبة للصابرين ، وأن المكر السئ لا يحقق الا بأهله .

والحقيقة ان الشعب هو الذي تحمل وحده عبء الكفاح ضد الانجليز ، كما كافح قبل الآن الحملة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر ، وحملة فريزر في رشيد ، في أوائل القرن التاسع عشر ، اذ اكتفت الحكومة باصدار المراسيم بالغاء المعاهدة ، ولم تتخذ من جانبها أي ترتيب أو تنظيم لخطوات الجهاد ، وتركت الشعب يواجه بمفرده جيش الاحتلال ، دون أن يسلم بأي نوع من السلاح . فأضرب العمال في معسكرات الاحتلال عن العمل ، مضحين بارزاقهم وارزاق أسرهم في سبيل تحرير بلادهم . كذلك قاطع المتعاقدون والموردون جيش الاحتلال ، فامتنعوا عن امداده بأي شئ من المواد الغذائية ، مفوتين على أنفسهم أرباحا ضخمة ، كانوا يجنونها من وراء هذه العمليات ، كما امتنع سائقو القطر الحديدية من تسيرها عبر منطقة القناة ، لحمل الجنود الانجليز . وتوقف أيضا عمال الشحن والتفريغ عن تقديم مساعداتهم للسفن الانجليزية في الموانئ المصرية .

وبالاختصار قاطع الشعب بمختلف طبقاته جنود الاحتلال ، مقاطعة تامة ، فلحقت بمصالح جيش الاحتلال خسائر فادحة ، ووجد الانجليز أنفسهم فجأة في عزلة تامة ، وفي حيرة واضطراب لم يكن لهم بها عهد ! ملأ الحقد والغیظ قلوب الانجليز ، وأخذوا يتحرشون بالشعب في كل مكان ، يمطرونه بنيران بنادقهم ومدافعهم ، ظننا منهم أنهم بذلك يجبرون المصريين على الرضا بالاقامة بين ظهرانيتهم ، ولم يدروا أنهم يعجلون بموعد طردهم وجلائهم ، وأنهم لم يكونوا أعظم قوة من نابليون ، وكليبر ، ومينو الذين أذاقهم الشعب المصري من العذاب ألوانا ، حتى اضطر الجيش الفرنسي الى الجلاء وأنفه راغلم في التراب !

تعددت معارك الجلاء ، وانتشرت على طول مدن القناة ، والقرى المجاورة : فنشبت في بورسعيد ، والاسماعيلية ، والسويس ، وأبي كبير ، وأبي حماد ، والتل الكبير . ولم يفت في عضد المجاهدين ما كانوا يلقونه في كل مكان من قتل وتنكيل ، واقتراء وتعذيب ، بل كان الجميع يقدمون على الموت بصدور رحبة ، ونفوس مؤمنة ، مما أذهل الانجليز ، وأثار دهشتهم ، وأكد لهم أن الاحتلال زائل لا محالة ، وأن أيامه أصبحت معدودة !

والواقع ان معارك الجلاء كانت مملوءة بأعمال التضحية والبطولة ، أبلى فيها المجاهدون المصريون بلاء منقطع النظير ، استرعى اعجاب الاحرار في جميع بقاع العالم ، وشهد به الاعداء قبل الاصدقاء وأقضى مضاجع المحتلين المستعمرين ، مما جعلهم يوقنون بأن الامر جد ليس بالهزل ، وأن بقاءهم بين شعب متحفز يضمّر لهم الكراهية والبغض ، محفوف بالاطار والمكاره ، ولا تؤمن عاقبته ، ولا يؤدي الى الاهداف الاستعمارية المرموقة .

لهذا أخذت فكرة الاحتفاظ بقاعدة السويس تتزعزع ، وتجد لها من القادة العسكريين من يعارضها ، بعد أن كان السياسيون الانجليز لا يطيقون سماع كلمة الجلاء ، ويبررون بقاء جيش الاحتلال بمختلف الذرائع والحيل ، ويرون ذلك أمرا مفروغا منه ، ولا يحتمل أى جدال أو مناقشة . .

واذا كان التاريخ قد سجل للابطال المجاهدين صفحة مشرقة من صفحات البطولة والجهاد ، في سبيل الحرية والاستقلال ، فقد سجل في الوقت نفسه صفحات شائنة من الوحشية والبربرية لجيش الاحتلال ، في مصر ، يضاف الى صفحاته المجللة بالسواد ، والمملوطة بدماء الشهداء والابرياء ، والتي يندى لها جبين الانسانية ، وستظل أبد الدهر عارا بلاحق الاستعمار ، وشناراً يشيعه في كل زمان ومكان !

أهم معارك الجلاء

لا بد من الإشارة هنا الى أن القوتين فى هذه المعارك : قوة جيش الاحتلال ، وقوة المجاهدين ، كانتا غير متكافئتين : فجيش الاحتلال نيف عدده على الثمانين ألفا ، ويملك من أسلحة الفتك والدمار ، من بنادق ومدافع ورشاشات ودبابات ومصفحات ، مالا حصر له ، على حين لا يملك المجاهدون والفدائيون من الاسلحة الا أقلها وأبسطها !

يضاف الى ذلك الوحشية التى اتصف بها الانجليز ، وتجاهلهم قوانين الحرب الشريفة ، وتقاليدها ، فهم يحصدون بنيران مدافعهم الرجال والنساء والاطفال ، بلا تمييز ، ويهاجمون بدباباتهم ومصفحاتهم ومدافعهم القرى الآهلة بالسكان ، يهدمونها من أساسها ، ويشردون سكانها ، دون أدنى اهتمام أو اكتراث ولا يعاملون أسراهم كما يعامل الاسرى فى الحروب ، بل يصلبونهم الى جذوع الاشجار ، ويسلطون عليهم الكلاب المتوحشة ، لتنهش أجسامهم ، وغير ذلك من وسائل التعذيب ، التى يندى لها جبين الانسانية .

ونسوق الآن ثلاث معارك ، تجلت فيها وحشية الانجليز وبربريتهم وافتقارهم الى الانسانية والشهامة ، وبعدهم عن المدنية والحضارة ، بعد السماء عن الارض ، بالرغم من زجهم أنفسهم ضمن دول العالم المتمددين الحر .

معركة كفر أحمد عبده :

كفر أحمد عبده ، هو أحد أحياء مدينة السويس ، بين وابور تكرير المياه التابع للقوات البريطانية، ومعسكرات القوات ، التى بشمال المدينة .

ففى ٥ من ديسمبر ١٩٥١ طلب الجنرال أرسكين ، القائد العام للقوات البريطانية فى القناة ، من محافظ السويس ، اخلاء الحى من سكانه ، وكانوا يؤلفون نحو ثلثمائة أسرة ، يبلغ تعداد أفرادها ألفى نسمة ، بحجة شق طريق بين الوابور والمعسكرات ، يصل بينهما مباشرة . اتصل محافظ السويس بوزارة الداخلية ، التى رفضت رفضا باتا طلب القائد البريطانى ، وأمرت المحافظ بمقاومة الانجليز ، ومنعهم من تنفيذ هذا الطلب بالقوة . فابلىخ المحافظ بدوره سلطات الاحتلال هذا القرار ، والتى أصرت على تنفيذ رغبتها ، مستهينة بالحكومة الشرعية ، منتحلة لنفسها سلطة فوق سلطة الحكومة .

وفى مساء يوم ٧ من ديسمبر عام ١٩٥١ ، حشدت سلطات الاحتلال قوات ضخمة من ستة آلاف جندى ، تعززهم نحو ٢٥٠ دبابة ، و ٥٠٠ مصفحة ، وحوالى ٥٠ سيارة ، وعدد من الطائرات الحربية طوقت الحى بها (١) . وحاصرت القوات البريطانية مدينة السويس ليلا ، ووقفت البوارج الانجليزية فى الميناء فى حالة تأهب ، مصوبة مدافعها نحو المدينة لقدفها بالقنابل عند أول اشارة .

استعد الانجليز هذا الاستعداد الحربى الضخم كما لو كانوا مقدمين على معركة حربية حاسمة ، يقاتلون فيها عدوا لا يقل عنهم عددا وعدة ، مع أن جنود البوليس الذين كانوا فى الخدمة بالسويس حين ذاك ، لم يكونوا يزيدون على اربعمائة جندى . وأسلحتهم هى البنادق ، وليس من شىء سوى هذه البنادق !

وقد كان من غير المعقول أن تتصدى هذه القوة الضئيلة لذلك الجيش العرمرم ، والا تعرضوا للابادة ، وتعرضت مدينة السويس أيضا الى الابادة والتدمير ، لذلك نصح عقلاء مدينة السويس محافظ المدينة بالاستسلام ، ومخالفة أوامر وزير الداخلية حقنا للدماء ، وإبقاء على أرواح السكان . واضطر سكان الحى الى اخلاء منازلهم ليلا ، حاملين ما استطاعوا حمله من متاعهم وأموالهم .

وفى فجر يوم ٨ من ديسمبر ١٩٥١ هاجمت الدبابات الحى ، ولم تمض بضع ساعات حتى أضحى أطلالا من الخرائب ، وزال نهائيا من عالم الوجود !

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ص ٦٧ .

وهكذا أحرز الجنرال المغوار ! نصرا مؤزرا على القرية الوداعة ، وعلى أهلها العزل من السلاح ، سيبقى على الدوام وصمة عار فى جبين انجلترا وبقعة سوداء فى تاريخ الاحتلال والاستعمار » .

معركة محافظة الاسماعيلية :

كانت مدينة الاسماعيلية أوفر مدن القنال حظا فى خوض أكبر عدد من معارك الجلاء ، وحمل العبء الأكبر فى النضال ضد الانجليز ، بحكم موقعها فى قلب قيادة جيش الاحتلال ، ووسط منطقة القناة . لذلك لم يفتأ جيش الاحتلال منذ اعلان الحكومة المصرية الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ من اكتوبر عام ١٩٥١ يتحرش بشعب الاسماعيلية ، ويتحدى سلطات الامن فيها ، ويعتدى على ثكناتها بغير ما سبب ، اللهم الا استعراض عضلاته وبث الرعب والخوف فى نفوس المصريين ، حتى كان يوم ٢٥ من يناير عام ١٩٥٢ حيث نشبت أفظع معركة بين جيش الاحتلال وبين الشعب المصرى ، سجلت رقما قياسيا فى سلسلة جرائم الانجليز ، وأضافت صفحة قاتمة فى سجل الاستعمار الاسود فى مصر .

وتفصيل أسباب المعركة : انه فى مساء يوم ٢٤ من يناير عام ١٩٥٢ ، وفى جنح الظلام ، احتشدت قوات ضخمة من جنود الاحتلال ، تؤيدها الدبابات والمصفحات ومدافع الميدان ، وطوقت مبنى محافظة الاسماعيلية وثكنات بلوكات النظام ، فدلّت هذه الحركة المفاجئة على أن الانجليز يبيتون أمرا ، ويدبرون مؤامراتهم الغادرة ..

فلما تنفس الصباح بعث البريجادير أكسهايم قائد القوات البريطانية بالاسماعيلية ، انذارا الى قائد بلوكات النظام ، يطلب فيه تسليم أسلحة جميع قوات البوليس فى الاسماعيلية ، وجلاءهم عن ثكناتهم ، مجردين من السلاح ، فى الساعة السادسة والرابع من صباح ذلك اليوم ، ورحيلهم عن منطقة القناة ! فلم يسمع القائد المصرى وضباطه وجنوده الا رفض هذا الانذار الوقح بكل ازدراء فعاود القائد الانجليزى انذاره ، مهددا بنسف الثكنات ودار المحافظة ، ان لم تسلم الاسلحة فورا . فأصر القائد المصرى على الرفض بكل شمم وابهاء .

عندئذ أخذت المدافع الثقيلة والدبابات تمطر الثكنات وبوابل من قنابلها المهلكة ، فما كان من الجنود المصريين الا أن قابلوا الضرب بمثله ، وظلوا يدافعون دفاعا مجيدا ، تحدث به الأحرار فى جميع أنحاء العالم

المتمددين ، استمر مدة ساعتين ، حتى نفذت آخر طلقة لديهم . كذلك استمات الجنود بمبنى المحافظة فى الدفاع والمقاومة . فلما رأى الانجليز شدة مقاومتهم ، أنذروهم بالاستسلام ، والا هدموا مبنى المحافظة على من فيها . فأبوا أن يستسلموا، وصرح القائد المصرى بأن الانجليز لن يتسلموا منهم الا جثثا هامة . وقد ظلوا يدافعون بشجاعة وحماسة منقطعتى النظر ، حتى نفذت آخر طلقة لديهم .

كان التفاوت بين القوتين كبيرا ، فقد بلغ عدد الجنود الانجليز فى هذه المعركة سبعة آلاف جندى ، على حين لم يزد عدد جنود بلوكات النظام على ثمانمائة ، وجنود المحافظة على ثمانين جنديا . وكان الجنود الانجليز مزودين بالدبابات والمدافع الثقيلة ، والرشاشات والمصفحات ، فى حين لم تتعد أسلحة الجنود المصريين البنادق العادية . ومع هذا التفاوت الخطير بين القوتين فقد أبى المصريون تسليم أسلحتهم ، ودافعوا عن شرفهم العسكرى دفاع الشجعان الابطال ، حتى استشهد منهم فى ساحة الشرف والمجد كثيرون ، مما جعل القائد البريطانى يحنى رأسه احتراما لهم ، وتقديرا لبطولتهم .

وقد استشهد فى هذه المعركة من الجنود المصريين خمسون جنديا ، وجرح ثمانون ، وأسر الباقون (١) ولم يفرج عنهم الا فى شهر فبراير عام ١٩٥٢ .

وأما الانجليز فقد قدروا خسائرهـم بثلاثة عشر قتيلـا ، واثنى عشر جريحا . ولكن الحقيقة كانت أكثر من ذلك .

معركة التل الكبير

وهذه احدى المعارك المكشوفة ، التى حارب فيها الفدائيون المصريون الانجليز وجها لوجه ، وأثبتوا فيها بطولة وشجاعة نادرة ، وكشفوا عن قدرة ومهارة فائقة ، وبرهنوا على انهم مع قلة عددهم وعددهم ، يستطيعون أن يكونوا مصدر اقلق وفزع لجيش الاحتلال الضخم ، مهما عظمت قوته ، وتكاملت أسلحته وعتاده .

بدأت هذه المعركة عندما نـمى الى الفدائيين أن قطارا محملا بالجنود والذخيرة ، قادم لضرب مدينة التل الكبير ، فى صباح ١٢ من يناير عام

(١) المصدر السابق ص ٩٤ .

١٩٥٢ • فكمن الفدائيون لهذا القطار على مقربة من معسكر التل الكبير
لنفسه ، وبثوا له الألغام حتى إذا ما اقترب من هذا المكان ، انفجرت
الألغام ، واقتلعت القضبان ، وتوقف القطار عن المسير •

فلما دوى صوت الانفجار ، هرعت قوات ضخمة من المعسكر ،
وأرادت عبور الكوبرى المقام على ترعة الاسماعيليه ، فأسرع أحد الفدائيين ،
وسبح في الترعة تحت وابل الرصاص ، وتمكن من فتح الكوبرى • فتعذر
على الانجليز عبوره ، وعسكروا على الشاطئ الغربى للترعة ، فى مواجهة
الفدائيين ، الذين وقفوا على شاطئ الترعة الشرقى ، وقد خفت لمؤازرتهم
قوة من بلوكات النظام بمديرية الشرقية • وقد ظل الفريقان يتبادلان
اطلاق النيران ، حتى الخامسة من مساء ذلك اليوم ، حين أصدر الجنرال
أرسكين أمرا بوقف اطلاق النار ، بعد اتصالات بينه وبين مدير الشرقية •
وكانوا قد تمكنوا فى أثناء هذه المعركة من عبور ترعة الاسماعيليه ، فى
قوارب من المطاط ، وأطلقوا نيران مدافعهم وقنابلهم الحارقة على المدينة
والقرى المجاورة ، فأحرقوا كثيرا من المنازل، وقتلوا خلقا كثيرا، واستشهد
فى هذا اليوم سبعة من الفدائيين •

وفى اليوم التالى عاود الانجليز هجومهم على التل الكبير ، مستخدمين
الكبارى المتحركة ، لعبور ترعة الاسماعيليه • وحاصروا التل الكبير ، وأبا
حماد ، والقرى المجاورة ، وأعملوا فيها الهدم والتخريب ، وقتلوا من
عثرُوا عليهم من الرجال والنساء والاطفال ، وارتكبوا من الفظائع والاعمال
الوحشية ما لا يمكن أن يتناساه المصريون ، أو تغفره الانسانية للانجليز
المستعمرين •

ومن أفظع ما ارتكبه الانجليز فى هذه الموقعة ، أسرهم سبعة من
الفدائيين (١) ، وصلبهم على جذوع الاشجار، ودفع الكلاب المتوحشة لنهش
أجسامهم ، كل ذلك لكى يعترفوا على زملائهم • فلما أبوا أن يفعلوا ذلك ،
أعدموهم رميا بالرصاص ، منتهكين قوانين الحرب وتقاليدها ، غير مراعين
أصول الشرف أو الذمة •

ولقد تحدثت الصحف الانجليزية عن هذه الموقعة ، واضطرت الى
التنويه بمقدرة الفدائيين وحماستهم ، وشجاعتهم وأحكامهم الرماية ،

(١) المصدر السابق ص ٨٦ •

ومهارتهم فى القتال ، وصمودهم لثلاث فرق متميزة من فرق الجيش
البريطانى ..

وفى الواقع قد تحدثت فى هذه الموقعة النهاية المحتومة للاحتلال
الانجليزى فى مصر ، اذ أن حقد المصريين على فظائع الانجليز قد بلغ
ذروته ، وجذوة الحماسة لاجلائهم وطردهم قد اشتعلت ، ولن يمكن
اخمادها ، وأن الشباب المتعلمين قد شمروا عن ساعد الجهاد ، وعقدوا
العزم على التضحية وبذل الارواح ، والدماء رخيصة فى سبيل انقاذ الوطن
من ريقة الاستعمار والاستغلال ..

(٢٦)

ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢

ونهاية الاحتلال

امتازت ثورة ٢٣ يوليو عن سابقتها ، وخصوصا ثورة ١٩١٩ ، بأنها جاءت نتيجة تجارب مريرة ، ودروس اليمه ، ووعى ودراسة ، وتشخيص دقيق للعلل التى كانت تنتاب جسم الامة ، وادراك سليم لطرق علاجها وابطائها من تلك العلل .

المبادئ الستة :

وبمجرد أن قامت الثورة أعلنت أهدافها فى المبادئ الستة المعروفة ، وهى :

- أولا : القضاء على الاستعمار وأعوانه .
- ثانيا : القضاء على الاقطاع
- ثالثا : القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .
- رابعا : اقامة جيش وطنى قوى .
- خامسا : اقامة عدالة اجتماعية .
- سادسا : اقامة حياة ديموقراطية سليمة ..

فأنت ترى أن القضاء على الاستعمار وأعوانه ، قد توج الاهداف الستة ، واحتل الصدارة والمكان الاول منها . ولم يكن فى ذلك أية غرابة ، فقد أثبتت التجارب الماضية ألا تقدم أو ازدهار ، أو تنمية فى أية ناحية من نواحي الحياة المصرية ، مادام الاستعمار رابضا فوق أرض الوطن ، يحجب عنه يديه الأثيمتين الضياء والنور ، ويقف حائلا دون تقدمه وازدهاره ، ويضرب عليه سياجا كثيفا من الفقر والجهل والمرض ..

والثورة كما هو معلوم «تغيير أساسى وعميق فى حياة الشعب فى اتجاه آماله «الإنسانية الواسعة» (١) . فكيف يمكن تحقيق هذه الآمال الواسعة ، ما لم يحطم هذا الصنم العتيد الأبد ولذا وضعت الثورة القضاء على الاستعمار فى رأس أهدافها ، كما ذكرنا ، حتى تتضح الرؤيا إلى أبعاد المستقبل المرتجى ، والإصلاح المنشود .

ورأينا فيما تقدم من أبواب هذا الكتاب كيف كان فؤاد السلطان يكيد لثورة ١٩ ، مستندا الى حراب الانجليز ، خوفا على ملكه ، وحرصا على رضاهم ، اعترافا بفضلمهم عليه . وكيف أن فؤادا الملك « أراد أن يستأثر لنفسه بكل المزايا التى نالتها الامة من جهادها ، وتحركت فى نفسه نزعة الحكم المطلق ، التى عرف بها اسلافه ، ومن هنا جاءت مناوآته لحقوق الامة الدستورية ، وظل متجهما لها طوال حياته » (٢) .

ورأينا كيف ان المستغلين والاقطاعيين قد حولوا ثورة ١٩ عن طريقها الاصلى الى مصلحتهم ، خوفا على أموالهم وأراضيهم ، ولذلك لم يتورعوا أن يمالثوا الجالس على عرش مصر أحيانا ، ويمالثوا الانجليز المحتلين أحيانا كثيرة أخرى ، تحقيقا لمصالحهم غير المشروعة .

ورأينا أيضا ماذا فعله المحتلون بالجيش ، حتى أحالوه الى شبح لا يقوى على الوقوف على قدميه ، ولا يستطيع دفع الضرر والمهانة عن الوطن المقدى .

وهنا كان لا بد من أن يسبق طرد الانجليز واجلاءهم عن البلاد خطوات جدية ، تحتاج الى جهد وعمل متواصلين .

فاروق :

لذلك بدأت الثورة فى « ٢٦ من يوليو عام ١٩٥٢ » بعزل فاروق وطرده من البلاد نهائيا ، بعد أن أذله الانجليز فأذل هو الشعب بدوره ، وأضجى قلعة من قلاع الفساد والطغيان فى البلاد ، وسندا للانجليز يستخدمونه عند اللزوم ، كما كانت الحال مع اسلافه . هذا بالاضافة الى اساءته الى سمعة الوطن فى الخارج ، بحيث صارت مصر فى أواخر عهده مضغة فى أفواه العالم !

(١) الميثاق ص ٣ .

(٢) ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ص ٨٦ .

الاصلاح الزراعى :

ثم ثنت بضرب الاقطاع فى الصميم ، فأصدرت فى ٩ من سبتمبر عام ١٩٥٢ أول قوانين الاصلاح الزراعى ، التى قلمت اظافر الاقطاعيين ، وخفضت من غلوائهم ، وسلبتهم كل سيطرة ونفوذ .

الاحزاب :

واتبعت هذه الضربة بضربة أخرى محكمة ، خلصت البلاد من الحزبية الممقوتة ، وانقسام الشعب الى نحل وشيع ، والتسابق على كراسى الحكم ، واقتناص المصالح الخاصة ، وايشارها على مصلحة الوطن ، والتلاعب بحريته وأقداره ، والخضوع لارادة المستعمر ، ثم مجازاة فاروق فى أطماعه وطغيانه ، استمساكا بكراسى الوزارة ، وتحقيقا للمنافع الذاتية ، فأصدرت فى ١٦ من يناير عام ١٩٥٣ قرارا بحل الاحزاب ، ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب .

اعلان الجمهورية :

وأثبتت الظروف أن طرد فاروق لم يحسم الامر بالنسبة لمظالم أسرته ، وتلاعب الملكية باقدار هذا الشعب، وحرمانه ثمرة جهوده، وفرض الذلة والمسكنة عليه . لذلك كان لا بد من اقتلاع هذه الشجرة الخبيثة من جذورها واعادة الحقوق الى الشعب كاملة ليكون هو وحده مصدر السلطات . لذلك أنهت الثورة حكم أسرة محمد على فى ١٧ من يونية عام ١٩٥٣ ، وأعلنت الجمهورية . وفى ٨ من نوفمبر أصدرت قرارا بمصادرة أموال تلك الأسرة ، وردها الى الشعب ، بعد تقرير معاشات لأفرادها ، والغاء ألقاب الامارة .

« ان الشعب المصرى فى نضاله ضد الاستعمار ، استطاع أن يشل فاعليات طبقات من المجتمع القديم ، كانت قادرة على خداعه بالتظاهر باشتراكها معه فى حرب الاستعمار ، على حين أنها فى الواقع متصلة فى مصالحها به » .

« ان حرب التحرير التى كان يمكن بالمفهوم التقليدى أن تحتاج الى وحدة جميع الطبقات فى الوطن ، حققت انتصارها فى الواقع ، حين حمت نفسها من أى ضربة خائنة فى الظهر » .

« ان الشعب المصرى خاض معركة التحرير ضد الاستعمار ، ولم تخدعه

المظاهر ، وحرص طوال المعركة على أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم ، في مواصلة الاستغلال . » (١)
الجيش الوطنى :

ولم تغفل الثورة فى أثناء كل ذلك ، أن تعد العدة لليوم الحاسم ، الذى يقف فيه الشعب وجها لوجه مع قوى الاحتلال الغاشم ، وأن تضع الخطط التى تحيل منطقة القناة وما يحيط بها من أراض ، الى جحيم لاتطبيق جيوش الاحتلال البقاء فيه ، وسعير تتلظى بنيرانه ، لا يهنا لها فيه بال ، ولا يطيب لها فيه مقام .

ففى ٢٥ من اكتوبر عام ١٩٥٣ ، صدر قانون بإنشاء الحرس الوطنى ، قصد بث الروح العسكرية بين جميع أفراد الشعب ، وتدريبه على فنون الحرب والدفاع المدنى ، ومعاونة الجيش الاساسى فى الذود عن البلاد ، وقت الخطر . فهو والحالة هذه يعد بمثابة احتياطى للقوة الضاربة . .

الجلء أهم الاهداف :

وقد حرصت الثورة على أن تعلن على الملأ ، وفى كل مناسبة ، بعد أن رسخت قدمها ، وتأصلت جذورها ، ان أهم أهدافها هو الجلء الناجز ، الذى لا يقيد أى شرط ، ولا يربط مصر بأية أحلاف ، ولا يجرها الى أى دفاع مشترك . فمن تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر الكثيرة ، فى هذا الصدد ، ما يلى :

« فى ١٧ من مارس عام ١٩٥٣ ، صرح سيادته لمدير وكالة الانباء المصرية بقوله :

« اننا نريد جلء ناجزا كاملا غير مشروط » . .

وفى ٢٣ من فبراير عام ١٩٥٣ ألقى فى حفل افتتاح مركز هيئة التحرير بشبين الكوم خطابا قال فيه :

« الشعوب التى تساوم على حريتها نوق وثيقة عبوديتها » . .

وفى ٢٣ من مايو عام ١٩٥٣ صرح بقوله :

(١) الميثاق ص ٨ .

« ان الذين لا نريدهم فى بلادنا هم جنود الاحتلال الانجليزى وحدهم، دون غيرهم ، أما الأجانب جميعا حتى الرعايا البريطانيين المدنيين ، من أفراد الجالية البريطانية ، فهم فى حماية مصر » .

وفى الأول من يناير عام ١٩٥٤ ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا وطنيا فى طنطا قال فيه :

« ان الاستعمار لن يخرج بالكلام ، ولكن بالقوة » .

معارك الجلاء :

لقد كانت معارك الجلاء التى خاضها الفدائيون ، عامي ٥١ ، ٥٢ لا تؤيدها الحكومة ، ولا تجد منها أى تشجيع ، بل وجدت على العكس من ذلك كل عنت ومضايقة ، ومع ذلك فكما سبق أن ذكرنا استطاع هؤلاء الأبطال أن يقضوا مضاجع المحتلين ، ويقلقوا بالهم ، وينشروا الاضطراب والخوف بين صفوف الجنود .

ولكن اليوم وقد انضم الشعب الى الجيش ، وأصبح الجميع صفا واحدا ضد الاستعمار ، فان الموقف قد تغير تغيرا كاملا ، وأصبح على الانجليز أن يفكروا مرة وألف مرة فى مستقبل قواتهم فى مصر ، وأنه لم يعد مجال بعد الآن للتباهى بالقوة والجبروت ، بل ان الأمر يتطلب كثيرا من العقل والتروى . وماذا يجدى ثمانون ألف جندى ، يواجهون شعبا بأسره وطء العزم على الثأر لشرفه المثلوم ، وحرите المهذرة ، وكرامته التى وطئها المحتلون بالأقدام ؟

وقد كان بوسع الاستعمار أن يتدخل للحيلولة دون عزل فاروق أو طرده ، كما تذرع الانجليز لاحتلال مصر بحماية عرش الخديو توفيق ، ولكنهم لم يفعلوا لأن مصر أعلنت بادية ذى بدء أن عزل فاروق مسألة من صميم شئونها ، ولا يحق لأية دولة أن تتدخل فيها ، فأمنت الدول وفى مقدمتها انجلترا على هذا التصريح ، لا لشيء سوى أنها أيقنت ان الثورة تعنى ما تقول وأن الشعب من ورائها فى كل ماتفعل أو تقول .

ولكن الاستعمار كما سبق أن ذكرنا جبان ورعديد ، أسد على الضعفاء ، ونعامة أمام الاقوياء ، يطأطئ الرأس أمام القوة ، ويحنى هامته للشجاع الجسور . لذلك أخذ المستعمرون الانجليز يستعيدون عقولهم ، ويحسبون للغد القريب كل حساب ، وأيقنوا أن لا مناص من الجلاء ، الجلاء الذى لم يكن المستر بيفن ليطلق سماع اسمه ، ولكنهم يسمعونها الآن

مدوية ، وليست مقرونة بشروط • وفي عهد أى وزارة ؟ فى عهد وزارة المحافظين ، التى تضم غلاة المستعمرين ، وعلى رأسهم ونستون تشرشل ، وأنطونى ايدن • فيالسخرية القدر ، وما أعظم قدرة الله العلى القهار !

أعدت اذن الثورة لكل شىء عدته ، ونظمت الجهاد ، وأحكمت خططه • فتوالى الهجمات على جيش الاحتلال فى القناة طوال عام ١٩٥٣ ، وأغلب عام ١٩٥٤ : فجنود يختفون ، وآخرون يقتلون ، وضباط يقتلون ، وتخریب واسع النطاق يحدث فى المعسكرات ، مما دعا السفير البريطانى أن يتقدم بالاحتجاج الى الحكومة المصرية عام ١٩٥٤ ، ووكيل وزارة الخارجية البريطانية أن يعلن فى مجلس العموم البريطانى ، فى مايو عام ١٩٥٤ أنباء وقوع ٥٢ اعتداء على الرعايا البريطانيين ، فى منطقة القناة ، فى غضون الأسابيع الستة الماضية •

وكانت انجلترا من جانبها لا تكف عن التهديد والوعيد ، وتحاول جهدها للايقاع بالثورة ، وتتصل فى الخفاء ببعض العناصر المناوئة ، والاحزاب المنحلة ، لعلها تستطيع احداث تفكك فى الجبهة الداخلية ، واسقاط حكومة الثورة ، لتجد منفذا للتدخل ، واستعادة نفوذها ، وفرض سيطرتها • ولكن ذهبت مساعيها أدراج الرياح ، وتمكنت الثورة من الضرب على أيدي العابثين ، وتقديمهم للمحاكمة ، والقضاء على الفتنة • فخرجت الثورة من كل هذه المحن قوية سليمة ، متماسكة ، وأفلتت من أيدي الانجليز الفرصة المنشودة •

مباحثات الجلاء (١) :

فى هذا الجو الرهيب ، بدأت المباحثات للجلاء بين الجانبين ، الانجليزى والمصرى ، وعقد أول اجتماع لهذا الغرض ، فى دار مجلس الوزراء ، يوم ٢٧ من ابريل عام ١٩٥٣ ، وتابعوا طريقتهم فى اللف والدوران ، مما أدى بالجانب المصرى الى الكف عن الاستمرار فى المحادثات فى شهر مايو عام ١٩٥٣ • فتابعت انجلترا تهديداتها ، وأوعزت الى رعاياها بالرحيل عن البلاد ، لكى توهم الحكومة المصرية بأن حربا طاحنة ستدور رحاها عما قريب ، فى مصر • ولكن هذه التهديدات ذهبت صرخة فى واد ، وتابعت مصر استعداداتها لكل احتمال • وفى ٢٢ من مارس عام

(١) انظر محاضر مفاوضات الجلاء ، بكتاب القضية المصرية ص ٧٠٤ - ٧٧٤ •

١٩٥٤ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تصريحا من تصريحاته السديدة جاء فيه :

« ان الشعب المصرى مستعد الآن لمواجهة الانجليز فى القناة ، ولكن الحكومة لا تعارض اجراء مفاوضات للجلاء فى مصر » وكان ايدن قد أعلن فى ٢ من مارس عام ١٩٥٤ عن رغبة الحكومة البريطانية فى استئناف المباحثات مع مصر .

ولكن مصر ردت فى ٢٤ من مارس بأن المفاوضات لن تستأنف الا على أساس التسليم بحقوق مصر .

لم يكن أمام انجلترا سوى طريقين اثنين لحل الأزمة القائمة بينها وبين الشعب المصرى ، لا ثالث لهما :

اما أن تخوض حربا طاحنة بينها وبين الشعب المصرى بجميع طبقاته وكل مقدراته ، واما أن تستسلم وتغادر البلاد ، راضية من الغنيمة بالاياب، مؤثرة الستر والسلامة . وعلى أساس الاحتمال الأخير طلبت استئناف المفاوضات .

اتفاقية الجلاء الاولى :

وبناء على ذلك استؤنفت المباحثات فى يولية عام ١٩٥٤ ، وانتهى الطرفان الى عقد الاتفاقية الاولى ، التى تضمنت المبادئ الرئيسية للاتفاق النهائى (١) ، المقترح اعداده لتنظيم الجلاء . ووقعها الطرفان فى ٢٧ من يولية عام ١٩٥٤ ، بقاعة الاجتماعات بدار مجلس الوزراء .

اتفاقية الجلاء النهائية :

وفى ١٩ من أكتوبر عام ١٩٥٤ ، عقد الاتفاق النهائى التفصيلى بتنظيم عملية الجلاء (٢) . وقد تم التوقيع عليه فى البهو الفرعونى ، بمبنى البرلمان ، ووقعه عن مصر : جمال عبد الناصر رئيس الوزراء ، وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى وصلاح سالم ومحمود فوزى .

ووقعه عن الحكومة البريطانية أنطونى ناتنج وزير الدولة بوزارة

(١) انظر هذه المبادئ بكتاب القضية المصرية ص ٧٧٥ - ٧٧٧ .

(٢) انظر الاتفاق النهائى التفصيلى ، والملاحق المتصلة به بالمصدر السابق ص ٧٨٢ - ٨٥٤ .

الخارجية البريطانية ، و رالف ستيفنسون السفير البريطاني وميجر جنرال بنسون كبير المفاوضين العسكريين البريطانيين .

وبهذا الاتفاق تحققت « نبوءة » الرئيس جمال عبد الناصر ، التي جاءت في خطابه الذي ألقاه في المنوفية في ٢٢ من فبراير عام ١٩٥٢ حيث قال :

« ان الشعوب التي تساوم المستعمر على حريتها ، توقع في الوقت نفسه وثيقة عبوديتها ، لذلك فان أول أهدافنا هو الجلاء بدون قيد ولا شرط . اننا نعلنها عالية مدوية . يجب أن يحمل الاحتلال عصاه على كاهله ويرحل . أو يقاتل حتى الموت دفاعا عن وجوده » .

وجدير بالخير أن ترجح كفته في النهاية على الشر ، وان يحرز شعب مظلوم مسالم الغلبة والنصر على جحافل الاستعمار الغاشم . ذلك الاستعمار الذي كان يخلق التعللات والمعاذير لاعتدائه المتكررة ، أصبح اليوم ينتحل الأعذار لفشله وهزيمته ، فينزل أنطوني ايدن عن كبريائه وصلفه فيقول :

« ان الجلاء عن قاعدة قناة السويس أفضل بكثير من الابقاء على ثمانين ألف جندي ، محاصرين من شعب معاد لهم » ياسبحان الله .

« ومكروا ، ومكر الله ، والله خير الماكرين » صدق الله العظيم .

بشرى الجلاء :

وزف بطل الجلاء ، جمال عبد الناصر ، بشرى الجلاء الى مواطنيه في ٢٧ من يولييه عام ١٩٥٤ في بيان يفيض حمدا لله ، وثقة به ، واعتزازا بالوطن والمواطنين قال فيه :

أيها المواطنون :

« اننا نعيش الآن لحظة مجيدة في تاريخ وطننا ، اننا نقف الآن على عتبة مرحلة حاسمة ، من مراحل كفاح شعبنا . لقد وضع الهدف الأكبر من أهداف الثورة ، منذ هذه اللحظة ، موضع التنفيذ الفعلي ، فقد وقعنا الآن بالأحرف الاولى ، اتفاقا ينهي الاحتلال ، وينظم عملية جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر الخالدة وبذلك تخلص أرض الوطن لأبنائه ، شريفة عزيزة منيعة ، بعد أن قاست اثنين وسبعين عاما مريرة حزينة » .

« أيها المواطنون :

« اننى أسرح بخواطرى في هذه اللحظة المجيدة ، عبر أسوار الحياة

الى الذين جاهدوا من أجل هذا اليوم ، ولم يمتد بهم العمر ليعيشوه ،
أسرح بخواطرى الى الرحبات المقدسة التى تعيش فيها أرواحهم الخالدة ،
ونشعر أنهم يتابعون كل ما فعلنا ، كما تابعننا نحن كل ما فعلوا ، وحملنا
الأمانة بعدهم ، ورفعنا المشاعل على الطريق ، اننى أتجه اليهم بقلب شعب
وأتجه اليهم بوفاء جيل ، اليهم جميعا : الزعماء الذين كافحوا ، احمد عرابى
ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، والشباب الذين باعوا
أرواحهم للفداء ، على كل بقعة من ثرى الوطن أتجه اليهم بقلب شعب ،
وبوفاء جيل ، وأقول لهم : «سوف نمضى على الطريق . لن نضعف ، ولن
نتخاذل ، ولن ننسى الأمانة التى حملناها ، ولا الواجب الوطنى الذى
عاهدنا الله على أن نقوم به » .

ايها المواطنون :

« كأن القدر أعد هذا اليوم للمجد . انه فى نهاية هذا الشهر - يوليو
- يوافق الأيام التى بدأ فيها الاحتلال منذ اثنتين وسبعين سنة ، انه فى
نهاية هذا الشهر - يوليو - بل وفى اليوم نفسه منه بالذات ، يوافق
اليوم الذى خرج فيه فاروق مخلوعا عن عرش مصر ، يحمل معه حطام الذل
والاقطاع والفساد » . . .

ايها المواطنون :

« ان اليوم أيضا يحمل بشائر المجد للمستقبل ، فبعد مدة العشرين
شهرًا المحدودة لاتمام الجلاء عن مصر ، ستكون فترة الانتقال فى جنوبى
الوادى قد انتهت ، ويكون الجلاء قد تم أيضا عن السودان الجيب ، وبذلك
يصبح وادى النيل كله ، وليس على ضفافه الا ابناء النيل الاحرار »

ايها المواطنون :

« فلنصل شكرا لله ، ولنتوجه اليه فى جلاله القدسى ، نسأله أن
يسدد خطانا ، وأن يرعى ثورتنا ، وأن يبارك لنا فى يومنا وفى غدنا ،
والله ولى التوفيق »

أهم نصوص اتفاقية الجلاء :

وهاك أهم نصوص اتفاقية الجلاء : (١)

(١) انظر نص اتفاقية الجلاء بكتاب القضية المصرية ص ٧٧٨ - ٧٨١ والملاحق الملحق بها
فى المصدر نفسه ص ٧٨٢ - ٨٥٤ .

أولا : جلاء القوات البريطانية جلاء تاما ، خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية .

ثانيا : انتهاء معاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ من اغسطس عام ١٩٣٦ ، والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية في مصر ، وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

ثالثا : تبقى أجزاء من القاعدة التي كانت للانجليز في قناة السويس ، في حالة صالحة للاستعمال ، وفي حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، أو على تركيا ، تقدم مصر لبريطانيا من التسهيلات ما قد يكون لازما ، لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها . ويجرى التشاور فورا بين مصر وبريطانيا .

رابعا : تعرب الحكومتان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في قناة السويس ، الموقع عليها في الاستانة في ٢٩ من اكتوبر عام ١٨٨٨ .

خامسا : لا يمس هذا الاتفاق ، ولا يجوز تفسيره على أنه يمس بأية حال ، حقوق الطرفين والتزاماتهما ، بمقتضى ميثاق الامم المتحدة .

سادسا : مدة هذا الاتفاق سبع سنوات من تاريخ توقيعه ، وعلى بريطانيا أن تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات في القاعدة مالم تتفق الحكومتان على مد هذا الاتفاق .

اتمام الجلاء :

وقد تم الجلاء في المواعيد المتفق عليها ، وأحيانا قبل موعدها ، وجلاء الانجليز عن آخر معقل كانوا يحتلونه في بورسعيد ، وهو مبنى البحرية ، وتسلمه الجيش المصرى فى صباح يوم ١٣ من يونية عام ١٩٥٦ ، وبذلك تحررت البلاد من آخر قوة للاحتلال الأجنبى البغيض .

وفى ١٨ من يونية عام ١٩٥٦ رفع جمال عبد الناصر العلم المصرى على مبنى البحرية فى بور سعيد ، ولذلك فقد اتخذ هذا اليوم ، يوم ١٨ من يونية ، عيدا للجلاء ، وهو أيضا عيد الجمهورية ، اذ أنها أعلنت فى ١٨ من يونية عام ١٩٥٣ .

اتفاقية الجلاء تصبح أبدية وبلا قيد ولا شرط :

وقد سقط النص على حق العودة ، واستخدام قاعدة القنساء ،
نهائيا ، باعلان انتهاء الاتفاقية بالنسبة لهذين الأمرين عام ١٩٥٧ ، بعد
الاعتداء الثلاثي على مصر . كما استولت مصر على القاعدة نفسها ، وعلى
كل ماتحتوى من عدد وأدوات ومعدات وأسلحة ، تعويضا لها عما لحقها
من أضرار من جراء هذا الاعتداء ، الذى دبرته انجلترا بليل ، وكانت
شريكا أصليا فيه ، ومنفذا لخططه وتدبيراته ، وكما يقول المثل السائر :
(رب ضارة نافعة) ، (ولا يحيق المكر السوء الا بأهله) ، (وما ربك بظلام
للعبيد) ، صدق الله العظيم .

الاعتداء الثلاثي الغاشم على مصر

فى يوم ٢٩ من أكتوبر عام ١٩٥٦ وهو اليوم الذى حدده « داج همرشلد » السكرتير العام للأمم المتحدة ، لاجراء مفاوضات مباشرة فى مدينة جنيف بسويسرة ، بين مصر وفرنسا وانجلترا ، للوصول الى حل سلمى لمشكلة تأمين شركة قناة السويس ، بناء على قرار الأمم المتحدة ، أقول فى هذا اليوم ، بدل أن يلتقى المندوبون الانجليز والفرنسيون ، مع المندوبين المصريين فى جنيف للتفاوض ، هجمت الجيوش الانجليزية والفرنسية والاسرائيلية على مصر لغزوها، واستباحة أراضيها، والاستيلاء على قناة السويس بالغدر والخديعة وقوة السلاح .

ومعنى هذا أن تظاهر كل من انجلترا وفرنسا بقبول دعوة همرشلد للمفاوضات السلمية ، انما كان من قبيل التمويه والتضليل ، اذ الواقع أن الاستعدادات الحربية لغزو مصر ، كانت قائمة على قدم وساق ، طوال شهرى أغسطس وسبتمبر ، والاجتماعات السرية بين ممثلى اسرائيل وانجلترا وفرنسا لوضع خطط الغزو ، كانت تجرى فى منتهى الكتمان فى تل أبيب ولندن وباريس ، مما يقطع بأن النية كانت مبيتة بين انجلترا وفرنسا وذيلهما اسرائيل على القيام بهذا الاعتداء الغادر . وقد تحدد لتنفيذه يوم ٢٩ من أكتوبر ، وهو اليوم المحدد للمفاوضات كما أسلفنا ، امعانا فى المراوغة والخداع .

وان المرء ليعجب كيف تسلك دولتان من كبريات دول العالم هذا المسلك الشائن ، الذى يتسم بالخسة والدناءة ، والذى كان يتمشى مع شريعة الغاب ، التى سادت عهود القرصنة الحالية ، ولا يتلاءم مع عصر جمعية الأمم المتحدة ، وعهد ميثاق سان فرانسيسكو ، الذى نادى به

الدولتان المعتديتان وعملتتا له ، وادعتا الالتزام به في علاقتهما بغيرهما من دول العالم .

ولكن هو الاستعمار الذى يسد على الدول المستعمرة منافذ التفكير السليم ، ويسرى فى أجسامها سريان الدم فى العروق ، ويحيلها الى حيوانات كاسرة ، وذئاب مسعورة ، وقراصنة سفاحين ، لا يستطيعون التخلص من قبضته أو التحرر من أسره .

وسبق لنا أن ذكرنا أن الاستعمار عندما يرغب على الخروج من بلد ، انما يفعل ذلك أملا فى العودة اليه ، وهو كما قلنا يخرج من الباب ، لكي يعود ثانية من الشباك ! وها هو ذا اليوم ، ولما ينقض على خروجه من مصر سوى أربعة شهور - فقد غادرها فى ١٣ من يونية عام ١٩٥٦ - يعود الى غزوها فى ٢٩ من أكتوبر من العام نفسه ، مستعينا بزميلته الاستعمارية فرنسا ، مستخدما مطية ذلولا ، ومخلب قط ، هي اسرائيل . ويجمع بين الثلاث حقد أسود نحو مصر ، وسخائم دفينه ، وغيرة وحسد لتصرفها فى شئونها تصرف الدول المستقلة ، ذات السيادة ، وممارستها حقوقها الشرعية ، وكسرها احتكار السلاح ، وانشائها جيشا قويا يحمي الذمار ، ويرد كيد المعتدين ، وافلاتها من الحصار الاقتصادي ، وتديرها شئونها الاقتصادية فى حكمة وسداد ، وانتهاجها سياسة مستقلة محايدة ، نابعة من صميم وجودها ، ورفضها السير فى ركاب الغرب ، أو الارتواء فى أحضان الشرق .

هال الدولتين الباغيتين أن تستعيد مصر ملكية القناة ، التى تجرى فى أرضها ، والتى حفرها المصريون بدمائهم وعرقهم وأموالهم ، ولم يجنوا من وراء حفرها مغنما ، بل كانت مصدر شر وبلاء عليها ، ومنبع ثراء وغنى لغيرها . هالهما أن تؤمم مصر قناتها ، كأنما ارتكبت اثما لا يغتفر على حين أنهما تؤممان ما تشاءان فى بلادهما من مصادر الثروة ، دون أن تلقيا أى اعتراض من الدول الأخرى . فهما تحرمان على غيرهما ما تحللانه لأنفسهما !

هال الدولتين الباغيتين أن تؤمم مصر القناة ، لتفيد من دخلها فى تنفيذ مشروعاتها الحيوية ، التى يقتضيها تقدم البلاد ، وازدهارها ، وفى مقدمتها مشروع السد العالى ، بعد أن وقفت كل من انجلترا والولايات المتحدة حجر عثرة فى سبيل تنفيذه ، وحرضتا البنك الدولى للانشاء والتعمير على قبض يده عن المساعدة فى انشائه ، والتشهير بمالية مصر ، قصد الاضرار بمركزها الاقتصادي .

وهالهما أيضا أن تتغلب مصر على مشكلة السلاح ، بعد أن سدت قى وجهها الأبواب ، ولكنها نجحت فى حصولها على حاجتها منه من بعض دول المعسكر الشرقى ، فى الوقت الذى تغدقان فيه على اسرائيل طوفانا من الأسلحة والعتاد ، لتعتدى على مصر والدول العربية ، على حين تقف مصر أمامها مكتوفة اليدين .

وهال فرنسا بصفة خاصة ، أن تؤازر مصر ثوار الجزائر فى نضالهم من أجل حرية بلادهم واستقلالها ، فرأت أن القضاء على ثورة الجزائر لا يكون الا بسحق مصر ، والقضاء على حكم عبد الناصر .

لكل ذلك ، ولغير ذلك ، بيتت الدولتان الكبيرتان، انجلترا وفرنسا، النية على الانتقام من مصر ، وغزو أراضيها ، واستباحة كرامة شعبها ، عودة الى القرصنة وشرعية الغاب ، التى انقضت زمانها ، وعفت آثارها ، وأصبحت أسلوبا قديما لا يلائم العصر الحاضر ، تستنكرها الشعوب بكل قوتها ، وتدفعها بكل طاقاتها وامكانياتها .

ولكن الانجليز الذين عميت أبصارهم ، وتحجرت عقولهم ، لا يؤمنون بتطور الفكر البشرى ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . لذلك خيل لهم أن غزو مصر واذلال شعبها ، من اليسر والسهولة بمكان ، بحيث لا يستلزم من الجهد والوقت أكثر مما تستلزمه نزهة بحرية . وأن ما تيسر لهم فى عام ١٨٨٢ سيكون أكثر يسرا وسهولة عام ١٩٥٦ ، خصوصا أن فرنسا واسرائيل تقويان من عزيمتها ، وتشدان أزرها فى مواجهة شعوب العالم ، التى ستتحى عليها دون شك باللائمة والسخط ، عندما تتكشف المؤامرة الخبيثة ، وتقف منها موقف المقاومة والمعارضة . ولم تدر أن الزمن قد تغير ، وأن الأفكار قد تطورت ، وأن المركز الكاذب الذى كانت تدعيه فى القرن التاسع عشر ، « والبلطجة » التى كانت تمارسها وتخيف بها الشعوب ، قد امحت ، وأصبحت أثرا بعد عين !

مخطط المؤامرة :

قلنا ان الاستعدادات الحربية ، كانت قائمة على قدم وساق فى شهرى أغسطس وسبتمبر عام ١٩٥٦ ، واتخذت جزيرة قبرص المواجهة لمصر مركزا لتجمع الحشود العسكرية الفرنسية والانجليزية ، واتخذت نيقوسيا عاصمة الجزيرة مقرا للقيادة المشتركة ، واليها كانت تتدفق البوارج الحربية ، والمدرعات وحاملات الطائرات ، وحاملات الجنود ، والجيش البرية ، وجنود المظلات . وتولى الجنرال تشارلز كيتلى القائد العام للقوات

البريطانية فى الشرق الأوسط قيادة الحملة ، بالاشتراك مع الأميرال الفرنسى بيربارجو ، وبلغ عدد الجنود الذين أعدتهم الدولتان المعتديتان مائة وستين ألف مقاتل ، والاسطول الذى أعد للغزو مائة وثلاثين قطعة حربية ، والطائرات أكثر من ألف طائرة مقاتلة ، رابطة فى القواعد العسكرية المحدقة بمصر فى : ليبيا وفى الأردن ، وفى اسرائيل ، وفى مطار الحبانية بالعراق ، وفى عدن ، وقبرص ، ومالطة .

وكان مخطط المؤامرة التى حيك فى الاجتماع السرى ، الذى عقد فى ١٦ من أكتوبر عام ١٩٥٦ بباريس ، بين ايدن رئيس وزراء انجلترا وسلوين لويد وزير خارجيتها ، وبين جى موليه رئيس وزراء فرنسا وكريستيان بينو وزير خارجيتها ، أن يبدأ الاسرائيليون هجومهم على مصر فى ٢٩ من أكتوبر ١٩٥٦ ، وأن يعرب البريطانيون عن احتجاجهم الشديد - أول الأمر - على الهجوم الاسرائيلى ، وأن يوجهوا انذارا الى كل من اسرائيل ومصر ، بالابتعاد عن منطقة القناة الى مسافة ١٠ كيلو مترات من الجانبين . ثم تقوم قوات الحلفاء بالتدخل للدفاع عن القناة . كما تم الاتفاق على أن تبدأ عمليات التدخل يوم ٧ من نوفمبر عام ١٩٥٦ .

ونظرا الى أن اسرائيل ، بناء على اتفاق ١٦ من أكتوبر ، مستتفة بمفردها أمام الجيوش المصرية خمسة أيام على الأقل الى أن يبدأ تدخل انجلترا وفرنسا فى المعركة ، فقد خشيت اسرائيل أن يسحق الجيش المصرى القوات الاسرائيلية بطائراته الميج والليوشن ، ودباباته ومعداته التى استوردها حديثا . لهذا استولى الرعب والفرع على بن جوريون ، فطار بصحبة موسى ديان وشمعون بيريز فجأة الى باريس فى ٢٠ من أكتوبر عام ١٩٥٦ ، واجتمعوا بجى موليه فى مبنى مجهول فى طرف مطار (فيلا كوبليه) ، فى باريس ، ووافاهم سلوين لويد وزير خارجية انجلترا ، وقد استطاع بن جوريون أن يظفر من جى موليه وسلوين لويد بتعهد كتابى ، قبل بدئه الهجوم على مصر ، اشترط فيه أن تشترك فرنسا وبريطانيا فى تنفيذ الحطة بأكبر عدد ممكن من الطائرات ، بل واشترط أيضا ألا يكتفى حلفاؤه بالدفاع عن أرض اسرائيل ، بل عليهم أن يقوموا بالهجوم الشامل على جميع أنحاء مصر ، وتدمير كل شئ فيها ، وبخاصة المطارات التى سلمتها بريطانيا لمصر ، والمخازن والقواعد العسكرية ، تمهيدا لاسقاط ناصر واحتلال مصر !

ولم يكتف بن جوريون بذلك ، بل طلب الحصول على وعد رسمى من بريطانيا ، بأنها ستدمر مصر ، ولن تشفى على شئ . ولأنه لا يستطيع

أن يتق ببريطانيا ، ويخشى ألا تنفذ تعهدها ، تاركة اسرائيل لمصير مظلم ، فانه يريد ضمانات خطية من رئيس الوزراء البريطانى ، أو على الأقل من وزير خارجيته ، فجاء سلوين لويدي الى باريس ، وأعطى بن جوريون الوعد المنشود (١) .

وقد اختير يوم ٧ من نوفمبر للتدخل الانجليزى الفرنسى ، لأن هذا اليوم كان موعد انتخابات رئاسة الجمهورية فى الولايات المتحدة ، وستكون الولايات المتحدة بطبيعة الحال مشغولة فى هذا اليوم ، فيترك المعتدون الآثمون يباشرون اعتداءاتهم فى غفلة من تدخل الولايات المتحدة ومأمن من نفوذها .

وقد قدر المتآمرون أنه فى هذا التاريخ تكون اسرائيل قد وصلت الى ضفة قناة السويس ، فيتلاقون جميعا عندها ، ويباشرون اعتداءهم المنكر على مصر .

وقد كان فى ظن المتآمرين أنه بمجرد أن تبدأ اسرائيل الهجوم يخف الجيش المصرى الى صده فى شبه جزيرة سيناء ، ويكون قد عبر قناة السويس ، فيحصره الجيش الاسرائيلى من ناحية ، والجيشان الانجليزى والفرنسى من ناحية أخرى ، فيتعاون الجميع على ابادته ، وتصبح مصر بلا جيش يدافع عنها ، ويصد هجمات المعتدين عليها ، فتقع لقمة سائغة فى أيدي المعتدين الغادرين . وبذلك يضعون أمم العالم أمام الأمر الواقع ، فلا يستطيع مجلس الأمن ، أو جمعية الأمم المتحدة عمل أى شئ لاجراءهم من أرض مصر ، وتتهيا الفرصة لهم أن يفعلوا ما يريدون ، ويحتلون القناة ، ويدعون أنهم سيديرونها نيابة عن أمم العالم الحر ، ويضمنون حرية الملاحة لجميع الدول .

وبمثل هذه التعلات والأكاذيب يخدعون الرأى العام العالمى ، ويتظاهرون أمام الشعوب بأنهم حماة العالم من جبروت مصر ، وطغيان جمال عبد الناصر ، ولا يعلمون فى هذه الحالة من اقتناض عدد كبير من الدول ، وضمهم الى جانبهم ، وشراء تأييدهم ، ممن كانوا ينقمون على مصر تأميمها للقناة ، وفى مقدمة هؤلاء الولايات المتحدة الأمريكية ، التى كان يوجه سياستها فى ذلك الوقت جون فوستر دالاس ، عدو مصر اللدود

(١) كتاب « أضواء جديدة على معركة السويس » ، للمؤرخ الاسرائيلى ميخائيل بارزدهار ، انظر تلخيصا لهذا الكتاب ، بقلم الاستاذ سليمان مظهر ، بعدد بناء الوطن ، رقم ٦٠ بتاريخ الأول من يونيو ١٩٦٤ .

هذا هو ملخص المؤامرة الكبرى ، التي أحكم وضعها في باريس
الفرسان الثلاثة ، ايدن ، وجى موليه ، وبن جوريون ، واشترك في
تصميمها بينو ، وسلوبن لويد . ويأتى سلوين لويد اليوم فيتنصل من
الاشتراك فيها ، ويضلل البرلمان الانجليزى (١) .

تنفيذ المؤامرة :

وفعلا بدأ هجوم الجيش الاسرائيلى فجأة ، مساء يوم ٢٩ من أكتوبر
عام ١٩٥٦ ، واجتازت القوات الاسرائيلية الحدود المصرية ، فهاجمت
« الكونتله » فى وسط سيناء ، واختارت هذا الموقع بالذات ، لقلة القوات
المصرية به ، وكان أغلبها يتركز فى الشمال ، ولتصل منه الى الاسماعيلية،
عبر « تمذ » و « نخل » وممر « ميتللا » .

فأسرعت القوات المصرية نحو الحدود الشرقية ، وأخذ السلاح الجوى
يكيل الضربات المسددة للعدو المهاجم . واستطاعت القوات المصرية أن
تسحق القوات المعتدية فى نخل ، كما استطاعت أن تكبد جنود المظلات
فى مضيق ميتللا خسائر فادحة ، وتعوقها عن التقدم .

وفى مساء يوم ٢٩ من أكتوبر أيضا ، هاجم اليهود (أبو عجيبة)
فى القطاع الشمالى من سيناء . وكانت تساندتهم الطائرات والدبابات
الفرنسية والانجليزية ، ومع ذلك فقد صدت القوات المصرية الهجوم
الاسرائيلى ، وكبدت العدو خسائر كبيرة ، وصمدت للجيش الاسرائيلى فى
هجماته المتكررة ، واستماتت فى الدفاع عن مراكزها ، ببسالة منقطعة
النظير ، ولم تتمكن القوات الاسرائيلية من دخول المدينة الا بعد أن
انسحبت القوات المصرية ، فى ٢ من نوفمبر عام ١٩٥٦ .

ووقفت القوات المصرية فى « رفح » فى وجه الهجوم الاسرائيلى ،
وهجمت على القوات الاسرائيلية هجمات مضادة ، فحاصرتها ، وكادت
تسحقها عن آخرها ، لولا مسارعة البوارج الفرنسية لنجدها ، وفك
الحصار عنها بقذف المواقع المصرية بقنابل مدافعها .

وقاتلت الكتيبة المصرية فى « شرم الشيخ » قتال الأبطال ، وتعرضت
لنيران البحرية الانجليزية والطيران الفرنسى مدة ثلاثة أيام ، مما حمل

(١) أثبتت مسألة حرب السويس ، فى مجلس النواب البريطانى ، فى شهر مايو عام ١٩٦٤
عندما ظهر كتاب « أضواء جديدة على معركة السويس » الذى يؤكد فيه مؤلفه اشتراك
سلوين فى المؤامرة .

القيادة المصرية على أن تصدر لها الأوامر بالانسحاب ، ومع ذلك فقد رفض رجال هذه الكتيبة الشجعان الانسحاب ، فأقرتهم القيادة على البقاء ، والصمود . فدافعت عن مواقعها دفاعا مجيدا ، بلا انقطاع ، وتمكنت من اسقاط خمس طائرات اسرائيلية . وأخيرا وبعد نضال بطولى ، دخل العدو شرم الشيخ فى ٥ من نوفمبر .

الانذار البريطانى الفرنسى :

عندما بدأ الاعتداء الاسرائيلى ، كان أول ما تبادر الى الذهن أنه كغيره من الاعتداءات المتكررة ، التى اعتادت اسرائيل أن تشنها بين آن وآخر ، على الدول العربية المتاخمة لها . ولكن ما لبث هذا الظن أن تبدد ، بمجرد رؤية طائرات السلاح الفرنسى وهى تدخل المعركة ، لتساند القوات الاسرائيلية . عندئذ بدأت تنجلي حقيقة الموقف ، وتتكشف المؤامرة ، وثبت أن اسرائيل لم تكن وحدها فى الميدان ، بالرغم من تصريح بريطانيا بأنها لا تنوى استغلال القتال الذى نشب فجأة فى سيناء لمصلحتها .

وما لبث الشك أن تحول الى يقين ، عندما وجهت انجلترا وفرنسا الى مصر فى السادسة والنصف من مساء الثلاثاء ٣٠ من أكتوبر انذارا ، هو أعجب ما عرف من الانذارات فى التاريخ الحديث . واليك ملخص هذا الانذار العجيب :

أولا - ايقاف جميع الأعمال الشبيهة بالحربية فى البر والبحر والجو .

ثانيا - سحب جميع القوات العسكرية الى مسافة عشرة أميال من قناة السويس .

ثالثا - أن تقبل مصر احتلال القوات البريطانية والفرنسية للمواقع الرئيسية فى بور سعيد والاسماعيلية والسويس .

رابعا - أن ترد الدولتان - مصر واسرائيل - على هذا الانذار فى مدى ١٢ ساعة ، تنتهى فى السادسة والنصف من صباح الأربعاء ٣١ من أكتوبر ١٩٥٦ ، بحيث اذا لم تسلم بريطانيا وفرنسا الجواب فى الوقت المحدود ، فانهما تتدخلان بالقدر الذى تريانه ضروريا ، لضمان اجابة مطالبهما .

فالى وقت توجيه هذا الانذار الى مصر ، لم تكن اسرائيل قد اقتربت من قناة السويس ، بل انها كانت على مسافة مائتى ميل منها ، فكيف يطلب اليها الانذار والحالة هذه الابتعاد عنها بمسافة عشرة أميال ! فالذى

يطلع على هذا الانذار يكتشف لأول وهلة أن المقصود به هو مصر وليس إسرائيل ، وبعبارة أدق كان الهدف الرئيسى الذى يكمن وراء هذا الانذار هو احتلال قناة السويس ، كما جاء فى البند الثالث منه .

لذلك لم يكن هناك بد بعد أن اتضحت نيات الدولتين المعتديتين ، الماكرتين ، من أن ترفض مصر هذا الانذار الدنىء ، بكل شمم وإباء ، وأن تضرب به عرض الأفق ، وأن تتخذ الالهبة فوراً لاحتياط المؤامرة ، وأن ترد الكيد الى نحور المعتدين .

لهذا فقد استدعى الرئيس جمال عبد الناصر الى مكتبه ، قبل انتهاء الموعد المضروب ، للرد على الانذار ، كلا من السفير الانجليزى والفرنسى ، وأبلغهما رفض مصر للانذار ، الذى يحمل بين طياته اعتداء صارخا على مصر ، وتحيزا ظاهرا لاسرائيل وأن مصر ستدفع العدوان بمثله .

سحب الجيش المصرى من سيناء :

ولما اتضح خبث نيات الدولتين ، وانفضحت مؤامرتهم لسحق الجيش المصرى فى صحراء سيناء ، اجتمعت القيادة العليا للقوات المسلحة ، مساء ٣١ من أكتوبر عام ١٩٥٦ ، واتخذت قرارا خطيرا وعاجلا ، هو سحب الجيش المصرى من سيناء بمنتهى السرعة . وفوجئت قواتنا بهذا القرار ، وقد شعرت بوطأته الشديدة على نفوسها ، اذ كانت تكيل الضربات الموجعة لقوات اسرائيل ، وتنزل بها هزائم ساحقة ، وتحول بينها وبين التقدم خطوة فى الأراضى المصرية ، ولكنها اضطرت الى الاستجابة لأوامر القيادة العليا ، وتركت للقوات التى فى المؤخرة ، حمايتها فى أثناء الانسحاب ، وتأجيل دخول القوات الاسرائيلية للأراضى المصرية . وتمت عملية الانسحاب بنجاح فى يوم ٢ من نوفمبر عام ١٩٥٦ .

وقد كانت عملية سحب الجيش المصرى بهذه السرعة ، دون أن يصيبه الا القليل من الخسائر ، عملية بارعة ، تهنأ عليها القوات المسلحة ، تماما كما تهنأ فى انتصارها فى موقعة حاسمة . اذ لا يخفى طول المسافة التى قطعتها ، ووعورة الأرض المكشوفة التى سارت فوقها ، وخلوها من موارد المياه والمثونة ، وتعرضها طول الوقت لقذائف الطائرات الفرنسية ، مع ندرة الأماكن أو الأشياء التى تلجأ اليها ، هذا العمل الذى يدل على نخالة الطيران الفرنسى ، وانحطاط خلق القائمين عليه ، وجبنهم ودناءتهم ! ولكن مع كل ما استهدف له الجيش من مخاطر ، فى أثناء عملية الانسحاب ، فقد عاد الى أرض الوطن ، واتخذ مواقعه الحصينة للوقوف فى

وجه المعتدين ، وصدد عدوانهم بكل قوة وبأس . وبذلك انهيار الركن الأساسى فى المؤامرة ، وفوتت مصر على المتآمرين فرصة سحق الجيش ، وحرمان مصر من قوتها الضاربة .

وقد وصف الكاتب الايرلندى « أرسكين تشلدرز » عملية الانسحاب هذه ، فى كتابه « الطريق الى السويس » فقال : « وكان الانسحاب أمرا شاقا فى وجه هذه الاوضاع ، التى لم يلقها جيش من الجيوش فى الحروب العصرية ، ولا سيما بعد أن فقدت القوات المنسحبة أى غطاء جوى، بعد قرار وقف النشاط الجوى المصرى ، وأصبحت هدفا صالحا للطائرات النفاثة المغيرة ، التى تستخدم ضدها المدافع الرشاشة ، والصواريخ ، والقنابل ، وقذائف النابالم المحرقة . ولا يعيننى هنا أن أبحث فى أمر ما تميزت به هذه الفارات من بعد عن كل ما يسمى « بالاخلاق » ، لأن الطيارين الفرنسيين والاسرائيليين ، كانوا يعرفون أنهم لن يواجهوا أية مقاومة ، سوى ما يحمله الجنود المنسحبون من مدافع وبنادق ، ولكن الحاجة الى وضع الصورة على حقيقتها ، ماسة لاثبات ما فى كلمة « نصر » من زيف ومين .

« ولم يكن هناك أمل فى النجاة ، أو فى الرد على الطائرات المغيرة ، أو فى النجدة تأتى من أية جهة كانت . وكان الضباط والجنود يعرفون أن بلادهم تتعرض لهجوم من دولتين عظيمتين . وأن الأوامر صدرت اليهم بالانسحاب من ميدان المعركة مع اسرائيل . وهم يرون أنفسهم سواء أكانوا مشاة أم فى سياراتهم ، هدفا يائسا لنيران الرشاشات والصواريخ، من الطائرات الفرنسية والاسرائيلية ، التى تروح وتغدو ، كما تشاء . ولم يكن ثمة مكان تختفى فيه هذه القوات ، فالأرض صحراوية ومكشوفة، تعلوها الرمال .

« ولا أدرى ما سيكون عليه موقف جنود اسرائيل، لو وجدوا أنفسهم فى مثل هذه الأوضاع النفسية والبدنية . ولكن ما أعرفه أن سلوك جنود مصر ، لم يكن مختلفا عن سلوك أى جنود يمتون الى أعظم الدول العسكرية، فالجنود ينسحبون وفقا لحطة مرسومة من القتال ، ويجدون أنفسهم فجأة وقد فقدوا كل حماية جوية ، وليست لديهم مدافع كافية ضد الطائرات ، وليس أمامهم من ملجأ أمين ، أو غطاء طبيعى من صخور أو أشجار تخفيهم عن عيون الطائرات المغيرة عليهم باستمرار انها أوضاع لا تنطبق فى رأى على أى عرف للمعارك . . ومع ذلك فقد أثبت جنود مصر شجاعة

وبسالة فائقتين في دفاعهم ، مما اضطر بن جوريون نفسه اذاءه ، الى الاعتراف به ، وهو في دهشة في أول تقرير عسكري قدمه الى برلمان» (١) .

وقال الرئيس جمال عبد الناصر في خطبته التي ألقاها في الأزهر يوم ٢ من نوفمبر ١٩٥٦ « في يومى ٣٠ ، ٣١ من أكتوبر قامت قواتنا الجوية بالسيطرة على أرض المعارك في سيناء ومنطقة القناة ، وأسقطنا ١٨ طائرة اسرائيلية ، أى ما يعادل ثلث السلاح الجوى الاسرائيلي . وكان أفراد القوات الجوية المصرية ، يعملون ليل نهار ، وباستمرار ، ولم نخسر في هذه المعارك سوى طائرتين ، واستشهد طياران في هذا القتال ، ولكن الله وفقنا » .

« وبعد الغارة الأولى البريطانية الفرنسية ، التي حدثت يوم الأربعاء (٣١ من أكتوبر عام ١٩٥٦) صرنا نحارب في جبهتين ، جبهة اليهود على الحدود ، وجبهة الاستعمار الفرنسى الانجليزى فى القناة . وكان لابد لنا من أن نتخذ قرارا سريعا حاسما لاحتباط خطة العدو . وكان الغرض من جر القنوات المسلحة المصرية فى سيناء ، هو تمكين القوات البريطانية الفرنسية من الوصول الى القناة . فكان لابد من اتخاذ القرار الخطير ، وهو توحيد جبهتنا ، فأصدرت الأوامر الى القائد العام للقوات المسلحة بسحب جميع القوات المسلحة المصرية من سيناء الى غرب قناة السويس ، حتى تكون بجانب الشعب ، لملاقاة قوات الاستعمار » .

« وبذلك أحبطت المؤامرة الماكرة ، التي قامت بها بريطانيا وفرنسا ، بالاتفاق مع اسرائيل ، لعزل القوات المسلحة المصرية عن الشعب . وكانت الخطة هى ضرب المدن المصرية بالطائرات ، وتدمير الجيش فى سيناء ، ولكننا كشفنا عن الخطة ، وحشدنا قواتنا المسلحة لصدّها » .

الانتصارات المزيّفة التي أحرزتها اسرائيل :

وصفنا قبل الآن الهلع الذى استحوذ على بن جوريون عندما تخيل القوات المسلحة المصرية وهى تنقض على الجيش الاسرائيلي ، وتكيل له الضربات ، وتفتك به فتكا ذريعا ، مما دعاه الى الطيران الى باريس ، للحصول على عهد من جى موليه وايدن بأن تساند انجلترا وفرنسا الجيش الاسرائيلي فى أثناء هجره الغادر على القوات المسلحة المصرية .

ولم يقنع بن جوريون بتعهد شقوى ، خوفا من رجوع انجلترا فى

(١) كتاب الطريق الى السوبس تأليف ارسكين تشيلدرز تعريب خيرى حماد .

تتعهدنا ، بل أصر على تعهد كتابي وقعه جى موليه وسلوين لويد ، وعاد الى تل أبيب وهو يحمل هذه الوثيقة فى حقيبة • فهل يمكن مثل هذا الجيش الهزيل أن يحرز نصرا يتباهى به بين جيوش العالم ؟

الواقع أن هذا الجيش لم يستطع أن يتقدم فى الحدود المصرية خطوة قبل يوم ٢ من نوفمبر ١٩٥٦ ، أى قبل انسحاب الجيش المصرى من سيناء ، بناء على أوامر القيادة العليا للقوات المسلحة المصرية • فالثابت أنه قد لقي مقاومة عنيفة ، لم تكن فى حساباته ، ومنى بخسائر فادحة لم يكن يتوقعها •

والمؤكد الذى لا شك فيه ، أنه لو لم تتدخل إنجلترا وفرنسا فى المعركة ، لصالح إسرائيل ، للقيت إسرائيل حتفها ، ولتقرر مصيرها فى هذه المعركة ، وهذا بشهادة المسئولين فى إسرائيل أنفسهم ، وبرغم مكابرتهم لتغطية الفشل الذريع الذى حاق بهم ، والعار الأبدى الذى جلل رءوسهم •

فقد ألقى بن جوريون فى ٧ من نوفمبر عام ١٩٥٦ خطابا أمام الكنيست (البرلمان الاسرائيلى) جاء فيه :

« ان القوات الاسرائيلية التى خرجت للهجوم على مصر يوم ٢٩ من أكتوبر الماضى ، قوبلت بهجمات عنيفة ، من الطائرات المصرية التى كانت متفوقة • وان الجيش المصرى قوى جدا ، ولديه أسلحة كثيرة ، ولم نكن نعرف أن الجيش المصرى على هذه القوة » •

« انى مضطر أن أقول : ان هناك ضباطا مصريين ، حاربوا بشجاعة وعناد يستحقون عليهما الاعجاب والتقدير » •

وأذاعت رويتر من القطاع الاسرائيلى تصريحاً لبيريس ، المدير العام لوزارة الدفاع الاسرائيلى ، جاء فيه :

« استمرت معركة سيناء تسعة أيام ، كانت تجربة قاسية للجيش الاسرائيلى ، ولكنها تجربة ضرورية ، فقد كان يجب علينا أن نختبر مقدرة جيشنا على خوض المعارك الحقيقية ، مع أقوى جيش عربى ، وهو الجيش المصرى ، الذى لا نستطيع أن ننكر أبدا أنه كان أقوى من جيشنا • ولولا ظروف طيبة ، استطعنا أن نضمنها ، لتمكن الجيش المصرى من القضاء على إسرائيل » •

« اننا لو لم نتفاهم مع بعض الدول ، التى لها مصلحة فى تدمير قوة مصر ، ما استطعنا أن ننجو من مخالف القوة المصرية الهائلة »

وجاء في التقرير الذى وجدته السلطات الاردنية ، فى جيب القائد العام للجبهة الجنوبية « آساف سمحوني » ، الذى أسقطت طائرته فى الاردن ، والذى تولى قيادة جيش الهجوم الاسرائيلى الفادر على سيناء ، جاء فيه اعتراف باشتراك سلاحى الطيران البريطانى والفرنسى ، فى الهجوم . وقال : « انه لولا تدخل هذين السلاحين ، لكنت اسرائيل قد هزمت ، وتحطم جيشها خلال ٨ ساعة ، ولدخل الجيش المصرى . قل أبيب » .

ولكن اسرائيل لا تخجل ، لأنها لا تعرف الخجل أو الحياء . وكيف تخجل وهى تعيش على الاستجداء ، وقد رضيت لنفسها أن تكون طعاما حقيرا لانجلترا وفرنسا ، لجر الجيش المصرى الى سيناء ، لإبادته والقضاء عليه ، ومخلب قط ، ومطية ذلولا ، لكى تدركا اطماعهما الدنيئة . اسرائيل هذه بعد هزيمتها الساحقة ، تتبجح ، وتريد أن تخدع العالم ، فتدعى أنها انتصرت فى حملة سيناء ، وتستخدم الكتاب المأجورين ليلقوا فى روع الناس كذبا ونفاقا أن اسرائيل احرزت نصرا مؤزرا فى سيناء ، ويردد اليهود هذه الكذبة الكبرى ، فى انحاء العالم ، فى غير خجل أو حياء !

ولقد كشف الرئيس جمال عبد الناصر فى بيان شاف عن أسرار المعركة . رد فيه على هذا السؤال الهام : متى استطاعت اسرائيل أن تتقدم ؟ قال « هناك حقيقة واضحة ، لقد أثبتت التجربة العملية أن قوات اسرائيل الرئيسية عجزت أمام « أبو عجيلة » من يوم ٣٠ من أكتوبر الى يوم ٢ من نوفمبر ، ولم تدخل الموقع الا بعد أن تم انسحاب القوات التى كانت تحتل « أبو عجيلة » .

« وعند غروب شمس ٢ من نوفمبر أعلنت اسرائيل أنها استطاعت الاستيلاء على « أبو عجيلة » .

« وهناك سؤال : لماذا لم تقم اسرائيل وحدها بتنفيذ المؤامرة ؟ ولماذا اشتركت بريطانيا وفرنسا معها ؟ »

« لو كانت اسرائيل تستطيع ذلك وحدها ، لكنت بريطانيا وفرنسا تركتا لها وحدها مهمة الحرب ضد مصر ، وقدمتا لها كل ما تحتاج اليه من مساعدات من غير ضجة ، ومن غير أن يشعر أحد » .

« وكانت المعركة يومها تبدو أمام العالم وكأنها بين مصر واسرائيل ، وليست مصر وحدها ، ضد بريطانيا وفرنسا واسرائيل » .

« ولقد أعطينا التجربة الجديدة معلومات عن جيش إسرائيل ، أزالنا من خيال الكثيرين الاسطورة الخرافية ، التي حاولت إسرائيل على مدى السنوات السبع الماضية ان تبثها في القلوب وفي العقول » .
« ان إسرائيل لم تستطع أن تتقدم أمام قواتنا ، الا عندما كانت الاوامر قد صدرت الى هذه القوات بالانسحاب ، بعد تدخل بريطانيا وفرنسا » .

« بل ان اللواء ٢٠٢ الاسرائيلي لم يستطع أن يتصل طوال يوم ٣٠ من اكتوبر بكتيبة المظلات ، التي أسقطت في سدر الحيطان - عند ممر ميتلا - برغم عدم وجود أية مقاومة أرضية . ولكنه أوقف بفعل الطائرات المصرية ، التي كبده خسائر كبيرة ، ولم يستطع أن يصل الى تمذ قبل ليل ٣٠ من نوفمبر » .

« وكذلك لم تستطع إسرائيل احتلال أية بلدة من البلدان التي احتلتها ، كغزة ، ورفح ، والعريش ، الا يوم ٢ من نوفمبر . وبعد أن كانت عملية الانسحاب من سيناء كلها قد انتهت وتمت بنجاح . وأعتقد أن الدنيا كلها تعلم أن خطة الانسحاب لم تكن بسبب إسرائيل » .

وقال أرسكين تشيلدرز في كتابه « الطريق الى السويس » وأرى لزما على الآن أن الخصى الوضع :

ففى التاسع والعشرين من اكتوبر ، لم تكن إسرائيل قد حققت أى نصر فى سيناء ، واذا كانت قد حققت أى نجاح ، فان هذا النجاح لم يكن إسرائيليا ، وانما كان بريطانيا - فرنسا - إسرائيليا - وفى وسعى أن أقول : انه لم يكن هناك أى « نصر » بما تحمله هذه الكلمة من معنى ، حتى بدأ القصف الجوى البريطانى والفرنسى على مصر . وأما بعد صدور أوامر الانسحاب ، فلم يكن هناك فى رأى الا « نصر » واحد تستطيع إسرائيل أن تتبجح به فى سيناء ، وهو ما أنزلته ، بهؤلاء الجنود المنسحبين .
المفتقرين الى كل حماية جوية من خسائر فى الارواح » .

« أجل ، لقد كان هناك نصر لإسرائيل فى سيناء ، ولكنه نصر على الورق ليس الا ، وفى صحافة الغرب وبرلماناته ، التي خلقت أسطورة « النصر الاسرائيلي المستقل » ، ولم تكن هذه الاسطورة الا واحدة من الاساطير الكثيرة ، التي ظل الصهيونيون يخلقونها فى الغرب ، طيلة أربعين عاما » . (١)

(١) الطريق الى السويس ، تأليف أرسكين تشيلدرز تعريب خيرى حماد ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

الشعب يقف صفا واحدا في وجه المعتدين :

كانت المؤامرة الكبرى ، كما سبق أن ذكرنا ، ترمى الى عزل الجيش المصرى فى سيناء ، وابادته عن آخره ، ثم ضرب جميع المطارات المصرية ، والمنشآت العسكرية . وبعد أن تكون مصر قد فقدت جيشها ، وسلاح طيرانها ، تتقدم الدول المعتدية لاحتلال مصر ، بغير أدنى مقاومة .

ولكن الله القوى القاهر أبى الا أن يكشف عن مؤامراتهم ، منذ اللحظة الاولى ، ويحبط كيدهم ، فيصدر القائد الملهم ، جمال عبد الناصر أوامره بسحب الجيش المصرى . وقد تمت هذه العملية البارعة فى ٢ من نوفمبر عام ١٩٥٦ ، قبل الموعد المضروب بين الدول الباغية للهجوم على مصر بخمسة أيام ، ومعلوم انهم كانوا قد اتفقوا على أن يكون ذلك يوم ٧ من نوفمبر عام ١٩٥٦ .

ولم تضيع مصر دقيقة واحدة من وقتها للاستعداد لصد الاعتداء الغاشم : فأعلن الرئيس جمال عبد الناصر التعبئة العامة فى ٣٠ من اكتوبر عام ١٩٥٦ ، فوقف سلووين لويدي فى مجلس العموم ليندد بعبد الناصر اتخاذه هذه الخطوة ، مدلا بها على نية مصر فى الاعتداء على الحلفاء الاطهار !

وكأنى بهذا الأحق ، وقد قلب الأوضاع ، وسخر من المنطق ، يريد من مصر أن تفتح ذراعيها لطائراته المفيرة ، وتستقبل الموت بنفوس راضية ، وقلوب مستبشرة !

وفتحت مكاتب جيش التحرير والحرس الوطنى أبوابهما ، وتدفق عليها المتطوعون كالسيل المنهمر ، ووزعت الحكومة نصف مليون قطعة سلاح على المتطوعين ورجال الحرس الوطنى ، ولم يسبق لمصر أن توفر لديها السلاح بهذا القدر ، وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر قراره التاريخى « سنقاتل . سنقاتل » هذا القرار الذى اتخذه الشعب شعارا له ، وصار يردده الشيوخ والنساء والشبان والاطفال فى عزم وتصميم .

وقال الرئيس جمال عبد الناصر فى بيانه الذى القاه على الشعب فى الاول من نوفمبر عام ١٩٥٦ : « لقد سررت حينما رأيت أمس واليوم كتائب التحرير والحرس الوطنى والمتطوعين يتدفقون الى مكاتب الحرس الوطنى . وستحارب كتائب التحرير والحرس الوطنى جنبا الى جنب مع الجيش ، من قرية الى قرية . »

« لقد كافحت الشعوب في الحرب العظمى ، وانتصرت ، فنحن اليوم نقرر مستقبل وطننا . والموقف اليوم والحمد لله احسن مما كان ، فسنقاتل في كل مكان ، ولن نسلم ، وسيكون شعار كل فرد منا في القوات المسلحة والشعب : سنقاتل ولن نسلم . »

ومنذ الأربعاء ٣١ من أكتوبر عام ١٩٥٦ ، أخذت الطائرات النفاثة وقاذفات القنابل البريطانية في ضرب القاهرة : فضربت مطار القاهرة الدولي ، ومبنى الكلية الحربية ، والمطارات العسكرية وجامع ومستشفى المماظة ، واستمرت الغارات يوم الأربعاء وطوال الليل ، على المطارات وعلى القشلاقات والمعسكرات ، تنفيذاً للمؤامرة الثلاثية ، وقذفوا محطة الاذاعة في أبي زعبل بالقنابل في ٢ من نوفمبر ، وكأنها أحد الاهداف العسكرية ، والحقيقة أنها كانت شوكة في حلق الدول المعتدية الثلاث ، لحملات العنيفة التي كانت تشنها عليهم ، بمختلف اللغات ، شارحة مؤامراتهم ، ومؤلبة عليهم الاحرار في كل مكان ، ومثيرة حماس المواطنين ، ومبصرة اياهم بمواطن الخطر ، التي يحفرها المعتدون الآثمون للبلاد .

ولم يتورع أنطوني ايدن عن الكذب والبهتان ، فأعلن في مجلس العموم أن سلاح الطيران الانجليزي انما يضرب القاهرة والمدن المصرية دفاعاً عن السلام ، ولكي يفصل بين قوات اسرائيل - التي مازالت واقفة في مكانها لا تستطيع اختراق الحدود المصرية - وبين القوات المصرية ، صيانة لقناة السويس من الهدم والتخريب !

وقد اتخذ الرئيس قراراً حكيماً آخر ، لا يقل حكمة وسداداً ، عن قرار سحب القوات المسلحة من سيناء : ذلك هو منع سلاح الجو المصري من التصدي للطائرات الانجليزية والفرنسية ، وترك عبء مقاومتها لسلاح المدافع المضادة للطائرات . وقد اتخذ هذا القرار ، لأنه لم يكن لدى مصر في هذا الوقت سوى أربعين طياراً ، مدربين على المقاتلات وقاذفات القنابل ، وكان المفروض ألا يقوم الطيار في اليوم الواحد بأكثر من ثلاث غارات ، ولكن الذي حدث أن كان الطيار يقوم بسبع غارات يومياً ، ينزل من طائرته ، ليستقل طائرة أخرى ، وهكذا ، علماً بأنه كان لدى سلاح الطيران مائتان وخمسون طائرة .

لذلك كان فقد أربعين طياراً خسارة فادحة ، لا يمكن تعويضها إلا بعد أربع سنوات على الأقل ، ويجب ادخار هؤلاء الطيارين لوقت الحاجة القصوى .

وقد سحبت الطائرات من المطارات ، وأرسل بعضها الى مطارات خفية ، وأرسل بعض آخر الى السعودية ، ووضع في مكانها طائرات خشبية ، هي التي تعرضت لضرب الطائرات المغيرة ، فهل الانجليز والفرنسيون وكبروا ، زاعمين انهم قضوا قضاء مبرما على سلاح الطيران المصري ، ولم يدروا انهم كانوا من الغباء والفظة لدرجة أن مصر قد أفسدت عليهم مؤامراتهم ، وأحببت مكايدهم وردت كيدهم الى نحورهم ، فخرج الجيش والطيران سليمين من كل سوء .

وبالإضافة الى الفارات الجوية الوحشية ، التي كان يتعرض لها الآمنون من النساء والاطفال والشيوخ ، شن المعتدون الفادرون حربا نفسية مجرمة على الشعب المصري ، ليفتوا في عضده ، ويفروه على الانتقال على حكومة الثورة ، والتسليم الى قوى الغدر والبغى ، فسلطت تسع محطات سرية موجاتها على مصر ، من قبرص ومالطة وجنوبي فرنسا والعراق وعدن وشرقي افريقية ، تحت الشعب المصري على الثورة ، والخروج على حكومة عبد الناصر . فلم تزد الفارات الجوية والاذاعات المسمومة الشعب الا تمسكا بحكومته ، وتكتلا ضد المعتدين ، واستعدادا للبدل والتضحية في سبيل الوطن . فكنت ترى الشبان والشيوخ والشابات مقبلين على تدريباتهم العسكرية ، يروحون ويفدون في لباس الميدان ، يحملون أسلحتهم على أكتافهم ، مما خيل للانسان معه أن مصر أصبحت جميعها معسكرا كبيرا يعج بالمحاربين ، الذين اشتعلت قلوبهم حماسة ، واستعد الجميع للدفاع عن كرامة الوطن ، لآخر قطرة في دمائهم .

ظن ايدن ، رئيس وزراء بريطانيا ، أن غزو مصر لن يستغرق أكثر من ٢٤ ساعة ، وأن المعركة لن تكون أكثر من نزهة بحرية ، لا يسع مصر بعدها الا الاستسلام ، ولم يدر هذا السياسي المأفون الأخرق ، الذي يعيش بعقلية القرن التاسع عشر ، أن الزمن قد تغير ، وأن العالم قد تطور ، وأن عجلة التاريخ لا يمكن ان ترجع للوراء . وما كان جائزا حدوثه عام ١٨٨٢ ، لا يمكن ان يتكرر عام ١٩٥٦ ، وقد تعلم الشعب من أحداث ذلك العام الشيء الكثير ، ولن يسمح لها أن تحدث مرة أخرى ، ولن يستسلم مهما كانت الظروف ، ولن يتسلم الانجليز من مصر ، اذا قدر عليها الاستسلام ، الا جثا هامدة ، وخرائب مهجورة .

لقد كان أزيز الطائرات المغيرة يملأ سماء القاهرة ، ويصم الأذان ، وكانت طلقات المدافع المضادة للطائرات تهز الأرض وما عليها هزا عنيفا ،

ومع ذلك فقد كنت ترى الناس ، يروحون ويغدون فى الشوارع لا يعتريزهم خوف أو وجل ، يتابعون الطائرات المفيرة بكل اهتمام ، بتحرقون لهفة وشوقا للملاقات جنود المظلات اذا حدثتهم نفوسهم بالهبوط الى الارض ، ويقف آخرون من فرق الدفاع المدنى والانتقاذ ، على أهبة الاستعداد لأداء واجبهم ، والنهوض بتبعاتهم .

بورسعيد خط الدفاع الاول :

قال الرئيس جمال عبد الناصر :

« بورسعيد لم تسلم ، وانما قاتلت وقاست وقاومت ، وضربت بقتابل الاسطول والطائرات والقوات المعتدية . بورسعيد هى التى حمت مصر كلها ، بورسعيد هى التى فدت مصر والعروبة . بورسعيد استطاعت أن تحبط خطط الاستعمار الذى قال : انه سياتخذ مصر فى اربع وعشرين ساعة ! »

« بورسعيد دفعت ضريبة الدم ، بورسعيد فى محنتها كانت تفدى كل واحد منكم بدمائها ، تفدى مصر بدمائها ، كانت تحمى شرفنا ، شرف الوطن . . بورسعيد ضحت وقاتلت . وأنا أعلم أن أهالى بورسعيد مروا بمحنة ولكنها اظهرت للعالم أجمع أن مصر ستقاوم مقاومة مستمرة مستميتة » .

كانت خطة انجلترا وفرنسا أن تبدأ عمليات الغزو بالاستيلاء على مدينة بورسعيد ، ثم على بقية مدن القناة ، ومنها يتسربون الى داخل البلاد ، كما حدث عند احتلالهم مصر عام ١٨٨٢ فتحتلها انجلترا من جديد ، ويقتسم الغنيمة معها اللسان الأخران ، فرنسا واسرائيل .

ولقد مهدوا لغزوهم الغادر بقصف بورسعيد بقتابل الطائرات ، ابتداء من مساء ٣١ من اكتوبر عام ١٩٥٦ وهى اللحظة التى اعلنت فيها وزارة الحرب فى كل من لندن وباريس ، بدء العمليات الحربية ضد مصر ، نظرا لرفضها الانذار الانجليزى الفرنسى .

وظلت مدينة بورسعيد هدفا لغارات متواصلة ، متلاحقة ، لاتهدأ منذ ٣١ من اكتوبر حتى صباح يوم ٥ من نوفمبر عام ١٩٥٦ . وقد بلغ عدد الغارات الجوية التى استهدفت لها بورسعيد ١٠٠٠ غارة ، وكانت المدافع المضادة للطائرات تسدد للطائرات المفيرة قذائفها باحكام فائق ، مما دعا الطائرات المعادية أن تطير على ارتفاع كبير جدا ، ولكنها مع ذلك لم تسلم من قذائف المدافع المضادة للطائرات .

ونشطت المدافع المصرية المضادة للطائرات ، وبدأت تتقدم يوما بعد يوم ، وكانت الطائرات الفرنسية والانجليزية تعود مليئة بالاصابات ويرجع نشاط البطاريات المصرية المضادة ، الى انها كانت بمأمن داخل المدن ، ومدافع المطارات وحدها هي التي أمكنت مهاجمتها .

« كان رجال المدفعية المصرية يتحلون بقسط وافر من الشجاعة والمهارة ، باعتراف جميع الطيارين . ولم تمض ثمانية أيام حتى كانت طلقاتهم سديدة » (١)

وفي يوم ٥ من نوفمبر أنزلت فرقة من جنود المظلات بمطار الجميل ، غربى بورسعيد فأبديت عن آخرها ، وفي ظهر ذلك اليوم أنزلت فرقة أخرى بناحية (الرسوة) فأبديت أيضا ، وفي الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه ، أنزلت فرقة في منطقة بور فؤاد ، ولكنها لم تستطع التقدم ، وظلت محاصرة هناك عدة أيام .

وفي هذه الأثناء أعلن ايدن في مجلس العموم أن بورسعيد قد سلمت ولكن سرعان ما ظهر كذبه وافتراؤه ، وثبت أن بورسعيد صامدة للعدو صمود الطود الشامخ ، تصد دولتين كبيرتين ، تسليحتنا باحدث ما تملكان من آلات الفتك والتدمير ، في عزم وقوة ، أذهلت القراصنة المعتدين ، وخيبت آمالهم الخبيثة ، وقضت على أهدافهم الدنيئة .

وفي يوم ٦ من نوفمبر حمل الانجليز والفرنسيون على المدينة حملة غاشمة ، مقدمين موعد الغزو يوما عما بيتوه قبل الآن ، وتضافر الاسطول وسلاح الطيران في ذلك المدينة بالمدافع والقنابل ، من البحر والجو ، وأعقب ذلك نزول القوات البرية الى المدينة بدباباتها ومصفحاتها ، بعد أن أسكتت المدافع المضادة للطائرات ، وهدمت الاستحكامات العسكرية ، التي كانت قائمة على طول الشاطئ .

وانتقل القتال الى داخل المدينة ، فنشبت في هذا اليوم معركة حامية الوطيس ، بين أبناء بورسعيد الأبطال الشجعان ، وبين قوى الفدر والبطش ، ودارت المعركة في الشوارع ، وعلى أسطح المنازل ، ومن بيت الى بيت . واليك وصف شاهدي عيان ، وهما الصحفيان ميرى وسيرج بروميرجر ، وكانا يرافقان الحملة ، مراسلين حربيين عن احدي الصحف الفرنسية . قالا .

(٢) كتاب « أسرار الحملة على مصر » بقلم الصحفيين الفرنسيين ميرى وسيرج بروميرجر .

« وانتهى القتال على الشاطئ ، وبدأ في الشوارع ، وانهال الجنود المصريون الذين هجروا الشاطئ ، عقب إطلاق مدافع الاسطول ورشاشات جنود المظلات الانجليز ، انهالوا على المدينة ، وأخذوا يحطمون الابواب وينظمون المقاومة على الاسطح والشرفات . وخلق كثيرون زيمهم ، وتبعهم جنود البوليس الذين يرتدون الزي الاسود . وقام متطوعو جيش التحرير بدورهم ، فأقاموا مركز مقاومة ، وأخذ الصبية الذين يبلغون من العمر ١٢، ١٣، عاما يلعبون « لعبة الحرب » ببراعة ورباطة جأش واستبسال . »

« وأخرج الانجليز من أحد المنازل صبيين يرتديان سروالا قصيرا ، وامسكوا ببندقيتيهما الساخنتين ، وكانوا لا يدرون ماذا يفعلون بهما ، كانوا ينظرون الى هؤلاء الاعداء ، الذين لا يتعدى سنهم الثانية عشرة أو الثالثة عشرة في دهشة ممزوجة بالاعجاب »

وقالا أيضا « كان القتال في الشوارع دائرا حول مقر شركة القناة . ووجه مدفع رشاش نيرانه الى زورق ستكويل (القائد العام للقوات البريطانية) ، ومر الرصاص بجانبه ، فعاد الزورق أدراجه . »

وقالا أيضا : « اننى ممن يمجدون شجاعة المصريين . والمعقول ألا يكون هناك جنود فاشلون . فالجنود العرب الذين قاتلو طيلة يوم ٦ من نوفمبر كقناصة غير نظاميين ، كانوا ولا شك من الشجاعة بمكان ، والتحية واجبة كذلك للمتطوعين والصبية الذين اشتعل حماسهم ، فأوقفوا زحف الحلفاء يوما كاملا . وجدّيرون بالاعجاب والاطراء أيضا رجال البحرية ، الذين قاوموا من نوافذ مبنى الاميرالية » (١)

واتخذت المقاومة الشعبية طابعا خطيرا آخر ، هو المقاطعة السلبية والاضراب العام ، وعدم التعامل مع جيش الاحتلال بأية صورة . وقد نظم رجال المقاومة السرية هذه المقاطعة تنظيما تاما : يقول الصحفيان ميرى وسرج بروميرجرفى كتابهما السالف الذكر :

« كان الجنرال ستكويل مضطربا . فالمدينة زاخرة بالمؤن ، والمتاجر مكدسة بها ، والزيت والمأكولات المحفوظة والدقيق والحبوب واللحوم والشاي والدجاج الرومى - كل ذلك كان مكدسا على أرصفة شركات الاستيراد الانجليزية والايطالية . »

(١) كتاب « أسرار الحملة على مصر » بقلم الصحفيين الفرنسيين ميرى وسرج بروميرجر .

« غير أن المتاجر لم تفتح أبوابها ، والمخابز توقف عملها ، وانتشر
الاضراب العام ضد المحتل . وظهرت على الحوائط عبارات مكتوبة باللغة
العربية ، بتوقيع جمجمة تقول : « سنحرق الطابور الخامس حيا » .

« وأخذت فنادق بورسعيد الكبرى ترفض خدمة المراسلين
والحريين ، وكانت المتاجر النادرة المفتوحة تقفل أبوابها عند رؤيتنا .
والقيادة الحليفة تنتظر من يوم لآخر أن يعود العمال ، الذين ضاقت
بهم الحال ، الى أعمالهم » (١)

وطبعا لم يذكر هذان المؤلفان أن الجنود الانجليز والفرنسيين ،
انقضوا على المتاجر فنهبوا ما بها من بضائع ، واقتحموا المنازل فسلبوها
جميع ما بها من أثاث وتحف ومتاع . بل وصل بهم الاجرام أن حملوا
معهم عند جلائهم عن المدينة ، كثيرا من السيارات الفخمة ، التي
استولوا عليها عنوة . لم يذكروا ذلك لانهما لا يريدان وصم مواطنيهم
وحلفائهم الانجليز بأخط ما يمكن أن يوصم به جيش في العصر الحديث ،
من السلب والنهب والسرقة والاعتصاب . ولكن اذا كانت الحكومتان
اللتان يتبعهما هذا الجيش قد استباحتا لنفسيهما أعمال القرصنة ،
فحاولتا اغتصاب وطن بأكمله ، وشعب بأسره ، فلا يستغرب أن يقوم
جنودهما بنهب المتاجر ، وسلب المنازل ، واغتصاب السيارات ، تحت
أسنة الخراب ، وفوهات المدافع .

وقد وقع الشيء نفسه من اللص الثالث ، وهو اسرائيل الحقيرة ،
التي تتكون في مجموعها من عصابات قطاع الطرق ، وجماعات اللصوص
والسفاحين : فقد انقضت هذه العصابات على المدن العربية ، غزة ،
والعريش ، وخان يونس ، وغيرها كالذئاب المسعورة ، والجراد المنتشر ،
الذي لا يبقى ولا يذر ، فجردت المتاجر والاسواق والمنازل من كل ما
اشتملت عليه من غذاء ، وبضائع ، ومتاع ، وأثاث ، وحملته الى تل
أبيب ، وانقضت على محجر الطور فجردته من كل ما كان به من اجهزة
طبية ، وآلات وأدوات ، تقدر بثلاثة ملايين من الجنيهات ونهبت دير
سانت كترين .

وفي شرم الشيخ استولت على مستودعات زيت البترول ، وأرسلتها
الى اسرائيل ، وبلغ بها الحقد الأعمى أنها عند انسحابها خربت الطرق
المعبدة ، وحرثتها بدباباتها ومعاولها ، والحقت بها خسائر لا تصدر الا

« (١) المصدر السابق .

عن جيش قد أفقدته الهزيمة صوابه ، فتجرد من كل الصفات البشرية ،
والقيم الاخلاقية .

وبجانب النضال المرير ، والمقاومة السلبية ، اللذين قام بهما
الشعب في بور سعيد ، فقد دقت مصر في نعش الحملة الغادرة أسفينا كان
له أثره المباشر في فشلها نهائيا : ذلك هو سد مدخل القناة ، بالمرابك
الفارقة ، ثم سد القناة نفسها في بعض المناطق ، هذا بالإضافة الى غرق
الباخرة عكا في القناة بفعل قنابل الطائرات المغيرة . بهذا لم تستطع
البوارج والسفن الحربية ، وناقلات الجنود السير خطوة في قناة
السويس ، ولم تدع مصر مأساة عام ١٨٨٢ تتكرر ، مأساة استخدام
الجيش الانجليزى قناة السويس في احتلال مصر ، واحجام أحمد عرابي
عن ردمها ، مخافة تألب الدول على مصر ، كما ألقى في روعه فرديناند
دي لسبس .

وهكذا أفادت مصر من دروس الماضي ، وأخذت لنفسها عبرة من
الاطعاء التي وقع فيها السلف ، والتي أدت الى وقوع مصر في براثن
الاستعمار .

ولقد كتبت البحرية المصرية في تاريخ الشرف والكرامة ، صحائف
خالدة ، نقشت حروفها من نور ، واستطاعت مع تواضع قدرها ، أن
تنزل بالاساطيل الجبارة المهاجمة ، خسائر فادحة فأغرق الفدائيون
من رجال البحرية ، بزوارق الطوربيد ، الباخرة الفرنسية العظيمة
(جان بارت) ، وكانت تحمل ستمائة جندي ، وتنوى انزالهم على شاطئ
بحيرة البرلس . كذلك أغرقوا الباخرة (جورج ليغ) . وقامت الباخرة
ابراهيم بمغامرة جريئة ، وعمل بطولى فريد ، فقد اقتحمت ميناء حيفا ،
ليلة ٣١ من أكتوبر ، وضربت منشآتها العسكرية ، وأشعلت فيها
الحرائق ، وانسحبت في هدوء ، بعد أن أتمت مهمتها بكل دقة واحكام ،
ولكنها في أثناء عودتها ، تجمعت عليها ثلاث مدمرات فرنسية ، تؤيدها
ثلاث طائرات ، واشتبكت معها في معركة حامية ، فأصيبت اصابات
جسيمة ، واستولت عليها وهى على وشك الغرق .

وبلغت الوقاحة والنبلالة باسرائيل أنها ادعت بعد ذلك أن السفن
الاسرائيلية هى التي اشتبكت مع الباخرة ابراهيم ، وطبعا تهدف من
وراء ذلك الى اخفاء التواطؤ بينها وبين فرنسا وانجلترا ، وانتحال
انتصار كاذب ليست له أهلا ، لولا ان أحد المراسلين الحربيين الفرنسيين
وكان في احدى السفن الحربية التي هاجمت الباخرة ابراهيم ، ذكر

الحقيقة ،التى لا يمكن ان تخجل منها اسرائيل ، التى لا تعرف للكرامة معنى .

وهناك عمل بطولى آخر ، قامت به ناقلة الجنود المصرية (دمياط) لا يقل اقداما وشجاعة عما قامت به الباخرة ابراهيم : فبينما كانت هذه الناقلة تحمل جرحى من شرم الشيخ ، اذ فاجأتها بعض المدمرات الانجليزية فى البحر الاحمر واستوقفتها وطلبت اليها التسليم فطلب قائد الناقلة الى القوة التى معه أن يلقوا بأنفسهم فى البحر ، ودخل بسفينته فى احدى المدمرات الانجليزية ، فأغرقها ، وقضى هو نجه . قال القائد الانجليزى للجنود والضباط الذين أخذوا أسرى : « ان قائد هذه السفينة اما أنه أشجع شجاع ، واما انه رجل مجنون . لا يمكن أى أحد أن يفعل ما فعله هذا القائد » .

لم يكن هذا الضابط مجنونا ، وانما كان بطلا مقداما ، وهكذا كان جميع الضباط الذين اشتركوا فى المعارك البحرية ضد القراصنة المعتدين ، كانوا فدائيين مفامرين ، افتدوا الوطن بحياتهم ودمائهم ، وقدموا أرواحهم رخيصة فى سبيل انقاذ بلادهم من الاعتداء الماكر الغادر .

وفى الاسكندرية استطاع رجال المدفعية ، ورجال الاسطول الرابض فيها ، أن يصدوا الغارات المتلاحقة عن المدينة ، وعن سفن الاسطول ، بكل دقة وشجاعة ، فأسقطوا كثيرا من الطائرات ، وفوتوا على القراصنة الاندال أغراضهم الدنيئة ، وسلم الاسطول من أى ضرر .

الاعتداء الثلاثى والقومية العربية :

كان جمال عبد الناصر أول من وجه النظر الى ضرورة تآزر الدول العربية وتساندها فى مكافحة الاستعمار ، واجباط مؤامراته ، وقد أوضح ذلك فى تعمق وحسن ادراك ، وتحليل صادق فى كتابه « فلسفة الثورة » حيث يقول : « أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وأن هذه الدائرة منا ، ونحن منها ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها ، حقيقة وفعلا ، - وليس مجرد كلام ؟ » .

ويقول فى موضع آخر : « وما من شك فى أن الدائرة العربية هى أهم هذه الدوائر ، وأوثقها ارتباطا بنا » .

« فلقد امتزجت معنا بالتاريخ ، وعانينا معها المحن نفسها ، وعشنا

الازمات نفسها وحين وقفنا تحت سنابك خيل الغزاة ، كانوا معنا تحت السنابك نفسها .

ومنذ أن قامت ثورة ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢ ، والرئيس جمال عبد الناصر يدعو الى القومية العربية ، وينادى بتوحيد الصفوف ، والوقوف جبهة واحدة في وجه الاستعمار والصهيونية ، والبعد عن سياسة الأحلاف ، وعدم السير في ركاب أى من المعسكرين ، واتباع سياسة الحياد الايجابي ، واعتناق سياسة عربية نابعة من صميم الأهداف العربية الكبرى ، ولقد وجدت هذه الدعوة صدى عميقا في قلوب الشعوب العربية ، واستجابة لدى بعض حكامها .

لذلك لم يكن غريبا حين وقع الاعتداء الثلاثي على مصر ، أن يسارع بعض قادة العرب الى مد يد العون الى مصر ، واضعين جيوشهم وأموالهم تحت تصرفها ، معلنين رغبتهم في دخول المعركة . فقابلت مصر هذا الشعور الكريم بالشكر وعرفان الجميل ، ولكنها اعتذرت عن عدم قبول هذه المعونة رغبة منها في ألا يتسع نطاق القتال ، مصممة أن تتحمل وحدها عبء النضال ، وانزال الهزيمة بالمعتدين .

ونسجل بالفخر للملك ادريس السنوسي رفضه أن تستعمل بريطانيا بلاده قاعدة حربية لضرب مصر بالطائرات ، على حين استخدمت الطائرات الانجليزية مطار الحبانية ، في عهد نوري السعيد والامير عبد الاله للتزود بالوقود ، عند قيامها للاغارة على المطارات المصرية ، لأنهما كانا من عملاء الاستعمار البريطاني وركائزه في الشرق العربي .

كذلك هبت الشعوب العربية ، في كل أنحاء العالم العربي تستنكر الاعتداء على مصر ، وتعلن سخطها وغضبها على الدول المعتدية الثلاث ، وتبدي استعدادها للتطوع في سلك الجيش المصري للقيام بنصيبها في الجهاد والنضال .

وقام الشعب في سورية والأردن والعراق بتحطيم أنابيب البترول ومنع تدفقه الى أوروبا ، كما توقفت كثير من الدول العربية ، المنتجة للبترول عن تزويد الناقلات بالذهب الاسود ، فضلا عن اغلاق قناة السويس في وجهها ، بعد انسدادها ، وتعذر سير السفن فيها ، فوقعت أوروبا في أزمة بترولية لم يسبق لها مثيل ، فتوقفت المصانع والمعامل ، وتعطلت سبل المواصلات في البر والبحر والجو ، وصار البنزين والكيروسين يوزعان بالبطاقات ، وهجر أصحاب السيارات في كثير من بلاد أوروبا سياراتهم ، بعد أن عز عليهم العثور على وقود لها .

والواقع انه قد حلت بأوروبا محنة اقتصادية ، و كارثة عامة شاملة من جراء حماقة السياسيين الخطرين : أنطونى ايدن ، وجى موليه ! فلا غرو أن صبت على رأسيهما اللعنات جميع دول أوروبا وشعوبها ، وأصبحت هدفا للنقد اللاذع من مواطنيهما فى انجلترا وفرنسا نفسيهما ، وبدأت تظهر فى الأفق بوادر اخفاقهما ، وتحقق نتائج فشلهما ، ويتقرر سقوطهما ، وانهيار تديرهما ، وعلى الباغى تدور الدوائر .

الاعتداء الثلاثى فى المنظمة الدولية :

أخذت المؤامرة الثلاثية تنفضح ، بعد توجيه الانذار الانجليزى الفرنسى الى مصر ، مساء الثلاثاء ٣٠ من أكتوبر عام ١٩٥٦ ، اذ كان هذا الانذار أغرب انذار حدث فى العصر الحديث ، وأنه كما وصفته المنشستر جارديان ، الجريدة الانجليزية ، بأنه « عمل يدل على البلاهة وليس له أى مبرر » (١) . وأخذت المؤامرة تتضح بشكل مؤكد عندما بدأت الغارات الجوية تنهال على المدن والمطارات المصرية ، على أوسع مدى ، يوم ٣١ من أكتوبر والأيام التالية ، وشرع العالم يتبين كذب ادعاء ايدن من أن الغرض من الحملة الغادرة هو فصل القوات المصرية عن القوات الاسرائيلية ، التى لم تكن قد عبرت الحدود المصرية بعد ، حماية لقناة السويس من الهدم والتخريب . وظهر بوضوح أن الغرض من الحملة هو العودة الى احتلال مصر ، وقناة السويس .

وقد ادركت مصر منذ اللحظة الأولى ، حقيقة المؤامرة ، ولذلك أعدت للأمر عدته ، وطفقت تعالج الأمور فى يقظة وحذر ، وأخذت القوات المسلحة بعد انسحابها من سيناء تأخذ مكانها بجانب قوات الحرس الوطنى ، ومنظمات التحرير للدفاع عن حياض الوطن ضد الغزاة السفاحين .

وبما أن مصر فى الوقت نفسه عضو فى المنظمة العالمية الدولية ، وأن المعتدين عليها هم أيضا أعضاء فى هذه المنظمة ، فقد تقدمت الى مجلس الأمن بشكواها ضد أولئك البرابرة المتوحشين .

وسبق لنا القول ، أن المؤتمرين الثلاثة ، حددوا يوم ٧ من نوفمبر لغزو مصر ، وهو موعد انتخاب الرئاسة فى الولايات المتحدة كى يقوموا بعدوانهم الاجرامى ، فى غفلة من حكومة الولايات المتحدة التى ستكون مشغولة فى هذا الوقت بعملية الانتخابات ، ولكن لم يلبث الانذار الانجليزى الفرنسى ، أن فضح المؤامرة ، فاستشاط الرئيس الأمريكى ايزنهاور غضبا لما أسماه « بالخدعة البريطانية » وأصدر أمره

(١) حرب السويس تأليف بول جونسون ص ١٢٧ .

الى « كابوت لودج » مندوب الولايات المتحدة فى مجلس الامن بأن يسد الطريق بأية وسيلة يراها ، أمام ذلك العمل العسكرى ، الذى تقوم به بريطانيا وفرنسا (١) .

ولقد قدم لودج مشروع قرار الى مجلس الامن يقضى بأن تسحب اسرائيل ، وأن تمتنع الدول عن مساعدة اسرائيل ، ولقد وافق على ذلك سبعة أصوات ضد صوتين هما : صوتا بريطانيا وفرنسا ، وامتنعت استراليا وبلجيكا عن التصويت ، واستخدمت كل من فرنسا وبريطانيا الفيتو ، فلم يكتب النجاح لهذا القرار .

وبعد ذلك طالبت روسيا بوقف اطلاق النار ، وطالبت اسرائيل بالانسحاب وراء خطوط الهدنة ، التى عقدت فى عام ١٩٤٨ ، ولقد امتنعت كل من أمريكا وبلجيكا عن التصويت . أما باقى الاعضاء وفيهم استراليا ، فقد صوتوا ضد بريطانيا وفرنسا ، واضطرت كل منهما لاستخدام الفيتو مرة ثانية ، فسقط المشروع أيضا .

ولكن بريطانيا ، منذ هذا الوقت ، أخذت تلاقى كثيرا من المتاعب نتيجة لتهور رئيس وزرائها وحمقه ، واخفائه مؤامراته عن دول الكومنولث وعن الولايات المتحدة ، بل وعن أعضاء مجلس العموم البريطانى . لذلك أخذت أصوات الاستنكار تتعالى فى كل مكان ، والمظاهرات تجتاح مدينة لندن ، حيث كان المتظاهرون ينادون « القانون وليس الحرب » وذهبت الصحف مذاهب شتى فى التعليق على مغامرة الحكومة ، وتورطها فى الاعتداء على مصر . وتزعّم حزب العمال معارضة الوزراء فى المجلس ، وشن حملة واسعة النطاق عليها فى طول البلاد وعرضها ، ومطالبتها بالاستقالة ، والخضوع لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد دب الانقسام فى الوزارة الانجليزية ، وانقسمت الى فريقين : أحدهما يرى الاستمرار فى العدوان ، وعلى رأسه ايدن ومن بين أفرادهم سلوين لويد ، وزير الخارجية وأنطونى هيد وزير الحرب .

والآخر يرى فى العدوان كارثة ستحل ببريطانيا وعلى رأس هذا الفريق بتلر وأنطونى ناتنج وزير الدولة ، وسيرادوارد بويل وزير المالية . ولقد كانت لدى الآخرين الشجاعة الكافية . فاستقالا من الوزارة .

(١) المصدر السابق .

وبعد أن فشل مجلس الأمن في اجبار كل من فرنسا وانجلترا واسرائيل على وقف اطلاق النار والانسحاب من الاراضي المصرية لاستخدام كل من انجلترا وفرنسا الفيتو ، قدمت يوجوسلافيا في مساء الاربعاء ٣١ من اكتوبر ، اقتراحا يقضى بعقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي ٢ من نوفمبر ١٩٥٦ صوتت ٦٤ دولة في الجمعية العمومية في صالح قرار بوقف اطلاق النار ، وكان ذلك ضد خمسة أصوات ، وكانت هذه أكبر أغلبية تمت في الجمعية العامة . ولكن بريطانيا رفضت الموافقة على هذا القرار على حين قبلته مصر ، ووافقت عليه اسرائيل تحت ضغط الولايات المتحدة وتهديداتها .

وأيقن ايدن أنه بقبول قرارات الأمم المتحدة ، سيستسلم للهزيمة والعار ، ويقضى على وزارته بالسقوط ، وعلى حزب المحافظين بالانهيار لذلك أخذ يحاور ويداور ، ملتصقا لنفسه مخرجا من الكارثة المحققة التي تنتظره ، والمستقبل المظلم الذي سيتوارى فيه .

وفي يوم السبت ٣ من نوفمبر أبلغ ايدن مجلس العموم أن بريطانيا قد تسلمت نص القرار الذي اتخذته الجمعية العامة ، ولكن الحكومة لم تكن مستعدة لوقف الأعمال الحربية الا بشروط هي : -

أولا : أن يوافق المصريون والاسرائيليون على تكوين قوة تابعة للأمم المتحدة تحافظ على السلم .

ثانيا : وأن توافق الأمم المتحدة على استمرار هذه القوة في البقاء حتى يتوصل الى ابرام اتفاق بشأن النزاع القائم حول قناة السويس ، وإلى الوصول الى تسوية سلمية بين العرب واسرائيل .

ثالثا : وأنه حتى تتكون قوة الأمم المتحدة ، فإن المتنازعين يجب أن يوافقا على قبول وضع بعض قوات انجليزية فرنسية بينهما ولكن هذه الشروط رفضت رفضا باتا .

ويظهر أن ايدن قد نسي الكذبة الضخمة التي تذرع بها للدول في المعركة ، وهي الفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية ، حماية لقناة السويس من أضرار الحرب . فاذا كان الفريقان قد وافقا على وقف اطلاق النار ، فماذا تبغى انجلترا وفرنسا ، من الاستمرار في العدوان ؟ ان الحقيقة تأبى الا أن تظهر جلية واضحة ، برغم ما تبذلان من جهد في حشرها واخفائها ، لتزداد احتقارا وازدراء من أمم العالم وشعوبه .

وتقدمت كندا للسكركير العام للأمم المتحدة باقتراح تطالبه فيه بأن يقدم بعض الخطط في خلال ٢٤ ساعة ، لإنشاء بوليس دولي لضمان ومراقبة وقف الأعمال العدوانية ، طبقا للقرار الذي اتخذته الجمعية في ٢ من نوفمبر ١٩٥٦ ، وهذا لا يبطال الحجة التي تذرعت بها بريطانيا ، لتعطيل ذلك القرار . وقد فاز ذلك القرار بثمانية وخمسين صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٩ عن التصويت ، بما فيها بريطانيا وفرنسا . وقد كان عدم وجود قوة دولية هو السبب الذي تعللت به بريطانيا للتدخل في هذه الحرب ، ولكن بريطانيا لا تخجل ، فجعلتها لاتنضب من التعللات والتمحلات ، وهي لا تتورع عن اتخاذ الكذب والنفاق سنداً لها لادراك مطامعها الخبيثة ، وأغراضها الاستعمارية الدنيئة .

هذا وبينما الأمم المتحدة تعقد الاجتماعات المتوالية بحثا عن وسيلة لاجبار المعتدين على الرضوخ والانصياع لقراراتها ، اذا بالانجليز والفرنسيين يمضون في الاعتداء على مصر ، ويجدون في تنفيذ مخطط المؤامرة ، وكل غرضهم الحصول على نصر من أى نوع ، يرفعون به رءوسهم ، ويواجهون به النقد المرير الذي يلقونه ، خصوصا من الأحرار من مواطنيهم ، ويعزون به أنفسهم ، قبل أن يفرض عليهم قرار وقف إطلاق النار .

لهذا فانهم قدموا موعد غزوهم لمصر يوما ، وبدءوا هجومهم الفادر يوم ٦ من نوفمبر ، بدلا من يوم ٧ منه ، وأنزلوا قواتهم على ساحل بور سعيد ، ونشبت القتال حاميا بينهم وبين شعب بور سعيد ، كما أسلفنا ، في الشوارع ، وفوق أسطح المنازل ومن بيت الى بيت ، واشتدت مقاومة المصريين في كل مكان ، بشكل لم يكن يتوقعه هؤلاء البرابرة المتوحشون .

وفضلا على هذا سدت في وجوههم قناة السويس ، فلم يستطيعوا السير فيها خطوة واحدة ، وصدت المدفعية في السويس الأسطول الانجليزى المهاجم من البحر الأحمر ، فارتد مهزوما مدحورا ، ولم يتمكن جندي انجليزى واحد من أن تطأ قدماه أرض السويس .

وحاول الغزاة السير برا ، بحذاء القناة من بورسعيد ، على الشاطئ الآسيوى ، فما ان اقتربوا من القنطرة حتى وجدوا مقاومة عنيفة ، ونارا حامية ، ارتدوا على اثرها خائبين ، ورجعوا من حيث أتوا ، يتعثرون في أذيال الخيبة والفشل .

وتلف ايدين الى مجلس العموم ، ليكذب على أعضائه كذبة جديدة ويهدىء من ثورتهم العارمة ضده ، فادعى أن بور سعيد قد سلمت ولكن سرعان ما افتضحت الأكذوبة ، وثبت للعالم أجمع أن بور سعيد صامدة صمود الجبل الأشم ، واقفة للمعتدين بالمرصاد ، يباشرون هجماتهم على القوات المعتدية فى مهارة واحكام فائقين ، أقض مضاجعهم ، وعكر صفو حياتهم ، وأدخل الهوس والخلل على عقولهم ، وقلب خططهم رأسا على عقب .

وبلغ من جرأة الفدائيين فى بور سعيد ، أن اختطفوا ضابطا بريطانيا يدعى مورهاوس ، يمت الى العائلة المالكة الانجليزية بنسب ، وحاول الانجليز بكل ماأوتوا من قوة ودهاء العثور عليه ، فذهبت جهودهم أدراج الرياح واضطر الفدائيون الى اخفائه بأحد المنازل ، حتى لا يعثر عليه الانجليز فى أثناء تفتيشهم المنازل ، بحثا عنه ، وقد سمحت مصر ، كرما منها وسماحة ، بتسليم جثته وارسالها الى أهله فى إنجلترا ، بعد جلاء القوات المعتدية عن أرض الوطن .

وبينما الانجليز والمفرنسيون على هذه الحال من البؤس والذلة ، وقد عز عليهم الحصول على أى انتصار ، يعجل بنهايتهم ، ويختتم فضول بالمأساة الرهيبة ، التى أخفق ايدين وموليه وابن جوريون فى تمثيلها ، وباعوا بالفشل الذريع فى تقديمها على مسرح الاستعمار ، اذا بعامل جديد يظهر فى اللجال الدولى ، ذلك هو الانذار السوفيتى ، الذى وجهه بولجانين ، رئيس وزراء السوفييت ، الى كل من ايدين وجى موليه ، والذى أنذر بوقوع حرب عالمية ثالثة ، فألقى الفزع والرعب فى قلوب المعتدين ، وأيقنوا أن الدنيا على وشك أن تنقلب على رؤوسهم جميعا ، فلم يجدوا بدا من الانصياع والخضوع فى ذلة ومهانة .

وكانت روسيا قد عرضت قبل الآن ، على الولايات المتحدة ، التعاون فى وقف العدوان على مصر ، ولكن الرئيس ايزنهاور رفض هذا العرض لا لأنه يرضى عن أعمال المعتدين وعدوانهم ، وانما لأنه يكره وضع يده فى أيدي الشيوعيين ، والتمهيد للسوفييت فى أن يضعوا أقدامهم فى منطقة الشرق الأوسط .

لهذا رأت روسيا أن تنفرد بالعمل ، فوجهت انذارها السالف الذكر الى كل من إنجلترا وفرنسا ، هذا الانذار الذى حسم الأمور . وألقى الرعب فى قلب ايدين وموليه ، واضطرهما الى الانصياع كما قدمنا وقد أفزعهما أيضا توقعهما وصول المتطوعين الروس فى ساعات

قلائل الى مصر ، وقضاؤهم على الحملة الانجليزية الفرنسية قضاء مبرما .
وقد صيغ الانذار في شكل مذكرة، سلمها وزير خارجية السوفييت
الى السفير البريطاني في موسكو مساء يوم الاثنين ٥ من نوفمبر موجهة
الى السير انطوني ايدن ، هذا هو نصها :

« ترى الحكومة السوفييتية ، ضرورة استرعاء نظركم الى الحرب
العدوانية المشبوبة على مصر من بريطانيا وفرنسا ، ولها أخطر
العواقب على قضية السلام . ما المركز الذي تجد بريطانيا نفسها فيه ،
لو أنها هاجمتها دولة أخرى ، تمتلك كل نوع من الأسلحة الحديثة
الدمرة . ان هناك الآن دولا ليست في حاجة الى ارسال أساطيل
بحرية أو جوية الى شاطئ بريطانيا ، ولكنها تستطيع استخدام وسائل
أخرى مثل الصواريخ الموجهة »

نحن عازمون عزمًا أكيدا على سحق المعتدين ، وقرار السلام
في الشرق الأوسط ، باستخدام القوة ، ونحن نأمل في هذه اللحظة
الحرية ، أن تستعملوا الحكمة المناسبة ، وتستخلصوا النتائج المترتبة على
ذلك » .

وكان أنورين بيفان رئيس حزب العمال المعارض ، قد حذر
ايدن في مجلس العموم ، في اليوم السابق ، مغبة المغامرة الخطيرة التي
تقوم بها الحكومة، والخطر الذي تستهدف له ، فقال «إذا كانت الحكومة
تريد إعادة فرض قانون الغابة ، فيجب عليها أن تذكر أن بريطانيا
وفرنسا ليستا أقوى الحيوانات في الغابة ، فهناك حيوانات أشد خطرا
بكثير تتحرش بها » (١) .

وفي اليوم التالي لتوجيه الانذار السوفييتي ، وهو يوم الثلاثاء ٦
من نوفمبر ، بدا شبح الحرب الثالثة وهو يلوح في سماء أوروبا ، واتصل
ايدن - تليفونيا بواشنطن فور تسلمه الانذار ، فلم يجد استعدادا
لمؤازرته ، بل وجد اصرارا على وقف القتال .

وذكرنا أن الانقسام دب في الوزارة ، فاستقال اثنان من الوزراء ،
وكان آخرون في طريقهم الى الاستقالة ، وتعدى الاستياء حزب العمال
الى حزب المحافظين نفسه ، فكان ثلاثون من أعضائه على وشك التقدم
الى الوزارة بطلب وقف اطلاق النار . ولم تكن دول الكومنولث أقل غضبا

(١) حرب السويس تأليف بول جونسون ص ١٤٢ .

من الولايات المتحدة ، لاتخاذ ايدن قرارات العدوان على مصر من وراء ظهورهم . أما الشعب الانجليزى فقد فوجئ بالحرب ، ويخشى أن تندلع غيرانها من مصر ، فتشمل أوروبا جميعها . ولذلك نادى بسقوط الوزارة ووقف اطلاق النار .

بداية النهاية :

كان هذا موجزا للحالة فى بريطانيا ، عندما وجه بولجانير انذاره الى ايدن ، وقد كانت دون شك بالغة الخطورة ، وتقتضى ايدن ان يتخذ قرارا سريعا وحاسما ، قبل أن تفلت الفرصة من يديه .

قلنا ان هذا اليوم كان يوافق السادس من نوفمبر ، وهو موعد افتتاح البرلمان الانجليزى ، حيث يتولى رئيس الوزراء قراءة خطبة العرش ، ولأول مرة ، فى تاريخ البرلمان ، يتفب رئيس الوزراء عن حفله الافتتاح ، ذلك لأنه كان لديه ما هو أهم من حفلة افتتاح البرلمان ، وهو اتخاذ أخطر قرار يمس مستقبل بريطانيا ، بل ويمس مستقبل أوروبا والعالم أجمع ، قرار الحرب أو السلم ، فاقضى منه ذلك أن يترأس أخطر اجتماع لمجلس الوزراء ، ذلك الاجتماع الذى تغلب فيه رسل السلام على دعاة الحرب والشر .

وفى مساء ذلك اليوم أقبل ايدن على البرلمان ليعلن موافقة الحكومة الانجليزية على وقف اطلاق النار ، استجابة لقرارات الأمم المتحدة وقال : « ان الحكومة قد تسلمت كتابا من السكرتير العام للأمم المتحدة يبلغها فيه أن كلا من مصر واسرائيل وافقت على وقف اطلاق النار ، ونظرا الى اقتراح انشاء قوة دولية ، فان بريطانيا قد وافقت على وقف العمليات الحربية فى منتصف الليل » . فصفق الأعضاء من عمال ومحافظين لهذه النهاية الأليمة ، التى أرغم عليها انطونى ايدن ، والتى أنهت المؤامرة الكبرى على غير ما يهوى هو ، وجى موليه ، وبن جوريون ، والتى كادت توقع العالم فى حرب عالمية ثالثة ، تستعمل فيها أسلحة ما عرفت البشرية من أسلحة فتاكة ، ووسائل تدمير شاملة .

لقد عد العمال ، وعلى رأسهم جيتسكل ، هذا القرار نصرا عظيما لهم ، وفوزا مبينا على المحافظين ، وعلى رأسهم أنطونى ايدن ، وإن كان قد شعر هؤلاء أخيرا بالكارثة ، التى ستتردى فيها بريطانيا ، والنهاية المظلمة التى ستنتهى اليها ، فرفعوا راية العصيان فى وجه رئيسهم ،

وكادوا يضطرونه الى الاستقالة ، حفظا لبلادهم من كارثة محققة ، ودمار لا شك فيه ، لولا أنه عجل بالنزول على قرارات الأمم المتحدة ، ووافق على وقف اطلاق النار ، وبذلك أقر بالهزيمة ، واستسلم للانهيـار ، واستعد للاختفاء من على مسرح السياسة ، والانزواء فى سراديب النسيان هو وشريكه البطل الفرنسى ، جى موليه !

أما جمال عبد الناصر ، الذى سعيـا جهدهما لانسقاطه ، فقد ثبت ثبات الطود الشامخ ، والصرح العالى ، لم يستطعا أن ينالا منه منالا ، أو يدركا منه مأربا ، لسبب بسيط هو أنهما كانا على باطل ، على حين كان هو على الحق ، وكانا يتذرعان فى مؤامراتهما بالكذب والنفاق والغش ، والتضليل ، على حين كان جمال عبد الناصر يتذرع بالصدق ، والصبر وصریح القول ، والنية الخالصة .

وأخيرا فقد كان اعتماد المتآمرين الأذنياء على الخديعة ، وسوء القصد ، والتدليس ، ولكن « جمال عبد الناصر » كان يعتمد على الله القاهر فوق عباده (ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم) ، والله ذو الشاكر الذى كان كأنه يصف إيدن وموليه عندما قال :

كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قوته الوعل

نهاية البداية :

قضى الأمر ، بعـسـد أن وافق مجلس الوزراء البويطاني على وقف اطلاق النار ، وأبلغت قيادة الحملة مضمون هذا القرار فى منتصف ليل ٧ من نوفمبر عام ١٩٥٦ ، وتوقف الفزاة المعتدون عن اطلاق النار فعلا فى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم .

ولكن انجلترا ، مع أنها استسلمت للهزيمة ، ظلت كعادتها تحاور وتداور ، لعلها تستطيع احراز نصر ، مهما كانت تقاهته ، تعزى به وتستند اليه فى مواجهة الازدراء الشديد الذى تنظر به اليها جميع شعوب العالم ، فاقترحت أن تقوم قواتها بتطهير القناة ، واعادتها للملاحة ، ولم يسع مصر الا أن ترفض هذا الاقتراح رفضا باتا ، وأصرت على جلاء الجنود المعتدين أولا ، وقبل كل شئ ، وبعدئذ ينظر فى تطهير القناة ، واشترطت كذلك أن يكون تطهيرها بإشراف الأمم المتحدة ، على ألا تشترك فى هذه العملية أية قوات انجليزية أو فرنسية .

وفى ٢٤ من نوفمبر ، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بأغلبية

مطلقة على مشروع قرار تطالب فيه القوات الانجلو فرنسية ، بالانسحاب
مقدما ، وقد صوتت أمريكا مرة ثانية ضد انجلترا .

ولما اشتدت الأزمة الاقتصادية ، وأخذت بتلاييب انجلترا وفرنسا ،
الانقطاع بترول الشرق عنهما ، وانسداد قناة السويس في وجه سفنهما ،
وارتفاع أثمان البترول الأمريكي ارتفاعا باهظا ، وتوقف شركات الملاحة
العالمية عن مباشرة نشاطها ، مما نجم عنه خسائر فادحة ، فلذلك ولغير
هذا من الأسباب الكثيرة ، لم ير سلوين لويد بدا في ٣ من ديسمبر من
إعلان الانسحاب العاجل للقوات المتخلفة من مصر .

أما أنطوني ايدن ، فهو في رأينا يستحق الرثاء . انه كالجندي
الذي اثخنت جسده الجراح ، وأضحى أسير الهزيمة والفشل . لقد
أحبطت كل خطته ، وانهارت آماله جميعها ، وتحطمت مؤامراته ، وتبع
ذلك انهيار أعصابه ، ولم يقو على البقاء في كرسي الوزارة ، ليتجرع كأس
الهزيمة حتى الثمالة ، لذلك عول على الفرار من الميدان في ١٩ من
نوفمبر عام ١٩٥٦ في أجازة لمدة ثلاثة أسابيع يقضيها في جزيرة جيمكا ،
اجدى جزر الانيتل السحيقة ، في المحيط الأطلسي ، على حدود البحر
الكاريني ليكون بئامن من أشباح الهزيمة ، التي كانت تلاحقه في حله
وفي ترحاله .

ولقد ظل في هذا المنفى الاختياري حتى يوم ٩ من يناير ، حين
اعتزل الحكم ، فخلفه هارولد ماكميلان ، أحد أعضاء وزارة المؤامرة الكبرى ،
وبقى سلوين لويد وزيرا للخارجية ، ليواصل سياسة الاعتداء نحو
مصر .

ولم يبق أمام قوات الاعتداء بعد وصول قوات الأمم المتحدة الا أن
تنجلى وأنفها راغم في التراب . وقد تم جلاؤها على دفعات وغادر آخر
فوج من الجنود البريطانية بور سعيد في ٢١ من ديسمبر عام ١٩٥٦ ،
كما جلا الفرنسيون عن بور فؤاد في ذلك اليوم نفسه ، جلا الانجليز
والفرنسيون يتعثرون في أذيال الخيبة والفشل ، ويجل رءوسهم ذل
الهزيمة والعار . ولم يكف القذائيون عن مهاجمتهم الى آخر لحظة من
انسحابهم ، والايقاع بهم ، وتوديعهم أحقر توديع ، يستحقه جيش من
القراصنة المتوحشين ، والبرابرة السفاحين ، أضافوا الى تاريخ
الاستعمار الأسود في مصر ، صفحة أخرى أشد سوادا ، وتركوا جراحا
لا يمكن أن تندمل ، وستظل تذكر المصريين بصفة خاصة ، والعرب بصفة

عامة ، بخسة الاستعمار ودنائه ، ولا تدعهم يطمثون الى وعوده ونياته ، بل تلزمهم أن يقفوا منه موقف الحيطة والحذر .

أما عصابات قطاع الطرق ، أو قطعان الذئاب المسعورة ، أو أسراب الجراد الأحمر ، المدعوة اسرائيل ، التي تخلى عنها أسيادها في اللحظة الأخيرة ، فوجدت نفسها وحيدة في الميدان ، مرموقة بالازدراء والاحتقار، أرادت اسرائيل هذه ، بأساليب (البلطجة) والقرصنة أن تغتصب لنفسها نصرا رخيصة ، بعد أن عز عليها ادراك النصر في ميدان القتال ، فتقدم دالاس ، عدو مصر اللدود ، بمشروع يقضى بانسحاب اسرائيل ، مقابل ، اباحة حرية الملاحة لها في خليج العقبة ، ووضع قوات الأمم المتحدة ، في غزة ، بحجة حماية اسرائيل من العدوان المصري ، فرفضت مصر هذا المشروع رفضا باتا .

والآن لم يبق أمام اسرائيل الا أن تنسحب وأنفها راغم في التراب، كما انسحبت شريكاتها في المؤامرة الدنيئة ، فانسحبت من العريش في ١٤ من يناير عام ١٩٥٧ ، ثم من رفح وخان يونس ، وانسحبت من غزة في ٦ من مارس عام ١٩٥٧ ومن شرم الشيخ في ٧ منه ، وتم انسحابها بدون قيد أو شرط .

ولكن كما سبق أن ذكرنا لم تنسحب الا بعد أن اقترفت أبشع الجرائم وأحط الافعال من قتل الابرياء ، واغتصاب المؤن والمتاع ، وسرقة العدد والآلات والأدوات من محجر الطور، واغتصاب البترول من مشروعات شرم الشيخ ، وسرقة المخطوطات النادرة من دير سنت كاترين بسيينا مما لم يسبق له مثيل في جميع أدوار التاريخ الا على أيدي جموع التتار .

وليس غريبا أن تسلك هذه العصابات ذلك المسلك الدنيء ، فهي مجردة من الكرامة والأخلاق ، مفتقرة الى الشرف والاباء ، نعوزها المثل العليا والصفات الانسانية وكفى أنها تعيش على السلب والنهب والاستجداء تستظل بحماية الاستعمار ، الذي خلق منها نقطة ارتكاز في المنطقة ، لادراك مآربه الدنيئة ، وأهدافه الخسيسة ، بعد أن تقلص ظله فيها وذهب نفوذه .

ولن تجدى اسرائيل هذه الحماية ، وسيأتي اليوم الذي يقضى فيه عليها القضاء المبرم ، وتزول من عالم الوجود ، وسيتخلى الاستعمار عنها حينئذ ، كما تخلى عنها اليوم ، اذ يكون قد استنفد جميع مآربه منها . ولن يسمح العرب أن تتكرر أخطاء عام ١٩٤٨ ، التي مكنت لهذه العصابات

الباغية ، ومهدت لقيامها ، وشجعتها على العريضة والبلطجة ، وممارسة أعمال النهب والسلب والقرصنة ، وأخيرا زينت لها التوسع ، من الفرات الى النيل ، هذا الحلم الثقيل الذى سيكون فيه محوها وازالتها من منطقة الشرق الأوسط ، ان شاء الله ، وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون .

نتائج حرب السويس من الوجهة البريطانية :

قال الكاتب البريطانى بول جونسون فى كتابه « حرب السويس » .. والثمار المرة التى تمخضت عنها حرب السويس ، انما هى أمة وصمت بالعار ، وحكومة بدا للعالم أنها تتألف من معتدين ومتآمرين ، واقتصاد يحيق به الخطر ، وانقسام الكومنولث ، وتصعد التحالف ، وفى أسبوع واحد من المغامرة الرعناء ، فقدت الأمة ممتلكات قومية ، قضت عشرات السنين بل القرون ، فى جمعها ، وفى الوقت الذى تنهار فيه قوتنا الحربية والاقتصادية ، كان المركز الرئيسى لنفوذنا فى الشؤون الدولية ، هو ادعائنا بأن مركز النقل فى العالم من الناحية الأدبية هو وستمنستر ، ولم يكن هذا ادعاء فارغا .

ويقول فى موضع آخر « لقد نبذ الرأى العام العالمى بريطانيا ، وعدها لا تمت الى الأخلاق بصلة ، واضطربنا فى أقل من أسبوع الى التخلي عن محاولتنا ، لاختضاع مصر بالقوة المسلحة » .

وقال أيضا : « فى الأسابيع القليلة الماضية ، كنا نرى الوزراء البريطانيين يكذبون على مجلس العموم ، وعلى حزبهم ، وعلى الشعب ، ولقد ألقوا بأكاذيبهم الى الأمم المتحدة ، والى حلفائهم . وعندما انكشف الكذب حاولوا التستر ، باختلاق أكاذيب جديدة ، وأمام هجوم ضمير الرأى العام ، أثاروا جميع الغرائز الحقة التى تعفنت تحت غشاء حضارتنا ، وحاولوا عن طريق بعض الصحف المنحطة ، أن يهزكوا كوامن الأعماق ، ورواسب العنف ، وكراهية الأجناس ، وفى كل هذه الفعال ، جروا معهم كل أتباعهم ، وبهذا ألحقوا العار بحزب له تاريخه المجيد . ولن يكون من السهل على نظامنا ، أن يسترد مكانته التى فقدتها بسبب هذه الضربات ، والحقيقة أنه لن يستعيدها » . (١)

من وجهة النظر العربية :

ذكرنا مرارا أن الاستعمار عندما أرغم على الجلاء عن مصر ، انما

(١) كتاب حرب السويس تأليف بول جونسون .

فعل ذلك وهو يضمن في قرارة نفسه ، اقتناص فرصة مواتية للعودة الى احتلالها ، ولذلك ضمن معاهدة الجلاء ، بندا يخوله ذلك بأية طريقة •

ولم تلبث الظروف أن أسعفته بفرصة ذهبية ، لعودته لاحتلال البلاد ، واستعادة سيطرته عليها • وقد كانت هذه الفرصة تأميم مصر لقناة السويس •

فالواقع أن حرب السويس كانت تخفى وراءها غرضاً أساسياً هو إعادة احتلال مصر •

لقد استطاعت مصر أن تكسر احتكار السلاح ، وتنتهج لنفسها سياسة قومية عربية ، فامتنعت عن الانضمام الى الاحلاف ، التي حاول الاستعمار الغربى جرها اليها ، بقصد فرض سيطرته عليها ، وأن تبني لها شخصية دولية فى مؤتمر باندونج ، وتنادى بسياسة الحياد الايجابى، التى وجدت استجابة من كثير من الدول الآسيوية والافريقية ، ثم تسير قدما فى تكوين جيش قوى ، مزود بأقوى الأسلحة والعتاد ، ليقف فى وجه الاستعمار وربيبته اسرائيل ، وفى الوقت نفسه تشيد البلاد على أسس قوية من الإصلاح والتقدم •

فكيف يسمح الاستعمار لمصر أن تصبح قوة لا يستهان بها ، فى منطقة الشرق الأوسط ، تنادى بالقومية العربية ، وتعمل على القضاء على الاستعمار ، وتشجع الأحرار فى كل مكان ، وبخاصة فى الجزائر ، على النضال والقتال ، فى سبيل الظفر بالحرية والاستقلال •

هذه هى المسائل الرئيسية التى اختفت وراء حرب السويس ، وشغلت بال المتأمرين على مصر ، الحاقدين عليها ، وبخاصة بريطانيا التى بنت سياستها على اضعاف مصر ، والحد من قوتها ، وهدم صرح التقدم فيها ، كلما أخذ فى الارتفاع والعلو •

وبالرغم من ان الاستعمار أخفى وجهه الكريه فى حرب السويس، ولبس أقنعة تستر أغراضه ومرامييه ، فان هذه الأقنعة ما لبثت أن سقطت الواحد تلو الآخر ، فظهر الاستعمار على حقيقته ، وما لبثت أغراضه أن تكشفت للعالم أجمع ، وعرف القاصى والدانى ما يهيمره لمصر ، وللشعب العربى عامة •

وصمدت مصر هذه المرة للاستعمار ، ووقف شعبها رجلا واحدا ، ويدا واحدة ، فى وجه المعتدين الاندال ، ووقفت بورسعيد فى خط

الدفاع الأول ، وقفة أذهلت الجيوش المتحالفة ، وقدمت اليهم نموذجاً لما سيكون عليه النضال في بقية المدن المصرية ، فارتاع المجرمون ، وانخلعت قلوبهم ، وانهارت آمالهم .

لم تجد منشوراتهم التي أمطرتها طائراتهم على المدن المصرية ، تحض فيها المصريين على الثورة ، ولم تثر الحرب النفسية التي شنتها اذاعاتهم على الشعب المصري ، ولم تؤثر في أعصابه الغارات الجوية التي سلطت على الشيوخ والأطفال والنساء ، والآمنين في طول البلاد وعرضها .

وهذه دول العالم تناصر مصر، وتؤيدها ضد البغاة الآثمين ووصمتهم بالنذالة والجبن ، وأحط ما توصف به الأمم المتبربرة المتوحشة .

وأخيراً فشل العدوان ، وأحبطت المؤامرة الكبرى ، وارتد كيد المتآمرين إلى نحورهم ، وعلت كلمة الحق ، وخفتت أصوات الباطل (وقل جاء الحق وزهق الباطل ، ان الباطل كان زهوقاً) وخرجت مصر من هذه المؤامرة ، عالية الرأس ، موفورة الكرامة ، يرمقها الرأي العام العالمي بنظرات التجلة والاعجاب .

خرجت من هذه المؤامرة ، وهي أشد ما تكون قوة ، وأعز ما تكون جانباً ، وأمضى ما تكون عزيمة . أضحت وقد أتيحت لها كل الفرص ، لكي تعاود العمل في همة لا تعرف الملل ، ما كانت قد بدأت قبل الاعتداء الغاشم ، في معركة البناء والتعمير ، وها هي ذى قد أنجزت في سبع السنوات التالية لمعركة الاعتداء ، ما لم يتم في مدى سبعين سنة ، جثم في أثنائها الانجليز على أنفاس الشعب المصري ، وأناخوا على أرض الوطن الحبيب بكل كلهم وثقلهم . فما خلفوا وراءهم الا الفقر والجوع والمرض .

ويقول الله تعالى : « وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم » ويقول المثل « رب ضارة نافعة » .

« ان معركة السويس ، التي كانت أحد الأدوار البارزة في التجربة الثورية المصرية ، لم تكن لحظة اكتشاف فيها الشعب المصري نفسه ، أو اكتشفت فيها الأمة العربية امكانياتها فقط . وإنما كانت هذه اللحظة عالمية الأثر ، رأت فيها كل الشعوب المغلوبة على أمرها ، أن في نفسها طاقات كامنة لا حدود لها . وأنها تقدر على الثورة ، بل ان الثورة هي طريقها الوحيد » (١) .

(١) الميثاق .

والآن هل تيقظ الاستعمار ؟ وهل يتخذ من دروس الماضي عبرة له ، وهل يقلع عن أساليبه العتيقة البالية ؟ هل يتجنب المؤامرات والمكائد التي ينصبها للشعوب لسرقة أوقاتها وأرزاقها ، واغتصاب أموالها وثرواتها ، والقضاء على مقوماتها وكيانها ، بعد أن فطنت الشعوب الى قوتها ، ووعت حقوقها ، ولم تعد تقبل السيطرة والتسلط على مقدراتها ، كما لم تعد ترهبها القوة الغاشمة ، أو تصرفها عن حقوقها السياسة النكراء ، سياسة « فرق تسد » ؟

لا مشاحة في أن الاستعمار يلفظ اليوم أنفاسه الأخيرة ، وستزهق روحه عما قريب ، وإن كان لا يزال يتظاهر بالقوة ، ولكنها صحوة الموت ، وسيصبح بعدها جثة هامدة لا حراك فيها .

انه ما يزال يشن غاراته على الجنوب المحتل ، كما شنّها من قبل على بور سعيد ، وسيخرج من الجنوب المحتل ملوما مدحورا ، كما خرج من بور سعيد .

وسيلقى دوجلاس هيوم وسلوين لويدي ، المصير الذي انتهى اليه أنطوني ايدن وجي موليه .

أيها المستعمرون ، خير لكم أن تستسلموا قبل أن يفوت الأوان .

أيها المستعمرون ، أنقذوا البقية الباقية من شرفكم الضائع وكرامتكم المنهارة ، وارفعوا أيديكم عن الجنوب العربي ، فطردكم من هذه البلاد التي اغتصبتموها اغتصابا ، أمر لا شك فيه .

لقد دق جمال عبد الناصر في نعش الاستعمار مسامير فولاذية ، ستقضى على الاستعمار حتما ، ولقد أعدت الشعوب المظلومة للاستعمار قبره ، وستهيل على رأسه وعلى رءوسكم التراب ، وبعدئذ تطؤه بأقدامها وتبلل ثراه ببصقاتها ، وستترحم عليه وعليكم بأنشودة حزينة مؤثرة ، مطلعها « وعلى الباغي تدور الدوائر » .

بعض مراجع الكتاب

المراجع العربية

سلسلة تاريخ الحركة القومية للمؤرخ الكبير الأستاذ عبد الرحمن
الرافعى .
وهى :

- ١ - تاريخ مصر القومى فى عهد الحملة الفرنسية مطبعة النهضة عام
١٩٢٩
- ٢ - جلاء الحملة الفرنسية . مطبعة النهضة عام ١٩٢٩ .
- ٣ - عصر محمد على . مطبعة النهضة عام ١٩٣٠ .
- ٤ - عصر اسماعيل (جزآن) مطبعة النهضة عام ١٩٣٢ .
- ٥ - الثورة العربية والاحتلال الانجليزى . مطبعة النهضة عام ١٩٣٧ .
- ٦ - مصر والسودان فى أول عهد الاحتلال . مطبعة مصطفى البابى
الحلبى عام ١٩٤٢ .
- ٧ - مصطفى كامل باعث الحركة القومية . مكتبة النهضة المصرية عام
١٩٣٩ .
- ٨ - محمد فريد رمز الاخلاص والوطنية . مطبعة مصطفى البابى الحلبي
عام ١٩٤١ .
- ٩ - ثورة سنة ١٩١٩ (جزآن) - مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٦ .
- ١٠ - فى أعقاب الثورة (ثلاثة أجزاء) مكتبة النهضة المصرية ٤٧ -
٤٩ - ١٩٥١ .
- ١١ - مقدمات ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ . مكتبة النهضة المصرية
عام ١٩٥٧ .

- ١٢ - ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . مكتبة النهضة المصرية عام ١٩٥٩ .
- ١٣ - تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة للأستاذ محمد رفعت (جزآن) مطبعة الرحمانية ١٩٢٦ - ١٩٣٢ .
- ١٤ - الزعيم أحمد عرابى للاستاذ عبد الرحمن الزافعى مطبوعات الهلال - مارس ١٩٥٢ .
- ١٥ - مذكرات أحمد عرابى طبعة دار الهلال (جزآن) فبراير ١٩٥٣ ، مارس ١٩٥٣ .
- ١٦ - تاريخ المسألة المصرية تأليف تيودور روثسبين ، تعريب الاستاذين عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، مطبعة الاعتماد ١٩٢٣ .
- ١٧ - مذكرات الشيخ محمد عبده . مطبوعات دار الهلال . ابريل ١٩٦١ .
- ١٨ - التاريخ السرى لاحتلال الانجليز مصر ، تأليف ألفرد بلنت وتعريب عبد القادر حمزه . مطبعة البلاغ الاسبوعى ١٩٢٨ .
- ١٩ - عباس الثانى للورد كرومر ، مطبعة التوفيق بمصر (مترجم عن الانجليزية) .
- ٢٠ - مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية للاستاذ أمين الرافعى . مطبعة النهضة ١٩٢١ .
- ٢١ - انجلترا فى مصر بقلم مدام جوليت آدم ، تعريب على فهمى كامل . مطبعة شركة العلم ١٩٢٢ .
- ٢٢ - منتخبات المؤيد - السنة الأولى عام ١٨٩٠ طبع مطبعة المؤيد .
- ٢٣ - تاريخ مصر الحديث لجورجى زيدان . مطبعة الهلال عام ١٩٢٥ .
- ٢٤ - سيرة الزعيم سعد زغلول للمرحوم الاستاذ عباس محمود العقاد مطبعة حجازى ١٩٣٦ .
- ٢٥ - آثار الزعيم سعد زغلول - جمع محمد ابراهيم الجزيرى . مطبعة دار الكتب ١٩٢٧ .
- ٢٦ - جريدة الاهرام أو تاريخ مصر فى خمس وسبعين سنة ، تأليف الدكتور ابراهيم عبده ، دار المعارف عام ١٩٥١ .

- ٢٧ - مذكرات في السياسة المصرية ، للدكتور محمد حسين هيكل ،
نشر مكتبة النهضة (جزءان) ١٩٥١ و ١٩٥٣ .
- ٢٨ - كتاب القضية المصرية ، الصادر عن وزارة الخارجية المصرية . طبع
المطبعة الأميرية عام ١٩٥٥ .
- ٢٩ - محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة
المصرية ، وحكومة المملكة المتحدة ، الصادر عن وزارة الخارجية
المصرية عام ١٩٥١ .
- ٣٠ - وثائق مصلحة الاستعلامات المصرية .
- ٣١ - الميثاق ، للرئيس جمال عبد الناصر . ٢١ مايو ١٩٦٢ ، الدار
القومية للطباعة والنشر .
- ٣٢ - فلسفة الثورة للرئيس جمال عبد الناصر .
- ٣٣ - خطب الرئيس جمال عبد الناصر من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٥٩ .
مجموعة اخترنا لك .
- ٣٤ - حرب السويس تأليف بول جونسون ، مترجم من الانجليزية .
مجموعة اخترنا لك .
- ٣٥ - أسرار الحملة على مصر بقلم الصحفيين الفرنسيين ميري وسرج
بروميرجر (مجموعة اخترنا لك)
- ٣٦ - أضواء جديدة على معركة السويس لميخائيل بازدهار . تلخيص
بعدد بناء الوطن رقم ٦٠ بتاريخ أول يولية ١٩٦٤ .
- ٣٧ - الطريق الى السويس ، تأليف ارسكين تشيلدرز ، تعريب خيرى
حماد . كتب سياسية . العدد ٢٩٦
- ٣٨ - مذكرات انطوني ايدن .
- ٣٩ - « مقالات قصر الدوبارة » وهى مجموعة ماكتبته جريدة اللواء
عن اللورد كرومر وسياسته وخطابه الوداعى ، ورد المؤيد عليه
الناشران عبد الله حسين وصالح شكرى .
- ٤٠ - الثورة فى ١١ عاما . مصلحة الاستعلامات المصرية .
- ٤١ - مجموعة مقالات مجلة العروة الوثقى للاستاذين جمال الدين
الافغانى ومحمد عبده . طبع مطبعة المتوفيق ببيروت سنة
١٣٢٨ هـ

- ٤٢ - مجلة المجلات العربية ، عدد خاص بحادثة دنشواى أول فبراير
عام ١٩٠٨ •
- ٤٣ - قصة الثورة كاملة بقلم أنور السادات مطبوعات الهلال يونية
١٩٥٧ •
- ٤٤ - أسرار الثورة المصرية ، بواعثها الحفية وأسبابها السيكلوجية ،
تقديم الرئيس جمال عبد الناصر وتأليف أنور السادات •
مطبوعات دار الهلال يوليو ١٩٥٧ •
- ٤٥ - كفاح الشعب والجللاء من مجموعة اخترنا لك العدد ٢٦ دار
الجمهورية للطباعة •

بعض المصادر الأفرنجية

1. England in Egypt, by Lord Milner.
2. Abbas the II, by Lord Cromer.
3. The Emancipation of Egypt, by A.Z. (translated from the Italian) Chapman and Hall, London, 1905.

وقد ترجمه الى اللغة العربية الاستاذ محمد لطفى جمعة بعنوان
(تحرير مصر) عام ١٩٠٦ •
4. Egypt Since Cromer, by lord Lloyd 2Volo.
5. modern Egypt, by Lord. Cromer.

فهرس

٧	الاهلء
٩	مقدمة
		(١) الاستعمار
١٣	مدلوله ومفهومه ، وسائله وغاياته
		(٢) أولى مؤامرات الانجليز لاحتلال مصر
١٧	حملة فريزر الفاشلة سنة ١٨٠٧م
١٩	(٣) مؤامرات انجلترا ضد مصر فى عهد محمد على
		(٤) المؤامرات الانجليزية فى عهد خلفاء محمد على
٢٤	من ١٨٤٩ م الى ١٨٩٢ م
٢٩	(٥) الثورة العراقية ، ودسائس الانجليز ومؤامراتهم
٣٨	(٦) مقدمات الاحتلال الانجليزى لمصر
٤٤	(٧) القتال بين الانجليز والمصريين ، واحتلال انجلترا لمصر
٥٤	(٨) أعمال الانجليز فى مصر بعد الاحتلال
٧٤	(٩) السير افلىن بارنج أو اللورد كرومر
٨٢	(١٠) المؤامرة الانجليزية الكبرى لاحتلال السودان
٩٤	(١١) جاذثة دنشواى - ١٣ من يونيو ١٩٠٦
١٠٠	(١٢) سياسة الاحتلال فى عهد عباس حلمى الثانى
١٠٨	(١٣) الزعيم مصطفى كامل ، والمقاومة الشعبية

- (١٤) المجاهد محمد فريد واستمرار المقاومة الشعبية ١١٣
- (١٥) ثورة مارس عام ١٩١٩م ١١٧
- (١٦) تقويم ثورة سنة ١٩١٩ ١٤٠
- (١٧) لعبة الدستور ١٤٥
- (١٨) مؤامرات الانجليز على استقلال مصر فى الفترة من ١٩٢٤
حتى عام ١٩٢٧ ١٤٩
- (١٩) سعد زغلول ١٥٩
- (٢٠) المؤامرات الانجليزية ووزارات الانقلاب ١٦٦
- (٢١) معاهدة ١٩٣٦ ١٧٦
- (٢٢) فترة ما قبل الحرب الأوربية الثانية من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩م ١٨٣
- (٢٣) فترة الحرب الأوربية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) .. ١٨٦
- (٢٤) فترة ما بعد الحرب الأوربية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٥١) ١٩٦
- (٢٥) إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ٢١٥
- (٢٦) ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ونهاية الاحتلال .. ٢٢٥
- المراجع العربية ٢٧٣
- المصادر الافرنجية ٢٧٧

الدراسات القومية للطبائفة والنسب

الدار القومية للطباعة والنشر

Bibliotheca Alexandrina



0510739